







٦٠

٥

١٢٥
١٢٥
١٢٥



اللَّهُمَّ اخرجنا من ظلمات الجهل والوهم
الفهم اللهم افتح علينا ابواب فضلك
وكرمك ويسر علينا خزائن علمك وبر
حنك يا ارحم الراحمين

اللهم اخرجنا من ظلمات الجهل والوهم
الفهم اللهم افتح علينا ابواب فضلك
وكرمك ويسر علينا خزائن علمك وبر
حنك يا ارحم الراحمين

كتاب الطهارة فصل ويجوز الطهارة فصل ينزع الثوب
باب التيمم باب المسح باب الحيض فصل المستحاض
باب النجاس **كتاب الصلوة** باب الاذان باب شروط
الصلوة باب صفة الصلوة فصل ينبغي الحشوع فصل
يجهر الامام فصل الجماعة سنة باب الحدث في الصلوة
باب ما يفسد الصلوة فصل كره عبثه بنوبه باب الوتر
فصل التراويح فصل في الكسوف فصل في الاستسقاء
باب ادراك الفريضة باب فضله الفرائض باب
سجدة التهور باب صلوة المريض باب سجدة التلاوة
باب صلوة المسافر باب الجمعة باب العيدين
باب صلوة الخوف باب الجنائز فصل
باب الشهيد باب الصلوة في الكعبة **كتاب الزكاة**
باب زكاة السواجم فصل فصل فصل
باب زكاة الذهب والفضة باب العاشر باب
الركاز باب زكاة الخارج باب المصرف باب
صدقة الفطر **كتاب الصوم** باب موجب الفساد
فصل يباح الفطر فصل البذر باب الاعتكاف
كتاب الحج فصل الاحرام فصل دخول مكة

فصل باب القرآن والتمتع باب الجنائز
فصل وان طاف القدوم فصل ان قرأ محرم باب
مجاورة الميقات بلا احرام باب اضافة الاحرام الى الاحرام
باب الانحصار والفوات باب الحج عن الغير باب
الهدى مسائل منشورة **كتاب النكاح** فصل المحرمات
باب الاولياء والاكفاء فصل تغير الكفاءة فصل
ووقف تزويج الفضول باب المهر باب نكاح الرقية
باب نكاح الكافر باب القسم **كتاب الرضاع** **كتاب**
الطلاق باب ايقاع الطلاق فصل فصل
فصل فصل باب التقويض باب الشرط
باب التعليق باب طلاق المريض باب الرجعية
باب الايلاد باب الخلع باب الطهارة باب اللعان
باب العتق باب العدة فصل تحريمه البائين
باب ثبوت النسب باب الحضنة باب النفقة
فصل نفقة طفل الصغير **كتاب الاعناق** باب
عتق البعض باب عتق المهرم باب الخلف بالعتق
باب عتق على جعل باب المدبر باب الاستبدال
كتاب الايمان فصل وجهه وقسم باب اليمين في الدخول
باب اليمين في الاكل والشرب باب اليمين في الطلاق والعتق

باب البيع في البيع والشراء والتزويج وغير ذلك
باب المبيع في المضرب وقتل وغير ذلك **كتاب الحدود**
باب الوطئ باب الشهادة على الزنى ولرجوع عنها
باب حد الشرب باب حد القذف فصل في التعزير
كتاب السرقة فصل في الحرز فصل في كيفية القطع
باب قطع الطريق **كتاب الجهاد** باب الغنائم وقسمتها
فصل ويقسم الغنيمة باب استيلاء الكفار باب الميثاق
فصل باب الميثاقين فصل باب العشر وطرح
فصل جزية باب المرتد باب البغات **كتاب**
اللقيط **كتاب اللقطة** **كتاب الأبق**
كتاب المفقود **كتاب الشركة** فصل
كتاب الوقف فصل **كتاب البيوع** فصل باب الخيار
فصل فصل مطلق البيع باب البيع الفاسد
فصل باب الإقالة باب المراجعة فصل
باب الربوا باب الحقوق والاستحقاق فصل
باب يتلم مسائل شتى **كتاب الصرف** **كتاب**
الكفالة فصل باب كفالة الرجلين أو العبدية
كتاب الحوالة **كتاب القضاء** فصل
فصل فصل مسائل شتى فصل

كتاب الشهادات

كتاب الشهادات فصل باب من قبل شهادة
ومن لا قبل شهادة باب الاختلاف باب
الشهادة على الشهادة باب الرجوع عن الشهادة
كتاب الوكالة باب الوكالة بالبيع والشراء
فصل باب الوكالة بالخصومة والقبض باب
عزل الوكيل **كتاب الدعوى** باب الخالف
فصل باب دعوى الرجلين فصل في تنازع
باب دعوى نسب **كتاب الأقرار** باب
الأستثناء وما في معناه باب اقرار المريض
كتاب الصلح فصل باب الصلح في الدين
فصل **كتاب المضاربة** باب المضارب
فصل **كتاب الوديعة** **كتاب الكفالة**
كتاب الهبة باب الرجوع فيها فصل **كتاب**
الأجارة باب ما يجوز من الأجارة ولا يجوز
باب الأجارة الفاسدة فصل باب فسخ الأجارة
مسائل مشورة **كتاب المكاتب** باب
تصرف المكاتب فصل باب كتابة العبد
المشترك باب العجز والموت **كتاب الولاء**
فصل **كتاب الأكرام** **كتاب الحجر** فصل

كتاب المأذون فصل كتاب الغصب ١٤٣ ١٤٤
 فصل كتاب الشفعة ١٤٦ ١٤٨
 فيه الشفعة وما لا يجب فصل كتاب القسمة ١٤٩
 فصل فصل كتاب المزارعة ١٥٠ ١٥١
 كتاب الذبايح فصل كتاب الأضحية ١٥٢
 كتاب الكراهية فصل في الأكل فصل في الكب ١٥٣
 فصل في الكسوة فصل في النظر فصل في الاستبراء ١٥٤
 فصل في البس في المتفرقات كتاب أحياء الموات ١٥٥
 فصل في الشرب فصل كتاب الأثربة ١٥٦
 كتاب القصيد كتاب الرهن باب ما يجوز ١٥٧
 ارتهانه والرهن به وما لا يجوز باب الرهن ١٥٨
 يوضع على يد عدل باب التصرف في الرهن و ١٥٩
 جنايته وجنايته عليه فصل كتاب الجنائيات ١٦٠
 باب ما يجب القصاص وما لا يجب باب القصاص ١٦١
 فمأذون النض فصل ويسقط القصاص فصل ١٦٢
 باب الشهادة في القتل واعتبار حاله كتاب ١٦٣
 الديارات فصل فصل باب ما يحدث ١٦٤
 في الطريق فصل باب جنابة البهيمة وعليها ١٦٥
 باب جنابة الرقيق وعليه فصل فصل ١٦٦

باب غضب العبد والصبي والمدبر والجناية ١٦٧
 في ذلك باب القسامة كتاب المعاقل ١٦٨
 كتاب الوصايا باب الوصية بثلاث ١٦٩
 المال باب الحق في المرض باب الوصية ١٧٠
 للاقارب وغيرهم باب الوصية بالخدمة ١٧١
 ولسكنى والتمرة باب وصية الذمى ١٧٢
 باب الوصى فصل كتاب الخنثى ١٧٣
 مسائل شتى كتاب الفرائض ١٧٤
 فصل فصل فصل ١٧٥
 فصل فصل فصل حساب الفرائض ١٧٦
 فصل فصل تمت القهرست ١٧٧

هو
الشيخ
المصطفى العبد المذنب
الى الله تعالى
محمد بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله



115



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي وفقنا للتفقه في الدين الذي هو جليله
المتين وفضله المبين وميراث الانبياء والمرسلين
ووجته الدامغة على الخلق اجمعين ومجته السالكة
الى اعلى عليين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد
المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه والتابعين و
العلماء العاملين وبعد فيقول العبد المفقير الى رحمة
ربه الغني ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الحلبي قد سألني
بعض طالبى الاستفادة ان اجمع له كتابا يستعمل على
مسائل القدورى والمختار والكنز والوقاية بعبارة
سهلة غير مغلقة فاجبته الى ذلك واضفت اليه
بعض ما يحتاج اليه من مسائل الجمع وتبديده من الهداية
وصرحت بذكر الخلاف بين ائمتنا وقد مت من اقاويلهم
ما هو الارجح واخرت غيره الا ان قلدته بما يفيد الترجيح
واما الخلاف الواقع بين المتأخرين اوبين الكتب المذكورة
فكل ما صدرته بلفظ قيل او قالوا وان كان مقرونا بالاصح

هذا هو المختار
في المسائل
التي هي
في هذا الكتاب
من مسائل
القدوري
والكنز
والوقاية
والهداية
والجمع
والترجيح
والخلاف
بين ائمتنا
وقد مت من
اقاويلهم
ما هو
الارجح
واخرت
غيره
الا ان قلدته
بما يفيد
الترجيح
واما الخلاف
الواقع
بين
المتأخرين
اوبين
الكتب
المذكورة
فكل ما
صدرته
بلفظ
قيل او
قالوا
وان كان
مقرونا
بالاصح

ونحوه

ونحوه فانه مرجوح بالنسبة الى ما ليس كذلك ومتى ذكرت
لفظ التثنية من غير قرينة تدل على مرجعها فهو لابي
يوسف ومحمد رحمهما الله ولم آل جهدا في التنبيه على
الاصح والاقوى وما هو المختار للفقوى وحيث اجتمع
فيه الكتب المذكورة سميته ملتقى البحر ليوافق الاسم
المسمى والله سبحانه اسأل ان يجعله خالصا لوجهه
الكريم وان ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من
اتى الله بقلب سليم **كتاب الطهارة** قال الله
يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق واسموا برؤسكم وارجلكم
الى الكعبين ففرض الوضوء غسل الاعضاء الثلاثة و
مسح الرأس والوجه ما بين قضا ص الشعر واسفل
الاذن وشيعة الاذنين فيفرض غسل ما بين العذار
والاذن خلا قال ابي يوسف والمرفقان والكعبان خلان
في الغسل والمفروض في مسح الرأس قدر الربع وقيل مجزئ
وضع ثلث اصابع ولو مدا اصبع او اصبعين لا يجوز ويفرض
مسح ربع الحجية في رواية والاصح مسح ما يلاق البشرة
وسنة غسل اليدين الى الرسغين تبديلا ابتداء والتسمية
وقيل مستحبة والسواك غسل الفم بمياه والانف بمياه

هذا هو المختار
في المسائل
التي هي
في هذا الكتاب
من مسائل
القدوري
والكنز
والوقاية
والهداية
والجمع
والترجيح
والخلاف
بين ائمتنا
وقد مت من
اقاويلهم
ما هو
الارجح
واخرت
غيره
الا ان قلدته
بما يفيد
الترجيح
واما الخلاف
الواقع
بين
المتأخرين
اوبين
الكتب
المذكورة
فكل ما
صدرته
بلفظ
قيل او
قالوا
وان كان
مقرونا
بالاصح

لو انما كان الماء في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض وانما كان
 في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض وانما كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض

اعني في الحوض اذا كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض وانما كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض

او ثمر ولا يما قليل وقع فيه نجس ما لم يكن غديرا لا يتحرك
 طرفه المتنجس يتحرك طرفه الآخر او لم يكن عشرين غيرة
 وعمقه ما لا يجسد الارض بالغرف فاته كالجاري وهو ما
 يذهب بنية فيجوز الطهارة به ما لم يثر النجاسة وهو
 لون او طعم او ريح واما المستعمل طاهر غير مطهر هو
 المختار وعن الامام انه نجس مغلظ وعند ابي يوسف
 مخفف وهو المستعمل لقربة او لرفع حدث خلافا لمحمد و
 يصير مستعملا اذا انفصل عن البدن وقيل اذا استعمل
 في مكان ولو ان نجس جنب في البئر بلا نية فقتل الماد
 الرجل نجسا عند الامام والاصح ان الرجل طاهر والماء مستعمل
 عنده وعند ابي يوسف هما باحاليما وعند محمد الرجل
 طاهر والماء طهور وموت ما يعيش في الماء في لا يجسه
 كالتمك والصفدع والسرطان وكذا موت ما لا نفيس له
 سائلة كاللق والذباب والزبور والعقرب وكل آهاب
 دبع فقد طهر الاجلد الادمى لكرامته والخنزير نجاسة
 عينية والبقيل كالسبع وعند محمد كالخنزير قالوا وما طهر
 جلده بالذباغ طهر بالذكرة وكذا الحية وان لم يؤكل و
 شعرا الميتة وعظمها ونحوها وقرنها وحافرها طاهرة
 كذا في الاشياء وعظمه فيجوز التساوة معه وان جاوز

واجب اذا فريش في الماء او غترف منه وليس عليه قدر لا ينجس الماء ولا يصير مستعملا ولو غسل عضو سوى اعتناء الوضوء كالغسل والنجس المستعمل في غير البدر كالغسل لثوبا او اداء طهارة ولبس شرب ماء من بعد خزانة

كلب خرج من ماء في ينفض فاصاب ثوبا في انفسه ولو اصاب ماء المطر لا يفسد خزانة

اذا غترف من حوض النجس وبين نجاسة والحام الماء ينصب من النوب في الحوض وانما كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض

قدر الدرهم وبول ما يؤكل نجس خلافا لمحمد ولا يشرب
 ولو لبث اوى خلافا لابي يوسف **فصل** ينزع البئر
 لوقوع نجس لا يجوز بغيره ورويت وجني ما لم يستكثر
 ولا ينجس عجم وعصفور فاته طاهر واذا علم وقت الواقع
 يمكن بالتمحيص من وقته واليه من يوم وليلة ان لم ينتفخ
 الواقع ولم يتفثج ومن ثلثة ايام ولياليها ان انتفخ او
 تنفثج وقال من وقت الوجدان وعشرين دن ولو اوسطا
 الى ثلثين يموت مخزارة او عصفور او سام ابرص
 واربعون الى ستين بنحو حامية او دجاجة او سترور
 وكله بنحو كلب او شاة او ادمى او انتفاخ الحيوان او
 تفثجه وان لم يمكن نزحها نزح قدر ما كان فيها او
 يفتى بنزع ما في دلو الى ثلثمائة وما زاد على الوسط
 احتسب به وقيل يعتبر في كل بئر دلوها وسور الادمى
 والفرس وما يؤكل طاهر وسور الكلب والخنزير وسباع
 البهائم نجس وسور الهرة والرجاجة المخلاة وسباع
 الطير وسواكن البيوت والفارة مكروه وسور البقل
 والحمار مكشوك يتوضأ به ان لم يجد غيره ويقيم واما
 قدم جاز وعرق كل شيء كسوره وان لم يوجد الايد
 القرمي يقيم ولا يتوضأ به عند ابي يوسف وبه يفتى او

اعني في الحوض اذا كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض وانما كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض

اعني في الحوض اذا كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض وانما كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض

اعني في الحوض اذا كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض وانما كان في الحوض من غير ان يصب من النوب في الحوض

عند الامام يتوضأ به وعند محمد يجمع بينهما **باب التيمم**
 يتيمم المسافر ومن هو خارج المصر بعد عن الماء ميلاً
 او مرض خاف زيادته او بطل بزيته او لحوف عدو او
 سبع او عطش او لفقد آلة بما كان من حبس الارض
 كالتراب والرمل والنورة والمجن والكل والزنج و
 الحجر ولو بلا يقع خلافاً لمحمد وخضه ابو يوسف بالتراب
 والرمل ويجوز بالنقع حال الاختيار خلافاً له وشرطه
 العجز عن استعمال الماء حقيقة او حكماً وطهارة التعبد
 الاستيعاب في الاصح والنية ولا بد من نية قرينة مقصودة
 لا تصح بدون الطهارة فلو تيمم كافر للاسلام لا يجوز صلاته
 به خلافاً لابن يوسف ولا يشترط تعيين الحدث او الجنابة
 هو الصحيح وصفته ان يضرب يديه على الصعيد فينفضهما
 ثم يمسح بهما وجهه ثم يضر بهما كذلك ويسح بكل كف ظاهر
 الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق ويستوى فيه الجنب
 والمحدث والمائض والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصلى به
 ما شاء من فرض ونفل كالوضوء ويجوز لحرف فوت
 صلوته جنازة او عياد ابتداءً وكذا ابتداءً بعد شروعه
 متوقفاً وسبق حدثه خلافاً له لا لحوف فوت جمعة
 او وقبة ولا ينقصه ردة بل ناقض للوضوء والقدرة

اي بل ينقصه ناقض الوضوء

على

هذا هو الوجه الصحيح في التيمم
 وهو ان يضرب يديه على الصعيد
 فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
 ثم يضر بهما كذلك ويسح بكل كف
 ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والمائض
 والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصلى به
 ما شاء من فرض ونفل كالوضوء
 ويجوز لحرف فوت صلوته جنازة او عياد
 ابتداءً وكذا ابتداءً بعد شروعه متوقفاً
 وسبق حدثه خلافاً له لا لحوف فوت جمعة
 او وقبة ولا ينقصه ردة بل ناقض للوضوء
 والقدرة

على ما كافي لطهارته وعلى استعماله فلو وجدت وهو في
 الصلوة بطلت صلوته لا ان حصلت بعدها ولو نسيه
 المسافر في رحله وصلى بالتيمم لا يعيد وقال ابو يوسف
 يعيد ما دام في الوقت ويستحب لراحي الماء تأخير الصلوة
 الى اخر الوقت وجب طلبه ان ظن قرينة قد رخلوة و
 الافلا ويحب شراء الماء ان كان له ثمنه ويبيع ثمن المثل
 والافلا وان كان مع رفيقه ماء طلبه فان منعه يتمم و
 ان يتمم قبل الطلب جاز او الجنب في المصر لحرف البرد جاز
 خلافاً لهما ولا يجمع بين الوضوء والتيمم فان كان اكثر
 الاعضاء جريحاً يتمم ولا تغسل التجمع ومسح على الحجر يجمع
باب المسح على الخفين يجوز بالسنة من كل حدث
 موجب للوضوء لا من وجب عليه الغسل ان كانا
 ملبوسين على طهر تام وقت الحدث يوماً وليلة المقيم و
 ثلثة ايام ولياليها للمسافر من وقت الحدث وقرضه قدر
 ثلث اصابع من اليد على الاعلى وسنته خطوطاً صرة
 واحداً ويمتعه الخرق الكبير وهو ما يبد منه قدر
 ثلث اصابع الرجل اصغرها ويجمع في خف لافي خفين خلافاً
 للنخاسة والاكشاف وينقصه ناقض الوضوء ونزع الخف
 ومنى المدة ان لم يخف تلف رجله من البرد فلو نزع

هذا هو الوجه الصحيح في التيمم
 وهو ان يضرب يديه على الصعيد
 فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
 ثم يضر بهما كذلك ويسح بكل كف
 ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والمائض
 والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصلى به
 ما شاء من فرض ونفل كالوضوء
 ويجوز لحرف فوت صلوته جنازة او عياد
 ابتداءً وكذا ابتداءً بعد شروعه متوقفاً
 وسبق حدثه خلافاً له لا لحوف فوت جمعة
 او وقبة ولا ينقصه ردة بل ناقض للوضوء
 والقدرة

هذا هو الوجه الصحيح في التيمم
 وهو ان يضرب يديه على الصعيد
 فينفضهما ثم يمسح بهما وجهه
 ثم يضر بهما كذلك ويسح بكل كف
 ظاهر الذراع الاخرى وباطنها مع المرفق
 ويستوى فيه الجنب والمحدث والمائض
 والنفساء ويجوز قبل الوقت ويصلى به
 ما شاء من فرض ونفل كالوضوء
 ويجوز لحرف فوت صلوته جنازة او عياد
 ابتداءً وكذا ابتداءً بعد شروعه متوقفاً
 وسبق حدثه خلافاً له لا لحوف فوت جمعة
 او وقبة ولا ينقصه ردة بل ناقض للوضوء
 والقدرة

ان يبدأ من اصابع الرجل ويمسح
 الى الساق مع خف اصابعه

أو مضت هو متوضي غسل رجله فقط وخروج أكثر
 القدم إلى ساق الخف نزع ولو مسح مقيم مسافر قبل يوم
 وليلة تتم مدة المسافر ولو مسح مسافر فقام لتمام يوم
 وليلة نزع والأتيمها والتعد وران لبس على الانقطاع
 فكا للجمع والامسح في الوقت لا بعد خروجه ويجوز المسح
 على الجربوق فوق الخف بان لبسه قبل الحدث وعلى الجوب
 محله أو متعللاً وكذا على الخفين في الامسح عن الامام
 وهو قولها لا على عمامة وقلنسوة وبرقع وقفازين و
 يجوز المسح على الجبيرة وخرقة القرحة ونحوها وان شدا
 بلا وضوء وهو كالغسل فيجمع معه ولا يتوقت ويمسح على
 كل العصابة مع فرجها ان ضرت حلها كان تحتها جراحة
 أولا ويكتفى مسح اكثرها فان سقطت عن برء بطل والا فلا
 وان تركه من غير عذر جاز خلافا لهما وضع على شقاق
 رجله دواء لا يصل الماء تحته يجزئ اجراء الماء على ظاهر
 الدواء ولا يفتقر إلى نية في مسح الخف والراس **باب**
الحيض هو دم ينقضي رحم امرأة بالغة لاداء بياض
 اقله ثلثة ايام بلياليها وعن ابى يوسف يومان اكثر
 انثالث واكثره عشرة وما نقص عن اقله او زاد على
 اكثره فهو استحاضة وما تراه من اللون في مدته

ان يمسح في اللثة السيلان وفي الشرج
 سيلان دم مخصوص في وقت مخصوص

سوى البياض الخالص فهو حيض وكذا الطهر المتخلل بين
 الدمين فيها وهو يمنع السيلان والصفرة والكثرة
 ودخول المسجد والفلوات وقربان ماتحت الازار وعند
 محمد قربان الفرج فقط ويكفر مستحل وطهرها وان انقطع
 لتمام العشرة حل وطهرها قبل الغسل وان انقطع لا قبل لا يحل
 وطهرها حتى تغتسل او يمضي عليها ادنى وقت صلاة
 كاملة وان كان دون عاداتها لا يحل وان اغتسلت و
 اقل الطهر خمسة عشر يوماً ولا حد لاكثره الا عند
 نصب العادة في زمن الاستمرار واذا زاد الدم على
 العادة فان جاوز العشرة فالزائد كله استحاضة والا
 فيحصى وان كانت مبتدأة وزاد على العشرة فالعشرة
 حيض والزائد استحاضة والنقاس دم يقب الولد و
 حكمه حكم الحيض ولا حد لاقله واكثره اربعون يوماً و
 ما تراه الحامل حال الحمل وعند الوضع قبل خروج اكثر
 الولد استحاضة وان زاد عن اكثره ولها عادة فالزائد
 عليها استحاضة والا فالزائد على الاكثر فقط استحاضة
 والعادة تثبت وتنقل بمرة في الحيض والنقاس عند
 ابى يوسف وتبقي وعندهما لا بد من العادة ونقاس
 التوأمين من الاول خلافاً لمحمد وانقضاء العدة من الاخير

لقول الله تعالى ولا تقربواهن حتى يظن
 سنن وقد ثبت وقد ائتم

النفس بغير النور ولادة المرأة
 سمي به الدم كما سمي بالحيض

من ولد الزانية

اجماعاً والسقط ان ظهر بعض خلقه فهو ولد نصير
 امة نفساء والامة امة ولد ويقع الطلاق المعلق بالولد
 وتنقض به العدة ودم الاستحاضة كرماف رانم
 لا يمنع صلوة ولا صوماً ولا وطناً **فصل** المستحاضة و
 من به سلس البول او استطلاق بطن او انفلت ربح او
 رعاف دائم او جرح لا يرقا يتوضون لوقت كل صلوة
 ويصلون به في الوقت ماشاء من فرض ونقل ويصل
 بوجه فقط وقال في قوله فقط وقال ابو يوسف
 بانهما كانا المتوضي وقت الفجر لا يصل به بعد الطلوع
 الا عند زفر والمتوضي بعد الطلوع يصل به الظهر
 خلا فاه ولا يبي يوسف والعذر ومن لا يضي عليه وقت
 صلوة الا والعذر الذي ابتلى به يوجد فيه **باب**
الاجناس يطهر بدن المصلي وتوبة من الجنس الحقيقي
 بالماء وبكل ما يعطاه من زيل كالخل وماء الورد ولا الدهن
 وعند محمد لا يطهر الا بالماء والخف ان نجس نجس له
 جرم بالدلك المبالغ ان جف خلا فالحمد وكذا ان لم
 يجف عند ابي يوسف وبه يفتي وان نجس بما يع فلا بد
 من الغسل والمني نجس ويطهر ان ينس بالغسل والا
 بفسل والسيف ونحوه بالسمع مطلقاً الارض بالجفاف

والذي لا يملكه الا باليد
 وهو من جنس الانسان
 وهو من جنس الانسان
 وهو من جنس الانسان

والذي لا يملكه الا باليد
 وهو من جنس الانسان
 وهو من جنس الانسان
 وهو من جنس الانسان

ودهاب

ودهاب الاثر للصلوة لا للنجس وكذا الاجرام المفسدة
 والجنس المنسوب والشجر والكلاب غير المقطوع هو المختار
 والمنفصل والمقطوع لا بد من غسله وطهارة المرنى
 بزوال عينه ويقفى اثر شق زواله وغير المرنى بالقل
 ثلثاً او سبعا والعصير كل مرة ان امكن عصره والا
 فبالتحفيف كل مرة حتى ينقطع التقاطر وقال محمد بعدم
 طهارة غير المتعصر ابداء ويطهر بساجد نجس بمجرى الماء
 عليه يوماً وليلة ونحو الروث والقدرة بالحق حتى يصير
 رماذا عند محمد هو المختار خلا فالابي يوسف وكذا يطهر
 حمار وقع في الملمحة فصار ملحا وعفى قدر الدرهم مساحة
 كعرض الكف في الرقيق ووزن ابقدر منقال في الكثيف من
 نجس مغلظ كالدم والبول ولو من صيف لم ياكل وكل ما
 تخرج من بدن الادحى موجباً للتطهير والخرق
 الدجاج ونحوه وبول الحمار والهيمة والقارة وكذا الروث
 والخنثي خلا فاهما وما دون ربع الثوب من مخفف قبول
 الفرس وما يؤكل وخرق طير لا يؤكل وبول انتفخ مثل
 رؤس الاربع عفو ودم السمك وخرق طيور ما كولة طاهر
 الا الدجاج والبط ونحوها ولعاب البغل والحمار طاهر
 عند ابي يوسف مخفف وماء ورد على نجس نجس كعكسه

والذي لا يملكه الا باليد
 وهو من جنس الانسان
 وهو من جنس الانسان
 وهو من جنس الانسان

وَلَوْ لَفَّ ثَوْبٌ طَاهِرٌ فِي رَطْبٍ نَجَسَ فَظَهَرَ فِيهِ رُطُوبَةٌ
 إِنْ كَانَ نَجِثَ لَوْ عَصَرَ قَطْرَ نَجَسٍ وَالْأَفْلَاكُ أَلَوْ رُفِعَ
 رَطْبًا عَلَى مُطَيَّنٍ بَطِينٍ نَجَسَ جَافٍ وَلَوْ نَجَسَ طَرَفُ فَتْسِهِ
 وَغَسَلَ طَرَفًا بِلَا تَحِيحٍ بِطَهَارَتِهِ كَحِفْظَةِ بَالَتٍ عَلَيْهَا
 حُمْرٌ تَدُوسُهَا فَغَسَلَ بَعْضُهَا أَوْ ذَهَبَ طَهْرُ كُلِّهَا وَانْفَجَتْ
 الْمَيْتَةُ وَلَبَسَ طَاهِرٌ خِلَافُهَا وَالْأَسْتِجَاءُ سِتَّةٌ مِنْ مَا
 يُخْرِجُ مِنْ أَحَدِ السَّبِيلَيْنِ غَيْرِ الرِّيحِ وَمَا سَنَّ فِيهِ عَدَدٌ
 بَلْ يَمْسُحُهُ بِتَحْوِجٍ حَتَّى يُنْقِئَهُ بِدِرِّ الْجَرِّ الْأَوَّلِ وَيَقْبِلُ
 بِالثَّانِي وَيُدِيرُ بِالثَّلَاثِ فِي الضَّيْفِ وَيَقْبِلُ الرَّجُلُ بِالْأَوَّلِ
 وَيُدِيرُ بِالثَّانِي وَالثَّلَاثِ فِي الشِّتَاءِ وَغَسَلَهُ بِالْمَاءِ بَعْدَ
 الْحَجْرِ أَفْضَلَ يَقْسِلُ يَدَيْهِ أَوْ لَا تَنْتَمِ الْمَخْرَجُ بِطَنْ أَصْبَعٍ أَوْ
 أَصْبَعَيْنِ أَوْ ثَلَاثَ لَابِرُوسٍ أَوْ رِجْلِي مِثْلَةٍ إِنْ لَمْ يَكُنْ
 صَائِمًا وَجَبَّ أَنْ جَاوَزَ النَجَسُ الْمَخْرَجَ أَكْثَرُ مِنْ دَرَاهِمٍ
 وَيَعْتَبَرُ ذَلِكَ وَرَأَى مَوْضِعَ الْأَسْتِجَاءِ وَلَا يَسْتَنْجِي بِعَظْمٍ
 وَرُوثٍ وَطَعَامٍ وَنَمِينَةٍ وَكَرَاهِيَةِ الْقَبِيلَةِ وَ
 اسْتِدْبَارِهَا لِبَوْلٍ وَنَحْوِهِ وَلَوْ فِي الْخَلَاءِ **كِتَابُ**
الْمَلَاوَةِ وَقْتُ الْفَجْرِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي وَهُوَ
 الْبَيَاضُ الْمُعْتَرِضُ فِي الْأَفْقِ طُلُوعُ الشَّمْسِ وَقْتُ
 الظُّهْرِ مِنْ زَوَالِهَا إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلِيهِ

وعن أبي حنيفة إذا سافر من بلد إلى بلد
 سوى أن يترك حرج وقت العدة لكن لم يدخل وقت العدة
 سوى

سوى

في الزوال والافاق
 في الزوال والافاق
 في الزوال والافاق

سِوَى فِي الزَّوَالِ وَقَالَ إِلَى أَنْ يَصِيرَ مِثْلًا وَقْتُ
 الْعَصْرِ مِنْ انْتِهَاءِ وَقْتُ الظُّهْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ وَ
 وَقْتُ الْمَغْرِبِ مِنْ غُرُوبِهَا إِلَى مَغِيبِ الشَّفَقِ وَهُوَ الْبَيَاضُ
 الْكَائِنُ فِي الْأَفْقِ بَعْدَ الْحُمْرَةِ وَقَالَ هُوَ الْحُمْرَةُ قَبْلَ وَبَعْدَ
 وَقْتُ الْعِشَاءِ وَالْوَتْرُ مِنْ انْتِهَاءِ وَقْتُ الْمَغْرِبِ إِلَى
 الْفَجْرِ الثَّانِي وَلَا يُقَدَّمُ الْوَتْرُ عَلَيْهَا بِالتَّوْبِ وَمَنْ لَمْ يَجِدْ
 وَقْتُهَا لَا يَجِبُ أَنْ عَلَيْهِ وَيَسْتَحِبُّ الْأَسْفَارُ بِالْفَجْرِ جَبَّ يَكُنْ
 إِذَا وَهَ بَرْتِيلَ أَرْبَعِينَ آيَةً أَوْ أَكْثَرَ ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ فُسَادُ الطَّهْرِ
 يُمَكِّنُهُ الْوُضُوءَ وَاعَادَتَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَذْكُورِ وَالْإِبْرَادُ
 بَظُهُرِ الصَّيْفِ وَتَأْخِيرُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَغْيُرِ الشَّمْسُ وَالْعِشَاءُ
 إِلَى ثَلَاثِ اللَّيْلِ وَالْوَتْرُ إِلَى آخِرِهِ لَمْ يَنْتَقِ بِالْإِنْبَاءِ وَالْأَيُّ
 فَعَبْلُ النَّوْمِ وَتَعَجُّلُ ظُهُرِ الشِّتَاءِ وَالْمَغْرِبِ وَتَعَجُّلُ الْعَصْرِ
 وَالْعِشَاءِ يَوْمَ الْعِيَةِ وَتَأْخِيرُ غَيْرِهَا وَمَنْعُ عَنِ الصَّلَاةِ
 سَجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَصَلَاةِ الْجَنَازَةِ عِنْدَ الطَّلُوعِ وَ
 الْأَسْتِجَاءِ وَالْغُرُوبِ وَالْأَعَصَرُ يَوْمُهُ وَعَنِ التَّنْفُلِ وَ
 رَكْعَتِي الطَّوَافِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ لَا عَيْنَ قَضَاءِ
 ثَلَاثَةِ وَسَجْدَةِ تَلَاوَةٍ وَصَلَاةِ جَنَازَةٍ وَعَنِ التَّنْفُلِ
 بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ بِأَكْثَرِ مِنْ سُنَّةٍ وَقَبْلَ الْمَغْرِبِ وَقْتُ
 الْخُطْبَةِ أَيَّا كَانَتْ وَقَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَعَنِ الْجَمْعِ بَيْنَ

في الزوال والافاق
 في الزوال والافاق
 في الزوال والافاق

لقوله عليه السلام
 اعظم الحاجج الحدي

اي ويستحب الايراد

اي يجب

فان اداها لا يكره وقت الغروب

اي ومنع

صلوتين في وقت الأبرقة ومن دلفة ومن طهرت في وقت عصر أو عشاء صلتها فقط ومن هو أهل فرض في آخر وقت يقضيه لأمن حاضرت فيه **باب الأذان** سنن للفرائض دون غيرها ولا يؤذن لصلاة قبل وقتها ويعاد فيه لو فعل خلا قالابي يوسف في الفجر يؤذن الفاشة ويقيم وكذا لأولى الفوائت وخبرته للبواقي وكره تركها للمسافر لا المصل في بيته في مصر ونذر بالهما للنساء وصفة الأذان معروفة ويزاد بعد فلاح اذان الفجر الصلوة خير من النوم مرتين والاقامة مثله ويزاد بعد فلاحها وقامت الصلوة ^{او ملام} ويترسل فيه ويحذر فيها وبكرة الترجيع والتلحين ويستقبل بهما القبلة وتحول وجهه يمنة ويسرة عند ^{تغنية} حتى على الصلوة وحتى على الفلاح ويستدبر في صومعته إن لم يقدر التحول واقفا ويجعل أصبعيه في أذنيه ولا يتكلم في أثناءها ويجلس بينهما إلا في المغرب فيفضل يسكنة وقالابجاسة خفيفة واستحسن المتأخرين التثويب في كل الصلوة ويؤذن ويقيم على طهر وجاز اذان المحدث وكره اقامته واذان الجنب بعد كاذان المرأة والمجنون والسكران ولا تقار الاقامة

[illegible]

صلوتين في وقت الأ بعرفة و

وَيَسْتَحِبُّ كَوْنُ الْمُؤَذِّنِ عَالِمًا بِالسَّنَةِ وَالْأَوَاقَاتِ وَكَرِهَ
إِذَا نَ الْفَاسِقُ وَالصَّبِي وَالْقَاعِدُ لَا إِذَا نَ الْعَبْدُ وَ
الْأَعْمَى وَالْأَعْرَابِيُّ وَوُلْدُ الزَّوْنِ وَإِذَا قِيلَ حَتَّى تَعْمَى الصَّلَاةُ
قَامَ الْإِمَامُ وَالْجَمَاعَةُ وَإِذَا قَالِ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ شَرَعُوا
وَأِنْ كَانَ الْإِمَامُ غَائِبًا وَهُوَ الْمُؤَذِّنُ لَا يَقُومُونَ حَتَّى
يُحْضَرُ **بَابُ شَرْوِطِ السَّلَاةِ** هِيَ طَهَارَةُ بَدَنِ
الْمُصَلِّي مِنْ حَدَثٍ وَخَبَثٍ وَنَجَسٍ وَمَكَانِهِ وَسِتْرٍ عَوْرَتِهِ
وَأَسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَالْوَقْتِ وَالنِّيَّةِ وَعَوْرَةِ الرَّجُلِ مِنْ
تَحْتِ سِتْرَتِهِ إِلَى تَحْتِ رُكْبَتِهِ وَالْأَمَةِ مِثْلَهُ مَعَ زِيَادَةِ
بَطْنِهَا وَظَهْرِهَا وَجَمِيعِ بَدَنِ الْحَرَةِ عَوْرَةِ الْأَوْجُهَاتِ
وَكُفْرِهَا وَقَدَمَيْهَا فِي رَوَايَةٍ رُكْنُفُ رُبْعِ عَضْوَيْهِ عَوْرَةِ
يَمْنَعُ كَالْبَطْنِ وَالْفَخْذِ وَالسَّاقِ وَشَعْرُهَا النَّازِلِ وَذَكَرَهُ
بِمَفْرَدٍ وَالْأَنْثَى وَحَدَّثَهَا وَخَلَقَةَ الدَّبْرُ بِمَفْرَدِهَا
عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ أَنَّهَا يَمْنَعُ انْكِسَافَ الْأَكْثَرِ وَفِي النِّصْفِ
عَنْهُ رَوَايَتَانِ وَغَايِمَةٌ مَا يَزِيلُ الْبُخَاسَةَ بِصَلَاةٍ مَعَهَا
وَلَا يَعْبُدُ وَكَوْجِدِ ثَوْبًا رُبْعُهُ طَاهِرٌ وَصَلَّى عَارِيًا
لَا يُجْزِيهِ وَفِي أَقَلِّ مِنْ رُبْعِهِ يُجْزِيهِ وَالْأَفْضَلُ الصَّلَاةُ
بِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يُلْزَمُ وَأَنْ لَمْ يُجِدْ مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ
فَصَلَّى تَائِمًا بِرُكُوعٍ وَسُجُودٍ جَازٍ وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَصَلِّيَ

[illegible]

الحمد لله الذي جعل في كتابه من كل شيء حكمة
 وهدى للناس في كل شأن من شأنيهم

قاعداً بأبواب وقبلة من مكة عين الكعبة ومن بعد جهتها
 فإن جهلها ولم يجد من يسأله عنها تحرى وصلى فإن علم
 بخطئه بعد ما لا يعيد وإن علم به فيها استبدأ روي و
 كذا أن تحول رأيه وأن شرع بلا حجة لا يجوز وإن
 أصاب وعند أبي يوسف أن أصاب جازت وإن تحرى
 قوم جهات وجهوا حال إمامهم جازت صلاة من لم
 يتقدمه بخلاف من تقدمه أو علم حاله وخالفه وقبله
 الخائف جهة قدرته ويصل قصد قلبه الصلوة بجهتها
 وضم التلطف إلى القصد أفضل ويكفي مطلق النية للتفل
 والسنة والتراخي في الصحيح والفرق شرط تعيينه كالعلم
 مثلاً والمقتدى بنوى المتابعة أيضاً والنجاسة بنوى
 الصلوة لله تعالى والدعاء للبت ولا يشترط نية عدد
 الركعات **باب سنة التاوة** فرضها التحمية و
 هي شرط والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعود
 الأخيرة قدر التشديد وهي أركان والخروج بصيغة فرض
 خلافاً لها وأجبتها قراءة الفاتحة وضم سورة وتبيين
 القراءة في الأوليين ورعاية الترتيب في مثل مكررو
 تعديل الأركان وعند أبي يوسف هو فرض والقعود
 الأول والتشهدان ولفظ السلام وقنوت الوتر و

في الصلاة

باب نوى الصلوة من أنواع الصلوة
 المتفرقة فالصلاة الواحدة إذا أراد أن
 يقول ربنا يهتدون نيتاً في الصلاة

والحرم جعل الشيء محرماً فرضت
 الأولى بها لا ينحصر إلا في الصلاة
 قبل الشروع بخلاف ما سائر القبلة

في الصلاة

وأوجب الصلوة اثني عشر الأورق

التعبد بالركن في الأورق في الأورق

في الصلاة

وتحليلها عليه السلام
 بركات

صباح نماز نيك اول وقتی آنوقت که در سجده
 صبح نماز نیک اول وقتی آنوقت که در سجده
 ابتدا علیها که قرائت کند یا قبله او الیه که قرائت کند
 ابتدا علیها که قرائت کند یا قبله او الیه که قرائت کند

حديث شريفه كذا في قوله او يور بولته كذا في قوله او يور بولته
 ابو يور بولته كذا في قوله او يور بولته كذا في قوله او يور بولته
 او يور بولته كذا في قوله او يور بولته كذا في قوله او يور بولته
 منقوله في قوله او يور بولته كذا في قوله او يور بولته
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا ايها الناس قولي
 اشهد زورة ربك فلا يكون من الغافلين فانه الله تعالى قسم ان رزاق كل
 شئ بالعلم والشمس رواه البهقي ورواه ايضا عن علي رضي الله تعالى عنه قال
 دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم على علي رضي الله تعالى عنه فذكره بمفناه وروى
 ابن ماجه من حديث علي رضي الله تعالى عنه قال اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 من اعتمر الحسين فله اجر يومئذ كاجر من اعتمر الحسين

أو ذبح وسمي بها وغير الفارسية من اللسان مثلها في
 الصبح وتوسيع بالهبة اغفر لي لا يجوز وقال أبو يوسف
 أن كان بحسن التكبير لا يجوز الآيه ثم يعتمد بهينه على
 وسع يساره وتحت سترته في كل قيام سن فيه ذكر وعند
 محمد شرع فيه قراءة فيض في القنوت وصلاة الجنازة
 خلا فانه ويرسل في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد
 اتفاقا ثم يقرأ سبحانك اللهم له ولا يصمت وجهت
 وجهي الخ خلا فالآي يوسف ثم يتعوذ سراً للقراءة
 فيأتي به المسبوق عند قضاء ما سبق لا المقتدى ويؤخر
 عن تكبيرات العيد وعند أبي يوسف هو تبع للشاء فيأتي
 به المقتدى ويقدم على تكبيرات العيد ويسمي سراً أو ل
 كل ركعة لابن الفاتحة والسورة خلا فالجهد في صلاة
 المخافة وهي آية من القرآن انزلت للفصل بين السور
 ليست من الفاتحة ولا من كل سورة ثم يقرأ الفاتحة و
 سورة أو ثلث آيات وإذا قال الامام ولا الضالين آمن
 هو والمؤمن سراً ثم يكبر راعياً ويعتمد بيده على ركبته
 ويفترج اصابعه باسطة ظهره غير رافع رأسه ولا تمكين
 له ويقول ثلثاً سبحان ربي العظيم وهو أدناه ويستحب الزيادة
 مع النيات للمنفرد ثم يرفع الامام قائلاً سمع الله لمن حمده
 ثم يركع أو يركع

فإن عندنا إذا فرغ من التكبير فقرأ
 للذي كان وعندهما لو كان قبل التكبير
 لا يصح القلب حسن

ما بين التكبيرين من الفاتحة والسورة
 لا يجوز أن يركع التكبيرين معاً
 ما بين التكبيرين من الفاتحة والسورة
 لا يجوز أن يركع التكبيرين معاً

ما بين التكبيرين من الفاتحة والسورة
 لا يجوز أن يركع التكبيرين معاً

ويكفي

ويكفي به وقال أيضاً اليد ربنا لك الحمد ويكفي المقتدى
 بالتكبير اتفاقاً والمنفرد يجمع بينهما في الأصح وقيل كما المقتدى
 ثم يكبر ويكبر فيضع ركبته ثم يديه ثم وجهه بين
 كفيه ضاماً اصابع يديه محاذية اذنيه ويؤدي فبعبه
 ويجافي بطنه عن خذييه ويوجه اصابع رجليه نحو القبلة
 واليمنى تحضن وتلزم بطنه بخذييه ويقول سبحان
 ربي الاعلى ثلثاً وهو أدناه ويسجد بانفقه وجهته فان
 اقتصر على احديهما أو على كورعاً منه جاز مع الكراهة وقال
 لا يجوز الاقتصار على الاثني من غير عذر ويجوز على فاضل
 ثوبه وعلى شئ يجرد جمجمة وتستقر جبهة عليه لا على ما
 لا تستقر وأن سجد للراحة على ظهر من يوميه في صلاة
 جاز وهي ثم بالرفع عند محمد وعند أبي يوسف بالوضع
 ثم يرفع رأسه مكبراً ويجلس مطمئناً ويكبر ويسجد
 مطمئناً يكبر للمؤمنين فيرفع وجهه ثم يديه ثم
 ركبته وينهض قائماً من غير قعود فلا اعتماد بيده
 على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثني ولا يقود
 ولا يرفع يديه الا في **فقد بين** فاذا رفع
 رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترض
 رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمانه نصباً ووجهه

أي بين التيسيع والتكبير وهو رواية
 عن أبي حمزة وهو صاحب الهداية
 هو الأصح

منصق بمعنى أو شئ أو شئ

أي لو سجد على ظهر من يوميه في صلاة
 جاز وهو ثم بالرفع عند محمد وعند أبي يوسف بالوضع
 ثم يرفع رأسه مكبراً ويجلس مطمئناً ويكبر ويسجد
 مطمئناً يكبر للمؤمنين فيرفع وجهه ثم يديه ثم
 ركبته وينهض قائماً من غير قعود فلا اعتماد بيده
 على الارض والثانية كالاولى الا انه لا يثني ولا يقود
 ولا يرفع يديه الا في **فقد بين** فاذا رفع
 رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية افترض
 رجله اليسرى فجلس عليها ونصب يمانه نصباً ووجهه

هذا هو الوجه الثاني في بيان
الوجه الثاني في بيان

اصابعها نحو القبلة ووضع يديه على فخذه وتبسط اصابعه
موجهة نحو القبلة وقرأت شهادته ابن مسعود رضي الله عنه
وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها
النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبدا
ورسوله ولا يزيد عليه في القعدة الاولى ويقرأ في ما بعد
الاوليين الفاتحة خاصة وهي افضل وان سبج او سكت بها
والقعود الثاني كالاول والمرأة تتورك فيهما وهوان
تجلس على البتة اليسرى وتخرج كتفا رجلها من الجانب
الايمن فاذا اتم الشهادتين صلى على النبي صلى الله عليه
وسلم ودعا بما يشاء يشبه القائل القرآن والادعية
المأثورة لا بما يشبه كلام الناس ثم يسلم عن يمينه مع الامام
فيقول السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره كذلك
ينوي الامام به من عن يمينه ويساره من الحفظة والناس
الذين معه في الصلوة والمقصد كذلك وينوي ما بينه في
الجانب الذي هو فيه وفيهما ان حاذاه والمنفرد الحفظة
فقط **فصل** في وجه الامام بالقرآن في الجمعة والعديد من الفجر
والاولى العشاءين اداء وقضاء وخير المنفرد في نفل الليل
وفي فرض الجهر ان كان في وقته وفضل الجهر ونحفيان

اي الامام
او المنفرد
حتمًا

حتمًا فيما سوى ذلك واد في الجهر اسماع غيره واد في
المخافتة اسماع نفسه في الصبح وكذا كل ما يتعلق بالنطق
كالطلاق والعناق والاستثناء وغيرها وتوترك سورة
اولى العشاء قضاها في الاخيرين مع الفاتحة وجهرها
وتوترك فاتحة ما لا يقضها وقرض القراءة اية وقال
نلت ايات قصار او اية طويلة وسنتها في السفر بحلة الفاتحة
واي سورة شاء وامنة نحو البروج وانشقت في الفجر
وفي الحضار يكون اية او خمسون واستحسنوا طول
المفضل فيها وفي الظهر واساطة في العصر والعشاء
وقصارها في المغرب ومن الحجات الى البروج طول ومنها
الى لم يكن اوساط ومنها الى اخر قصار وفي الضرورة
بقدر الحال وتطال الاولى على الثانية في الفجر فقط وعند
محمد في الكل ولا يتعين شيء من القرآن لصلوة بحيث لا يجوز
غيره وكرهه النعنين ولا يقرأ المؤمن بل يستمع وينصت
ان قرأ امامه اية الترييب والترهيب او خطب او صلى
على النبي صلى الله عليه وسلم والذاني والذاني سواء
فصل الجماعة سنة مؤكدة واولى الناس بالامامة
عليهم بالسنة ثم اقرؤهم وعند ابي يوسف بالعكس
ثم اقرؤهم ثم استمر ثم احسنهم خلقا وكره امامة العبد

المكروه في الصلاة

والاعرابي والاعمى والفاسق والمبتدع وولد الزنا وان
تقدموا جاز ويكره تطويل الامام الصلوة وكذا اجاعة النساء
وحدثهن فان فعلن تقف امامهم وسطون كالنساء ولا يحضرن
الجماعات الا العجوز في الفجر والمغرب والعشاء وجوزوا
حضورها في الكل ومن صلى مع واحد اقامه عن يمينه و
يتقدم على الاثنين فصاعدا ويصف الرجال ثم الصبيان
ثم النساء فان حاذته مشركاة في صلاة
مطلقة مشتركة تحرمة واداء في مكان متحد بلا حال فسد
صلوته ان نوي امامتها ولا تدخل في صلاته بلائنه اياها
وقسد اقتداء رجل بامرأة او صبي وطاهر بعد ورو
قاري باق ومكس بجاري ومفترض بمنقل او بمفترض فساد
آخر ويجوز اقتداء غاسل بماسح ومنقل بمفترض وموم
بمثله وقائم بأحدب وكذا اقتداء المتوضي بالمستتم والقائم
بالقائم خلافا لمحمد فيهما وان علم ان امامه كان محدثا
اعاد وان اقدمي احيى وقاري باق فسدت صلاة
الكل وقال الصلوة القاري فقط ولو استخلف الامام القاري
امثا في الاخرين فسدت **باب الحدث في الصلوة**
من سبقه حدث في الصلوة توفيا وبني والاستيناف افضل
وان كان اماما جازا الى مكانه فاذا توفيا عاد واتم في

انما اجزاء

مكانه

وغير يوم مجوم

الصلوة في

مكانه جتما ان كان امامه لم يفرغ ولا فني وخير بين العود
وبين الاتمام حيث توفيا كما لمنفرد ولو احدث غير النساء
وكذا الوجن او اغشى عليه او احتلم او قهقه او اصابته
فجاسة مانعة او نتج او ظن انه احدث في سجدة المسجد
او جاوز الصفوف خارجة ثم ظهر انه لم يحدث ولو
لم يخرج او لم يجاوز بني ولو سبقه الحدث بعد التشهد
توفيا وسلم وان تعدد في هذه الحالة او عمل ما ينافيها
تمت وبطل عند الامام ان راي في هذه الحالة وهو
متين ماء او تمت مدة الماسح او نزع خفيه بعمل
قليل او تعلم الا في سورة او وجد القاري ثوبا او قدر
المومي على الاركان او تذكر صاحب الترتيب فائسة او
استخلف القاري امثا او طلعت الشمس في الفجر او دخل
وقت العصر في الجمعة او زال عذرا المعذور او سقطت ر
الجبيبة عن برء او استخلف الامام مسبوقا فتح فاذا التمة
صلاة الامام يقيم مدركا ليسلم بهم ثم لو فعل ما ينافي
بعد يضره والاول ان لم يكن فرغ ولا يفتقر من فرغ و
توفيقه الامام عند الاختتام او احدث عدا فسدت
صلوة من كان مسبوقا لا ان تكلم او خرج من المسجد
من سبقه الحدث في ركوع او سجود اعادها حتما ان بني

او صرا

ومن تذكر سجدة في ركوع أو سجود فسجدها نذبا بعبادتها
 وتوابع فردا فحدث فان كان المأموم رجلا تعينت
 للاختلاف وان لم يكن يستخلفه والافضل يتعين ففسد
 صلاتهما والاصح انه لا يتعين ففسد صلوة دون الامام
 ولو حصرت القراءة جاز له الاختلاف خلافا لمحمد
ما يفسد الصلوة وما يكره فيها يفسد بها الكلام
 ولو سهوا او في نوم وكذا الدعاء بما يشبه كلام الناس
 وهو ما يمكن طلبه منهم ولا يمين والتأوه والتأفيع
 لو كانت مجزئين خلافا لابي يوسف والبكاء بصوت لوجع
 او مصيبة لا لذكر جنة او نار والتخفيع بلا عذر
 تسميت عاظم وقصد جواب بالمجدة او الهيلة او
 السجدة او الاسترجاع او الخوقة خلافا لابي يوسف ولو
 اراد اعلامه انه في الصلوة لا يفسد اتفاقا ولو فتح على
 غير امامه فسدت لان فتح على امامه مطلقا في الاصح
 السلام عدا ورده وقراءته من مصحف خلافا لها
 اظله وشربته وسجوده على مجلس خلافا لابي يوسف فيما
 اذا اعاده على طاهر والعمل الكثير وشروعه في غيرها
 لا شروعه فيها ثانيا ولا ان ينظر الى مكتوب رقبته او
 اكل ما بين اسنانه دون الخفية ففسد في قدرها وان

مترما في موضع سجوده اذا كان على الارض او جازي
 الاعضاء الاعضاء اذا كان على الدكان انهم الممار ولا
 تفسد ويتبع ان يغرز امامه في الصلوة ستره لمول
 ذراع وعظ اصبع وتقرّب منها ويجعلها على احد جانبيه
 ولا يكتفي الوضع ولا الخط ويذكر الممار بالاشارة او
 التسبيح لانهما ان عدت السترة او قصد المرور بينه و
 بينها وجاز تركها عند امن المرور وسترة الامام محجرة
 عن القدم ولو صلى على ثوب بطانية نجسة صح ان لم يكن
 مضربا وكذا الوصل على الطرف الطاهر من بساط طرفه
 نجس سواء تحرك احداهما بحركة الاخر او لا **افعل** وكره
 عينه ثوبه او بدنه وقلب الحصى الآخرة ليمكنه السجود
 وفرقة الاصابع والتخصص والاتفات والاقفاء وافتاش
 ذراعينه ورد السلام بيد والترجيع بلا عذر وكف ثوبه
 وسد له واستأوب والتمطى وتقيض عينه والصلوة
 معقوص الشعر او خاس الرأس لا تذلل او في ثياب البذلة
 ومسح جهته فيها من التراب ونظرة الى السماء وعدا لابي
 والتسبيح بيد خلافا لها وقيام الامام في طاق المسجد
 انفراده في الدكان او الارض والقيام خلف صف فيه
 فرجة وليس ثوب فيه تصاوير وان يكون فوق راسه او

سجدته فغيره من سجدة

سجدة في البيت ولا يذهب بها
 سجدته في البيت ولا يذهب بها

11

ای التماس

12

وفي البيروني ما في زيارتنا فالأصل
ان يقرأ الامام عليه السلام
من الرغبة والكسر اصله

ما يقطع ويقتل

أو استلزام في الظاهر والخبر والعشاء كره للمكث قائم إلى الدعاء والقبلة ونحو
 وقال الركن في لا يكون كسوف فضل بين الفريضة والسنة ولنا قاور وخر الخ سبعة
 الف هذا مستطاف في الأصل صرح فيها ماله وما عليه فيعزى من الصفات للعالمين
 ولقبضه للملائكة ثوابهم فقلنا بهذا أن مفارقة السنة بالفريضة أفضل للدعاء
 ولا يجب الفصل بين الفريضة والسنة بل يجب الوصل لقوله عليه السلام لو كانت
 السنة في كمي لو صفها على الفريضة فتقرض على الدنيا معها من المحطحة

السنن الراوية في اليوم والتسيلة اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر
وركعتان بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفصلية الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها والته أربع عشر من ركعة بعشر تسليماً بعد العشاء في كل ركعة ركعتان وركعتان
الوتر على قولها وصلوة العيدين في أحد الروايتين وصلوة الكسوف على الصحيح
وقيل واجبة وصلوة الخسوف والكسوف على قول وأما المسنون فأربع قبل الظهر
وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست
بعد ركعتي المغرب وستة الوتر وخمسة المسبحة وينوب عنها كل صلاة أو أداما عند الدخول
أو قبل تنوء بعد القعود وركعتا الأضحية كذلك ينوب عنها كل فرض لم تأت أو تقبل
وصلوة الضحى وأقلها أربع وأكثر اثنتا عشرة ركعة وصلوة الحاجة وصلوة آل بيته
كما في نسخة المسند وتأباه مع الكلام على صلاة الرغائب وتلك براءة فذكر برفعه لاس في صلاة
المطلع قد أسباه مما وليه الله

هذا هو الأصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في كل صلاة ركعتين أو أربعين ركعة

قوله أو الصلاة صورة الصلاة إذا انتفع بالبركة المأخوذة من الصلاة أو من غير الصلاة
 يستأنف الصلاة ويمنع من تركها في غير وقتها في غير وقتها
 وينبغي آخر صلوة على الأول تركها

أي صورة الصلاة إذا سبق الإمام حدث يستحب أن لا يكملها ثم يتوضأ فيصلي الإمام
 مقتداً وأخليفة إماماً في الصلاة الأربعة أو في الصلاة الأربعة أو في الصلاة الأربعة
 فإن وقع أخليفة بجبهة أو في الصلاة الأربعة أو في الصلاة الأربعة أو في الصلاة الأربعة
 إلى مكانه وأخذ كالنفس ودان لم يفرغ بعد ولا في مخالفة بالمكان لا يجوز فيها
 على المقتدر تركها

بأنه إذا روى رجل كعب أو يجرى بأرضه أو يجرى بأرضه أو يجرى بأرضه أو يجرى بأرضه
 في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة
 مثل الرجل واليه في الجمع الكبير فأنزل المأذنة إذا وصلت عضونها
 مشغوف فسد صلواتها في أي يهنا لانه في كشف الزرع والرأس الجوار عنه
 انما فسد صلواتها إذا اردت ركعاً منها في تلك الحالة وفي حالة الوضوء لا تؤدي
 ركناً مجموع أحوال والنوازل والواقعات لا يثبت سمر قدر كونه في الصلاة

بأنه إذا روى رجل كعب أو يجرى بأرضه أو يجرى بأرضه أو يجرى بأرضه أو يجرى بأرضه
 في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة أو في الصلاة
 مثل الرجل واليه في الجمع الكبير فأنزل المأذنة إذا وصلت عضونها
 مشغوف فسد صلواتها في أي يهنا لانه في كشف الزرع والرأس الجوار عنه
 انما فسد صلواتها إذا اردت ركعاً منها في تلك الحالة وفي حالة الوضوء لا تؤدي
 ركناً مجموع أحوال والنوازل والواقعات لا يثبت سمر قدر كونه في الصلاة

هذا هو الأصل في الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 في كل صلاة ركعتين أو أربعين ركعة

ما إذا نالها الأمن تقام به جماعة أخرى وإن صلى لا يكره
 إلا في الظهر والعشاء أن شرع في الإقامة ومن خاف فوت
 الجماعة أن أدى سنة يتركها ويقعدى وإن رجا أدراك
 ركعة لا يترك بل يصليها عند باب المسجد ويقعدى و
 لا تقضى إلا تبعاً للفرص وعند فتح تقضى بعد الطلوع ويترك
 سنة الظهر في الحالى ويقضيها في وقته قبل شفعه وغيرها
 وغير الفرائض الخمس والوتر لا يقضى أصلاً ومن أدرك
 ركعة واحدة من الظهر بجماعة لم يصلي بجماعة بل أدرك
 فضلها ومن أتى مسجد أو لم يدرك جماعة يتطوع قبل
 الفرض ماشاء ما لم يخف فوته ومن أدرك الإمام ركعاً
 فكبر ووقف حتى رفع رأسه لم يدرك تلك الركعة ومن
 ركع قبل الإمام فادركه إمامة فيه صح ركوعه **باب قضاء**
الفوائت الترتيب بين الفائتة والوقية وبين الفوائد
 شرط فلو صلى فرضاً ذكر أفايسة فسد فرضه موقوفاً
 عندها يأتيها فلو قضاها قبل أداء ست بطلت فرضته ما
 صلى والأصح عندنا لا عندهما والوتر كالفرض على ذكره
 مفسد خلافاً لهما ولو صلى العشاء بلا وضوء ناسياً ثم
 صلى السنة والوتر به بعد السنة لإعادة العشاء ولا
 يعيد الوتر خلافاً لهما ويطلقان الفرضية لا يبطل أصل

الصلوة خلافاً للمحمد وتيسقظ الترتيب بضيق الوقت وبالنسبة
وبصيرورة الفوائت ستاحديثة او قديمة ولا يعود
بعودها الى القلة فمن ترك ستا او اكثر وشرع يؤدي
الوقتيات مع بقاء الفوائت ثم قاته فرض جديد فصلي
وقتيه بعد ذكراله صحت وقتيته وكذا الوقتي تلك
الفوائت الا فرضا او فرضين فصلي وقتيه ذا كرا ولا يقبل
تارك الصلوة عمدا ما لم يحمد ولو ارتد عقيب فرض
صلاته ثم اسلم في الوقت لزمه اعادته ولا يلزم قضاء
ما فاته زمان الردة ولا قضاء ما فاته بعد سلامه في
دار الحرب ان جهل فرضيته **باب سجود السهو** اذا
سها بزياة او نقصان سجد ^{ثلاثين} بعد التسليمين وقبل بعد
واحدة وتسشهد وسلم ويأتي بالصلوة على النبي صلى الله
عليه وسلم والدعاء في قعدة السهو هو الصحيح ويجب
ان قرأ في ركوع او قعود او قدم ركعا او اخره او كثره
او غير واجبا او تركه كر كوع قبل القراءة وتأخير القيام
الى الثالثة بزياة على تشهد وركوعين والجهل فيما يخفى
وترك القعود الاول وقيل كله يؤل الى ترك الواجب
وان تشهد في القيام او الركوع لا يجب وان سها حراما
يكفيه سجدتان ويلزم المقتدي بسهو امامه ان يسجد

لا يسهو والمسبوق يسجد مع امامه ثم يقضي سهوا عن
القعود الاول وهو اليه اقرب عاد والا لا ويسجد للسهو
وان سها عن الاخيرة عاد ما لم يسجد ويسجد للسهو فان سجد
بطل فرضه برفعه عند محمد وبوضعه عند ابى يوسف و
صارت نفلا خلافاً للمحمد فيضم سادسة ان ساء وان
قعد في الرابعة ثم قام عاد وسلم ما لم يسجد وان سجد
ثم فرضه ويسجد للسهو ويضم سادسة والركعتان نقل
ولا عهد لو قطع ولا تنويان عن ستة الظهر ومن اقتدى
به فيها ضلها ففقط ولو افسد قضاها وعند محمد يصلي
ستا ولا قضاء لو افسد ولو سجد للسهو في شفع التطوع
لا يبني عليه ولو بني صح وسلام من عليه السهو يخرج
من الصلوة موقونا ان يسجد عاد اليها والا لا فيصح اقتدا
من اقتدى به بعد سلامه ويصير فرضه اربعا بنية
الاقامة ويبطل وضوءه بفقده ان يسجد والا فلا و
عند محمد لا يخرج به فتثبت احكام المذكورة سجد او لا
ولو سلم من عليه السهو بنية ان لا يسجد بطلت نيته
وكه انه يسجد وان شك في صلوة ثم صلى ان كان اول ما
عرض له استقبال والا تحرى وعمل بقلبة ظنه فان لم يكن
له ظن بنى على الاقل وقعد في كل موضع احتمل انه موضع

القعود توفهم صلى الظهر انة انما فسلم ثم علم انه صلى
 ركعتين اتمها وسجد للشهو **باب صلاة المريض** عجز
 عن القيام او خاف زيادة المرض بسببه صلى قاعدا يركع
 ويسجد وان تعذر الركوع والسجود او ملى برأسه قاعدا
 وجعل سجوده اخفض ولا يرفع الى وجهه شيئا للسجود
 فقل وهو يخفض رأسه صح ايماء والا فلا يصح وان تعذر
 القعود او ملى مستلقيا ورجلاه الى القبلة او مضطجعا
 ووجهه اليها وان تعذر الائمة برأسه اخرت ولا يوى
 بعينه ولا بحاجبيه ولا بقلبه وان قدر على القيام
 وعجز عن الركوع والسجود يوى قاعدا وهو افضل من
 الائمة قائما ولو مرض في أثناء الصلاة بني بما قدر ولو
 افتتحها قاعدا يركع ويسجد فقد ر على القيام بني قائما
 وقال محمد يستأنف وان افتتحها بايماء فقد ر على الركوع
 والسجود استأنف وللتطوع ان يتكى على شيء ان اعين
 ولو صلى في ذلك جاز قاعدا بلا عذر صح خلافا لهما
 في المربوط لا يجوز بلا عذر ومن اعنى عليه او جنى يوما
 وليلة قضى وان زاد ساعة لا يقضى وعن محمد يقضى ما
 لم يدخل وقت سادسة **باب سجود التلاوة** يجب
 على من تلا آية من اربع عشرة آية في الاعراف والاعد

والنخل

انما روي سنة مؤكدة لا يحد عن اقلها في كل سنة
 ان ركعتين عليا وركعتين خلف الركعتين وفي كل ركعة ركعتان
 الى يومنا هذا قال النبي صلى الله عليه وسلم ما رآه من صبي ولا من امرأة ولا من رجل ولا من جريح
 الناس على ان ركعتين فضلة جماعة والصحابة متوافرون منهم عثمان وعمر وابو سعود والعاصم
 وعبد الله بن مسعود وغيرهم عليه السلام وما روي عليه اصدل وانفق وامر وانكر من التيسار

والتراخي سنة مؤكدة للرجال والنساء ثلثا ان خلف عن السلف من لدن تاريخ رسول الله
 الى يومنا هذا وكذا روي الحسن بن صالح بن حي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عن ابي حمزة
 عن ابي عبد الله قال قلت قدمتم لهم بسنة فربما سمعتم من باب الكرايم

والسنة آقا منها جماعة لكن على الكفاية فلو ترك في سجدتين أو ركعتين جماعة افرد
 وصلوا فرضها لم يكره لهم لم يكن سيئين من الاعيان

قيل ومما التيسر له فصح قبل الفاء وبعد الوتر وشيخنا بخار عن ان الوقت بين الفاء
 والوتر واكثر العلماء على انه بعد الفاء الى الفجر قبل الوتر وبعد الوتر وهو الصحيح من البراءة

وفي الحديث **واما في زماننا** قال فضل ان يقرأ الام على حال القوم من الرغبة والكره
 فيقرأ في زماننا لا يجب تنغير القوم عن الجماعة انما تنغير الجماعة انفسهم في كل سنة
 حديث ابي عبد الله عن ابي بصير

قوله الفرج عن الزلازل والصواعق وانت الكواكب والنوازل بالليل والحق بالآية
 وعموم الاواصر والحق بالآية والحدود ويجوز ذلك في الافاق والاموال

عاش رسول الله في ما صح وثبت ثلث سنين سنة فاربعين سنة في التقيد والتمسك
 ثلث وعشرين سنة ايام النبوة والرسالة فمشت حلو اتمت تحت بعد ثلث عشرة سنة والنبوة
 وخرجت كما نزلت في شهر رمضان فمشت حلو اتمت تحت بعد ثلث عشرة سنة والنبوة
 ثمانين سنة فمشت حلو اتمت تحت بعد ثلث عشرة سنة والنبوة فمشت حلو اتمت تحت بعد ثلث عشرة سنة
 سنين وفرض الحج بعد الهجرة واشتد في الركعة قبل الصيام

عكسه وتذنب ان يضم اليها اية او آيتين قبلها واستحسن
 اخفاؤها عن السامعين وتقتضي **باب** المسافر من
 جاوز بيوت مصر من جانب خروجه مریدا سيراً
 وسطاً ثلثة ايام قصر الفرض الرباعي وصار فرضه
 فيه ركعتين واعتبر في الوسط في السهل سير الابل و
 مشى الاقدام وفي البحر اعتدال الريح وفي الجبل ما يليق به
 فلو اتم المسافر ان قعد في الثانية صحت واساء والا
 فلا تصح ولا يزال على حكم السفر حتى يدخل وطنه او
 ينوي مدة الإقامة ببلد اخر او قرية وهي خمسة عشر
 يوماً او اكثر وتكونها بموضعين كمكانة ومثلي لا يصير
 مقيماً الا ان يبيت باحدها وقصر ان نوى اقل منها او
 لم ينو وبقي سنين وكذا عسكر نواها بارض الحرب
 او حاصر وامصار فيها او حاصر واهل البقي في دارنا
 في غيرهم ويتم اهل الاخبية لو بنوها في الاصح ولو اقام في
 المسافر بالمقيم في الوقت صح ويتم وتبعه لا يصح واذا
 المقيم به صحيح فيما ويقصر هو ويتم المقيم بدقراءة
 في الاصح ويستحب له ان يقول لهم اتموا صلواتكم فاني
 مسافر ويبطل الوطن الاصل بمنزله لا بالسفر ووطن
 الإقامة بمنزله والسفر والاصل وقائمة السفر تقضي

قال كاشف الغم في هذا الموضع ثم يفتي ان هذا الموضع
 ثم اقتضاها في القراءة فيقول بقاء الفاكهة والمطورة في الاربع وليس
 في الاوليين كالنظر وهو مختار وعلى هذا الاختلاف ثم يقضي الصلاة
 احسبها على كل من نية السفر وحصلته وقام بها ولغنيمة الكبيرة عليه

فقط عليه جازاً يا راجعاً انك ستمتد في ذلك فله مؤذنه من الله وعلمه
 وكيفية قول وارسله راجعاً على اليد وبمنع او لم يمنع لازم او لم يمنع
 الجواب بترضية او نفي الامرين بما بين قولك او نزه جازية ولو فرغنا
 امره من رغبنا للامراء محمد بن سعد الله

نريد خطيب ناسية ما ذكره في كل من خطبه به وابتدعه صوة جمعة ناسية
 بغير الملك ما بيننا في الجواب اوله خمس واربعون وخمسة
 ما يحسنه اذ من عام او لشدة انوال السور

نريد خطيب عذر يوم الخميس وكند واخر اول حاصده حاضر المكن برتبة خطبات
 ابتدركت خائراً لو لم ياكل في خطبه فلو لم ياكل في خطبه فلو لم ياكل
 اما انه تجر به اكلون يا خذون في اول الحائثه شدة يوقد انوال السور

في خطبة يوم الخميس وكند واخر اول حاصده حاضر المكن برتبة خطبات
 ابتدركت خائراً لو لم ياكل في خطبه فلو لم ياكل في خطبه فلو لم ياكل
 اما انه تجر به اكلون يا خذون في اول الحائثه شدة يوقد انوال السور

عن اختلاف في مصر فالوا في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة يبيح ان
يصل الاربع ركعات بنية آخر الظهر او ركعت وقتة ولم اصله بعد ولم يسقط عنه
بعد صحت ان تحت الجمعة وكان عليه ظهره بسقط عنه والا فضل والا ان يصل
بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة
كفون قد ادر سنتها على وجهها والا فقد صل الظهر مع سنة وينبغي ان يقرأ السورة
مع الفاتحة في الاربع التي صل بنية آخر الظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع وضعا
فالسورة لا تنفرد وان وقع نفلا فالقراءة وصية **فصل في صلاة الجمعة**

في الحضر ركعتين وقائمة الحضر تقضى في السفر اربعا
والمعتبر في ذلك آخر الوقت والعاصي كغيره وبنية
الاقامة والسفر يعتبر من الاصل دون التبع كالعبد
والمرأة والجند **باب الجمعة** لا تصح الا بستة شروط
المصر او قناؤه والسلطان او نائبه ووقت الظهر و
الخطبة قبلها في وقتها والجماعة والاذن العام والمصر
كل موضع له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقوم الحدود
وقيل ما الواجب اهل في اكبر مساجد لا يسعهم وقناؤه
ما اتصل به معد المصالحه وتصح في مصر في مواضع هو الصحيح
وعن الامام في موضع فقط وعند ابى يوسف في الموضعين
ان حال بينهما نهر ومتى مصر في الموسم تصح الجمعة فيها
للخليفة او امير الحجاز لا امير الموسم ولا يعرفات وقرض
الخطبة تسبيحة او نحوها وعندهما لا بد من ذكر طويل
يسمى خطبة وسنتها ان يحيط قائما على طهارة خطبتين
يفعل بينهما مجلسة مشتملتين على تلاوة اية والا يضاء
بالقرى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في ركعة
ذلك واقل الجماعة ثلثة سوى الامام وعند ابى يوسف
اثنان وقيل محمد معه فلو نفر واقل سجوده يستأنف
الظهر وعندهما لا يستأنفها الا ان نفر واقل شروع

وتبطل بخروج وقت الظهر وشروط وجوبها ستة
 الإقامة بمصر والذكورة والصحة والحرية وسلامة
 العينين والرجلين فلا تجب على الأعرج وأن وجد
 قائد أخلافا لهما وكذا الخلاف في الحج ومن هو خارج
 المصر إن كان يسمع النداء تجب عليه عند مجئ وبه
 يفتي ومن لا جعة عليه إن آذاهما أجزاءه عن فرض الوقت
 وللسافر والعبد والمريض إن يؤتم فيها وتغفد بهم
 ومن لا عذر له لو صلى الظهر قبلها جاز مع الكراهة ثم
 إذا سعى إليها والامام فيها تبطل ظهره وقال لا تبطل ما لم يدرك
 الجمعة ويستريح فيها وكره للعدو والمسيحون أداء الظهر
 بجماعة في مصر يومها ومن أدركها في التشتت أو سجود
 السهو يتم الجمعة وقال محمد يتم ظهره إن لم يدرك أكثر
 الثانية وإذا خرج الامام فلا صلوة ولا كلام حتى يفيغ
 من خطبته وقال لا يباح الكلام بعد خروجه ما لم يستريح
 في الخطبة وتجب المستغنى وترك البيع بالاذن الأول فإذا
 جلس على المنبر أذن بين يديه ثانيا واستقبلوه بجميع
 فإذا أتم الخطبة أقيمت **باب العيد** تجب صلوة
 العيد وشرايطها كشرائط الجمعة وجوبا وأداء سوى
 الخطبة ونادب في الفطر أن يأكل شيئا قبل صلوة ويستاك

قوله لم يجز فيها يجزى يعني لو شهد الامام فيها يجزى أو خافت فيها لم يجز
 في موضعة التي فتنه في موضعها من الواجب واختلفت الرواية في المقدار الأصح قدر
 ما يجوز به الصلوة في الغطيل لأن البسيرة في الجهر والاضواء لا يمكن الاقتراض عنه
 وعدم الكثرة يمكن ما يصح به الصلوة كغيره ذلك بمنزلة آية واحدة وعندها ثلثا
 وهذا في الامام دون المفسر لأن الجهر والخي فتنه من خصائص الجماعة هذا هو الوجه

إذا جهر الامام فيما خافت فيه قل ذلك وأكثر أو خافت فيما يجزى فيه قل ذلك أكثر
 في ظاهر الرواية عليه السهو وفي النوادر لا سهو عليه لم يخف فتنه مقدارا يتعلق به
 صواز الصلوة على الأقل لأن آية قصيرة كقوله في صيغة وعندها ثلث تصار آية
 طويلة وذكر خمس الآيات المحلولة في ظاهر الجواب الجهر والخي فتنه سواء في ذلك
 سهو وان كانت كلمة قاصية مصداق السهو

ثم لو عاد بعد ما صار إلى القيام أقرب قبل تعدد صلواته والصلوات لا تند وان عاد بعد
 استوائه فأنما فسدت في الأصح التكامل الجبارة من فضي الوقت بعد ما شرع فيه لا قبل باليسر
 بنزول في العينة لو عاد والامام بعد ما قام في العقدة الأولى لا يعود مع القوم حقيقة
 للمخافة وذكر بعضهم أنهم يعودون من مواعيد وهو بعيد عن الفساد بالعود من صلب

قوله ولو سلم عليه السهو الحارة لأنه حر والنية لا يغير المشقة وغفلت
 بخلاف نية الكفر فانه يغير كبر والنية مع انه لا يمان في شرع المشقة وما
 جواز إن كرهه باعتباره تحت شرط الأمان وهو كرهه الاستمرار عليه
 ففوت الشرط يفسد المشقة وط لا باعتبار تغيير المشقة ومع بالنية
 فإذا انقطع قطع الأمان به صار مردا للحال ولو انقطع قطع الصلوة لم حرة
 لم تبطل وكذا سائر العبادات من الاستسار والخطاير
 في شروط النية

ولو قدرنا على القيام منكيا قال الحلو انه ان يصلي قائما منكيا ولا يجزئه غيره ذلك وكذلك لو قدرنا ان يستند على عصا او ضاوم له فانه يقوم ويكفي خصوصا على قول ابي يوسف ومحمد فان عندنا على قدرته على الوضوء بغيره كقدرته بنفسه ولو قدرنا على بعض القيام دون تمامه بان كان قادرا على التكبير قائما او على التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام ويأتي بما قدر عليه ثم يتصل اذا عجز وهذا اختيار الحلو انه
منه ريل في صلاة البرص

واذا عجز المريض عن الاتكاء بالرأس فخطبه الرواية يسقط عنه فرض الصلوة ولا يثبت
 الايام والكف بيدي والى حين ثم اذا خفف مرضه هل يلزمه الاعادة اختلفوا فيه قال
 بعضهم اذا زاد عجزه على يومين لم يلزمه القضاء وان كان يومه ذلك لم يلزمه فحاج الى
 قال بعضهم ان كان يفعل لا يسقط عنه الفرض والاداء لانه جرد العقل لا يكفي لتوبه
 الخطية وذكر محمد بن النواورة انه قطع براهنه المرفقتين ورجلاه في الساقين لا توبة
 عليه فثبت انه جرد العقل لا يكفي لتوبه الخطية

رجل مات عليه كفارة يميني او قتل سقط عنه اما كفارة الطهارة قال بعضهم تسقط
ايضا وقال بعضهم لا تسقط لانها حق المرأة قاضيني في الايام فصوروا الكفارة

١٠. ادب الحكمة الصلوة لا يسجد بالبحر السلاوة
 والحمد لله الذي خلقنا من طين
 القواما من طين ارض الثانية
 فوالله ما ادرى
 من الله ما لا يعلم
 من الله ما لا يعلم

وتغتسل ويتطيب ويلبس احسن ثيابه ويؤتي
فطرته ويتوجه الى المصلى ولا يجهر بالتكبير في طريقه
خلافها ولا يتنفل قبلها وقتها من ارتفاع الشمس
فد ربح اور محين الى زوالها وصفرها ان يصلي ركعتين
يكبر تكبيرة الاحرام ثم ينشئ ثم يكبر ثلثا ثم يقرأ الفاتحة
وسورة ثم يركع ويسجد ويبدا في الثانية بالقراءة ثم
يكبر ثلثا ثم اخرى للركوع ويرفع يديه في الزوائد
يخطب بعدها خطبتين يعلم الناس احكام الفطرة و
لا تقضى ان فانت مع الامام وان منع عذر عنها في اليوم
الاول صلوا في الثاني ولا تصلي بعدها والاضحى كالغظ
لكن يستحب تأخير الاكل فيها الى ان يصلي ولا يكره ما كان
في المختار ويجهر بالتكبير في طريق المصلى ويعلم في
الخطبة تكبير الشريق والاضحية ويجوز تأخيرها الى
الثاني والثالث بعذر وبغير عذر والاجتماع يوم
عرفة تشبهها بالوافقين ليس بنبى ويجب تكبير الشريق
من فجر يوم عرفة الى عصر يوم العيد على المقيم بالمصر
عقيب فرض ادى بجاعة مستحبة وبالاقداء يجب
على المرأة والمسافر وعندهما الى عصر آخرايام الشريق
على من يصلي الفرض وعليه العمل وصفته ان يقول

مرة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله
 اكبر والله الحمد ولا يتركه المؤمن ان تركه امامه
باب صلوة الخوف ان اشتد الخوف من عدو
 او سبع جعل الامام طائفة بازاء العدو وصلى بطائفة
 ركعة ان كان مسافرا او في الفجر وركعتين ان كان قريبا
 او في المغرب ومضت هذه الى العدو وجاءت تلك و
 صلى بهم ما بقى وسلم وحده وذهبوا الى العدو
 وجاءت الطائفة الاولى واثموا بقراءة ثم الطائفة
 الاخرى واثموا بقراءة ويطبلها المشى والركوب و
 المقاتلة وان اشتد الخوف وعجزوا عن الصلوة بهذه
 الصفة صلوا وحدها ان اربكنا يومنون الى اى جهة
 قدروا ان عجزوا عن التوجه ولا تجوز بلا حضور
 عدو واثموا يوسف لا يجيزها بعد النبي صلى الله عليه
 عليه وسلم **باب الجنائز** يوجه المحتضر الى القبلة على
 شقه الايمن واختيرا الاستلقاء ويلقن الشهادة فاذا
 مات شدق الحية وتمضوا عينيه ويستحب تعجيل
 دفنه واذا ارادوا غسله وضع على سريه مجتمرا وترا
 وتستر عورته ويحترق ويوضا بلا مضمضة واستنشاق
 ويفسل بماء مغلى بسدر او حرمض ان وجد والا فالخراج

وعسل

والعبد فعله الفود وانما سحر به لانه يعود في كل يوم
 في قوله تعالى يكون لنا عيدا قيل العبد هو السرور والعايد
 يوم عيده معناه يكون لنا سرورا وفرحا كرماني في كتاب الامان

ولا يستغرا خارج الميت من القبر بعد ما دفن الا اذا كانت الارض مفضونة او حدث
 بالشفقة ويستحب في القبر دفنه في الموضع الذي مات فيه فمقابر اولئك القدم
 وان نقل قبل الدفن قد ريس او ميلين قد ريس وكذا الدفات في غير مكة
 تركه فان نقل الى مصر فلا يمس به لما روى ان يعقوب عليه السلام مات بمصر
 ونقل الى الشام ومصر عليه السلام نقل تا موت يوسف من حبش الى الشام بعزرا
 وسعد بن ابى وقاص مات فوضعه على اربعة فراسخ من المدينة ونقل الى
 اعناق الرجال الى المدينة وبعد ما دفن لا ينبغي اخراجه بعد مدة طويلة
 او قصيرة الا بعذر والعذر ما قلنا ولا يكسر عظام اليهود او اذوا وحده
 في قبورهم لان حرمة عظامهم كحرمة عظام المسلم لانه لما حرم ايداعه في حياة
 يجب حيائه من الكسر بعد موته **باب الجنائز** نقل الميت من البلد الى

البلد ليس كرام والى مل
 لا يكون اثما وغنم محمد آثم
 معصية بعد ما دفن مدة
 طويلة او قصيرة لا يستغرا
 من غير عذر وكذا اخراجه
 بالعذر كخوف نقله الى
 مفضونة او اخذت الشقة
 والرصة بحمله الى موضع
 باطلا فرائة النوى

بالتقدم فيها السلطان ثم القاضي ثم امام المتي ثم الولي
 الاقرب فالاقرب الا الاب فانه يقدم على الابن والولي ان
 ياذن لغيره فان صلى غير من ذكر بلا اذن اعاد الولي
 ان شاء ولا يصلي غير الولي بعد صلوته وان دفن بلا
 صلوة صلى على قبره ما لم ينظن نفثه ويقوم حذاء
 الصدر للرجل والراة ويكبر تكبيرة يتي عقيبها ثم
 ثانية يصلي على التبي بعدها ثم ثالثة يدعو النفسه
 والميت والمسلمين بعدها ثم رابعة ويسلم عقيبها فان
 كبر خمساً لا يتابع ولا قراءة فيها ولا تشهد ولا رفع يد
 الا في الاولى ولا يستغفر لصبي ويقول اللهم اجعله
 لنا وطاً اللهم اجعله اجراً وذخراً واجعله لنا شافعاً
 مشفعاً ومن اتى بعد تكبير الامام لا يكبر حتى يكبر لغيري
 فيكبر معه وقال ابو يوسف يكبر ولا ينتظر من كان
 حاضراً حال الحرمة ولا يجوز راكبا استحسانا وتكره
 في مسجد جماعة ان كان الميت فيه وان كان خارج
 اخلف المشايخ ولا يصلي على عضو ولا غائب ومن
 استهل بعد الولادة غسل وسقي وصلى عليه والا
 غسل في المختار وادرج في خرقة ولا يصلي عليه ولو
 سبي صبي مع احد ابويه لا يصلي عليه الا ان اسلم

احدهما

قوله واخطبته قبلها لانه ما صلح ما بدو خطبته في صلاة قبل الصلاة
 قوله ورويت السنة وخطب خطبتين بفضل بينهما بقدره به حوال التوارث وخطب
 تأييد الطهارة لانه القيتا فيهما متوارث ثم هي شرط في خطبها الطهارة
 كما لا وان ولو خطب قاعدا او على غير طهارة جاز لحصول المقصود وهو الذكر
 الا انه ذكره لمخالفة التوارث وللفضل بينهما وبين الصلوة فان اقتصر
 على ذكر الاله جاز عند ابن حنيفة وقال لا يترجم ذكر طويل ثم خطبة لانه خطبة
 هي الواجبة والتسبيحة او الحمدية لا يتي خطبة وقال الشافعي يجوز صبي
 وخطب خطبتين ايتمار المتعارف ولا يتي خطبة قوله تعالى فاسعوا
 الى ذكر الله من غير فضل وعزم عظماء رضى الله عنه انه قال الحمد لله فاشتر
 عليه فتنرا وصلى بدهاية من عينه

قوله على طهارة خطب محدثا او حيا ثم تروضا او غسلا وصلى جاز ولو ذهب الى منزله
 واكمل ارجع وغسل بعد الخطبة كما دنا خطب ستر باذن الامام وصلى بالناس بالغ
 جاز ولو غسلا كبت اصحابنا ان اتحاد الامام والخطيب افضل ولكنه شرط في الصبي
 عنه الشافعي ومن وجبه من ذكروا عنهما وعزم ما كانه شرط لانه المتوارث اتحاد الامام
 والخطيب في القرون اول اول قلنا هو شرط لكل المايمة لا تمامها الا بالبركة المبر
 كانه هو الخطيب في تلك القرون من البرازية رحمه الله

في سيرة الامام اي فلا يعتبر الامام في الجماعة وذلك لانه قوله تعالى فاسعد يقينه
 قوله في ذكر الله يقتضي ذكره في كل اربعة وكجب ان يكون كلهم من سيرة اماما
 في اذ كانا اصحابا صبيبا او مجنونين لا يجوز بخلاف العبيد والساكنين فان الجماعة
 تتم بهم لصلواتهم للامة وكما نرى في هذه السنة في الثالث يعني اشترط ان لا يكون
 ولان الله عليه يتقين من الاكمل

قوله والاول العام وهو ان يفتح ابواب الجامع وذن للناس بالدخول فيه
 حذر لو اجتمعت جماعة في الجامع وعلموا ان النبي وصلوا صلاة الجمعة لم يجز ذلك

فمن لم يدر ما عليه من هذه المأثمات فليحذر من هذه الأمور
والمرءى لا يجب أن يحضر الصلاة ولا يصوم ولا يحرم ولا يمسك
أما ما فرغ من هذه الأمور فليحذر من هذه الأمور
بجدة الزرع فغزو ودفن الخ والضرر قالوا صلى الله عليه وسلم
فرض الوقت لأنهم يحلوه فصار كما لو كانوا يصومون ويحرمون
أن يوم في الجمعة وقالوا لا يجزئ لأنه لا فيه صلاة ولا صلاة ولا صلاة
بأنه حصة فإذا حضر ويقع فصار ما يصح فسد الأهمية والمرأة لا تصح
لأمانة الرجال وتعتقدهم الجمعة لأنهم يحلوا للمأثمات فيصالحون للمأثمات بطريق
الأكبر من هذه الأمور

زبد جمعة نازية واردة في قولهم قرائن أو نوارس قرآن وكلهم أفضل في حجة
المسجد فليكن من أفضلهم وجمعة نازية من كل أخوة في كل يوم من سنتها
فليكن أولاد وجمعة فرضه فليكن من سنتها أو من كل يوم من سنتها
أي ركعت سنته نية نية أو نية وأخوه من كل يوم من سنته فليكن من سنته
وأقامت أيتها من فصل بين يومه وبين يومه قرآن عظيم تلاوت
أو نوارس توقفت أيتها من قرائن أو نية آية آخره ويقف أو نية
أي ركعت حجة المسجد فليكن أولاد وجمعة نازية من كل أخوة في كل يوم من سنتها
سنتها وأخوه من سنته سنت جمعة نية نية أي ركعت سنته فليكن من سنته
نية أيتها من سنته سنته فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته
سبحانك وأحمدك وتوحيده وأخوه من كل يوم من سنته فليكن من سنته سنته
أولاد نازية وقتنه يتشوب بنور قلما دم أنه قلبي سنته أيتها من سنته
كركر أو جمعة فرضه فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته فليكن من سنته
فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته

وأصنفنا في نية الأربع بعد الجمعة قبل هذا السنة وتبين بنور أخوه من سنته
السنة فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته فليكن من سنته سنته
والم أصل بعد له نية يوم أنما يجب عليه بأخوه الوقت في كل يوم من سنته

أحدها أو أسلم هو عاقلا أو لم يسب أحدهما معه ولو
مات لمسلم قريب كما فرغسله غسل النجاسة ولقد
في خرقه والقاء في حفرة أو دفعه إلى أهل دينه وسن
في حمل الجنازة أربعة وأن يبدأ فيضع مقدمها على يمينه
ثم مؤخرها ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها ويسرعوا
به دون الخشب والمشى خلفها أفضل وإذا وصلوا إلى
قبره كره الجلوس قبل وضعه عن الأعناق ويجوز القبر
ويجوز ويدخل الميت فيه من جهة القبلة ويقول واضعه
بسم الله وعلى ملة رسول الله ويسبغ قبر المرأة
لا الرجل ويوجهه إلى القبلة وتحمل العقدة ويسوى
عليه اللبن أو القصب ويكره الأجر والخشب ويقال
التراب ويسمى القبر ولا يرتفع ويكره بناؤه بالحص
والأجر والخشب ولا يدفن اثنان في قبر الاضرة
ولا يخرج من القبر إلا أن يكون الأرض مغطاة ويكره
وطؤ القبر والجلوس والقوم عليه والصلوة عند
باب الشهيد هو من قتلته أهل الحرب أو البغي أو
قطاع الطريق أو وجد في المعركة وبه أثر جراحة أو
قتله مسلم ظلما ولم يجب بقتله دية فيكف ويصلى عليه
ولا يغسل ويدفن بدمه ويأبى الأما ليس من جنس

الكفن كالفرز والحشو والخف والسلاح ويردان
وينقص مراعاة لكفن الستة وأن كان صبيًا أو مجنونًا
أو جنبا أو حائضا أو نفساء يغسل خلافا لهما ويغسل إن
قتل في مصر ولم يعلم أنه قتل عمدا ظميا وكذا إن ارتث
بأن أكل أو شرب أو عولج أو باع أو اشترى أو عاش
أكثر من يوم عند أبي يوسف خلافا لمحمد أو مضى عليه
وقت صلاة وهو يعقل أو أوتيه خيمة أو نقل من المعركة
حيثما أو أوصى مطلقا عند أبي يوسف وقال محمد إن أوصى
بأخر أو وصى لا يغسل ومن قتل بجدا أو قصاص غسل و
صلى عليه ومن قتل لبغى أو قطع طريق غسل ولا يصلى عليه
وقيل لا يغسل أيضا ويصلى على قاتل نفسه خلافا لأبي
يوسف **باب السلاوة في الكعبة** صح فيها الفرض والنفل
ومن جعل فيها ظهره إلى ظهر إمامه جاز ولو إلى وجهه
لا يجوز وكرهه أن يجعل وجهه ولو خلقوا حولها وهو فيها
جاز وأن كان خارجها جازت صلاة من هو أقرب إليها منه
أن لم يكن في جانبه ويجوز السلاوة فوقها ويكره والله
اعلم **كتاب الزكوة** هي تملك جزء من المال معين شرعا
من فقير مسلم غير هاشمي ولا مولاه مع قطع المنفعة عن
المملك من كل وجه لله تعالى بشرط وجوبها العقل والبلوغ

والسلام

والاسلام والحرية وملك نصاب حولي فارغ عن الدين
وحاجته الاصلية نادى على مجتهدا

باب
من
د
نفس
بجود
او
يد
وفي
عند
بذلها
بزكي ما
ن لكاتبه فعند
ادامهاينة مقارنة
بوا لو تصدق بالكل ولم
ن لا تسقط حصته عند أبي
مره الخيلة لا سقاطها عند محمد خلافا
لابي يوسف ولو اشترى عبدا للتجارة وما نوى للخدمة
لا يصير للتجارة بالنية ما لم يبعه وكذا ما ورث وأن نوى

التجارة في ما ملكه بهبة او وصية او نكاح او خلع او صلح عن
 قود كان لها عند ابي يوسف خلافا لمحمد وقيل الخلاف
 بالعكس ولغايتين الناذر للتصدق اليوم والدرهم و
 الفقير **باب زكوة السوائم** السائمة هي التي تكتفي بالري
 في اكثر الحول وليس في اقل من خمس من الابل زكوة فاذا كانت
 خمسا سائمة ففيها شاة وفي العشر شاتان وفي خمسة عشر
 ثلث شياه وفي عشرين اربع شياه وفي خمس وعشرين الى
 خمس وثلاثين بنت مخاض وهي التي طعت في الثانية وفي
 ست وثلاثين الى خمس واربعين بنت لبون وهي التي طعت
 في الثالثة وفي ست واربعين الى ستين حقة وهي التي
 طعت في الرابعة وفي احدى وستين الى خمس وسبعين
 جذعة وهي التي طعت في الخامسة وفي ست وسبعين الى
 تسعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة
 وعشرين ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس واربعين ففيها
 ثلث حقا ثم في كل خمس شاة الى مائة وخمس وسبعين
 ففيها ثلث حقا وبنت مخاض الى مائة وست و
 ثمانين ففيها ثلث حقا وبنت لبون الى مائة وست و
 تسعين ففيها ثلث حقا الى مائتين ثم يفعل في كل خمسين
 كما يفعل في الخمسين التي بعد المائة والخمسين والست و
 السبعين

حقتان وبنت مخاض الى مائة وست و
 ثمانين

العراب

صلاة عيدك تكبيرات في كل ركعة تسعة
 او ثمانية عشر او تسعة وعشرين او ثمانين
 ركعتين تكبيرات في كل ركعة تسعة او ثمانية عشر
 او ثمانين او تسعة وعشرين

صلاة عيدك تكبيرات في كل ركعة تسعة او ثمانية عشر
 او ثمانين او تسعة وعشرين او ثمانين
اجواب زوايد التبر طقوز تكبيرات في كل ركعة تسعة

بسلام نمازك تكبيرات في كل ركعة تسعة او ثمانية عشر
 او ثمانين او تسعة وعشرين او ثمانين
اكثر زوايد اوله التبر تكبيرات في كل ركعة تسعة

قرأه ويصلي ركعتين بالسر يعني يصلي الامام بالناس ركعتين تكبيرات في كل
 ركعة تسعة او ثمانية عشر او ثمانين او تسعة وعشرين او ثمانين
 ثم يبدأ في الركعة الثانية بالقراءة ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر
 بعدا ويكبر تكبيرة يكبرها وهذا قول ابن سعد رضي الله عنه وهو قولنا
 من الهداية في الصلاة

بسلام نماز قلنا مصداق نوافل قلنا مكره وهو من احوال
 مجامعة نوافل قلنا من احوال السجود والركوع

ويكره التنفل قبل صلاة العيد واجازة ان من الاحاديث الواردة في صلاة
 الفجر ولنا ان علينا من الله ان نذكر على من صلى مستظلا قبلها وقال صلى
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصلاة ولم يتنفل قبلها فقالوا وحدثهم انا ان
 ان الله لا يعذبني على الصلاة فقال صلى الله عليه وسلم وانا اعلم
 ان الله عز وجل لا يشكر على مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم

قوله ووقتها ان يصلي الى قوله الى زوالها من صلاة العيد كان يصلي
 العيد والشمس على قدر رجه او جحرى ولما شهدوا بالليل بعد الزوال
 احرموا من الزوال الى المصلي من الغد ولو جاز الاداء بعد الزوال لم يكن
 للتأخير من هذا

الا ان يكون معها كبير وعند ابي يوسف فيها واحدة
منها ولا في الحوامل والعوامل والعلوفة وكذا السائمة
المستركة الا ان يبلغ نصيب كل منهما نصابا ومن وجب
عليه مسنن ولم يوجد عندك دفع ادنى منه مع الفضل
او اعلى منه واخذ الفضل وقيل الخيار للساعي ويجوز
دفع القيم في الزكوة والعشر والخراج والكفارات والذبح
وصدقة الفطر وتسقط الزكوة بهلاك المال بعد الحول
وان هلك بعضه سقطت حصته ويصرف الهلاك الى
العفو ولا يتم الى نصاب يليه ثم وتم عند الامام وعند
ابي يوسف يصرف بعد العفو الاول الى النصب شيئا
والزكوة تتعلق بالنصاب دون العفو وعند محمد بهما ولو
هلك بعد الحول اربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة
وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من اربعين
بعير ايجب بنت مخاض وعند ابي يوسف خمسة وعشرون
جزء من ستين وثلاثين من بنت لبون وعند محمد نصف
بنت لبون وتمها وياخذ الساعي الوسط لا الاعلى ولا
الادنى ولو اخذ البغاة زكوة السوائم والعشر والخراج
يقتى اربابها ان يعيدوها خفية ان لم يصرفوها في حقها
باب زكوة الذهب والفضة والخارج

نصاب

نصاب الذهب عشرون مثقالا ونصاب الفضة مائتا درهم
وفيها ربع العشر ثم في كل اربعة مثاقيل واربعين درهما
بحسابه وقال اما زاد بحسابه وان قل والمعتبر فيه ما الوزن
وجوبا واداء وفي الدراهم وزن سبعة وهو ان يكون
العشرة منها وزن سبعة مثاقيل وما غلب ذهبه او
فضته فحكمه حكم الذهب الفضة الخالصين وما غلب
غشته فعبر قيمته لا وزنه وتشتري بنية التجارة فيه
كالعروض وتجب في تبرها وحليتها وآبئتها وفي عرض
تجارة بلغت قيمتها نصابا من احدها تقوم بما هو النفع
للفقراء وتضم قيمتها اليهما ليتم النصاب ويضم احدهما
الى الاخر بالقيمة وعندهما بالاجزاء ويضم مستفاد من
جنس نصاب اليه في حوله وحكمه ونقصان النصاب
في اثناء الحول لا يضطر ان يكمل في طرفيه ولو تجمل ذو
نصاب لسنتين او لنصب صح ولا شيء في مال الصبي ر
التغلبى وعلى المرأة منهم ما على الرجل **باب العائش**
هو من نصب على الطريق لياخذ صدقات التجار ياخذ
من المسلم ربع العشر ومن الذمى نصفه ومن الحرابي
تمامه ان بلغ ماله نصابا ولم يعلم قدر ما ياخذون منا
وان علم اخذ مثله لكن ان اخذوا الكل لا ياخذ به بل

يتوك قد رما يبلغه ثمانته وأن كانوا لا يأخذون شيئا لا
 يأخذ منهم شيئا ولا من القليل وأن اقربان في بيته ما يملك
 النصاب ويقبل قول من أنكر تمام الحول أو الفراغ من الدين
 أو ادعى الاداء بنفسه إلى الفقراء في مصر في غير السواثم
 أو الاداء إلى عاشر آخران ووجد عاشر آخر مع يمينه و
 لا يشترط اخراج البراءة ولا يقبل في ادائه بنفسه خارج
 مصر ولا في السواثم ولو في مصر وما قبل من المسلم قبل
 من الذمى لأن الحرب في الآقوله لامتته هي امة ولدى و
 ان من الحرب ثانيا قبل مضي الحول فان حتر بعد عوده إلى
 داره عشر ثانيا والآقلا ويعشر قيمة الجز ولا قيمة
 الخنزير وعند أبي يوسف ان حترهما معا عشرهما ولا يشتر
 مال ترك في مصر ولا بضاعة ولا مضاربة وكسبنا ذوا
 الآن كان لا دين عليه ومعه مولاة ومن حتر بالخارج
 فعشر وه عشر ثانيا **باب الزكاة** مسلم أو ذمى
 وجد معدن ذهب أو فضة أو حديد أو رصاص أو نحاس بغير
 في أرض عشر أو خراج اخذ منه خمسة والباقي له ان لم يكن
 الأرض مملوكة والآقلا لكها وما وجد الحرب نكته في
 وأن وجد في داره لا يخمس خلاقالها وفي أرضه روايتان
 وأن وجد في أرضه علامة الاسلام فهو كالأقلا

فيه

قوله الزكاة هي اللغة عبارة عن النماء والزيادة يقال زكيت كذا
 زكاة لأنه سبب النماء كلف في الدنيا والثواب الآخرة قال الله تعالى وما الصدقة من خسران
 بخله ومنها عبارة عن التطهير قال الله تعالى قد نفي من زكاتها أي تطهير الذلوك و
 الزكاة من التطهير قال الله تعالى فخذ من أموالكم صدقة تطهيرهم وتزكياتهم وما سبقت بها
 الزكاة مما قبلها المشروعي أربعة مما ذكره ومما ذكره لم يرد في القرآن ولا في السنة
 ثمانية أنواع تدفع ما في حقها كزكاة وتوقع بدعي لحقها كزكاة وتوقع وكذا في المال
 والبون كالحق فالعبادات تناسد العبادات فبعضها يسبق في الزكاة كالحق كالحق كالحق
 ما الصدقة لا يملك كل واحدة بدنية إلا أنه أتبع القرآن الكريم بقوله تعالى اقصدوا الصدقة
 وأن الزكاة والكسب بقوله وم من الإسلام على كسب ثمنها من الزكاة إلا أنه لا بد من
 الصدقة وإنشاء الزكاة ثم للزكاة سبب لا شرط في كسب المال بدلالة أنها فتن
 إليه وشكر بغيره **قوله** لا يشترط سبب لا شرط في كسب المال بدلالة أنها فتن
 العاقل البالغ ببيان شرطه عليه في قوله تعالى ما كانا مال إلى آخره بيان شرطه
قوله وشروط وجوبها أما الزكاة فليقله لك وأن الزكاة وتكون مستحقا لها
 عزم أو زكاة أموالكم وكنية على الأمانة والمال بالوجوب الفرضي
 لأنه لا شبهة فيه أو نقول الطلبي لفظ الوجوب لأن أصل الزكاة ثبت بالكتاب لكن المقادير
 ثبت بأخبار الأئمة وكل صاحب طلق الوجوب لهذا المعنى

قوله وجوبها الأصلية يعني ليس في ذمته وثباته بدينه وأما في المنزلة ودار الكور
 ومدينة الخدمه وسلاح استعمال زكاة لأن لها مشغولة بالحقبة الأصلية وليست بتامة
 أيضا وعلى هذا ثبت العلم لها وأما الحرة فين لما قلنا وهو مشغولة ولا تامة
قوله غير لا شيء ومولاة لقوله عزم بعشر من ثمن الزكاة كونه كسب في ثمنه
 وأما حرام وهو من ثمنها بخمس من الثمن والمولاة كالمال في حق حرة العبد وقوله
 عزم أي مولاة القدم كسب ولا يلزم مولاة الغني حيث لا يحرم عليه الصدقة لأن الغني من أهل
 في حكمة ما في حقه وأما الغني ما في حقه ولم يوجب في الزكاة وأما الأهل فليس بالهل
 لهذه الصدقة أصلا لأنه من بشره وكذا كسبه عن أو في النكاح فالحق في مولاة
 والأصل فيه أن الوصف أفاضل وأما ما يظهر في حق التبعية وما لا يمين وأما ما لا يظهر فيه
 كما إذا اشترى بالمتن يكون مضمونا بغيره ما إذا اشترى بالبيع لا يصير مضمونا
 لأنه العاقل أصل فلا يظهر في حق التبعية

زبد قنبر رضا به بالغ انجو و باقوة مالكل اولوب بر سنده حروا بر دوت لكن تجارت
 نيت انيمه زبذ اولو انجو و باقوة نك زكوة و بر ملازم انجو خر
 انجو اولو
 زبد كفايت مقدار نزن زماجر اولوب قنبر رضا به بالفه اولو انجو به
 مالكة اكين بر سنده حروا بر دوت لكن زبذ تجارت نيت انيمه انجو به نوره
 اكون زبذ زكوة واجبه اولو انجو انجو اولو انجو
 زبذ تجارت نيت انيمه نك ركوب و استخدم اكون به قاجات و بر قاج
 قاطر و زقاج حارة اشتر ايدوب بر سنده حروا نيمه اولوات و قاطر
 و جاريه كراكون زبذ و زبذ زكوة واجبه اولو انجو انجو اولو انجو

و في البرزخية او نوني في مال الجنيث الذي وجب تصدقه ان يقع من زكوة وقع عنها و في القينة
 له مال جنيث يتصدق به وينوي به اداء الزكوة عن مال يقع عنها قال تاج الدين ان تصدق به
 لا تقبل عنه و في فتاوى مولانا ابن نجيم شمس الدين دفع من مال الامام عن مال الحلال
 بقدر الواجب عليه من زكوة ام لا اجاب بانه لا يملكه بالغصب و يضمن بمشركه و قد
 ملتي

والمتبادر ان يكون النسيب مالا حلالا وان كان حراما وكان له خفي فافتر واجب الزكوة
 والا فواجب التصدق الى الفقير ولا يخل منه شيء و اما زكوة في المفسوب و قد ملتي

فيه علامة الكفر خمس و باقية له ان كانت ارضه غير
 مملوكة وان كانت مملوكة فكذلك عند ابي يوسف وعند
 باقية لمن ملكها اول الفتح ان علم والا فلا قصي مالك
 عرف لها في الاسلام وما اشتبهه ضربه بجعل كافر في
 ظاهر المذهب وقيل اسلاميا في زماننا ومن دخل دار
 الحرب بامان فوجد في صحنها ركازا فكله له وان
 وجد في دار منها ردة الى مالها وان وجد ركازا منها
 في ارض منها غير مملوكة خمس و باقية له ولا خمس في نحو
 فيروزيج وزبرجد في جبل و خمس زبيب لا لؤلؤ وعند
 وعند ابي يوسف بالعكس باب زكوة الخراج في ما
 سقته السماء او سقى سقيحا او اخذ من ثمر جبل العشر قبل
 او اكثر بلا شرط نصاب و بقاء وعندهما انما يجب فيما بقي
 سنة اذا بلغ خمسة اوسق والوسق ستون صاعا وما لا
 يوسق فاذا بلغت قيمته خمسة اوسق من ادنى ما يوسق عند
 عند ابي يوسف وعند محمد اذا بلغ خمسة امثال من اعلى
 ما يقدر به نوعه فاعتبر في القطن خمسة اجمال وفي
 الزعفران خمسة امناء ولا شيء في حطب و قصب فارسي
 و خيش و تبين و سعف وفي ما يسقى بقرب او دالية
 او سانية نصف العشر قبل دفع مؤن الذرع وفي العسل

تحول

العشر قل اوكثر اذا اخذ من جبل او ارض عشرية وعند
محمد اذا بلغ خمسة افراق والفرق ستة وثلاثون رطلا
وعند ابي يوسف اذا بلغ عشر قرب ويؤخذ عشران
من ارض عشرية لتغلبى وعند محمد عشر واحد ان كان
اشترىها من مسلم ولو اشتراها منه ذتى اخذ منه ^{العشر}
وكذا لو اشتريها منه مسلم او اسلم هو خلا فالابى يوسف
وقيل محمد معه وعلى المرأة والصبى منهم ما على الرجل ولو
اشترى ذتى عشرية مسلم فعليه الخراج وعند محمد بقى
على جالها فان اخذها منه مسلم بشفعة او ردت على
البائع لفساد البيع عاد العشر وفى دار جعلت بستانا
خراج ان كانت لذتى او لمسلم سقاها بماء وان سقاها
بماء العشر فعشر ولا شئ فى الدار ولو لذتى وماء
السماء والبيدر والعين عشرى وماء انهار حفرها العجم
خراجى وكذا اسيمون وجميعون ودجلة والفرات عند ابي
يوسف خلا فالمحمد وكيس فى عين قير او نقيط فى ارض
عشر شئ وان كانت فى ارض خراج ففي حريمها الصلح
للزراعة الخراج لا فيها ولا يجمع عشر وخراج فى
ارض واحدة **باب المصريف** هو الفقير وهو من له
شئ دون نصاب والمسكين من لا شئ له وقيل بالعكس

والعامل

المرسل

والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعان فى ذلك

العلم الذى يورثه السيد من شروط بحدود مكنة على المكلف من غير ان يكون قد فاته
بمكة على الفقه والوجوب المالى من شروط بحدود ميسرة تغفل عن الزكاة فان
المال الجور والى رقة من اشق ولهذا الوجه من غايته لا من اصل كالاكوة
العشر والخراج فانها تسقط بها كالاكوة والى رقة ويسقط الخراج اذا
اصطاح الزرع او لا يظن وانها تسقط بحدود ميسرة تغفل عن الزكاة فان
او جيب من مال ميسر فانها تسقط بحدود ميسرة تغفل عن الزكاة فان
بعد السيل كخلافا لى فانها تسقط بحدود ميسرة تغفل عن الزكاة فان
الخطوة وصورة الفضة فانها تسقط بحدود ميسرة تغفل عن الزكاة فان
بالرسل كينها كينها فانها تسقط بحدود ميسرة تغفل عن الزكاة فان
بالمعنى بل يعطى المال من الموجود ودين الخبز والكتف وبه
السؤال ان كان المال الموجود ودين الخبز والكتف وبه
سواء كان مال الصاير من غير المكنت او بعد السيل او لا

يوسف ولو بان انه عبده او مكاتبه لا يجزئ وتربى مع
ما يغنى عن السؤال يومه وكره دفع نصاب او اكثر
الى فقير غير مديون وتعلقها الى بلد اخر الا الى قريته

العشر قل اوكثر اذا اخذ من جبل او ارض عشرية وعند

عن تلو فضيلته واحمد القدر حرمه

١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

للزراعة الحراج لا فيها ولا يجتمع عشر وحراج في
ارض واحدة **باب المصريف** هو الفقير وهو من له
شيء دون نصاب والمكسب من لا شيء له وقيل بالعكس

والعامل

والعامل يعطى بقدر عمله ولو غنيا والمكاتب يعان في فك
رقبته ومديون لا يملك نصابا فاضلا عن دينه ومنقطع
الغزاة عند ابي يوسف والنج عند محمد ان كان فقيرا
ومن له مال في وطنه لامعه ويجوز دفعها الى كلهم ولا
بعضهم ولا تدفع لبناء مسجد او لتكفين ميت او
قضاء دينه او ثمن قن يبتق ولا الى ذنبي وصح عزها
ولا الى غنى يملك نصابا من اتي مال كان او عبدا او
طفله بخلاف ولده الكبير وامرأة ان كانا فقيرين و
لا الى هاشمي من ابي علي او عباس او جعفر او عقيل او
الحارث بن عبد المطلب ولو كان عاملا عليها قبل بخلاف
القطوع ومواليهم مثلهم ولا يدفع الميراث زكوة الى
اصله وان علا او فرعه وان سفل او زوجته وكذا
لا تدفع الى زوجها خلافا لها ولا الى عبده او مكاتبه
او مدبره او ام ولد وكذا عبده المعتق بعضه خلافا
لها ولو دفع الى من ظنه مضر فاقب ان الله غني او
هاشمي او كافر او ابوه او ابنه اجزاء خلافا لابي
يوسف ولو بان الله عبده او مكاتبه لا يجزئ وترب دفع
ما يغني عن السؤال يومه وكره دفع نصاب او اكثر
الى فقير غير مديون ونقاه الى بلد اخر الا الى قريته

15.

حمسه ارطال وثلث رطل ولودفع منقوي بر

五

صَحَّ خِلَافًا لِلْجَهْدِ وَدَفَعَ الْبَرْقَ فِي مَكَانٍ يَشْتَرِي بِهِ الْإِنْسِيَاءَ
فِيهِ أَفْضَلُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ الدَّرَاهِمُ أَفْضَلُ **كِتَابُ**
الصَّوْمِ هُوَ تَرْكُ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ وَالْوُطْئِ مِنَ الْفَجْرِ
إِلَى الْغُرُوبِ مَعَ نِيَّةٍ مِنْ أَهْلِهِ وَهُوَ مُسْلِمٌ عَاقِلٌ طَاهِرٌ
مِنْ حَيْضٍ وَنَفَاسٍ وَصَوْمِ رَمَضَانَ فَرِيضَةً عَلَى كُلِّ
مُسْلِمٍ مَكْلَفٌ إِدَاءٌ وَقَضَاءٌ وَصَوْمُ الْمَنْذُورِ وَالْكَفَّارَةُ
وَاجِبٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ نَفْلٌ وَصَوْمُ الْعِيدَيْنِ وَأَيَّامِ التَّيَمُّنِ
حَرَامٌ وَيَجُوزُ إِدَاءُ رَمَضَانَ وَالنَّذْرَ الْمَعِينِ بِنِيَّةٍ مِنْ
اللَّيْلِ وَالْإِقْبَالَ النَّهَارَ لَأَعْدِيهِ فِي الْأَصَحِّ وَبِمَطْلُوقِ النِّيَّةِ
وَنِيَّةِ النَّفْلِ وَصَوْمِ رَمَضَانَ بِنِيَّةٍ وَاجِبٌ آخَرٌ لِلصَّحِيحِ
الْمُقِيمِ لَا النَّذْرَ الْمَعِينِ بَلْ عَمَّا نَوَاهُ وَكَوْنُوهُ
الْمَرِيضِ أَوِ الْمَسَافِرِ فِيهِ وَاجِبٌ آخَرٌ وَقَعَ عَمَّا نَوَى وَ
عِنْدَهُمَا عَنْ رَمَضَانَ وَالنَّفْلَ كُلَّهُ يَجُوزُ بِنِيَّةٍ قَبْلَ
نِصْفِ النَّهَارِ وَالْقَضَاءُ وَالنَّذْرُ الْمَطْلُوقُ وَالْكَفَّارَةُ
لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ مَعِينَةٍ مِنَ اللَّيْلِ وَبَقِيَ رَمَضَانُ بِرُفُوءِ
هَلَالِهِ أَوْ بَعْدَ سَبْعَانِ ثَلَاثِينَ وَلَا يَصَامُ يَوْمُ الشَّكِّ
إِلَّا تَطَوُّعًا وَهُوَ أَحَبُّ أَنْ وَافَقَ صَوْمًا يَعْتَادُهُ وَالْأَوْلَى
فِي صَوْمِ الْخَوَاضِ وَيُفْطَرُ غَيْرُهُمْ بَعْدَ نِصْفِ النَّهَارِ
وَكُرْهُ صَوْمِهِ عَنْ رَمَضَانَ أَوْ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ وَكَذَا

أن نوى أن كان رمضان ففته والآفة نفل أو عن واجب
 آخر وصح في الكل عن رمضان أن ثبت والآفة نوى أن جزم
 ونفل أن ترة طان قال أن كان رمضان فانا صائم عنه
 والآفة لا يصح وتثبت رمضانته ولا يصير صائماً
 وإذا كان بالسماء علة قبل في هلال رمضان خبر
 عدل ولو عيلاً أو انشأ أو محذوراً في فذ ذب تاب
 ولا يشترط لفظ الشهادة وفي هلال الفطر وذو
 الحجة شهادة حزين أو حرّين بشرط العدالة
 ولفظ الشهادة لا الدعوى وأن لم يكن بالسماء علة
 فلا بد في الكل من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم وفي
 رواية يكتفي بأثنين وقال الطحاوي يكتفي بواحد أن
 جاء من خارج البلد أو على مكان مرتفع ولو صاموا اثنين
 ولم يروا حل الفطر أن صاموا بشهادة اثنين و
 أن بشهادة واحد لا يحل ومن رأى هلال رمضان
 أو الفطر ورده قوله صام وإن افطر قضى فقط
 ويجب على الناس التماس الهلال في التاسع والعشرين
 من شعبان ومن رمضان وإذا ثبت في موضع لزوم
 جميع الناس وقيل يختلف باختلاف المطالع **باب**
في الفساد في القضاء والكفارة ككفارة

الظهار

وإذا اشترى رجل حوائطاً ما جرح حله في البيع قبل حلول الاجل في يد المشتري
 فالتمس من المشتري والبيع عند حلفه وتمسك في فو البيع فاسد والمبيع
 امانة في يد المشتري ولا يلزم منه شيء خذ الزيلعي حليفه

زيد عمره سنة طريقاً إلى برقة أو ثواب بيع أيدى وبعده تمام أو لمزدن مقدم
 عمره قال في برقة كيف طلب المدة وعنده ثمانية أجرة كذا أبو بكر بن محمد
 قادر ولورح **باب** أو لورح أما وعده تمامه غيبته خوف
 أيدى حاكم كغير المدة قادر **باب** أو السهو في صوم المبرور

عن رجل من بني علي بن أبي طالب فريد قصده السفر البعيد لم يمنع أو لم
 يكفيل اجاب أو لم يكفيل لا يمنع ولا يلزم يكفيل بل يقال **باب** المال أن
 اردت فأخرج معه فإذا حل الاجل طالبه بدنيك عن قاضي المدينة

زيد عمره بيض حوائطاً ما جرح حله في البيع قبل حلول الاجل في يد المشتري
 نجي بك أو فاضل أو بعدة كذا الفاذ زيد أو لورح عمره بدنيك
 الوقت في صرة أو الصابرة أو لاهاط ذراف المدة قادر ولورح **باب**
 اليمار الكندي في هلاك وضائع أو لورح أو لورح أو لورح أو لورح
 أبو السهو في صوم المرفوم

كل من اجله صاحبه فانه يلزم تأخير الأني سبعة الا في القرض الثانية التمس عنه الآفة
 الثالثة التمس بعد الآفة وهما في القينة الرابعة اذا مات المدين المستقر فاجر
 الدية الوارث أي مئة الشفع اذا أخذ الدار بالشفقة وكان التمس حالاً فاقبل المشتري
 أن دية بد العرف السابعة رأس مال التمس في السبابة والتطايير

فلهذا في كل من اجله صاحبه فانه يلزم تأخير الأني سبعة الا في القرض الثانية التمس عنه الآفة
 الثالثة التمس بعد الآفة وهما في القينة الرابعة اذا مات المدين المستقر فاجر
 الدية الوارث أي مئة الشفع اذا أخذ الدار بالشفقة وكان التمس حالاً فاقبل المشتري
 أن دية بد العرف السابعة رأس مال التمس في السبابة والتطايير

الخطاف زيه

احب ان لم يفتره

يجب مقدار ما فاتهما ان يصح

والاقامة فيطعم منه وليته لكل يوم

من التلت ان اوصى والا فلا لزوم وان يتبرع به فتح و

الصلوة

الصلوة كالصوم وقديت كل صلوة كصوم يوم واحد
هو الصحيح ولا يصوم عنه وليته ولا يصلي وقضاء
رمضان ان شاء فرقه وان ياتي به فان اخره حتى جاء
اخر قدم الاداء ثم قضى ولا فدية عليه والشيخ القاني
اذا عجز عن الصوم يفطر ويطعم لكل يوم كالفطرة وان
قد ر بعد ذلك لزمه القضاء وحامل او مرضع خاف
على نفسها او ولدها تفطر وتقضى بلا فدية ويلزم
صوم نقل شرع فيه الا في الايام المنهية ولا يباح له الفطر
بلا عذر في رواية ويباح البعد بالصيافة ويلزم
القضاء ان افطر ولو نوى المسافر الفطر ثم اقام و
نوى الصوم في وقتها صح ويلزم ذلك ان كان في
رمضان كما يلزم مقيما سافر في يوم منه لكن لو
افطر فلا كفارة فيهما ومن اغنى عليه اياما قضاها
الا يوما حدث فيه او في ليلة وتوجن كل رمضان
لا يقضى وان افاق ساعة منه قضى ما مضى سواء بلغ
مجنونا او عرض له بعد في ظاهر الرواية ولو بلغ صبي او
اسلم كافر او اقام مسافرا او طهرت حائض في يوم
من رمضان لزمه امساك بقية يومه ولا يلزم الاولين
قضاؤه بخلاف الآخرين **مسألة** نذر صوم يوم العيد

اذا نذر صوم يوم العيد
وعجز عنه في يوم العيد

وآيام التشريق صبح وأفطر وقضى وكذا لو
 نذر صوم الستة يفطر هذه الايام ويقضيها و
 لا عهدة لو صامها ثم أن نوى النذر فقط او نواه
 ونوى ان لا يكون يمينا او لم يوسئيا كان نذرا
 فقط وان نوى اليمين فان لا يكون نذرا كان
 يمينا فحسب فيجب بالفطر كفارة اليمين لا
 القضاء وان نويها او نوى اليمين فقط كان
 نذرا ويمينا فيجب القضاء والكفارة ان افطر
 وعند ابي يوسف نذر في الاول ويمين في الثاني
 ولا يكره اتباع الفطر بصوم ستة
 من شوال وتقديقها بعد عن
 الكراهة والتشبه بالنضاري

باب الاعتكاف هو
 ستة مؤكدة ويجب بالنذر و
 هو اللبث في مسجد جماعة مع
 النية وأقله يوم عند الامام
 وأكثره عند ابي يوسف وساعة
 عند محمد والقنوم شرط في الاعتكاف الواجب
 وكذا في النفل رواية والمرأة تعتكف في مسجد

الاعتكاف مستحب الصحيح انه سنة مؤكدة
 روي النبي عليه السلام واظف عليه في العشر
 الاخر من رمضان والمواظبة دليل السنة
 وهو اللبث في المسجد مع الصوم والنية
 اما اللبث فركنه لانه يثبت
 منه فؤاد وجوده نه الصوم من شرط
 النية فان لم يفتق والنية شرط فافهم
 العبادات مع الصوم والنية الواجب
 منه رواية واحدة وصحة النقل روي
 بسند قوي انه سنة مؤكدة من شرط
 النية والنية لا يثبت بها الصوم والنية
 التي هي شرط الاعتكاف فافهم
 من نية الصوم لان نية الاعتكاف لا يثبت بها
 الا نية الاعتكاف فافهم

نكاح المحارم باطل ام فاسد قيل باطل وسقوط المحرمات به الاستبراء وقيل
 فاسد وسقوط المحرمات به التبرئة العقد المدخول في نكاح بلا شهود ويوجب العدة
 لانه مختلف في صحة لانه المالك شرط الاعلان لا الا بشهاد وكل نكاح هذا
 وصفه فالمدخول فيه يوجب العدة وعدة الوفاة لا يجب في نكاح الفاسد
 فرق القاضيه بينهما في النكاح الفاسد قبل الدخول فلا منه ولا عدة فانه دخل
 فالأصل في المشر ومهر المثل يجب وان لم يهر مسمى فمهر المثل بالغ ما بلغ ويجب
 العدة ولا نفقة في النكاح الفاسد ولا في عده فان صحاح عن النفقة في
 النكاح الفاسد لا يجوز **منه برأيه في نكاح الفاسد منه عينة**

نزوح محارم ولو رضاعا ودخل بحد ولا مهر وعنده المهر لا الحد والقنوم على قولها
منه برأيه

وانما نزوح امرأة ابيه بعد موت ابي فولدت منه قال الفقيه ابو بكر البجلي
 رحمه الله وان اقر بالوطئ اربع فزات في نكاح مختلفة حد جميعا ولا
 يثبت نسب الولد قال الفقيه ابو الليث هذا قول ابو يوسف ومحمد
منه الحائنه الكدود

زينة زوج سر منكر والديه او لولدت منه بقوله سر اولاد زينة اوب
 وقوجه زينه منه حرام او كور من الحوا **اولور**

زينة قايين اناى اوبه قايين زينة اوبه شرعا نكاحه ضار كلور
 الحوا **تموت نظريه اوبه ينجى تغريق لازم كلور**

في المحرمات النكاحية على نوعين مؤبدة وغير مؤبدة فالمؤبدة تثبت بالنسب
 والرضاع والعصية اما المحرمات بالنسب ما نصل اليه تعالى في قوله عز وجل
 الآية الام بالرحمة والرحمة حرام وكذا الجدة القوية والبعد من نكاحها
 وكذا الابن واولادها وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه وابنه
 وكذا العمات والعمات وعمات الام والعمات وعمات الام والعمات
 بالنسب بالرضاع وانما يفارق الرضاى الكذب في من بالرضاع بالرضاع
 انست ولده من النسب ولا يمتد انت ولده من الرضاى ومنها لا يمتد لولده من الرضاى
 بيدة ولده من النسب وكل جدة ولده من الرضاى ومنها لا يمتد لولده من الرضاى
 بام احينه او اخته من النسب يمتد من الرضاى **اما المحرمات**

بالصبرية بنت البعد الجائز وبالوطي خلا لا كانه او غير شبة او زنا **الحكمات** بالبعد
 فمكتوبة البت واجد في الاسباب والام وان بلاء وشكوة الابن وابنه الابن وابن البنت
 وان يفضل وان المودة وصدرها القرب والبعد وفضل المرأة او لم يفضل وبنت اولادها
 وان سفلت ان كان بالمرأة **الحكمات** بالوطي اكدال فوطوة او جد وان علمها
 الجين وموطوة وفضل الابن وابنه الابن واسفل وام الموطوة وحدها وان علمت
 وبنت الموطوة وبنت اولادها **الحكمات** الموطوة عن سكره وبني الحارثة المستكة او اولادها
 احد بها كرم اصولها وفروعها وطرح الموطوة على اصول الواطي وفروعهم والرائد في البقل
 بمنزلة وطلح اكلال في ذلك **الحكمات** بدواعي الواطي اذ انتمها او فيها بغيره
 ثبتت حرمه المصاهرة وان لم يكن له كانه القدر قوله لا انتم يكون ذلك مع البنت
 الالة وانتمها وعليها نور ضيق لافضل حارة الجوسس ولكنه لا يبره لا ثبت
 حرمه المصاهرة **الحكمات** لا على سبب التاثير في الزيادة على العدد
 المستوع والعدد المستوع للجار الرابع في الحكم والامام واما المملوك له ان يتزوج
 امرأته لا غير عندنا **ومن** الجمع بين الاختين نكاحا حرامين كما نكحوا وامه
 ان يتزوجها بطلان **الحكمات** تزوجها على التفات مع الاول وبطل الثاني
 الجمع بين الاختين وطنا اذا وطئ الرجل احد امرأته بشبهة بجر العدة على الموطوة و
 وان لم تنقص عدتها لاجل له بطل الموطوة ولو ثبتت اثنان اخن في ليس له بطلانها
 وان وطئ واحدة منها لا يحل له وطئ الاخرى فخرج الموطوة على نفسه ببيع او هبة
 او صدقة او كفاية او اعشى او تزوج وان وطئها ليس له بطلان واحدة منها حتى
 يحرم فزوج الاخرى باقلنا **الحكمات** بيهما وطنا حكما اذا ثبتت منكوحة
 لم يطل المملوك ولو ملك حرة ووطئها ثم تزوج اخرها جاز النكاح عندنا ولا يبطا
 واحدة منها حتى يحرم المملوك على نفسه باقلنا **الحكمات** اذا جمع بين الاختين في نكاح
 او عدة اذا تزوج امرأة واخرها في عدة من طلاق باين في نكاح صحيح وقدر العدة
 من نكاح كانه لا يصح عندنا **الحكمات** اجمع بين الاختين نكاحا وعدة فبأن
 حورته اذا اعشى أم ولده كانه عليها الاعتد بثلث حيض ولا يحل له ان يتزوج
 باخرها ولا اربع سواها في عدها عند فروعها يكون كلامها وعند احنقة
 لا يجوز نكاح الاخت ويجوز نكاح الاربع **الحكمات** اجمع بين ذات رحم محرم
 لا يجوز له ان يتزوج امرأة على عمتها ولا على خالتها ولا على بنت اخها ولا على
 اخنها **الحكمات** اجمع بين الحرة والامة في النكاح ان يملكها قبله صح نكاح الحرة
 وبطل نكاح الامة ولو لم يملك الامة ثم الحرة صح نكاحها **الحكمات** الكافر باخر

بعض الممنوع من النكاح
 كالزنا والباطل فليس للنكاح
 وبقوله فانما هو من النكاح
 الممنوع

بنتها ولا يخرج المقتكف الا لحاجة الانسان او لجمعة في
 وقت يديرها مع شتها ولا يلبث في الجامع اكثر من ذلك
 فان لبث فلا فسار فان خرج ساء ثبلا عنده فسار
 وعندها لا يفسد ما لم يكن اكثر اليوم واكثر وقته
 ونومة فيه ويجوز ان يبيع ويتاخ فيه بلاء
 الثلعة ولا يجوز لغيره وحرم عليه الوطي ووطئ
 ويفسد بوطئ ولو ناسيا او في الليل وبالسر والقبل
 والوطي في غير فرج ايضا ان اتزل ولا فلا ويكره له
 الصمت والكلام الا جبر ومن نذر استكاث امام لزمه
 بلياليها وان نذر يومين لزمه بلياليتها خلا لا في
 في الليل الاولى منها وان نوى النهر خاصة فحتم ويلزم
 التتابع وان لم يلزمه ويلزم بالشرع الا عند محمد
كتاب هو زيارة مكان مخصوص في زمان
 مخصوص بفعل مخصوص فريض في العزلة على الفور
 خلا فالحمد بشرط اسلام وحرية وعقل وبلوغ
 وصحة وقدر زار وراحلة ونفقة زوجه واباد
 فضلت عن جواجد الاملية ونفقة عياله الى حين
 عودته مع امن الطريق وزوجا وحرم للمراة ان كان
 بينها وبين مكة مسافة سفر ولا تلج بلا احدهما وثبت

استكاث عند الامام لاجل المأني

احتج بها ولكنه

ولو خرج المسجد

رأى

الحج في اللغة القصد والتمتع فيها
 من الاعمار والزيارة يقال
 اعتمر اعتمرا

لا على التراتي

وعونته المديونة

كون المجرم عاقلاً بالغاً غير مجنون ولا فاسق ونفقته
 عليها ونحوها مع حجة الاسلام بغياذ بن زوجها
 طواصر صبي او عبيد فبلغ او عتيق فحضر لا يجوز عن
 فرضه فان جدد الضيق حرامه للفرض صح بخلاف
 العبد وفوضه الاصرام وهو شرط والوقوف يعرف
 وطواف الزيارة وهما ركناان وواجبه الوقوف
 بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ويرى الحمار
 وطواف الصفا لا فاقى والخلق والتقصر وكل
 يلبيح بتركه الدم وغيرها سنن واداب واشهر
 سؤال وذو القعدة والعشر الاوله من ذي الحجة
 ويكره الاصرام قبلها والعمر سنة والوايت
 للمدينين ذو الحليفة والشاميين بخمسة والعراقيين
 ذات عرق والنجديين قرن وللميمن يملأ لاهلها
 ولبن سربها ونحوها تاخر الاصرام عنها لمن قصد حوله
 مكة وجاز التقديم وهو افضل ويجوز ان يدخلها
 دخول مكة غير محرم ووقته الحلال والكي في الحج
 الحرة وفي العمرة الحلال **فصل** واذا اراد الاضحية
 نذبت ان يعلم اظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتقه
 ثم يوضاء او يغسل وهو افضل ويلبس زاراً

الذي لا يملك

اشهر

الزوج
لا يملك
لا يملك
الغرض

الحمار

او غير المذكور من الفرائض والواجبات

الانقشار
نفسه

فصل

وردا جديدين ابيضين وهو افضل ولو كانا
 غسيلين او لبس ثوباً واحداً استبرأ جاز ويتطيب
 ويصلي ركعتين فان كان قد فرغ بالحج يقول عقيبهما
 اللهم اني اريد الحج فيسرن لي وتقبل مني وان نوى
 ان ليك الله لبيك

ان الحمد والتعاليك
 فحضرها وحجوز الزيارة
 لبس الوقت والقبول
 والاشارة اليه والدلالة المعاني
 وقيل الظفر وحلق شعر
 وستر راسه او وجهه
 طي ولشرق قصير او سراويل
 وراة او خفين الا ان لا يجد
 الكعبين ويلبس ثوب
 ومقصراً اما غسل حتى
 لدخول الحرام والاشارة

بالبيت والحمل وتبذل الثياب في وسطه وتقاله عند
 ويكثر التلبس رافعا بها صوت عقيب وكلاما عارفا
 او هبطا واديا او لقي ركبا وبالا شعار **فصل**

امكانا السفر
جمع ذلك

عليها بتركه وسعيك

هو ويحتسب

المحرم

هو من اصغره وقيل بغيره

وسنة افعال الحج

كَوْنُ الْمُحْرَمِ عَاقِلًا بِالْعَاقِلِ غَيْرِ مُجَوِّحٍ وَلَا فَاسِقٍ وَنَفَقَةٍ
 عَلَيْهَا وَتَحْجُّ أَمْعَهُ حَجَّةً أَوْ سَلَامًا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا
 فَلَوْ أَنَّ صَبِيًّا أَوْ عَبْدًا فَلَمَّا بَلَغَ أَوْ عَتِيقٌ فَضَى لَا يَجُوزُ عَنْ
 فَرْضِهِ فَإِنْ جَدَّدَ الصَّبْرَ حَرَامُهُ لِلْفَرْضِ فِي خِلَافِ
 الْعَبْدِ وَفُضَّ الْأَمْرُ وَطَوَافُ الزِّيَارَةِ وَهِيَ
 بِمَزْدَلِفَةَ وَالشَّعْبِ بَيْنَ الْأَمْرِ
 وَطَوَافُ الصُّلَّةِ لَا فَاذَ بِإِجْبَابِ بَرَكَةِ الدَّمِ وَغَيْرِ
 سُؤَالِ وَذَوِ الْقَعْدَةِ وَكَانَ الْأَصْرَامُ لَا قَبْلَهَا
 لِلْمَدِينَةِ زَوَالِ الْخَلِيفَةِ وَلَا ذَاتِ عَرْقٍ وَالْمُتَعَدِّينَ
 وَلِزْنِ مَرَبِّهَا وَبِحُجَّتِهَا تَأْذِ مَكَّةَ وَجَازَ التَّقْدِيمِ وَهِيَ
 دُخُولُ مَكَّةَ غَيْرَ مُحْرَمٍ وَفِي الْعُمْرَةِ الْحِلُّ **فصل** وَإِذَا أَرَادَ الْأَدَمِيُّ
 تَذَبُّبًا أَنْ يَقْلَمَ أَظْفَارَهُ وَيَقْصُرَ ثَابِرَةً وَيَخْلُقَ عَائِنَةً
 ثُمَّ يَتَوَضَّأَ أَوْ يَتَسَلَّ وَهُوَ أَفْضَلُ وَيَلْبَسُ زَاوَرًا

الحائض
 الحائض
 الحائض

الجمار
 أو غير المذكور من الفضة والذهب

الزوج
 لا يفتقر
 الفاسق

أو لا يتسار
 أو لا يتسار

وَرَدَّاءُ جَدِيدَيْنِ أَيْضَيْنِ وَهُوَ أَفْضَلُ وَلَوْ كَانَا
 غَسِيلَيْنِ أَوْ لَبَسَ ثَوْبًا وَاحِدًا سَتَرَهُ جَازٌ وَيَنْطَبِ
 وَيَصِلُ رِكَبَيْنِ فَإِنْ كَانَ ثَوْبًا وَاحِدًا يَقُولُ عَقِيْبَهُمَا
 اللَّهُمَّ إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ فَيَسِّرْ لِي وَتَقَبَّلْ مِنِّي وَإِنْ نَوَى
 بِقَلْبِهِ أَخْرَاجَهُ يَلْبَسُ يَقُولُ لَبِيتُكَ اللَّهُمَّ لَبِيتُكَ
 لَبِيتُكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبِيتُكَ إِنَّ الْحَدَّ وَالنَّعْيَ لَكَ وَالْمَلِكُ لَا شَرِيكَ لَكَ وَلَا يَنْقُصُ مِنْهَا وَجُوزُ الزِّيَارَةِ
 فَإِذَا لَبَّى نَاوِيًا فَقَدْ حَرَّهَ فَلْيَسِّقْ الْكَرْفَ وَالْفِسْقَ
 وَأَجْدَالَ وَقُلْ صَيْدُ الْبَرِّ وَالْإِشَارَةُ إِلَيْهِ وَالْإِشَارَةُ
 عَلَيْهِ وَقُلْ الْقُلُوبُ وَالنَّظِيرُ وَحَلَقُ شَعْرِ
 رَأْسِهِ أَوْ لَدُنْهُ وَقَصَّ لِحْيَتِهِ وَسَتَرُ رَأْسِهِ أَوْ وَجْهِهِ
 وَغَسَلَ رَأْسَهُ أَوْ لِحْيَتَهُ بِالْحَطِيِّ وَلَبَسَ ثَوْبَيْنِ أَوْ سَرَاوِيلَ
 أَوْ قُبَاءً أَوْ عِمَامَةً أَوْ قُلَسُوءَةً أَوْ خِفَّيْنِ إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ
 نَعْلَيْنِ فَيَقْطَعُ مِنْهُمَا مِنْ سَفْلِ الْكَعْبَيْنِ وَلَبَسَ ثَوْبَ
 صَبْعٍ بَزْعُفَانٍ أَوْ زَيْتٍ أَوْ خَصْفَرٍ إِلَّا مَا شِئِلَ حَتَّى
 لَا يَنْقُصَ وَجُوزُهُ لَا غَسَالَ وَدُخُولُ الْحَامِ وَالْإِشَارَةُ
 بِالْبَيْتِ وَالْحِلُّ وَشِدَا الْيَمَانِ فِي وَسْطِهِ وَتَقَابُلُهُ عَدُوًّا
 وَيَكْنُزُ الْقَلْبِ مَرَّاقِبًا بِأَسْوَرَةٍ مُقْبِتٍ وَكَلَامًا عَاشِرًا
 أَوْ هَبْطًا وَارِيًا أَوْ لِقَى رَكْبًا وَبِالْإِشَارَةِ **فصل**

وهو الحصى
 مع ذلك

عليها بنزلك وسلك

وهي ويحتسب
 المعاصي

المحرم
 هو من أصغر ما قيل في الحياء

أنه كلكل

ونسبة أفعال الحج

أو مكانا السفر
 جميع ذلك

الحرام ان البيت في المقعد رايته
معا في حرمه

نقلنا ان البيت

فازا دخل مكة ابتداء بالمسجد فاذا عاين البيت كثر
هلل وابتداء بالاسود فاستقبله وكثر وهل
رافعا يديه كالصلوة او يقبل ان استطاع من غير
ايداء او يستلمه او يمسح شيئا في يده ويقبله او
يشير اليه مستقبلا مهللا مكبرا حامدا لله مصليا
على النبي ع ويطوف احدى عن يمينه ميمانيا بالباب
وقد اضطلع برأيه بان جعل تحت ابطة الايمن و
التي اطرقيه على كتفه الاسير ويجعل طوافه وركعتيه
سبعة اشواط يزمل في الثلاث الاولى منها ومشي
في الباقي على هينته ويستلم الحجر كلما مر به ويحتم طوافه
بالاستلام واستلام الركن الثاني كما امر به حسن المستحب
ثم يصل ركعتين عند المقام او حيث يقف من المسجد
وهما ولجبتان بعد كل اسبوع وهذا طواف القدوم
وهو سنة لغير المقيم مكة ثم يعود ويستلم الحجر
ويخرج الى الصفا فيضع عليه ويستقبل البيت و
يكبر في هلل ويصل على النبي ع رافعا يديه للثناء
ويدعو بما شاء ثم يحتم نحو المروة وتيمش على هلل
فاذا بلغ بطن الوادي بين الميادين الاخيرتين يسير
سعيًا حتى يجاوز رقبها ويفعل على المروة كفعلها على

رافعا يديه على ظهرها نحو الحجر كما ذكره في بعضها
عليه

الركن الثاني
كونه منسوب الى الايمن

وهو سنة لغير المقيم مكة
ثم يعود ويستلم الحجر
ويخرج الى الصفا فيضع عليه ويستقبل البيت و
يكبر في هلل ويصل على النبي ع رافعا يديه للثناء
ويدعو بما شاء ثم يحتم نحو المروة وتيمش على هلل
فاذا بلغ بطن الوادي بين الميادين الاخيرتين يسير
سعيًا حتى يجاوز رقبها ويفعل على المروة كفعلها على

المنى
انتم بعد
المنى

وهو
قطعة
حمار في
منه الميزاب

المنى
المنى

المنى
المنى

المنى
المنى

الزجاج الصفا المروة
في المنى

في الاشواط

الصفا وهذا شوط فسي بينهما سبعة اشواط ابتداء
بالصفا ويحتم المروة ثم يقف مكة محرمًا ويطوف
بالبيت نفلاً ما اراد فاذا كان اليوم السابع من ذي
الحجة خطب الامام خطبة يعلم الناس فيها المناسك
وكذا يخطب في التاسع بعرفات وفي الحاد عشر يعني
فاذا صلى العجوة ثم خرج الى منى فيقيم بها الى صلوة
فجر يوم عرفة ثم يتوجه الى عرفات فاذا زالت الشمس
خطب الامام خطبتين كل جمعة وعلم فيها المناسك
ومضى بعد الخطبة بالناس الظهر والعصر معا باذان و
اقامتين وشرط الجمع صلواتها مع الامام خلا فالح
وكونه محرمًا فيها ثم يقف ركبًا مع الامام بوضوء
وغسل وهولاء قرب جبل الرحمة وعرفات كلها
موقف الا بطن عرفة ويستقبل القبلة رافعا يديه
بسطا حامدا مكبرا مهللا ملبيا مصليا على النبي ع
داعيا بحاجته مجتهدا ويقف الناس وراء الامام بقرعة
مستقبلين سامعين لقوله ثم يفيضون معه بعد
الغروب الى مزدلفة وينزل بقرعة جبل قذح و
يصل المغرب والعشاء باذان واقامة ومن صلى
المغرب في الطريق او بعرفات فعليه عادتها ما لم يطلع

المنى
المنى

او طرقت مزدلفة في وقتها
بعد الغروب فلا يجوز

من الدوق بعنة والمزلفة وري
الحمار والنساء والحلق وطول الزمان

حاركونهم

يرجعون مع الامام
ط وقت العشاء بان يقدم المغرب
فلو اضر عاد العشاء بالام يطلع
المنى في وقتها

أشهر ما كان فيها

البحر خلا فالإيوسف ويبيت بمزدلفة فإذا طلع
البحر صلى بفليس ووقف بالمعشر الحرام وضع كفا في عرفة
ومزدلفة كلها موقوف إلا وادي حشيرة فإذا أسفر
نقر قبل طلوع الشمس إلى منى فبدأ فيها بركي حجرة
العقبة من بطن الوادي يسبح حصيات يكبر مع كل حصاة
يكبر مع كل حصاة وتقطع التلبية بأولها ولا يقف
عندها ثم يدخل أن يحب ثم يحلق وهو أفضل و
يقصر وقد حل لم غير النساء ثم يذهب من يومه
أو الفداء ويغده إلى مكة فيطوف للزيارة بلا رمل
وسنح إن كان قد قدمها والآن رمل فيه وسنح بعده
وقد حل لم النساء ووقته بعد طلوع فجر النحر وهو
فيه أفضل وكرة ناضية عن أيام النحر ثم يعود إلى مكة
فيري الجار التلث في اليوم الثاني بعد الزوال يبدأ
بالي تلى الحج فيرميها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة
ويقف عندها ويدعو الله بالتي تليها كذلك فقد
بحر العقبة كذلك إلا أنه لا يقف عندها ثم يغفل
في اليوم الثالث كذلك ثم إن شاء نقر إلى مكة وله
ذلك قبل طلوع فجر اليوم الرابع لا بعده حتى يرى
وإن شاء أقام فرمى كما تقدم وهو أحب وأنرى

أي خسر

وهو أفضل

مكة

وطواف الزوال

وأما

ينس

الهاج

في

أشهر ما كان فيها

أحد الطلوع

مكة

فيه قبل الزوال جاز خلا فالهما وجاز الرمي ركباً وغير
راكب أفضل في غير حجرة العقبة ويبيت ليلتي الرمي
وكرة تقدم نقر إلى مكة قبل نقره فإذا نقر إلى مكة نزل
بالحصى ولو ساءت فإذا أراد الطعن فيها طاف للصدير
سبعة أشواط بلا رمل ولا سنح وهو أحب الأعلى المقيم مكة
ثم يستقي من زمزم ويشرب ثم ياتي الباب ويصل العقبة
ويضع صدره وبطنه ويحده لا يمن على الملتزم بين
والجبال السود ويتنبت بالاستار ساء ويدعو
تجته ويكي ويرجع القهقري حتى يخرج من المسجد
فصل إن لم يدخل الحرم مكة وتوجه إلى عرفة ووقف
بها سبط عنه طواف القدوم ولا شيء عليه ومن
وقف أو اختار بعرفة ساعة ما بين زوال الشمس من
يوم عرفة وطلوع فجر من يوم النحر فقد أدرك الحج
ولو نائم أو مغشي عليه أو لم يعلم أنها عرفة ومن فاتته
ذلك فقد فاتته الحج فيطوف ويسعى ويحلق ويقضي
من قائل ولادم عليه ولو أمر بغيره أن يحرم عنه
عند انماه ففعل صح وكذا إذا فعل بلا امر خلافا
لها والمرأية في جميع ذلك كالرجل إلا أنها تكشف
وجهاها رأسها ولو سدت على وجهها شيئا

وموتة

فإذا نزل من مكة إلى مكة فليطوف بالبيتين ويحلق بهما
وأما إذا نزل من مكة إلى مكة فليطوف بالبيتين ويحلق بهما

لو نزل من مكة إلى مكة فليطوف بالبيتين ويحلق بهما

أو أدركت

ما بعد ذلك الشيء من وجهها

طيش

الاسود

طوت

دخان

بان علق

على علقها

قطعة نعل

اصغر زان

سعد اسنام

بعد الفاعل

من افعال العزة

فعل العلة

صام

وجافته جاز ولا تحبوا بالتلبية ولا ترمل ولا تسعين
الميلين ولا تملق بل تقصروا وتلبسوا بالحط ولا تقربوا
اذا كان عنده رجال ولو حاضرت عند الامام اغتسلت
واكتبت بجميع المناسك الا الطواف وان حاضرت بعد
طواف الزيارة سقط عنها طواف الصدر ولا شيء عليها
لتركها كما يسقط عن اقام بكة ولو بعد التبرع بالبيت
وعينده حدة لا يسقط بالاقامة بعده ومن قد بدت تطوع
او نذر او جزا صديا ونحوه وتوجه معها يرد على قدر
أمره وان نكث فان نكث بها الله توجه فلا حرج في تركها
الا في بدنة المتعة فان حطها او اشعرها او قلد شاة
لا يكون حرجا والبدن من الابل والبقر **باب الفان**
والفان القران افضل مطلقا وهو ان يلبس بالعمرة ويحج
معاً من الميقات ويقول بعد الصلوة لله في اريد
الحج والعمرة فيسرها الى وتقبلها مني فاذا دخل مكة ابتدأ
فطاف للعمرة وسعى ثم طاف للحج طواف القدوم وسعى
فلوطاف لم يطوافين وسعى سبعين جاز واساءة شدة
الحج كما مر فاذا رى جرة العقبة يوم النحر حج رَمَ القران
شاة او بدنة او سبع بدنة فان حج عنه صام ثلاثة
ايام قبل يوم النحر ولا افضل كون آخرها يوم عرفة ويسمى

من افعال الحج ما هذا لتبعة

لحج التعميم

تحقق انه

او بكنها

لواهم

او تحكيم القارن

دخان

او يات باضال العمرة

اراد افعالي

ساعة بانق بياق الاشوا

الفرخ وكوبكة فان لم يصم الثلثة قبل يوم النحر تعين الذم
وان وقف القارن بعرفة قبل طوافه للعمرة فقد قصر
فعليه دم لرفضها وبقيتها وسقط عنه دم القران
والتمتع افضل من الاضداد وهو ان ياتي بالعمرة في شهر
الحج ثم يخرج من عامد فيحج بها من الميقات ويطوف
لها ويسعى ويحل منها ان لم يسق الهدى ويقطع التلبية
بأوله الطواف ثم يحرم بالحج من حرم يوم التروية و
قبل افضل ويحج ويذبح كالقارن فان عجز فلكم وجاز
صوم الثلثة قبل طوافها ولو في شوال بعد الاضداد
بها لا قبله فان شاء اسوق الهدى وهو افضل اقرم وفيه
وهو اول من قوته وان كان بدنة قلد لها بمزادة
او نعل وهو اول من التحليل والاشعار جاز عندها
وهو شق سنامها من اليسر وهو الاشبه بفعله على التلوة
والسلام او من اليمين ولكن عند الامام ثم يعمر كما
تقدم ولا يتحلل ويحرم بالحج كما مر فاذا اخلق يوم
النحر حل من احرامه ولا تمتع ولا قران لاهل مكة ومن
هو داخل المواقيت فان عاد المتمتع الى اهل مكة بعد العمرة
ولم يكن ساق الهدى بطل تمتعه وان كان قد ساقه
لا ومن طاف للعمرة قبل اشهر الحج اقل من اربعة واقتر

اتول

تول

اراد دخول الشهر الحرام

اربعة اشواط

بعد دخولها وحج كان يمتعا وان كان طاف ^{فصل}
 اشهر اربعة فلا ولو اعتمر كوفي في شهر الحج وتحلل
 واقام بمكة وحج تمتعه وكذا لو اقام ببصرة قبل
 لا يبعث عندها ولو افسد عمرته واقام ببصرة وقضاها
 وحج لا يبعث تمتعه الا ان يعود الى اهله فله ان ياتي بها و
 عندهما يبعث وان لم يعد وان بقى بعد الفساد بمكة
 وقضى وحج من غير عود لا يبعث تمتعه اتقا وبالفدية
 المتع عن عمرته او حجه مضوية وسقط عنه التمتع
 ومن تمتع فضح لا يجزئ من دم المني ^{فصل}
 ان طيب لم يمس عضو الزينة دم وكذا لو اذعن بزيت
 وعندها صدقة ولو خضب راسه بحناء او سرة
 يوما كاملا فعليه دم وكذا لو لبس خيطا يوما
 كاملا او خلق ريق راسه او لحية او خلق رقبته
 او ابطيه او لحدتها او عانته وكذا لو خلق محاربا
 وعندها صدقة وان قص اظفار يديه في اربعة
 مجالس فعليه اربعة دماء وعند محمد دم واحد
 وان طيب اقل من عضو او ستر راسه او لبس الخيط
 اقل من يوم فعليه صدقة وكذا لو خلق اقل من رجب
 راسه او لحية او خلق رقبته او عانته او احد

يقع عند الامام

اربع اشواط الحج في شهر الحرام

الزمن

الوجه

على الامام وهي تسمان موجب للدم
للقعدة فشرح في بيان وجوب
الدم بقوله

او جلد في مجلس واحد فعليه دم وكذا لو
صاف يديه واحدة او خروا
الظافر يديه وجليه

لحق

ابطيه او راس غيره او قصر اقل من خمسة اظفار
 او خمسة منفردة وعند دم في الخمسة المتفرقة دم
 وان طيب او لبس او خلق لعذر خيرا ان شاء ربح
 شاء وان شاء تصدق بثلاثة اصوغ على ستة مساكين
 وان شاء صام ثلاثة ايام ولو اذنتي او اشبع بالقيمة
 او اترك بالستر او لبس فلا بأس وكذا لو دخل منكبيه
 في القباء ولم يدخل يديه في كتفيه ^{فصل}
 طاف للقدوم او للصدقة حيا فعليه دم وكذا لو طاف
 للركن محذرا او ترك طواف الصدقة واربعة منه او دون
 اربعة من التركن او افاض من عرفه قبل الامام او ترك
 السعي او الوقوف بمنى او رمى الجمار كلها او رمى يوم
 او رمى جمره العقبه يوم النحر او اكثر ولو طاف للقدوم
 او للصدقة محذرا فعليه صدقة وكذا لو ترك دو اربعة
 من الصدرة او رمى إحدى الجمار الثلث ولو ترك طواف
 الركن او اربعة منه بقى حرم ما ابدى بطوفها وان
 طاف حيا فعليه بدنية والافضل ان يعيده ما دام بمكة
 ويسقط الدم ولو طاف للصدقة طاهرا في ايام
 التشريق بعد ما طاف للركن محذرا فعليه دم ولو كان
 بعد ما طاف حيا فدمان وعندها دم فقط ايضا

بالقيمة او سعة استعمال الزكاة
او اذنتي يديه اليمنى والقاء على
منكبه الايسر

واحد من الايام للاربعة

اشواط

قد طاف للصدقة طاهرا في ايام
التشريق

كما في صورة الحدث ان التأخير في وجوب الدم
على اصلها

وان طاف لعمرة وسعى محدثا يعيدها فان رجع الى اهل
ولم يعيدها فعليه دم ولا يتي لو اعاد الطواف فقط
هو الصحيح وان جامع الحرم في احد السبلين قبل الو
بعرفة ولو ناسيا فسد حجه ويضي فيه ويقضيه و
عليه دم وليس عليه ان يفرق عن زوجته في القضاء
وان جامع بعد الوقوف قبل الحلق لا يفسد وعليه بدنة
ولو بعد الحلق قبل طواف الزيارة فعليه دم وكذا لو
قبل او ليس بشهوة وان لم ينزل وكذا لو جامع فمرة
قبل طواف الاكثر فسدت وقضاها وان بعد طواف
الاكثر لزم الدم ولا يفسد ولا يتي ان انزل بغيره ولو
الى فرج وان افر الحلق او طواف الزيارة عن ايام الخ
فعليه دم خلا قالها وكذا الخلاف لو افر الرمي او قدم
نسكا على نسك هو قبله وان حلق في غير الحرم الحج او عمرة
فعليه دم خلا لا يفسد ولو عاد للعمرة بعد خروجه
فقص فلا دم لاجاغا ولو حلق القارن قبل الذبح لزمه
دمان وعند هادم والذبح حيث ذكر شاة تجزئ
في الاضحية والصدقة ما يجزئ في الفطرة **فصل**
ان قتل حية صيد بزاو دل عليه من قتله فعليه الجاء وهو
قيمة الصيد يتقوى غدا لئن في موضع قتل او في اقرب

كالاستمى فانزله عن ال
مام دم

موضع

من قتل
اربع العلم بقيمة الخ القاتل والذال

موضع منه ان لم يكن فيه قيمة ثم ان شاء اشترى بها
هديا ان بلغت فدجده بالحرم وان شاء اشترى
بها طعاما فصدق به على كل فقير نصف صاع من اواع
تمر او شعيرا اقل وان شاء صام عن طعام كل فقير يوما
فان فصل اقل من طعام فقير صدق به او صام عنده
كاملا وعند محمد الجزاء نظير الصيد في الجنة فيما له
نظير في الدنيا وفي الضميمة شاة وفي الارنب
عناق وفي اليربوع جفيرة وفي النعام بدنة وفي
حمار الوحش بقرة وما لا نظير له فكمولها والغايد
والناسي والغائث والمبدرة ذلك سواء وان جرح
الصيد او قطع عضو او يفتقره ضمن ما نقص
من قيمته وان نقر ريشه او قطع قرنيه فخرج من
خير الاشاع فعليه قيمة كاملة وان حلبة فقيمة له
وان كسر بيضه فقيمة البيض وان خرج من البيض
فرخ ميت فقيمة الفرخ ولا شيء بقتل غراب و
جداية وذئب وحية وعقرب وفارة وكل عصفور
والجمل ونمل وبعض وبرغوث وقراة والحفارة
وان قتل قلة او جردة تصدق بما شاء وتمرة خير
من جردة ولا يتجاوز شاة في قتل السبع وان مال فلا

الاشاع والارنب واليربوع
الجفون والارنب واليربوع

بعد الكسر

قود بشر كلب

فيلا ن باغ

اد البراء
مربى
البحر

غير محرم

حلالا لان صيده حرم فعليه ما جزاء واحد ويتعلل بنج
 الحرم الصيد وشراؤه ومن اخرج ظبية الحرم فولد
 ومات ناصمها وان اذى جوارها ثم ولدت لا يضمن الله
باب في اوزة الميقات بلا اجرام من جاوز الميقات
 غير محرم ثم اقرم لزمه دم فان عاد اليه محرم ما لم يلبس
 سقط وعندها يسقط بقوده محرما وان لم يلبس
 ان عاد قبل ان يحرم فاحرم منه سقط وكذلك لو امر
 بعمرته ثمة افسدها وقضاها وان عاد بعد ما شرع
 في الطواف لا يسقط وان دخل كوفي البستان الحاجة فلا
 دخول مكة غير محرم وميقاته البستان ومن دخل مكة
 بلا اصرام لزمه حج او عمره فلو عاد واحرم بحج الاسلام في
 عامه سقط ما لزمه بدخول مكة ايضا وان ابعده عامه
 لا يسقط وان جاوز مكة او متبع الحرم غير محرم فهو كمن
 جاوز الميقات ووقوفه كطوافه **باب اضاف الاصرام**
 الى الاصرام مكيا فافهم من شئنا فاحرم بالحج ترفيضا
 وعليه دم وقضا حج وعمره فلو اتمها صح وعليه دم
 ومراقم الحج نعم بافركه من كان قد حلق في الاول
 لزمه الثاني ولا دم عليه والا لزمه وعليه دم سواء قصر
 بعد اصرام الثاني او لم يقصر وعندها ان لم يقصر فلا دم

اي فاقى بريد الحج والعمرة

ارستان ابن عامر دخل الميقات

نقض له
 حاجته

سأله عن خروجه مكة

اي طواف من جاوز الميقات بالاحرام

الحج ويتم العمرة
 نزل بخلع

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 11200 \\ \hline 5600 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 933 \\ \hline 6533 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 933 \\ \hline 6533 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 933 \\ \hline 6533 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 933 \\ \hline 6533 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 933 \\ \hline 6533 \end{array}$$

$$\begin{array}{r} 5600 \\ 933 \\ \hline 6533 \end{array}$$

أراق بأفعاله
أي بعبارة أخرى

عليه ومن فرغ من عمرته إلا التقصير فأمرم بأخرى
لزمه دم ولو أخرما فاقى حج ثم بغيره لزمه ما كان
وقف بعرفة قبل أفعال العمرة فقد رخصها لا التوجه
ولم يقف فإن أجزم بها بعد طواف الحج نذب رخصها
ويقضيها وعليه دم فإن نسي عليها صحح ولزمه دم
وهو دم جبري الصحيح فإن أهل الحاج بعرفة يوم النحر
وأيام التشريق لزمته ولزمه رخصها وقضاؤها
وإذا نسي عليها صحح وعليه دم ومن فاته الحج فأمره
بالحج أو عمره لزمه الرخص والقبض والدم **باب الرخص**
والقوات أن أحصر الحرم بعد طوافه ومضاهي وعلم
محرم أوضاع نفقة فله أن ينفق شاء لله في حرمه
في وقت معين ويحل بعد ذلك من غير خلق ولا تقصير
خلافًا لابي يوسف وإن كان قاريا ينفق لثمان مجوز
ذبحها قبل يوم النحر في الحل وعندها لا يجوز قبل يوم النحر
أن كان محصر بالحج وعلى المحصر بالحج إذا احتل قضاء حج وعمره
وعلى المقصر عمره وعلى القارن الحج وعمره إن كان نزال
الأخصار بعد بقاء الدم وأمكنه أدراك قبل ذبحه وأدرك
الحج لا يجوز له التحلل ولزمه المضى وإن أمكن أدراكه
فقط التحلل وإن أمكن أدراك الحج ففصر جاز التحلل

الوقوف

لثمة مملوكة

المحرم

دون الملهد

تقديرا لا تمام عليه

استحسانا ويمنع بكاء عن الزكيتين فهو محصر وإن قدس
على أحدهما فليس محصر ومن فاته الحج بقوات الوقوف
بعرفة فليتحلل بأفعال العمرة وعليه الحج من أقبال وإدراك
عليه ولا قوت للعمرة وهي إمرام وطواف وسعي ويجوز
في كل سنة وتكرره يوم عرفة والنحر وأيام التشريق
ويقتصر التلبية فيها بأول الضواف **باب من الرخص**
يجوز النيابة في العبادات المالية مطلقا ولا يجوز
في البدنية بحال وفي المركب منها كالحج يجوز عند
الحج لا عند القدرة ويستترط الموت أو العجز الدائم
الموت وأما ينشط العجز للحج الفرض من غير فاج
صحيح ويقع عنه وسوى البايت عنه فيقول ليتك
بحجة عن فلان ويرد ما فضل من النفقة إلى الوصي
أو الورثة ويجوز إخراج الضرورة والمرأة والعبد
وغيرهما أولى ومن أمر رجلان فأحرم حجة عنهما
ضمن نفقتهما والحجة له وإن أبهم الأصنام ثم عان
أحدهما قبل المضى صح خلافا لابي يوسف ونفقة
لا ودم النفقة والقرآن على المأمور وكذا دم حنائه
ودم الأخصار على الأمر خلافا لابي يوسف وإن كان
ميتا في ماله وإن جامع قبل الوقوف ضمن النفقة

عذر بسلام الحج وليس بالضواف فهو واجب
الحج

عن الحج الفرض
أو أمره بالزج عنه

إن كان الرخصة صفرا
للاذن

تعييناته

لا أمر

أقدم الأخصار من مال الأمر

الحج بعضه
الربيع الحج

فان مات المأمور في الطريق يخرج من منزله امره من
ثلاث ما بقي من له وعندنا من حيث مات المأمور لكن
عندنا يوسف بما بقي من الثلث او عند محمد بما بقي من الثلث
المدفون ومن اهل بيته عن ابويه ثم عاين احدهما
جاز ولا انسان ان يجعل ثواب عمل لغيره في جميع العبادات
باب الهدي هو من ابل او بقرا وغنم واقله شاة
ولا يجب تقريبه ويجزئ فيه ما يجزئ في الامحية و
يجزئ الشاة في كل موضع الا اذا طاف للزيارة جنباً
او جامع بعد وقوفه قبل الحلق فلا يجزئ فيهما
الا البدنة وياكل من هدي التطوع والمثقة والقران
لان غنمها وخضر ذبح هدي المثقة والقران بايام الفجر
دون غيرها والكل بالحرم ويجوز ان يتصدق به على فقير
الحرم وغيره ويتصدق بحله وحطامه ولا يعطى اجر
الجزا منه ولا يركبه الا عند الضرورة فان نقص ركوب
ضمنه ولا يجلبه فان جلبه يتصدق به ويتصدق به
بالماء البارد لينقطع لبنه فان عطب الهدي الواجب
او تعيب فاحشاً اقام غرة مقامه وصنع بالحيثما شاء
وان عطب التطوع فحرمه وصنع فله بدمه وضرب
به تسخية ولا تأكل منه هو ولا غنى وليس عليه غيرة

ويؤخذ ما فصل في التفقة الى الوحي
او الورثة
وهو لغة وشرا للمهدي الى الحرم ليتقرب
به

في هذين
الركنين

منه
دوكه
كسائر
الركن

الهدى
الهدى
الهدى

وتسند

ادعى على امرأة انها اعراسه وحلاله وهي يدعى انها كانت اعراسه وكنته
طهرها وانقضت عدتها وزوجت بهذا الزوج الكا وهي في يده ويدعى
انه تزوجها وشكر نكاح الاول وطلقة تكلف المرأة اقامة البينة على الطلاق
فانه عجزت عن اقامة البينة حلف الزوج الاول على الطلاق وفرق بينهما بين
الزوج الكا فصل عما دوى من الرابع عشر فروع النكاح ودعوى المهر

فالحاصل انهما اذا تنازعا في امرأة واقاما البينة فانه ارفأ تاريخ اعراسها
اقدام كانه هو اول وان لم يورقا واستوى تاريخهما فانه كانه مع اعراسها
قبض كانه دخول بها او نقلها الى منزله كانه اول وان لم يوجد شئ من ذلك
يرجع الى تصديق المرأة ورر غرضه ودعوى الرصد

وانه اقرت صريحاً بنكاح الاول بعد ما تزوجت بالثاني يصح اعراسها ما يمكن
لزوج الاول انه يخاتم الزوج الكا ويخلفه على العلم فانه لكل صار مقراً
ببطلان نكاحه فلا يخاتم المرأة ويخلفها على البينات والحاصل انه
لو ادعى امرأة نكاحاً والمرأة من نكاح الغير ولا بينة للمدعى بخلاف
الزوج والمرأة ويبدأ به بين الزوج باسده يعلم انها اعراسه هذا المدعى
فانه حلف انقطع الخصومة وانه بكل تخلف المرأة على البينات بالمدعى
باعراسه لهذا المدعى فانه تكلمت قضت عليها بنكاح المدعى عماد الفصل الرابع عشر

طهرها

[illegible]

المراد بالعقد ظاهر ان تسليم القاضى المرأة بعينها الى الرضوخ وسقوط استميتة المهر فانه
زوجك وبالتفاق باطنا ان يكل له وطهرها ويكل لها التمكن فيما بينهم ونهى الرضا
فان روى ان رجلا ادعى نكاح امرأة بي بي يد على رضا العينة واقام شاهد من
وقضى بالنكاح بينها فقالت لم يكن بيا يا امير المؤمنين فزوجني منه فقار على الخلع
شاهدك زوجك كذا في التبيين رحمه

نقد من الاماء

وتقلد بذكر النطق والجلف والقرآن لا غيرها مسائل
 تشهدوا ان هذا اليوم الذي وقف فيه يوم
 بطلت ولو شهدوا ان يوم التزوية صحت ومن ترك
 الحجة الاولى في اليوم الثاني فان شاء رماها فقط و
 الاولى ان يرمي الكل ومن نذر ان يحج ما شيا عني من بيته
 حتى يموت وقبل من حيث حرم فان ركب لزمه دم
 جلال اشترى امه فحرمة بالاذن لكان يحلها و
 الاولى تحللها بقض شعرا وظفر قبل الجاه **كتاب**
النكاح هو عقد يرد على ملك المنة قصدا يحجب عنه
 التوفان ويكون عند خوف الجور ويسن مؤكدا حالة
 الاعتدال ويتعقد بايجاب وقبول كلاهما بلفظ الماضي
 واحد هازل وجني فقال زوت وان قلنا لهما ولو قال
 رادي او يذرفق فقال راد او ذرفق بلا ميم
 صح كسغ وشراء ولو قال اعتدلتك زوت وشراء
 لا يتعقد وانما يصح بلفظ نكاح وتزوج وما وضع
 لتملك العتق في المال كسغ وشراء وهبة وصدة
 وتعليك لا باجارة واغارة والبعة ووصية و
 شرط سماع كل من العاقد من لفظ الآخر وحضور
 اوخر وحرين مكلفين مسلمين ان كانت الزوجة

فوله قصداً من عند الإله تعالى
فيها ضمناً

الحجاب وتبديل اوله كمان

يقيناً ان الكاوي تعلم ان القضاة يرتبوا على
ملك المقعة المحفوظة وهي
الدين ٥

وهو ما تلفظ به اقلا من ايتجا
كان من ارجا وامرة

عز لفظی الايجاب ولبقواع

و دختی فر

بازم بر مودت و دوستی و محبت
ازین و قریب ازین
بگویند الت ١٠

بجمله الماهة
ایستاده است

زوجها لاینها و الزنا یوجب حرمة المصاهرة و کذا البت
بشهوة من أحد الجانبین و نظره إلى الآخر داخل و نظره
الذکر بشهوة و ما دون تسع سنین غیر مشناه به
یقنی و لو أنزل مع المس لا یثبت حرمة هو الصحيح و صح
نکاح الکتابیه و القیاسیه المؤمنیه بنی المقریه بکتاب
لأغایده کونک و صح نکاح الحرم و الحرمة و الامه
المسلمه و الکتابیه و کومع طول الحره و الحره علی الامه
و اربع فقط للزنا و حرایرا و اما و للعبد ثنتان و حتی
من زنی خلافا لابی یوسف و لا یوطأ حتی یفقه و یفقه
سیدها و وزان و لو تزوج امرأتین یفقه و لحد
واحدیهما حرمة صح نکاح الأخری و السقی کلهما
و عندها یفسد علی مهر منلهما و لا یصح تزوج أمته
أو سیدتها أو بنو سیده أو و سیده أو لاجاسیده فی
عده ذلیفه أبانها و لا أمه علی حره او فی عدها خلافا
لها فیما إذا كانت عده الباین و الحامل من سبی او
حامل ثبت نسب حملها و لو من سیدها و لا نکاح
الثقة و الوقت **باب الاصل** یفقه نکاح
حره مکلفه بلا ولی و لم یأعترض فی غیر الاضواء و رد
الحسن عن الامام عدم جوازهم و علیه فتوی قاضیان

أن لم یکن تحته حره لغو و لا و لکن ما و از ذلک صح

عبد و ادنی المتعارف و لکن عبد و ادنی
الزکوة و سکر و ارم
اولو

رأیه لملحیه المادح

لا یستغنی عن القیق منیهما انقضی
فان الاول یفقد الثقة بان یفقد بحسنه
الثبت و یفقد الکتابه و لا یصح
و الثاني یفقد النکاح و لا یصح
بجفت الشهود کما یفقد او تزوجت بکذا
من المال الا ان یصح

و جواز نکاحه بلا کنز

بازم بر مودت و دوستی و محبت
ازین و قریب ازین
بگویند الت ١٠
بجمله الماهة
ایستاده است
زوجها لاینها و الزنا یوجب حرمة المصاهرة و کذا البت
بشهوة من أحد الجانبین و نظره إلى الآخر داخل و نظره
الذکر بشهوة و ما دون تسع سنین غیر مشناه به
یقنی و لو أنزل مع المس لا یثبت حرمة هو الصحيح و صح
نکاح الکتابیه و القیاسیه المؤمنیه بنی المقریه بکتاب
لأغایده کونک و صح نکاح الحرم و الحرمة و الامه
المسلمه و الکتابیه و کومع طول الحره و الحره علی الامه
و اربع فقط للزنا و حرایرا و اما و للعبد ثنتان و حتی
من زنی خلافا لابی یوسف و لا یوطأ حتی یفقه و یفقه
سیدها و وزان و لو تزوج امرأتین یفقه و لحد
واحدیهما حرمة صح نکاح الأخری و السقی کلهما
و عندها یفسد علی مهر منلهما و لا یصح تزوج أمته
أو سیدتها أو بنو سیده أو و سیده أو لاجاسیده فی
عده ذلیفه أبانها و لا أمه علی حره او فی عدها خلافا
لها فیما إذا كانت عده الباین و الحامل من سبی او
حامل ثبت نسب حملها و لو من سیدها و لا نکاح
الثقة و الوقت **باب الاصل** یفقه نکاح
حره مکلفه بلا ولی و لم یأعترض فی غیر الاضواء و رد
الحسن عن الامام عدم جوازهم و علیه فتوی قاضیان

و جواز نکاحه بلا کنز

وليس لها زنة ^{او ثقل} وزنت نفسها ^{او ثقلها} خذوا اجازة

على النكاح

ومستحب ان يعقد مؤقفا ولو من كفو ولا يجزى بالثقة
 ولو بكرا فان استاذن الولي البكر فسكت او ضحك
 او بكت بلا صوة فهو اذن ومع الصوت رد وكذا
 لو زوجها قبلها الخ بشرط فيها بنية الزوج لا
 المهر هو الصحيح ولو استاذنها غير الولي الاقرب فلا
 من القول وكذا الاستاذن للثب ومن زالت بكارتها
 بوثبة او خيصة او جرحه او تعفيس في بطنها وكذا
 لو زالت بزي خفي خلافا لها ولو قال لها الزوج سكوت
 وقالت ردت ولا يثبت له فالقول لها ويخلف عنها
 لا عند الامام وللولي انكاح المجنونة والصغيرة
 ولو نيتا فان كان ابيا او جديا لزم وان كان غيرهما
 فلهما الخيار اذا بلغا او علما بالنكاح بعد البلوغ خلافا
 لابي يوسف وسكوت البكر رضی ولا يمتد خيارها
 الى آخر المجلس وان جعلت ان لها الخيار بخلاف المقتبة
 وخيار القلام والنيب لا يبطل ولو قاما من المجلس ما
 يرضيا صريحا او دلالته وبشرط القبول للفسخ في
 خيار البلوغ لا في خيار الفتيق فان مات احدهما
 قبل التقرب ورثه الاقر بلفا او لا والولي هو المقتب
 نسبا او سببا على ترتيب الارث وابن المجنونة مقدم

لا يثبت من اعدوا الدالة على ارضاء صبي او دالة على

بنيته او بغيره

اراد في قول
 اوله وارث
 او له
 المهر
 النور

من مكن
 ان يمتد

على

مخصوصا لا يحل الوثنية للمسلم وحل لكل كافر الا المردة ولا يجوز نكاح كمرثة
 لاحد والمجوسية لا تحرم على كل كافر الا المردة ويجوز نكاح الصابنية
 عند ابي حنيفة ^{منه} فاضحى ان في كتاب النكاح في فصل الحرامات تقول عنه

وفي الفتاوى رجل نظر الى امرأة او قهرها او مس بشهوة ثم عليه امر ان لا يراها
 نظرا الى موضع الجماع من غير حق كذا في النظر الى فرجها وهي قائمة لا تحرم واختلاف المشايخ
 فيه قال بعضهم النظر الى الفرج المدور وقال بعضهم الى موضع المرأة والاصح الى موضع الفرج
 عنه شهوة وهل يشترط ان يشاء الالة وذكر الشيخ الامام البزنجي في نسخة انه شرط
 وهكذا ذكر الامام حواهر زاهر قال كان منشر ان يبراد والشرع في خلاصة

قوله شهوة وهي مسرة اذا قامت المسترا والنظر حتى لو وجد فيه شهوة ثم اشتبه
 بعد الترك لا يتعلق به الحرام ^{منه} حواهر جيني

الصبي المراهق كالبالغ حتى لو مس اداة واقرانه شهوة يثبت حرمة المصاهرة
 وجماع الميسرة لا يثبت حرمة المصاهرة ولو مس بشواداة يثبت حرمة المصاهرة
 وفي مسفرقات الفقيه ابو جعفر هذا اذا مس بها على الراش اما لو مس المسترا
 لا يثبت ولو مس بشهوة ظفرا يثبت هذا المذكور في خلاصة حواهر جيني

رجل فسدان نظر الى امرأة الى فراسه وانما يحا بها
 فوصل يده الى الثب المشبهة فقرصها باصبعه وظن
 انها اداة حرفت عليه امرأة في خلاصة حواهر جيني
 امرأة ارضعت صبية فكلت
 فحماها زوج المصنعة تحرم
 عليه امراته سواء كان الثبني
 منه هذا الزوج او لم يكن حلالا

منه
 من مكن
 ان يمتد
 على

الاوليا في النكاح عشرة الاربعة ان علما ثم الابن ثم ابن الابن واسفل ثم الاخ
 الابن ثم الاخ لاب ثم ابن الاخ لاب ثم العم لاب ثم العم لاب ثم ابن
 العم لاب ثم ابن العم لاب والاوت منهم نحو الابعد فان لم تكن لها عصبة من جهة القرابة
 فولوها من العتاة الذي اعتق اياها فان لم تكن لها واحد منهم ولها ام او صدة او اخت او خالة
 او عمه او امرأة ذات رحم ثم منها من اولياؤها فان زوجها اقربهن اليها جاز النكاح في
 قول النبي يوسف وابي حنيفة وروى عنه محمد لا يجوز ثمانية نفرا ولا ولاية لهم العبد والصبيان
 والمجانين والوصى والمملوق والذي روي يعيا في حجره والى بغيته منقطعة والكافر
 للمسلم حاشا الفقه لابن الليث

وإن تزوج الصغير والصغيرة ابعد الأول فأما كان الأورث حاضر وهو أهل الولاية
لترقب نكاح الأبعد على إجازة **وإن** لم يكن من أهل الولاية بانه كان صغيرا وكبيرا جنونا جازنا
وأنه كان الأورث غائبا غيبة منقطعة إجازة نكاح الأبعد من آثاره الثانية

هنگامیکه زید بهند رفقوی او را عمر و طلبه که بهند که رضا و اربابین دیگر قاضی نواح
اینک ضایع اولور مر اکیلب اولور غاب الوری او غلصل او کان ال

صغيرة لها ولها ان اوتى احد

صغرة لها وليان اقرب وبعد
فقال الآوت غنية منقطعة لان الابعد ان يتزوج الصغرة لانه لا
المانع من زواجه الابعد وكلوا في هذا الغنية المنقطعة واختار اكثر الناس
رحمهم الله الشهر لانه اعد الاقارب والصبي ثلثة ايام وليالها وبه يفته

[illegible]

على اسمي خلافاً لمحمد ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون
 ولا كافراً على ما كان في الإسلام فإن لم يكن عصبة فلا ثمرة
 للأخت لا بغير ثمرة للأخت لا بغير ثمرة لولد الأم ثم لذكر
 لأخام الأقرب فالأقرب البنوة وحج عند الامام خلافاً
 لمحمد وأبو يوسف مع محمد في الأشهر ثم لمولى المولاة ثم
 لفاقر في منسوبة ذلك وللأبعد الزوج إذا كان الأقرب
 غائباً بحيث لا ينظر الكفو الخائب جارية وقيل سافة
 السفر وقيل بحيث لا ينقل القوافل اليه في السنة الآتية
 ولا يبطل الغيرة ولو زوجها وليان متساويان فالغيرة
 للأبوين وإن كان معاً يبطل ويصح كون المدة وكلية في
 النكاح **فصل** في تقبيل الكفلاء في النكاح **فصل** في
 بعضهم كفلاء بعض وغيرهم من العرب ليس كفواً لهم
 بل بعضهم كفلاء بعض وبنو باهلة ليسوا كفوة غيرهم
 من العرب وتقبيل في العم اسلاماً وحرية فمسلم أو
 حر أبوهم كافٍ أو يرقى غير كفوة لمن أب في الاسلام
 أو حرية ومن له أب فيه أو فيه غير كفوة من لها أبوان
 خلافاً لما في يوسف ومن له أبوان كفوة لمن لها أبا
 وتقبيل يانه خلافاً لمحمد فليس كافواً لو كانت
 صالح وإن لم يعلن في اختيار الفضلي وتقبيل مالا

اولیقا اولیقا اولیقا
اولیقا اولیقا اولیقا

كاخوين
في سنة النكاح

فلا سلام ولا رحمة في هذا اليوم
لعدم المسامحة

الكفاية

وَلَمَّا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ الْغَافِلِينَ

فالعاجز عن المهر المجل أو النفقة غير كفؤ للفقيرة و
 القادر عليهم ما كفؤ لذات أموال عظام عند أبي يوسف
 خلافا لهما وتعتبر حرة عندهما وعن الإمام روايتان
 خالفك أو حجام أو كتاب أو دباغ غير كفؤ لغيره
 أو برار أو صراف أو برقي ولو تزوجت غير كفؤ فلولو
 أن يفترق وكذلك لو نفقت عن مهر مثله إلا أن يفترق
 أن لم ينفذ خلافا لهما ونفقة المهر أو تجهيزه أو طلبة
 بالنفقة رضي لا سكونه وان رضي أحد الأولياء فليس لغيره
 الاعتراض **فصل** في وقف تزويج فصول أو فصول
 على الإجازة ويؤخذ من طرق النكاح فلهذا ما كان وليا
 من الجانبين أو وكلاهما أو وليا وأصيلا أو وليا أو
 وكلا أو وكلا وأصيلا ولا يتولاها فصولي ولون
 جانب خلافا لأبي يوسف ولو أمر أن يزوجه امرأة فزوجه
 أمة لا ينفق عندهما وهو الاستحسان وعند الإمام
 يصح ولو تزوجه امرأتين في عقد لا تلزم واحدة منهما
 ولو تزوج الأب أو الجد الصغير أو الصغيرة بغيب فاحترق
 في المهر أو من غير كفؤ جاز خلافا لهما وليس ذلك لغير الأب
 والجد **باب** في نكاح بلا نكحة ومع نكبة
 وأقل عشرة دراهم فلو سئى دورها لثمت العشرة وإن

نكحتي

١ كذا في نسخة
 ٢ كذا في نسخة
 ٣ كذا في نسخة
 ٤ كذا في نسخة
 ٥ كذا في نسخة
 ٦ كذا في نسخة
 ٧ كذا في نسخة
 ٨ كذا في نسخة
 ٩ كذا في نسخة

عاجز

به صغيرة فتر زينته ولاية زبده تزويج بل بعد زمان زينب بالغه اولدقه
 اول حنده نفقة اختيارا بدواشها والى كذا نكحه زوج زبده فتر كل ابى
 حاكم نسخ آيته بركة قادريه اولدور مر كسب اولمان وايضا يحط
 وقع الاستفقا عن صغيرة زوجها غيب الاب وابك فبلغت والزوجه غائب لهما
 ان كتمان نفسها وهل يفترق القام بينهما لا شك انه لا يفترق لانه قضاء على
 الغائب وليس عنه خصم ماض ولكن لهما ان كتمان نفسها غير بلغت كذا
 يبطل حقها حتى اذا حضر الزوج تدعى انما اختارت نفسها ونفوق القام
 بينهما وان كانت شيئا فان شادت اختارت نفسها فاذا حضر
 الزوج تدعى نفوق وان شادت انتظرت حضور الغائب ويحط ايضا
 رأت في الجاح الكبير القديم لو كان الزوج كيد او وكل رطل فخصومة الكفاة
 وخيار الادراك وغائب جازت الوكالة ويقضى بالشرع عليه وذكر فيه
 ايضا لو وجد المرأة زوجها مجبوا وطست الفرقة من القاهر يفرق بينهما
 ولو كان الزوج غائبا فان وكل وكيل بالخصومة فيه قبلت الوكالة ولم
 يكن عنه خصم لا يفرق بينهما فاكما صل ان في كل موضع يحتاج في الفرقة
 الى القاهر لا يجوز القضاء عنه غيبة كافر ضار للادراك والزوج
 من غير كفؤ الفرقة باللعن والعينة والحد والاباء والاعلام ومن
 كل موضع لا يحتاج الى قضاء القاهر يصح بغيبته كتمان العتاقة وكتمان
 المحبرة والاعراب ليد برعماديه فراويل الفصل في من العشرة في
 الاقرب من كتمان

هذه كفواؤه زينة ذن ولبسته شهود حفرة نكاح اياه ولفتحه قادر
اولد رجب اكلو و عدم ذن غرض فاسده مبشر و كل ايه بويله فاصور

و فر شرب النكاح الركن و هو شرط الصحة العقد في الصغار و المجانين و المماليك
و استلغوا في العاقلة البالغة اذا تزوجت نفسها و غرضتها عن حرة نكاحها
بالكل و رور ابو صفص عند انه ان لم يكن لها ولي يجوز وان كان ولي يتوقف
على اجازة الولي ان اجازها زوان روي بطل سواء كان الزوج كفوا او لم يكن
ان ذن وقت النكاح فانما قيد به فانه اذا تزوجها فهو
صالح ثم فسق لا يخير المرأة كما في النهاية و استلغ

غيره

تماما

وتن سماها و لا يتر لزم المتي بالتخول او موتها
و ينصف بالطلاق قبل الدخول و الخلوقة الصحيحة وان
سكت عن اوفاء لزم مهر المثل بالدخول او الموت و
بالطلاق قبل الدخول و الخلوقة منقبة متقبلة بحال في
الصحيح لا تنقش عن خمسة دراهم ولا تزد على نصف مهر
المثل و هي درع و خمار و ملحقه و كذا الحكم لو تزوجها
بجمل او خنزير او هذا الذي اجل فاداهو خمر خلا فاهما
او بهذا العبد فاداهو خمر خلا فالا بي يوسف و خمر
قيمة او شوب او يد اية لم يبين جنسهما او بتقليم القرن
او بخدمة الزوج الحر لها سنة و عند تحديها قيمة الخمر
و كذا يجب مهر المثل في الشغار و هو ان يزوجه بنته
او اخته معاوضا بالعقدين ولو تزوجها على خديمتها
فالسنة و هو عند اقلها خمسة ولو اشق امتا على ان
يتزوجها فتيقها صداقها عند ابي يوسف و عند حماد
لها مهر المثل ولو ايت ان تزوجه فقلها قيمتها للمجا
و المبرقة ما فرض لها بعد العقد ان دخل او مات و
المنقة ان طلق قبل الدخول و عند ابي يوسف نصف
ما فرض و ان زاد في مهرها بعد العقد لزم و يسقط
بالطلاق قبل الدخول و عند ابي يوسف تنصف

حتى منها
مهر المثل الزوجين لما دخل

زكاة
ما يستحقها من القديما

على ان يزوجه بنته
مهر

الداو و هي التي تزوجت لادرك
مهر او على

مهرها

مهرها

مهرها

مهرها

ايضا وان حطت عن مهر مخرج واذا خلاها بالامانة
 من الوطئ حشا او شرعا او طبعاً كمن يمنع الوطئ ورتق
 وصوم رمضان وامرأه فرض او نقل وحضر ونفاس
 لزمه تمام المهر ولو كان حصيلاً او عتيقاً وكذا لو كان
 محبواً خلاها لهما وصوم القضاء غير مانع في الاصح وكذا
 صوم النذر في رواية وفرض القبلة مانع والعمية
 تحب بالخلوة ولو مع المانع لحياتها والنفقة واجب
 لطلق قبل الدخول لم يستلها مهر ومستحب لطلق
 بعد الدخول وغير مستحب لطلق قبل سقي لها مهر ولو
 سقي لها الفاقبضته ثمة وهبته له ثمة طلقها قبل الدخول
 رجع عليها بنصفه وكذا كل كيل وموزون ولو قبضت
 النصف ثمة وهبت الكل او الباقي لا يرجع خلاها لهما
 ولو وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي رجع عليها
 الى تمام النصف وعندها بنصف المقبوض ولو لم
 شيئاً فوهبت لا يرجع احداهما على الآخر وكذا لو كان المهر
 عرضاً فوهبت قبل القبض او بعده وان تزوج بها
 بآلف على ان لا يخرجها من البلد او على ان لا يتزوج غيرها
 فان وفى فلهما الآلف والا فلهما المثل ولو تزوج بها
 على الف ان اقام مهرها على الفين ان اخرجها وان اقامها

كمن يمنع
 فوضته
 نفاس
 المهر
 الزوج
 غير مانع
 الخلق
 حكمها
 اعيانها

حجب
 حجب

الزوج

الاطلاق

فمهر زيد الزانية في
 اقامت اطلاق
 او اطلاق

الاطلاق

زيد يهدى نكاحاً صلوا ولد قد وهب كل على عموده اوج يد اية وارتق مهره راضي كل
 ويذكر مهره عمه والى بكة نكاح ايدوب زيد ايستد كره راضي او كما زني ويدر
 اما ينفذ هذا كله جمع اول النكاح ينفذ لازم او تورح المهر
 التي يد اية ايدوب ييدوب يتول المنيوب جمع اول ينج زنا ينجش ولو رحرر
 يتول انتمك نكاح قبول انتمك مستلزم ان السعد والرحوم رحمه الله

وكل رجل بان زوجه فلانة بالف فزوجها اياه بالفيئان اجاز الزوج حاز
 وان رد بطل وان لم يعلم الزوج حتى دخل بها فالحمار باق اذ اجاز طائفة عليه
 المستر لا غير وان رد بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المهر والا
 تجب المسمى وان لم يرخص الزوج بالزيادة فقال لو كمل انا غرم الزيادة و
 وان لم يملك النكاح لم يكن له ذلك
 في خاتمة كتاب النكاح دعيه

هند صفة ولا قرأ اولاً والدر زيب كغير اولاً زيدة مهر مثل مقدرته تزوج
 وزفاته تسل ايدوبت واخر بعد الزفاف بلوغه ديني زيدا له اول قد مهره بعد
 البلوغ واخر كبرته زيدا كبرته ثمنه اولوب لقرقة مكنت اوزره ايكز
 بن والده مك نكاحه فني ايدوبن جو نفقة زيدة نفقة قادر اولوب
 الحمد او كما
 كسحى المرحوم عليه ركة واحدة

هند كغير اولاً زيدة اذ وليسرت شود مخضرة نكاح اولنه ورفق قادر
 اولوب كذا
 فاسده مبنى دكل اية بويله مامور

ومن شرائط النكاح الى وهو شرط الصحة العقد في الصغار والمجانني والماليك
 واختلاف في العاقبة البالغة اذ ازوجت نفسها روراً بسلامة عن نكاحها
 باطل ووراً برفض عنه انه ان لم يكن لها اول يجوز وان كان لها اول يتوقف
 على اجازة الولي اذ اجاز جاز وان رد بطل سواء كان الزوج كذا اولم يكن
 من خاتمة دعيه

فان تزوجها على هذا العقد في الحلق فاذا هو خمر فلها مهر مثلها عند ان خيفه وقال الشريفة وزنا خلا
فان تزوجها على هذا العقد فاذا هو حبيب منه المهر عند ان خيفه ونحوه وقال ابو يوسف
بحب فتمت لابي يوسف انه اطعمها مالا ونحوه غير تسليم فتمت او مثل ان كان من
ذوات الامثال نجما اذا ملك العبد المستر قبل التسليم واذا هو خيفه يقول اجتمعت
الاشارة والسمية بنقطة الاشارة لكونها المنع بالتعريف فكانه تزوج على
حرم اوصو ونحوه يقول الاصل ان المستر اذا كان في جنس المشرى اليه يتعلق العقد
بالمشرى اليه المستر موجود في المشرى رذائيا والوصف يتبعه وان كان في
خلا فحين يتعلق بالمشرى لا في المستر مثل المشرى وليس يتابع له والسمية المنع
فمن التعريف حين حيث انها تعرف الكاوية والاشارة تعرف الذات

و نکاح المتعة والموت بطل وتزوج الامة والعبد فغير اذن مولاهما متوفى
فان اجازة المولى اجازة وان رده بطل
متن قدوری

فان اجاز
وهو ان يقول
بكذا المات
فان اجاز
وهو ان يقول
بكذا المات

[illegible]

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

مباکد الیہ
فیروز بنی دہلی
او قینہ

عدت تمام اوقات

في المهر ما كان من قبله
في المهر ما كان من قبله

في المهر ما كان من قبله
في المهر ما كان من قبله

الولغات هو التيج وتثبت فيها النسب ومدة من
حين الدخول عند محمد وبه يفتى في مهر مثلها يعتبر بقوله
أبها إن تساوا سائا وحالا ومالا وعقلا ودينا
وبلدا وعسرا وبكارة وثيابة فإن لم يوجد منهم في
الأجانب فإن لم يوجد جميع ذلك فما يوجد منه وكان
بأبها أو خالتها إن لم تكونا من قوم أبها وحق ضمان
ولها مهرها وتطال من ثبات منه ومن الزوج
ويرجع الولي على الزوج إذا أدى أن ضمن بأمره والا
فلا وللأمة تسع نفسها من الوطى والشفقة حتى يوفى
قدرا ما بين تعجيله من مهرها كالأوبغضا ولها
السفر والخروج من المنزل أيضا ولها النفقة لو منعت
لذلك وهذا قيل الدخول وكذا بعد خلافا لها فيما
لو كان الدخول رضاها غير صبية ولا محونة وإن
لم يكن قد العجل فقد ما يجعل من مثل عرا غير مقدر
بركع ونحوه وليس لها ذلك لو أجل كخلافا لا يوافق
وإذا أوفى لها ذلك فله نقلها حيث شاء ما دون
السفر وقيل له السفر في ظاهر الرواية والنزول على الأول
وان اختلفا في قدر المهر فالقول لها أن كان مهر مثلها كبا
قالت أو أكثر وله أن كان كمالا أو أقل وان كان بينهما

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

زيد عموك قرينة نازدا اولدقه ما كور ملبوس ضلقة بعض اشياء وانواب
وردة كره صرة زيدا المقدرة قاع اولوب ويرد على اشياء استكره ما كور حشيش
وملبوس حشيش كلبش بولت فيمبدي نضمن اول نور حشيش
يا كور حشيش اكل مهابايش مطبوع كبي يا خوداد خاير حشيش وكل ايش ملبوس كبي
نضمن اول نماز مهابايش بال وياغ وبغداي وبرج كبي اول نور ملبوس
حشيش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش ويكلمش

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

بث اليها شياء يعني وفدت الى دأته شياء قبل الدخول فقالت
قال الزوج هو من المهر فالقول قولها لانه هو المهر فكيف يكون
الظاهر انه ينبغي إسقاط الواجب عنه فمهره وهو المهر الا انه يقع المهر
بهته وان اقام فستة اولى لانه يشترط با فراغ ذمته الا في الطعام
بانه القول قولها والمراد منه ما يكون مهابا لاكل كالحلواني لانه يتعارف
الحظنة والشفقة فالقول قوله وقيل ما يجب من الحمار والدرع وغيره ليس
لمهر لان الظاهر كونه له بهته لانه يجب النفقة للزوجة في الدخول
في مهر الزوج ~~الحول~~ اذا لم يمنع عن الطعام منه
بتمتع وقد صارت محبوسة بحقه وانما منعت عن الطعام
بأنها النفقة لانه قال في الاصل ما يمنع من قبل الزوج وهو منع
نه كوادها المهر لم يحبس نفسها عنه فيكون القول على الزوج في الحظ
هذه

قرينة نازدا اولدقه انما ليق ديور مقدار في وانواب ويروب
قرينة زيدا ويروب اخوه تزوج ايش زيدا وديور ايش
باني عموه طلب ايدوب المهر شترقا قادر اول نور حشيش
عينة المهر قائم اول كاشته دادايدوب هالك اولانك فيمبدي الور مهر ديور
كوثر ريتك كره ديور كونه ريتك قائم ايش الور هالك مستلدا ايش نماز

رجل خطب ابنة رجل فقال اب البنت بلى انه كنت تنفذ المهر لستة اشهر او السنة ازوجها
منك ثم ارجل بعد ذلك بعد انما الى بنت الاب ولم يقدر على ان ينفذ المهر فلم يزوجه منه
بل انه كثر وما بعث قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك كسبه ودك اكل ما بعث
به به وهو قائم فاما الهالك او المستهلك فلا شيء له من قائم ان كور مفرج اسحاق

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

من المهر ما كان من قبله
من المهر ما كان من قبله

في المهر المسمى بالثمن
في المهر المسمى بالثمن

في المهر المسمى بالثمن
في المهر المسمى بالثمن

الولادات هو التيجح ويثبت فيها النسب ومدة من
حين الدخول عند محمد وبه يفتى في مهر متلا بعين بقوله
أبها إن شأنا ويا شأنا وحالا ومالا وعقلا وورثا
وبلدا وعقبا وبكارة ونسابة فان لم يوجد
الأجانب فان لم يوجد جميع ذلك فما يوجد
بأبها أو خالتها إن لم تكونا من قومها وبها و
وليتها من غيرها وتصل من شات منه ومن
ويرجع الولي على الزوج إذا أدى أن ضمن با
فلا وللأمة منع نفسها من الوطى والشفقة
قدربا بين تعجيله من مهرها كالأوبغضا
السفر والخروج من المنزل أيضا ولها النفقة
لذلك وهذا قبل الدخول وكذا بعد دخلا
لو كان الدخول رضاها غير صبي ولا محن
لم يبين قد العجل فقدربا يعجل من مثل غرقا
بركع ونحوه وكس لها ذلك لو أجل كل خلا
وإذا أوفياها ذلك فله نقلها حيث شاء ما
السفر وقيل له السفر في ظاهر الآية والقوى
وان اختلفا في قدر المهر فالقول لها ان كان مهر مثلها كبا
قالت أو أكثر وله أن كان كمالا أو أقل وأن كان بينهما

في المهر المسمى بالثمن
في المهر المسمى بالثمن

في المهر المسمى بالثمن
في المهر المسمى بالثمن

في المهر المسمى بالثمن
في المهر المسمى بالثمن

في المهر المسمى بالثمن
في المهر المسمى بالثمن

زيد عموك قرينة نازدا اولدوره ماكول ولبوس جندت بعض اشياء وانواب
وبرد كنه صكه زيد المقدن قايغ اولوب ويرد على اشياء استكده ماكول جندت نيش
وعلبوس جندت كليمش بولت قيتلي نعيمين اولنور جندت الحوا
ياكول جندت اكل مهابايش مطبوع كبي ياخوداد خاير حكمة وكل ايشه مسلوخ كبي
نعيمين اولنور مهابايش كل ايشه بال وياغ وبغداي وبرج كبي اولنور ملبوس
جندت ديكلمش ديكلمش كليمش وليمش مصنوعه رايي طرفه السعود

قوله وان بعث اليها شيئا يعني وفعت الى دأته شيئا قبل الدخول فقالت
هو هدية وقال الزوج هو من المهر فالقول قوله لانه هو المهر فكما يعرف بحكمة التمسك
كيف وان الظاهر انه يعني في إسقاط الواجب عنه فمعه وهو المهر الا انه يقع المرأة
البينة انه هدية وان اقاما فبينة اولى لانه يثبت بها فراغ ذمته الا في الطعام
الذي يأكل فانما القول قوله والمراد منه ما يكون منها للأكل كالحلواني لانه يتعارف
هوية واما الحنطة والشمع فالقول قوله وقيل ما يجب من الحمار والدرع وغيره ليس
انه نجس من المهر لان الظاهر بكذبه هدية للبينة يجب النفقة للزوجة في الدخول
وقبل الدخول من الزوج ~~الحول المسمى بالثمن~~ اذا لم يمنع عن الطعام منه
لانها محل الاستمتاع وقد صارت محبوسة بحقه وانما امتنعت عن الدخول
لاستفاد مهرها فلها النفقة لانه قال في الاحتياص بمعنى من قبل الزوج وهو منع
مهرها عنها فانه لو اداها المهر لم يجس نفسها عنه فيكون الفوات على الزوج في الحنط
هدية

زيد عموك قرينة نازدا اولدوره انخرق ديو مقدار اربع وانواب وبروب
بعده عمو قريني زبده ورميوب اخوه تزوج ايه زبده واد وزيك ايه
واسبابي عمو وطلب ايدوب المغة شريعا قادر اولنور جندت
بحسب المة قائم اولنور استه دادايدوب هالك اولنور قيتلي الور مهر ديو
كوندر نيك كوهريه ديو كوندر نيك قائم ايشه الور هالك مسته ايشه نياز

رجل طلب ابنة رجل فقال ابنتي بلى انه كنت تنفذ المهر السنة اشهد او اليك من ازوجها
منك ثم الرجل بعد ذلك يهداها الى بنت الاب ولم يقدر على ان ينفذ المهر فلم يزوجه منه
بل انه كسره وما بعث قالوا ما بعث للمهر وهو قائم او هالك بسنة ودك اكل ما بعث
هدية وهو قائم فاما الهالك او المستهلك فلا شيء له من فاسيدان كور مفرج السخا

كل شيء ارسل الخاطب الى بنت المخطورة فنه طعام ساع الى الفف فهو هدية مقلدة
ليس له الرجوع في شيء منها وما يرسل سور ذلك كالدرهم والجنس والشباب فهو
مقيمة شرط جوايه المقد في المستقبل هو الموقوف فنه عرف انه نجاة ودم
يكاورهم فنه المسلمين في بلاد الروم والاسنة المقيمة فنه الدرهم ويميزها باقية على
ملك الخاطب لانه يطالب فنه قبضها في المبسوط فنه

وكل رجلان زوجة فله بالف فزوجها آية الفهر ان اجاز الزوج جاز وان رد
بطل وان لم يعلم الزوج بذلك صحى وضرنا قالنا نأى ان اجاز كان عليه المهر
لا غير وان رد بطل الحاقه فجب من المثل ان كان اقل من المهر والا حجب المسمى وان لم
يرس الزوج بالزيادة فقال الكوسر اننا انعم الزيادة والزكاة النكاح لم يكن
ذلك حرفا فيه زكاة بر السجاء

زیر بند نعل حنوز اولدوقده و کیم عمو ده اوج بیک انج ده ارتق تهره ارض دلمی
در ایکی عمو ای بیک انج تیه کاح ایدوزید ایشته کنه ارض اولما زین دیوب
اعاینه بندایله جمع اهلالتی بیک انج لازم اولور و اهلالتی بیک
ایدو کی بیلوب قبول ایتمیور قبح اولیجی اونا اتمش اولور و هر قبول
اتمک نکلر قبول ایتمک مستزدر
الدعوی المرحوم

از حلقه، اما از اجتماع،
قد المهر و خاله،
و حکام متقه المثل فیکون.

تخالفاً ولزم منها المثل في الصلابة قبل الدخول القول
 لها ان كانت متعة المثل كصف ما قالت واكثر وله
 ان كانت كصف ما قال واقل وان كانت بينهما لمخالفاً
 ولزم المتعة وعند أبي يوسف القول له قبل الدخول
 وبعده الا ان يذكر ما لا يعارضها من ايامها بغيره
 قبل وانزها فبيته او في حيث يكون القول لها وبشرها
 اقل في حيث يكون القول له وان اختلفا في اصله وجب
 من المثل ومنوت احدهما كحوتها وفي موتها ان اختلفت
 الوترية في قدره فالقول لوترية الزوج عند الامام ولا
 القليل وعند محمد كالحيق وان اختلفوا في صلحها
 المثل عندها وبشر يفتي وعند الامام القول للمكر
 التسمية ولا يجب شيء وان بعث اليها شافقات هو
 هدية وقال من قال قوله في غير ما هي للاكل وان كان
 ذبي ذمية او حرزى فربية ثمة على ميتة او بلا من
 وذلك جائز في منم فلا شيء لها خلافاً لها سواء
 وطئت او طلقت قبله او لم احدوها وان تكهما
 بحر او خنزير معين فله اسلم او اسلم احدهما قبل القبر
 فله ذلك وان كان غير معين فبيته بحر ومنه المثل
 في الخنزير وعند أبي يوسف من المثل في الوجهين وعند

معينه
 حلف على ان لا يعطيه
 الامام الشافعي
 في حال انكاح بنته
 التي المبعوث
 بالنوا والتكوت
 فاعل واتهم الجوز
 وخلفه والشعر
 في اهرق
 لعين قد نكل من الغليل
 فاسلم او اسلم احد على قبل القبر

مفتی زین

تحت القيمة فيهما وفي الطلاق قبل الدخول تحت القيمة
 عند من أوجب من المثل ويصف القيمة عند من أوجبها ^{وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك}
باب في نكاح العبد والأمة والمذنب والمكاتب
 وأن الولد بلا إذن السيد موقوف فإن جاز نفسه
 وإن يرد بطل وقوله طلقها رجعية إجازة لا طلقها أو
 فارقها فإن نكحها باذنه فالمرء عليهم بإعاقبة العبدية و
 يسعى المذنب والمكاتب ولا يباعان وإن نكح العبد بالنكاح
 شمل جازره وفاسده فبأنه في المهر لو نكح فاسد فهو حرام
 ويتم الأذن ببعث لو نكح بعده جازرًا توقف على الإجازة
 وإن زوج عبده المأذون المديون صح وهي أسوة لغيره
 في مهرتها ومن زوج أمته لا يلزمه تبويتها وبطأ
 الزوج متى طهر ولا نفقة عليه إلا بالتبوية وهي أن
 يخل بينها وبين الزوج في منزله ولا يستخذهما فان
 تبويتها تدرج مع وسقطت النفقة وإن خدشته
 بلا استخدام لا يسقط وإن زوج أمته ثم قبلها
 قبل الدخول سقط المهر بخلاف ما لو قتلت الحرة نفسها
 قبله والأذن في الغريم الأمة للسيد وعندهما
 لها وإن تزوجت أمة أو مكاتب بالأذن تدرج
 فلها الخيار في الفسخ متى كان زوجها أعبداً وإن تزوج

وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك
 وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك
 وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك

كونه حراً صحيحاً ولو لم يكن صحيحاً لم يكن حراً ولو لم يكن حراً لم يكن حراً
 أصح مما يرد ويكفي بزم دليل قوي ولدت من نكاح لا من سفاح حديث شريف وأجازوا
 النكاح الكفار وقالوا لا يجوز لأن في نكاحهم منوط الجواز ولنا قوله عليه السلام إنما ولدت
 من نكاح لا من سفاح ولو لا صححت عندهم لما قالوا كذا في شرح الجمع من نكاح أهل الشرك وإنما
 النكاح الكفار باطل بسبب فطرة أعيننا وذكره تأكيد القول باطله بجواز أن يطلق المهر البطل
 كونه حراً صحيحاً ولو لم يكن صحيحاً لم يكن حراً ولو لم يكن حراً لم يكن حراً
 النكاح الكفار باطل بسبب فطرة أعيننا وذكره تأكيد القول باطله بجواز أن يطلق المهر البطل

وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك
 وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك
 وهو المثل لا يصف إلا المهر في غير ذلك

دالة على أن النكاح لا يفسد بغيره
 دالة على أن النكاح لا يفسد بغيره
 دالة على أن النكاح لا يفسد بغيره

لأنه نكاح تام أقام عليها فوافقه إلى السلطان فرق بينهما لا نكاح معتد
 لأنك وإن كانوا لا يعتدونه فحصول العود فافهم أما ما بعد
 الطلاق وما أعطيت الزمة لتقريب على الظلم أرايت لو اختلفت بها
 لها لو قد استوفرتها فاما إذا تزوجها بعد الطلاق الثلاث رضاً
 لها أم سواء لأن الثلاث يوجب حرمة المحل كخطاب الشرع كالمحرم
 ذلك وحرمة المحل بسبب هذا يمنع الاستدراك كان كالمحرمية فيها
 رجات ميسرة الشرع في كتاب النكاح في باب نكاح أهل الزمة

يد من نكاح مطلق من غير نكاحه بعد الطلاق يكره بكون كبره عمره ودمه
 وأخذه قادر ولو لم يكن الحوا ^{قادره} ولو لم يكن الحوا ^{قادره}
 أو لم يكن ذميه به وجوب عت مسلم بوشا بكن أولور ^{أبو السعد المرحوم}

تحت القيمة فيما وفي الطلاق قبل الدخول تحت المتعة
 عند من اوجب مهر المثل ويصف القيمة عند من اوجب
باب النكاح النكاح العبد والأمة والمدة
 وان الولد بلا اذن السيد موقوف
 وان رد بطل وقول طلقها رجعية اجاز
 فارقها فان نكحها باذنه فالمهر عليهم
 يسع المديون والمكاتب ولا يمان وان
 شمل جائزه وفاسده فباح في المهر لو
 وتيم الاذن يباح ولو لم يبعده جائزا
 وان تروج عبده الماذون المديون صح
 في مهرتها ومن زوج امته لا يلزمه
 الزوج متى ظفروا لا ينفقه عليه الا با
 بخل بينها وبين الزوج في منزله ولا
 بوجهها ان رجعت صح وسقطت النفقة
 بلا استحدا منه لا سقطت وان زوج
 قبل الدخول سقط المهر بخلاف ما لو
 قبله والاذن في الغرض من الأمة ليست
 لها وان تزوجت فية او مكاتبها الاذن
 فلها الخيار في الفسخ متى كان زوجها او عبدا وان تزوج

وهو المملوك كذا وبعض من العبيد والامهات
 ١٢٠٤٢
 ١٢٠٤٣
 ١٢٠٤٤

في النكاح
 في المهر
 في الطلاق
 في العتق
 في الميراث
 في الوصية
 في الزكاة
 في الجوارح
 في العتق
 في الميراث
 في الوصية
 في الزكاة
 في الجوارح

كونه كما صرح به اولو اب ولا نكاح صحيح مولود غير المولود
 اصح صحيح ابود كنه بزم وبل قومز وليت من نكاح لامر سفاح حديث شريفه واجازوا
 النكاح الكفار وقالوا لا يجوز لان في نكاحهم شرط الجواز ولنا قوله عليه السلام انما اولدت
 من نكاح لامر سفاح ولو لا صحت عندهم لما قال كذا في شرح الجمع من نكاح الامم الشريعة وانما
 النكاح الكفار باطله باطله بسقطه اعني ذكره تاكيد القول باطله بجواز ان يطلق الم بطر
 على الكافر حتى لا صورة للسند النكاح الكفار باطله وعندنا صحيح انه اذا الكفار ليسوا
 من اهل الولاية ولا نكاح الابوة لنا قوله تعالى واجازته جمالت لم يخط ولو لم يكن
 نكاحا صحيحا لم يكن امانة وقال النبي عم ولدت من نكاح لامر سفاح فيندر على
 اجواز منه كافي في شرح المنظومة مجموعا لا كونه

ونكاح الكفار فيما بينهم جائز وقال مالك النكاح فاسدة والصحيح قول عامة لان النكاح سنة
 ادم عليه السلام فهم على شريعة في ذلك وقال النبي يوم ولدته نكاح وكلم اولده سفاح
 وان كان اكثر اباية كذا

زيد ذم زوجه سرهني اوج طلاق كذا يرب بينه صالحا لم يور عورتا كذا تفردت
 استذكره بنو راضيه او ما يرب امتناع ايديك حاكم الشرع تفردت ايديك بولي
 محتاج اولو حلفوا اولو

واذا طلق الذم امانة ثلثا ثم اقام عليها فوافقه الى السلطان فرق بينهما لا اثم
 وان الطلاق من الملك وان كانوا لا يعتقدونه فحصول العود فاسد اما بعد
 التطلقات الثلثة اطلاق ما اعطينا الزمة لتقرهم على الظلم ارايت لو اختلفت بها
 كان يردعه ليقوم عليها وقد استوفى منها فاما اذا نكحها بعد التطلعات الثلاث فحاشا
 فلان هذا نكاح الحرام سواء لان الثلث يوجب حرمة المحل لخطاب الشرع كالمحرم
 وهم لا يعتقدون ذلك وحرمة المحل بسبب هذا يمنع الاستدعاء فكان كالمحرم فيها
 ذكرنا من التبرعات ميسرة السرة في باب النكاح في باب نكاح اهل الزمة

زيد ذمك مطلقة سرهني نية بعد الطلاق يكرم بكون كذا بمره عمر وذم
 واخذه قادر اولو رمى الحوا فادره اولو عدت اعتبار
 او لم يحن ذميه به وجوب عدت مسلم بوشا يحن اولو ابو السعد والمقوم

مدخلها او لا يندفع منه سلامه كلكه زوجة يد ذرية داخلي اسلام تخلف
اولورا باا تمكلك حاكم الشرع بغير بن تفرقها ايله نه عمت لازم اولور
الحوا اولور كحي افند المصوم

المراة هي التي املت قاي الزوج بهم ففرق بينهما كان عليه النفقة والسكن ما دامت
في العدة لانه الفقة حات بسبب خمرته الزوج وهو ابا وه على السلام وذلك
منه نفقة لا سار بالمعروف فتعين الشرع بالان والاحنى بالشرع
ان يوفيا مهرها ونفقة عدلها في نكاح مبسوط الشرع نفقة اهل الزمة

بوصورته زوج غائب ايكنه بنسب ان ينفق نكاح منقضي اولور في الجواب
او كما زكلكه اسلام غرض اولور باا يمينه ما ينكر نفقته اولما نه
جواب آخو ذميه اسلام كلكه فرت مقر اولما زار غائب اولي كلفي تا اولور
كلكه اسلام غرض اولور باا ايد رايه حاكم نفقته ايد رايه نكاح
مقرر در ابو السعد الماور

منها حنده اولان بنو ذميه مسكن اولاد ككتور كنه فرت وبا طلاق
ور كلكه اقرار واقع اولدقه بعد تمام العدة عمر و ذميه تزوجه قادره اولور في
الحوا اولور نظريه تحت طلقها لانا فرت تحت نظريه ودخل بها
خلت للمسلم الذي طلقها ثلث لانا وجد الخواك كاح صمخه مع القيا و
وجماع الصبي وانحون بكنها للزوج الاول وكذا صغيرة المطلقة ثلثا بمنزلة
الكبير ولو طلقها ثلثا فتمت تحت ما خوطقها ثلثا قبل الخواك فتمت تحت ثالث
ودخل بها خلعت للملاولين ولو وظن الزوج في حيض او نفاس او حرام خلعت
للزوج الاول واذا تزوجت النظريه بنظراني ودخل بها خلعت للمسلم الذي طلقها
ثلثا منه بريد العدة في باب الرجل يطلق امرأته

منه لاهاء النكاح اولور زوج بغير ان مولا نه تم عقد النكاح
لعدم ازدياد الملك بالنكاح بعد تحقق
قاي تزوجت بلا ان نفقت

بلا ان نفقت نفذ وكذا العبد ولاخبارها واستنى
للتبذ ان وطئت قبل العتيق ولها ان وطئت نفذ
ومن وطئ امه ابنة فولدت فادعاه بنت نسبه
منه ولزمه قيمتها لا مهرها ولا قيمه ولدها وبصرم
ولده والجد كالب بقدموته لا قبله وان زفج امته
اباه جاز و عليه مهرها لا قيمتها فان اتت بولد لا يقصر
ام ولد وهو خمر بقربته خمره قال السيد زوجها
اعتقه غني بالف ففعل فساد النكاح ولزمها الالف ولو
لها وليع من كفارتها لو توت يروان لم تقبل بالف لا نفقة
والولاة له خلا قالابي يوسف وللمولى الجبار عبده وامته
على النكاح دون المكاتب والكاتب في نكاح الكائن
واذا تزوج كافر بلا شهود او في عدة كافر وذالك الجار
في دينهم ثم اسلما افر اعليه خلا قالها في العدة ولو
تزوج المجوسي محرمة ثم اسلم او احد هما ففرق بينهما
وكذا لو ترافعا النسا ومرافة احدهما لا يفرق خلافا
لها والطفل مسلم ان كان احدا بويه مسلما او اسلم لاحدهما
وكتابي ان كان بين كتابي ومجوسي ولو اسلمت تزوج
الكافر او فرج المجوسية غرض الاسلام على الاخر فان
اسلم فهي له ولا يفرق بينهما فان ابي الزوج فالفرقة
في نكاح اولور بغير

خمر المكلف
لا نفقة
النكاح بعد ملك

منه لاهاء النكاح اولور زوج بغير ان مولا نه تم عقد النكاح
لعدم ازدياد الملك بالنكاح بعد تحقق
قاي تزوجت بلا ان نفقت

عند الطام ونحوه
 جنب المهر بعد التفرق طلاقاً بل فسخاً
 راسل الفقه طلاقاً
 أو الزوجه بالاتفاق لأن الطلاق يقع من النساء

طلاقاً خلافاً لما في يوسف لأن ابنتها لم يهرس ولو تعد
 الدخول والافضفه لو لم يهرس ولو ابنتها لو أتت ولو
 كان ذلك في دارهم لا تبين حتى يحضر ثلثا قبل اسلام
 الآخر وان اسلم زوج الكتابية بقي كاحمها وبات
 الدارين بسبب الفقة لا السبي فلو خرج أحدها إلى
 ميماً أو خرج منسباً بآب وإن سبياً معاً لا ومن
 هاجرت البنا بآب ولا عدة عليها خلافاً لها وإرتد
 أحد الزوجين فسبح في الحال وعند محمد ارتداد الزوج
 طلاقاً ولو طوطة المهر ولغيرها يصفه إن ارتدت و
 لا تبني لها إن ارتدت وإن ارتد معها وأسماً معاً
 لا تبني وإن أسماً متعاقبات لا تبني ولا يصح تزويجها
 ولا المرتدة أحد **باب** **الرجوع** يجب القبول فيه
 ببنوة لا ولداً والبكر والشيب والجديدة والقديمة و
 المسيلة والكتابية فيه سواء وللأمة والمكاتبه وللدخول
 وأما الولد نصف الحرة ولا قسم في السفر فسافر عن
 شاء والفرقة أحب وإن وقعت قسم الفسخ بها
 ولما ان ترجع **باب** **الرجوع** هو مفسر الرجوع من
 ندى لآدمية في وقت مخصوص وبنت حكمه بقليل و
 كثير في مديته لا بقدها وهي حلالان ونفس وعندها

في المهر
 في المهر
 في المهر

الانفراق
 من الحرب
 لا راحة

لا تحقها
 لا يورث
 فله دليل

في المهر
 في المهر
 في المهر

زيد هندي تزوج دادا بنده زينب اجنبية بن زيد بن منصور صغير
 ابن اعموم بن علي رضا فونه تشر او لم تشر وزوج زید هندي تزوج
 منه قادراً اولو حاكم ابس اولما زاما شجرة اولی در

وفي فتاوى قاضي خان تزوج امرأة فشيوت امرأة انها ارضعها لا يشك
 احقة بقولها وان كانت عدلة وان تشره كانه افضل وان تشره بذكر
 ادانان او رجل عدل فكذا وكذا اربع سنة بجمع الفتاوى

زيد هندي تزوج ايدر بعد الدخول متوفى ولدته ورثه من زید هندي
 والد من زينب بنت رضا عده ارضاع ايدر كيني بيته تامة الماشات
 ايدر كيك هندي زید تركه سنده وارثه اولوب حصه المقدنة
 منه قادراً اولو حاكم ابس اولو حاكم

بوصورته هندي تركه سنده وارثه او لم يتركه مثلني المنة شرعاً
 قادراً اولو حاكم ابس اولو حاكم
 نه ايكه آخه الور
كحل الحق مهر مثل مستمادون اقل

زيد زوجة منهن محمد بن احمد بن جعفر بن زید حاكم اولو حاكم ابس
 جقه واخر اولما ز ايكه كني يهر ايكه افيحت حوت ثابت اولما ز
 جواب آخه ايكه كني يهر ايكه افيحت حوت ثابت اولما ز
 اولو حاكم ابس اولو حاكم

اذا امسرت الرجل ثم امة وشرب لبنها لم يحرم عليه امة قلنا انه لا رضاع
 بعد العصال ووقت الرضاع في فراق حنيفة مقدار ثلثين شهراً
 من ثانياً رجا نينه

الاولى
 الثانية
 الثالثة
 الرابعة
 الخامسة
 السادسة
 السابعة
 الثامنة
 التاسعة
 العاشرة
 الحادية عشرة
 الثانية عشرة
 الثالثة عشرة
 الرابعة عشرة
 الخامسة عشرة
 السادسة عشرة
 السابعة عشرة
 الثامنة عشرة
 التاسعة عشرة
 العشرون

امروز
رومیان
مورثه

تطبيق المرأة
المدخول بها

مرجعها ،
الزواج ،

فيها،
هو سنة
القرآن
منه صحیح
لاقرار به.

کات

جمع خلافت

جمع خلافت

490

بر صراط الایمانه اوج بوق اول
بر بدینوب باور کند
کند بوق کند بدین
اول دیک

1875-1876

490

اظہار و غلبہ

و بهر می و بهر علی
به هر دو و بهر علی

في علمه وامر او شئ
قوله او منزهة

مؤنة المذكورة في جميع الكتب
من المتن فاهم خارج

سنی و بہر علی

فصل فی بیان

卷之四

سنتی فی حبیب القدوس
وسیع العزیز

فمن الذين لم يؤمنوا بالله ولا باليوم الآخر
فقط بالمال فيضم الظاهر

فمن
لفظه الموطوءة
والله اعلم

وَقَسْمَةُ هَذِهِ الصَّلَاةِ
لَمْ يَتَّخِذْ أَحَدٌ

ویدک زوجه هر چند که در وقت طلاق باشد و او را زوجه زینیه زید
 ایرش کون خزوج اینک جائز اولدور
 دکلدر عده جمع لازم کله
 ابوالسعود

ادامات اداوة الرجل فترج ما ختمها بعد يوم جاز وکذک لو كان له اربع
 شوة ماتت احدىهن فترج بالتي ماتت بعد يوم من نكاح من الخلاص
 زید بنه تا ادا اولدقه عرو و هذا يكون منكوه و هو دعوى ابرو و برنجی مسلمان عرو
 بوقوله بلیس چون ایرش و زید کله عرو و نور له و اگر نکاح کور
 بنا اندر کدم خوب ایمل کج کدن حکم عرو و نه هذا يكون منكوه و هو دعوى
 ایله استماع اولنورنی الحو — تمام مینه غا وله و ایرش اولنور
 طلاق دکلدر و ابراصحی دکلدر ابوالسعود انصرهم

زید باع طلاق و عرو زوجه هر چند که در وقت طلاق باشد و او را زوجه زینیه زید
 بیلوب حکم سر کند و به کلام ایند زید و نور به شریمانه لازم اولور
 الحو — امام اعظم قاتنه ضرب شدیدا ایله نکر نرا اولنور
 اما مین قاتنه حاد مات اولنور بوضو رتبه زید و عرو نکر نرا اولنور
 شدون و لدر نظهور ایله و لدر نرا اولنور کج — غایت البیانده
 بعض اصحابی بخر عدم ثبوت شیه منع اندر دیون کور در ابوالسعود
 زید به حکم اولند قنه زید و احوال اتم و به بند احوال اندر و به شریمانه
 حکامی نقیدین اولنور کج — قوله معتبر در عین لازم دکلدر
 اخبرت ان الثاني جاسوها وانكر صلت الاول بزايه

استعمل في الطلاق
 مطلقا

ولو تحت حراً باب ابتاع المطلق فربما ما استعمل
 في خاصة ولا يحتاج الى نية وهو ان طالق
 ومطلقه ومطلقك ويقع بكل منها واحدة جمعة
 وان نوى اكثر او باينة وقوله ان طلاق اوانت
 طالق الطلاق اوانت طالق طلاقا يقع بكل
 منها واحدة جمعة وان نوى ثنتين او باينة و
 ان نوى بان طالق واحدة وبطلاق اخرى وقعت
 وان نوى الثالث وقين او يقع باضافة الى اجلها كما في
 او الى ما يعبر به عن الجملة كالرقبة والعنق والراس
 والوجه والزوج والبدن والجسد والفرج والى
 جزء شاي من اعضاءها وثلاثا لا باضافة الى بدنها
 او اجلها او غيرها او بطنها ولو طلقها نصف تطلق
 او سبها او زعمها طلقت واحدة ويقع في ثلث
 ثلثة اقسام تطلق ثلث وفي ثلثة اقسام
 تطلق ثلثان وقيل ثلث وفي من واحدة الى
 ثنتين او ما بين واحد الى ثنتين واحدة وعندها
 ثلثان وفي ثلث ثلثان وعندها ثلث وفي
 واحدة في ثنتين واحدة ان لم ينو شيئا او نوى ضرب
 والحك وان نوى واحدة وثنتين او مع ثنتين

لم يلقها قوله لا وفلا من غير قصد يذبح وان
 لم يضره
 عده تمام اولدقه فکره باينه
 رجوع ایدر

لا يلا منها يصلح لا يباح
 من قولان طالق الى اخره

يقع
 قوله ان طالق
 برکت بکرار

فقلت في غير الموطنة واحدة مثل واحدة في ثنتين

ما يقع لها فقلت طالق

قلت في غير الموطنة واحدة مثل واحدة في ثنتين
وان نوى مع ثنتين فقلت فيها ايضا وفي ثنتين في ثنتين
ثنتان وان نوى الضرب وفي طالق من هنا
الى الشام واحدة رجعية وفي مكة او في مكة
تطلق للحا حيث كانت ولو قال اني بخلت مكة او
في دخولك لا يقع مالم تدخلها وكذا الدار **فصل**
قال انت طالق غدا او في غدا يقع عند الصبح وان نوى
الوقوع وقت العصر صح ديانته وفي ثلثي قضاء
ايضا خلا فاليها ولو قال انت طالق اليوم غدا او غدا
اليوم يغبر الاول ذكرا ولو قال انت طالق قبل ان تزوج
فهو لغو وكذا انت طالق امس وقد نكحها اليوم و
ان كان نكحها قبل امس وقع الا ان ولو قال انت طالق
مالم اطلقك او متى لم اطلقك او متى اطلقك و
سكت طلق للمأخوذ لو علق الثلث وقعن سكوتيه
وان وجب انت طالق وقع واحدة ولو قال ان لم
اطلقك فانت طالق لا يقع مالم يميت احدهما واذا بلا نية
مثل ان وعندها مثل ممي ومع نية الشرط او الوقت
فما نوى واليوم للنهار مع فعل ممتد ولطلق الوقت
مع فعل لا يمتد فلو قال امرك بيديك بوقت يقدم زيد

نقله
الزمان

بجاء الثاني
بجاء الثاني

الشرط
الوقت

لا يصح الا بعد جلال كون الاسر باليد المتماخذه

فقد ليلا لا تنجز وان قال يوم اتزوجك فان
طالق فنكحها ليلا وقع ولو قال انا منك طالق فهو
لغو وان نوى ولو قال انا منك باين او عليك
هرايم بان ان نوى ولو قال انت طالق مع موتي
او مع موتك فهو لغو وكذا لو قال انت طالق
او لا خلافا لحد في رواية وان ملك امرأة او
شقصها او ملكته او شقصه بطل العقد ولو طلق
بعد ذلك لغا ولو قال لها وهي امه انت طالق ثنتين
مع ايثاق سيدك اياك فاشقصها ملك الرجعة
وان علق طلقها بحج البعد وعلق مويلها عقمها
ببرجاء لا تحل له الا بعد زواج آخر وعند حد ملك
الرجعة وتعتد كاحرة اجماعا **فصل** قال لها
انت طالق هكذا مشرا بابا صابية وقع بعددها
فان اشار ببطونها تغير المشورة وان بطونها
تغير الضمومة ولو وصف الطلاق بصريح من الشدة
بان قال انت طالق باين او البشة او الحسن الطلاق
او خبشه او شدة او طلاق الشيطان او البدة
او كليل وكألف او بلا البيت او تطلقه شديدا
او طويلا او غريضا وقع واحدة باينة بلا نية

فان نية بطل واحدة رجعية
فان نية بطل واحدة رجعية
فان نية بطل واحدة رجعية
فان نية بطل واحدة رجعية

في تشبيه الطلاق وصفه

فان نية بطل واحدة رجعية
فان نية بطل واحدة رجعية
فان نية بطل واحدة رجعية
فان نية بطل واحدة رجعية

باب في قضاء جميع اللفاظ المذكورة في
مع اليمين

وعدم النية
بصدق وعدم النية

النسبة صدق مطلقا حالة الرضى ولا يبيد قضاء
عند مذكورة لطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
الغضب فيما يصلح للطلاق دون الرد والتم تصديق



ابن تيمية انما بان في ذلك الدار فلفظة
تعلق عبد الله بن تيمية

ابن تيمية انما بان في ذلك الدار فلفظة
تعلق عبد الله بن تيمية

فقلت انما اخذت نفسي واخترت نفسي تطلق وان
قال لها تلك مراتب اختاري فقلت اخترت الاولى
او الوسطى او الاخرى يقع الثلث بلا نية ويقع الثلث
اتفاقا ولو قالت طلق نفسي واخترت نفسي
كانت بواحدة في الاصح وقبل عليك الرجعة ولو قال
امر بك بيدك في تطليقة او اختاري تطليقة

وقال في هذا الموضع
وعندها واجبة بالنية ولو قالت
اخترت اختياري
ولا يحتاج الى انفس ولا اختيار
عند تمام
منه صريح المطلق

منه واحدة بانية
في الحرة

وكذا ان نوى لثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
وبقوله باين او البينة اخرى فيقع باينان وصحت نية
الثلث في الكل **فصل** طلق غير المدخول بها ثلثا وقيل
وان فرق بآت بالاولى ولا يقع الثانية ولو قال طالق
واحدة وقع واحدة وكذا لو قال واحدة قبل واحدة او بعدها
واحدة ولو قال بعد واحدة او قبلها واحدة او مع واحدة
او معها واحدة فثنتان وفي الوطوء ثنتان في الكل و
لو قال اني دخلت الدار فان طالق واحدة وواحدة
فدخلت يقع واحدة وعندها ثنتان ولو اقرت
فثنتان اتفاقا ويقع بعد قرين بالطلاق لانه فلو كانت الزوجة
قبل ذكر العدد في قوله اني طالق واحدة لا تطلق **فصل**
كنايتة ما احتمل وغيره ولا يقع بها الا بنية او دلالة
حال فيها اشدي واستبري رخصك وانت واحدة
يقع بكلها واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة
بانية الا ان ينوي ثلثا فيقعين ولا يصح نية الثنتين
وهي باين بنية بطلان حرام خلية بمره حبلك على غاربك
الحق باهلك وهبك لاهلك سخرتك فارقتك
امر بك بيدك اختاري انت هرة تقبي تخمري استري
اخرى اخري اذهبي قومي ابغني الازواج فلا تنكر

ابن تيمية انما بان في ذلك الدار فلفظة
تعلق عبد الله بن تيمية

ابن تيمية انما بان في ذلك الدار فلفظة
تعلق عبد الله بن تيمية

ابن تيمية انما بان في ذلك الدار فلفظة
تعلق عبد الله بن تيمية

ابن تيمية انما بان في ذلك الدار فلفظة
تعلق عبد الله بن تيمية

الزوجة

ديانة وقضاء في جميع اللغات المذكورة فتح

فعدم النية
بصدق وعدم النية

النسبة صدق مطلقا حالة الرضى ولا يصدق قضاء
عند مذكر الطلاق فيما يصلح للجواب دون الرد ولا عند
القبض فيما يصلح للطلاق دون الرد والتم تصديق
ديانة في الكل ولو قال ثلث مرة اعتدى ونوى
بالاولى طلاقا وبالي في حضا صدق وان لم ينو
بالي في شيئا وقع الثلث وتطلق بلسبب امرأة
او لست لك بزواج ان نوى الطلاق والصرح
يلحق الصريح والباين يلحق الصريح لا البائن الا اذا كان
معلقا بالشرط **باب في نفسه** واذا قال لها اختار
بينى الطلاق واختارت نفسها في مجلس الذي
عملت به فيه بآث بواحدة ولا تصح نية الثلث وان قامت
منه او اخذت في عمل اخر بطل ولا بد من ذكر النفس او
الاختيار في احد كلاميهما وان قال لها اختاري
فقلت انا اختار نفسي واخترت نفسي تطلق وان
قال لها ثلث مرات اختاري فقلت اخبرت الاولى
او الوسطى او الاخيرة يقع الثلث بلا نية ويقع الثلث
اتفاقا ولو قالت طلق نفسي واخبرت بطلاق
بآث بواحدة في الاصح وقبل عليك الرجعة ولو قال
امرك بيدك في تطلقه او اختاري تطلقه

اين قد كانت باين فقلت الدار فقلت
تطلق عبيد رجوعا

بينت الاختار نفسي واختار نفسي فتح

وقد فيها وجبة باينة ولو قالت
اخترت اختيارة

ولا يحتاج الا ذكر النفس والاختيار
عند الامام

بأنه صريح الطلاق

مرفوعة باينة في الحرة

وكذا ان نوى الثنتين الا اذا نوى بقوله طالق واحدة
وبقوله باين او البينة اخرى فيقع بايتان وصحت نية
الثلث في الكل **فصل** طلق غير المدخول بها ثلثا وقعن

ان العدد
ان كان
الزوج

وان
ول
ول
او
لو
قد
قد
قد
قد
قد

في جميع اللغات المذكورة فتح

في جميع اللغات المذكورة فتح

في جميع اللغات المذكورة فتح

يقع بكلها واحدة رجعية وما سواها يقع بها واحدة
باينة الا ان ينوي ثلثا فيقعين ولا يصح نية الثنتين
وهي باين بنية بيلة حرام خلية برة حبلك على غارك
الحق باهلك وهبك لا املك سخرتك فارقتك
امرك بيدك اختاري انت قره تقني تخمري استري
اغري اخمري اذهبي اتقي الازواج فلما نكر

الزوج

الزوج

بأنه لا ينفك عن نفسه

فأختارت نفسها وقع واحدة رجعية ولو قال أمرك
بيديك بنوي ثلثا فقالت اخترت نفسي بواحدة
أو بمرّة واحدة وقع ثلث وإن قالت طلق
نفسى واحدة أو اخترت نفسي بتطبيقه فواحدة
بأبيه ولو قال أمرك بيدك اليوم وبعد غد
لا يدخل الليل وإن ردّته اليوم لا يتردّد بعد غد
وإن قال اليوم وغدا يدخل الليل وإن ردّته
اليوم لا يبقى غدا ولو مكثت بعد التفويض يوما
ولم تقم أو كانت قائمة فقلت أو جالسة فالتكاثرت
أو مكثت ففقدت أو على بآية فوفيت أو دعت أهلها
للمشورة أو شهودا للأشهاد لا تبطل خيارها وإن سارت
دأبها بطل لا يسير فك هي فيه ولو قال لها طلق نفسك
ولم ينو أو بنوى واحدة فطلقت وقعت رجعية وكذا
لو قالت أمنت نفسي وإن طلق ثلثا ونواه وتعين
ولفت ينة الشين ولو قالت اخترت نفسي لا يطلاق
ولا يملك الرجوع بعد قوله طلق نفسك ويتقيد بالجلس
إلا إذا قال متى شئت ولو قال لها طلق ضرتك أو لا فخر
طلق امرأتى يملك الرجوع ولا يتقيد بالجلس إلا إذا زاد
أن شئت ولو قال لها طلق نفسك ثلثا فطلقت

ولا يتقيد بالجلس بعد مطلق الأوقات

في الصلاة وينتظر على المجلس لغيره

وغيره

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

أو كذا

زبد أو شواوه وافر شواوه كبر رسم عورتهم اوج طلاق بوش اولسون بوش اولسون
او بوش برينه كوكل بوش اولسون اولماز ليكينه وافر كوكل بوش

ولو جمع بين الشرطين لا يقع الطلاق إلا بوجودهما فإن جمع في العطف ما في قال ان دخلت
هذه الدار وهذه الدار لا يقع الا بدخول الدارين سواء قدم الشرط او اخره او كان
متوسطا ويستوي الحواسيب من ان يدخل الدار المذكورة أولا والثانية لان
حرف العطف الواو يطلق الجمع ويعطف الشيء على جنسه يكون الشرط معطوفا على
الشرط لا على اجزاءه وان مكث حرف الفاء فقال ان دخلت هذه الدار وهذه
الدار فانت طالق فمالم تدخل الدارين على الترتيب ما في لا تدخل الاو لم
تدخل الثانية لا يثبت لان الفاعل جمع على بسبب الترتيب والتعقيب لما فصل
ويستوي الجواب بين عدم الجواب بتقديم الشرط وتقديم الجواب او توسط
ولو عطف حرف ثم فقال ان دخلت هذه الدار ثم هذه الدار فمالم يدخل الدارين
الاو لم يثبت لعدم استتار او كذا من ذلك لا يثبت لان ثم حرف الترتيب
على طريق التاخير حصة الفقهاء في كتاب الايمان من مجموع الاستكواب

تجدوا ولا زبد من بوش بوش خمر ايد رسم اللاحق اوج طلاق بوش اولسون بوش
معه بوش خمر ايد رسم اللاحق اوج طلاق بوش اولسون بوش
اولما معه خمر بوش خمر ايد رسم اللاحق اوج طلاق بوش اولسون بوش
بر مقدار محل وموكل اليه خمر زبد اوج بوش بوش بوش بوش بوش
قولا ايضا في مشهور بوش بوش بوش بوش بوش بوش بوش بوش
عنه سوق واسال وايصال المكدور

الاجازة بالضرر ان يبعث اليها شيئا من المهر ووصل اليها فان لم يدفع المهر فذلك
اليها يكون اجازة لا رواية في الكتاب ولا يكون اجازة وذكر في عدة المفتين
الاجازة بالضرر في نكاح الضرة ان يبعث اليها شيئا من المهر وان اقل
واحد منه الوصول اليها كذا ذكره الصدوق الشهيد رحمه الله في الجامع الصغير كذا
الحج من طلاق شرح الطحاوي ولو قال لكما تزوجت امرأة فمالم ياتي
فمكل مرة تزوجها يقع الطلاق وان تزوجها الف مرة ان تزوج
غيره امرأة فيجزيه بالفصل وهو يبعث الزانية وما كسبه ذلك فيجوز النكاح

الحج

دفع

ولا يقع الطلاق بهذا بنفسه **ان الاجازة تحقق بعبث اليمين والبدعي**
فولانا والقاضي الامم في المذهب **لما لا يشترط لانا** **حاج**
الاجازة بالفعل وقوله **وضع الزمان** **لها اجازة منه بالفعل** وقد
حصلت **في محاميه في الفصل الرابع والعشرين في نفقات الفصول**

زید باهر عم وک اوینه کیردنی ویشی شلمینی اگر اوینه کرو ویشی شلمینی
 عورتم اوج طلاق بوشی ولسون بوشی شرط ایلد کون صکره سزما زید باهر
 اوینه کرو ویشی شلمینی **حداوید** **حک** اولما دینی عورتی نکاح انکه
 طریقی شرع ندر **عورتی** **باین طلاق بوشی** **سین اوج**
حیضی **کورد** **کیرد** **باینک** **اوینه** **واریسون** **ویشی** **اشلون** **بعده**
حک **بید** **نکاح** **ابسون** **شرط** **بوزیلور** **بکی** **الحدی**
حیثه **ان** **بطلقها** **واحدة** **فستغنی** **العدة** **فیدخل** **الربط** **الیمینی** **لا یقع** **الکناش**

زید عمده فلا ضمیمه سکا استانه **دافع** **اولما** **زیم** **عورتم** **اوج** **طلاق** **بوشی**
اولسون **ویوب** **زمان** **تقینی** **ایتم** **زید** **عم** **واله** **اول** **ضمیمه** **استانه**
دافع **اولما** **دینی** **تقدیر** **زید** **ک** **عورتم** **شرط** **دوره** **بناء** **نه** **زمان** **بوشی**
اولور **بیاض** **سی** **محقق** **اولد** **قره** **اولور** **الوسود**

زید طلاق ثلثه اوزریمه ولسون **دافع** **ایدر** **سم** **دیه** **صکره** **ایتم** **طلاق** **واقع** **اولور**
اولما **ابو** **السعود** **اولما** **زیم** **عورتم** **اولور** **احمد** **بوشی**
عورتم **اصاف** **شرط** **طلاق** **اوزریمه** **ولسون** **دیک** **کتمه** **بونه** **عورتم**
واقع **اولور** **عورتم** **اضاف** **اولد** **بوشی** **عورتم** **واقع** **اولور** **دین** **عورتم**
اضاف **عورتم** **عدم** **وقوعه** **عورتم** **ایلم** **نیت** **ایلمینی** **وقوع** **طلاق**
جواد **ندر** **ابو** **السعود** **الخصوم** **السابق**

زید اگر فلا فعل الحرم طلاق ثلثه اوزریمه ولسون **دیه** **صکره** **ایتم** **طلاق** **واقع** **اولور**
عورتم **اوج** **طلاق** **بوشی** **ولسون** **بوشی** **شرط** **دوره** **بناء** **نه** **زمان** **بوشی**
اولور **بیاض** **سی** **محقق** **اولد** **قره** **اولور** **الوسود**
عورتم **اصاف** **شرط** **طلاق** **اوزریمه** **ولسون** **دیک** **کتمه** **بونه** **عورتم**
واقع **اولور** **عورتم** **اضاف** **اولد** **بوشی** **عورتم** **واقع** **اولور** **دین** **عورتم**
اضاف **عورتم** **عدم** **وقوعه** **عورتم** **ایلم** **نیت** **ایلمینی** **وقوع** **طلاق**
جواد **ندر** **ابو** **السعود** **الخصوم** **السابق**

ان قال لا یطلق واحدة فطلقت
 بواحدة واحدة

عند امام

وقی واحدة وفي عكسه لا يقع شيء **وعندها** **يقع** **واحدة**
وفي طلق نفسك ثلثا ان شئت **فطلقت** **واحدة** **لا يقع**
شي **وكذا في عكسه** **وعندها** **يقع** **واحدة** **ولو امرها**
بالباين او الرجعي فعكست **وقی** **ما امره** **ولو قال انت طالق**
ان شئت **فقال شئت ان شئت** **فقال شئت** **بني**
الطلاق لا يقع شيء **وكذا لو غلبت الشبهة بعد دم وان**
غلبت بوجوده وقع **ولو قال انت طالق متى شئت**
او متى ما شئت او اذا شئت او اذا ما شئت **فقد**
الامر لا يرتد **وكما ان تطلق واحدة متى شاءت ولا ترتد**
ولو قال لها انت طالق كما شئت فلم انا ان تطلق ثلثا متفرقا
لا مجموعا **ولا بعد زوج** **افرو** **ولو قال انت طالق حيث شئت**
او اين شئت لا تطلق ما لم تشاء في مجلسها **ولو قال انت**
طالق كيف شئت فان شاءت موافقة لبيته رجعية
او باينة او ثلثا وقع كذلك **وان خالف** **لا يقع رجعية**
وكذا ان لم تشاء **وعندها** **لا يقع شيء** **وان لم يكن له نية**
يقع ما شاءت **ولو قال انت طالق** **كم شئت** **او مثلث**
طلقت اما شاءت في المجلس **لا بعده** **وان قال طلق نفسك**
من ثلث ما شئت **فلم انا ان تطلق ما دون الثلث لا الثلث**
خلافا لما **باب التليق** **انما يصح في الملك** **كقول لمنكرو**

تتضمن مثبتة الواحدة

كما لو قلت شئت ارجان الانسان ما فرأيت

عز واحدة

والمراد هنا تطلق اطلاق

فيقع ان نزلت

ان زرت فانت طالق او ايضا قال الملك بقوله
لا جنبية ان نكحتك فانت طالق فيقع ان نكحها او
لو قال لا جنبية ان زرت فانت طالق فنكحها فزرت
لا تطلق والفاظ الشوط ان واذا واذا ما وكل و
وكما ومتى ومتيما فجميعها اذا وجد الشرط انتهت
اليمن الا في كل ما فيها تنهي فيها بعد الثلث ما لم تدخل
على الزوج فلو قال كلما تزوجت امراة فهي طالق تطلق
بكل تزوج ولو بعد زوج آخر وان قال كلما دخلت
فانت طالق لا تطلق بعد الثلث وزوج آخر وزوال
الملك لا يبطل اليمن والملك شرط لوقوع الطلاق
لا لا يخلو اليمن فان وجد الشرط فيه انحلت اليمن
ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع وان خلعها في جود
الشرط فانقول له الا اذا برهننت وفيما لا يعلم الا منها
القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها فلو قال ان حصت
فانت طالق وفلانته فقالت حصت طلقته هي لا
فلانته وكذا لو قال ان كنت تحتين عذاب الله فانت
طالق وعبد محتر فقالت احب طلقته ولا يفيق
ولا يقع في ان حصت ما لم يسم الدائم ثلثا فاذا اتممت
وقع في ابتداءه ولو قال ان حصت حبسه يقع اذا

بعد اليمن

الطلاق

الطلاق

لعدم دلائل
الطلاق
لنكرار

الطلاق

حبسه طلقه

الطلاق

حتى لو قال ان دخلت الدار فانت طالق
نكحها او لا يخلو اليمن فان وجد الشرط فيه انحلت اليمن
ووقع الطلاق والا انحلت ولا يقع وان خلعها في جود
الشرط فانقول له الا اذا برهننت وفيما لا يعلم الا منها
القول لها في حق نفسها لا في حق غيرها فلو قال ان حصت
فانت طالق وفلانته فقالت حصت طلقته هي لا
فلانته وكذا لو قال ان كنت تحتين عذاب الله فانت
طالق وعبد محتر فقالت احب طلقته ولا يفيق
ولا يقع في ان حصت ما لم يسم الدائم ثلثا فاذا اتممت
وقع في ابتداءه ولو قال ان حصت حبسه يقع اذا

وكو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق واحدة وان ولدت
انثى فانت طالق ثنتين فولدتها ولم يذرا الاول
تطلق واحدة قضاء وثنتين نكحها وتنفذ واحدة
ولو علق بشرطين شرط للوقوع وجود الملك عند
آخرها فان وجد او اخرها فيه يقع وان وجد او اخر
لا فيه لا يقع مثل ان يقول ان كنت زيدا وبكرا فانت
طالق ثلثا فانت وانقضت عنها فكلت زيدا و
يبطل تجزئ الثلث تعليقه فلو علقها بشرط ثم تجزئها
قبل وجوده ثم تزوجها بعد التحليل فوجده لا يقع شيء
ولو علق الثلث او العلق بالوصي لا يحل العلق بالثب
بعد الايلاج ولا يصير مراحعا في الرجعي ما لم يتزوج
ثم يزوج خلافا لابي يوسف في عدة البائن لا تطلق و
ان وصل بقوله انت طالق قوله ان شاء الله وان لم يشأ الله
او ما شاء الله تعالى او ما لم يشأ الله تعالى او الا ان يشأ الله
لا تطلق وكذا لو مات قبل قوله ان شاء الله فزنا مات
هو يقع وفي انت طالق ثلثا الا واحدة يقع ثلثان
وفي الاثنتين واحدة وفي الا ثلثا ثلث **باب طلاق المريض**
الحالة التي يعينها الرجل فارا بالطلاق ولا ينفذ بشرط
فيها الا في الثلث ما يقرب في الهلاك كمرض عينه من

بوضع الحمل ثلثا

ملك انما حج
زيدك رزقه وغولده ملكته ثم رزقه وانظر
اولاده ملكته وطره
فقد
شردن فطقت زيدا وكن بكشفه

راوية اثباته والحال

من الطلق

وهو من المهر وقيل من دار الجاهلية
لوان الزنا حلالا

فلا تطلق
ولو قال ان نكحها عليك
فم طالق فنكحها عليها
فلا تطلق

فلا تطلق

فلا تطلق

الطلاق المذكور طلاق

مصالحة خارج البيت ومبارزة رجلا وتقدية
 ليقتل في قصاص او ذم فلو بان امراته وهو بتلك
 الحالة ثم مات عليها بذلك السب او غيره وفي العدة
 ورثت وكذا لو طلت رجعية فطلقها فلها ومبارزة
 قبلت ابنه بشهوة ولو ابانها وهو محصور او في
 القتال او محبوس لقصاص او ذم او بقدر على القيام
 بمصالحة خارج البيت لكنه مشكك او محبوس لا يثرب
 وكذا المختلعة وخبره اختارت نفسها ومن طلقت
 ثلثا بامرها او غيرها لكن صح ثم مات ومن ارتك
 بعد ما ابانها ثم اسلمت وكذا مفرقة بسب الجنب
 والعنة او خيار البلوغ والعق ولو فعلت ذلك
 وهي مرضية لا تقدر على القيام بمصالحة بنتها ثم ماتت
 وهي في العدة ورثها وكذا ابانها بامرها في مرضية او طلاق
 انها كانت حصلت في صحته ومضت العدة ثم اوصى لها
 او امر بدين فلها الاقل من ارثها او ممتا او مقي او تز
 وان علق الطلاق بفعل اجنبى او لحي الوقت فوجد
 فان كان التعلق والشرط في مرضية ورثت وان كان
 اخذها في الصحة لا يثرب وان علق بفعل نفسه وهما
 في المرض او الشرط فقط ورثت وكذا لو علق بفعلها

رعن الذهاب الى حواشي
 معطوف على مرض
 ان لا ينجو للعدو
 عطف على مرض وكذا قوله

بغيرها

هو

مات وفي
 في العدة

وفورقة

في لولي

في ذلك

قائمة

في مرض

ببال

بعد الابان

والتشاور

لعلق عليه

فيسفر

مودت زوجة بغيره
 ويرث بغيره
 بغيره

ان كان في طلاق المرافعات خالف
 بدين

ولا بد لها منه وهما في مرضيه وكذا لو كان الشر فقط
 فيه خلافا لمحمد وان كان لها منه ثمة لا يثرب على كل حال
 وان قد فها ولا يثرب وهو مرضي ورثت وكذا لو كان
 القذف في الصحة واللعان في المرض خلافا لمحمد وان كان
 منها وبانت به فان كانا في المرض ورثت وان كان الاياد
 في الصحة لا يثرب في الرجعي يثرب في جميع الوجوه ان مات
 وهي في العدة والا لا **بالرجعي** هي استدامة النكاح
 القائم في العدة فمن طلق ما دون ثلث بصرح الطلاق
 او بالثلث الاول من كنياته ولم ينفقه بضر من الشدة
 ولم يكن بمقابله مال فلا ان يرجع وان ابنت ما دامت
 في العدة بقوله راجعتك او رجعت امرتي او بفعل
 ما يوجب حرمة المصاهرة من وصي وصي وخو من
 حد الجانبيين ونديب الاشهاد عليها واعلامها بها او قول
 بعد العدة كنت راجعتك فيها فصدقة صحت والا
 فلا ولو قال راجعتك فقالت حجة لهم انفست علق
 فالقول لها ولا يصح الرجوع خلافا لهما وان قال زوج الامة
 بعد العدة كنت راجعت فيها فصدقة سيدها وكذا
 فالقول لها وعندما للشدة وفي عكسه القول للستة اتفاقا
 في الصحيح وان قال راجعتك فقالت مضت عذقي وانكر

من ذلك فله كالاظر
 التعلق والشرط كانا

توث
 ان ينفذ ان لا ينفذ

او هو عتدي واستبى حرمك وانت ولحقه

ارطبه وام

انما طالت الجبا

كالقيل والنقل الى غيرها الا ان يشهدوا

وان يصدق

هو ولا يثرب

ان الرقة والستة منوعة بها

في مرضه ميراثا بالاشاء

ثالثا في نكاحها
حقيقة او كتمان او عارة
وهو الحيض او الغائبة
والثالث من الغائبة
وهو الحيض او الغائبة
والثالث من الغائبة

فأقول لها واذا طهرت من الحيض لا خير لغيره انقطعت
الرجعة وان لم تقبل وان انقطع لا قبل لا ما لم تقبل او يغني
عليها وقت صلوة او تيمم وقيل وعند محمد تنقطع
بالتيمة وان لم تقبل وفي الكناينة مجرد الانقطاع
اتفاقا ولو اغتسلت ونسيت اقل اعضاها انقطعت وان
نسيت عضو الا وكل من المفضضة والاستنقاء لا اقل
في رواية عن ابى يوسف كتمام العضو ولو طلق حاملا او
من ولدت منه وانكر وطهرها ان يرجع وان طلق من
خلابها وانكر وطهرها فليس له ان يرجع فان رجعا
ولدت بعد الرجعة لا قبل من عامين صحح الرجعة ولو قال
لا مرة ان ولدت فانت طالق فولدت ولدا فاشترى
من بطن افره رجعة وان قال كذا ولدت فانت طالق
فولدت ثلثة في بطن فالثاني والثالث رجعة وتتم
الثالث بولادة الثالث وعليها العدة بالاقراء والميلف
الرجعية تتشوف وتترين وتذب ان لا يدخلها
حتى يعلم ان لم يقصد رجعتها وكسر له ان يسافر بها
حتى يرجعها والطلاق الرجعي لا يحرم الوثني وله
ان يتزوج مبانة بمادون الثلث في البعدة وبعد
ولا تحل الحرة بعد الثلث ولا الامة بعد الثنتين الا

وانما تنجح الرجعة في المستند بالانكاح
كذب في الكاره العوض عينا ثابت
النسب منه

او يباين حيضاتها حامل من ذوات الحيض
حين وقوع الطلاق

في نكاحها
في نكاحها
في نكاحها

بعدم طهرها
بعدم طهرها
بعدم طهرها

ثانيا في نكاحها
حقيقة او كتمان او عارة
وهو الحيض او الغائبة
والثالث من الغائبة
وهو الحيض او الغائبة
والثالث من الغائبة

بعد وطئ زوج افره نكاح صحيح ومضى عذبة ولا تحل
له بياك يمين ويحلمها وطئ المراهق لا السيد والشرط
الا بدخ دون الانزال فان تزوجها بشرط التحلل كن
وحل الاول وعن ابى يوسف ان النكاح فاسد وحل
لاول وعن محمد بن ابي حنيفة لا يحل لاول والزواج الثاني
يقدم مادون الثلث ايضا خلافا ل محمد بن طلحة دونها
وعادت اليه بعد افرعادت بثلث وعنده ما بقي ولو قال
مطلقة الثلث انقضت عذتي منك وتحللت وانقضت
عذتي والمدة تحل ذلك فله تسديتها ان غلب على
صدتها **باب الايام** هو الحلف على ترك وطئ الزوجة
مدة وهي اربعة اشهر لامة وشهران للامة فلا ايلا
لو حلف على اقل منها وهكذا وقوع طلاقه بائنه ان
بر ولزوم الكفارة او الجس اذا حث فلو قال للرجعة
والله لا اقربك او والله لا اقربك اربعة اشهر كان موقفا
وكذا لو قال ان قربك فعلى حج او صوم او صدقة
فان طلق وعنده حرة فان قربها في اللدة حث
وسقط الايلاء والا باءت نفسها وسقط اليمين
ان حلف على اربعة اشهر وبقيت ان اصلح فلنكحها
ثانيا عار الايلاء فان منعت مدة اخرى بلا وطئ باءت

بأن طهرت من الحيض او الغائبة
بأن طهرت من الحيض او الغائبة

بأن طهرت من الحيض او الغائبة
بأن طهرت من الحيض او الغائبة

بأن طهرت من الحيض او الغائبة
بأن طهرت من الحيض او الغائبة

بأن طهرت من الحيض او الغائبة
بأن طهرت من الحيض او الغائبة

بأن طهرت من الحيض او الغائبة
بأن طهرت من الحيض او الغائبة

في المهر
في المهر
في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

بأخرى فان لم يكن لنا فذلك فان تزوجها بعد زوج
آخر فلا ايلاء واليهين باقية فان وطئ لزم الكفارة او
الخلاء ولا تبين بغير المدة وان لم يكله وكذا لو اتي من
اجنبية او من ثبائية اما الرجعية فكالزوجة ولا ايلاء فيها
دون اربعة اشهر فلو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين
بعدهما كان ايلاء ولو ملك يوما فقد قال لا اقربك شهرين
بعد الشهرين الا وكن فليس بايلاء وكذا لو قال لا اقربك
سنة الا يوما فان قربها وقدم بقى من السنة اربعة اشهر
صار ايلاء ولو قال لا ادخل بصره وامرأة فيها لا يكون
مؤليا وان حجب الزنى عن وطئها بمرضه او مرضها او
رثتها او صغيرها او حجة او لان بينها وبينه مسافة
اربعة اشهر فصية ان يقول قبت اليها ان استمر لعقد
من وقت الحلف الى اخر المدة فلور زال في المدة تعين الف
بالوطئ وان قال لها انت علي حرام كان مؤليا ان نوي
التحريم او لم ينو شيئا وان نوى ضارا فغيره وان
نوى الكذب فكذب وان نوى الطلاق فباين
ان نوى ثلث فثلث والفتوى على وقوع الطلاق
به وان لم ينو وكذا بقوله كل رجل علي حرام او حرام بدست
واست كبره بروي حرام للفرق **باب الخلع** هو انفصال

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

في المهر

عن النكاح وقيل ان تفدي الامة نفسها مال الخلع
ولا باس به عند الحاجة وكن له اخذ شي ان سئد
واخذ اكثرهما اعطاها ان سئت والواقع به و
بالطلاق على مال باين ويلزم مال المسمى وما سئد لا
للخلع وان بطل العوض فيه يقع باينا وفي الطلاق يقع
رجعيا بلا تبين كما اذا خالها او بطلتها وهو مسلم
على خمر او خنزير او ميتة او قالت خالفتني على ما في يد
ولا شي في يديها وان قالت على ما في يدي من درهم ولا تبين
فيها لزمها ثلثه درهم وان قالت من مال لزمها رد
مهرها وان خالفت على عيبتها الا ين على انها برية
من نكاحها لا تبين ولزمها تسليمه ان امكن والا
فيمته ولو قالت طلقني ثلثا بالف فطلق واحدة فله
ثلث الالف وبات وفي على يقع رجعيا بلا تبين و
وعندها كالباة ولو قال لها طلق نفسك ثلثا بالف
او على الف فطلقت واحدة لا يقع شي ولو قال انت طالق
بالف او على الف فبطلت بات ولزمها المال وان قال انت
طالق وعليك الف او قال لعبد انت حر وعليك
الف فطلقت وعتق مجانا وان لم يقبله وعندها لا مال
واذا قيد لزم المال والخلع معاوضة فيحقها فيصح جوا

بأن قال غاص على غيبه
 من قال غاص على غيبه
 من قال غاص على غيبه

قبل قبوله بعد ما أوجب شرط اختيارها ويقل
 بالقيام عن المجلس قبل قبوله ولا يمين في حقه فلا يرجع
 بعد ما أوجب ولا يفتح شرط اختياره ولا يبطل بالقيام
 عن المجلس قبل قبولها وجاب العبد في الفتى على ما كان عليها
 ولو قال لها طلقك أمس بالف فلم يقبل فقالت بليت
 فالقول له ولو قال لا يبع كذلك فالقول للفتى و
 المباشرة كالخلع ويسقط كل منها كل حق لكل واحد
 من الزوجين على الآخر متى يتعلق بالنكاح فلا تطالب
 بمهر ولا نفقة ماضية مفروضة ولا هو بغير
 عجلها ولم يضر مدتها ولا يغير سلمه وخلع قبل الدخول
 وعند الخلع لا يسقط إلا ما سمي فيها وأبو يوسف
 مع الإمام في المباشرة في الخلع ولو خلع صغير
 من زوجها جازها لا يلزم المال ولا يسقط مهرها
 وطلقت في الأصح وفي الكبر يتوقف على قبولها
 ولو على الرضا من لزمه المال وطلقت ولو شرط
 المال عليها طلق بلا شيء إن قبلت والا فلا تطلق
 وخلع المريد في مرض الموت مقبر من الثلث باب
 التفسير هو تشبيه زوجته أو عضو منها
 بغيره عن جملتها أو جزء شائع منها بغيره

وعلق هذا العبد بالف فلم يقبل فقال
 الفتى بليت
 وعلق هذا العبد بالف فلم يقبل فقال
 الفتى بليت

كسفره ونفثها
 بغيره

من الظاهر

عليه النظر إليه من محاربه ولورثاها فلو قال لها
 أنت على كذا أي أو رأسك ونحوه أو نفسك أو
 شهادي أو كذا ما أو كذا ما أو كذا ما أو كذا ما
 حرم عليه وطؤها ودوايعه حتى يكفر فلو وصى
 قبل التكفر فليس عليه غير الاستغفار والكفارة الأولى
 ولا يعود حتى يكفر والعود للموجب للكفارة عزمه
 على وطئها وينبغي لها أن تمنع نفسها منه ونصا إليه
 بالكفارة وخبره القاضي عليها واللفظ المذكور
 لا يحتمل غير الظاهر ولو قال أنت على مثل أي أو كذا
 فإن نوى الكرامة صدق والظاهر فضاء أو الطلاق
 فابن وإن لم ينو شيئا فليس بشيء ولو قال أنت على
 مرام كأي ونوى فضاء أو طلاقا فكأن نوى ولو قال فم
 كذا برأى ونوى طلاقا أو أيلا فهو ظهار وخدما
 ما نوى ولا يظهار إلا من الزوجة فلا يظهار من أمته
 ولا ممن نكحها بلا مهرها وظاهر منها فاجازت
 النكاح ولو قال لنسائي أنتن على كذا برأى كان مضا
 منهن وعليه لكل واحدة كفارة وإن ظاهرن واحدة
 مرارا في مجلس أو مجلس فعلية لكل منهما كفارة وهي
 غنق مرقبة تجوز فيها المسلم والكافر والذكر والأنثى

أرل زوجته
 على كذا برأى
 قال لها أنت على
 يعني أنتن
 للظهار ولا يجب عليه شيء
 ومقولات على كذا برأى وكل ما عطف
 أنت على
 لأن قوله الذي يظاهرون من نسائهم
 لم يسلوا الآية

فلا تطلق العبد في مرض الموت
 فلو قال غاص على غيبه
 فلو قال غاص على غيبه

والصغير والكبير والاعور والاصم الذي اذا صاح
 يسمع ومقطوع احدى اليدين واحدى الرجلين
 من خلاف ومكاتب ليدود نيسا ولا يجوز الاغني
 الاصم الذي لا يسمع اصلا والاخر من ومقطوع اليدين
 او انها يمينها والرجلين او يد ورجل من جانب واحد
 ومجنون مطبق ومدمبر وام ولد ومكاتب ادى
 بعضا ونعتق بعضه ولو اشترى قريبه بنيهها صح
 وكذا لو حرر نصف عبده عنها لله باقيه قبل وطن من
 ظاهر منها ولو حرر نصف عبد مشرك وضمير
 باقيه لا يجوز خلاها وكذا لو حرر نصف عبده
 لله جامع المظاهر منها لله حرر باقيه فان لم يجد
 ما يعق مقام شهرين متتابعين ليس فيه ما رمضان
 ولا شيء من الايام المنهية فان وطئها فيها ليلة عامدة
 ونهارا ناسا استأنف خلا فالابى يوسف وان
 افطر بعد ذرا او غير عذرا استأنف اجماعا فان لم يستطع
 الصوم اطعم هو او نائبة ستين مسكينا كل مسكين
 كالقسط او قيمة ذلك ويصح اعطاء من بر مع مئوي
 شعير او غير ونصح الاباحه في الكفارات والفدية
 دون الصدقات والعشر فلو غداهم وعشائهم وغداهم

五

Handwritten signature or name in Urdu script.

[illegible]

قوله فان اكدت نفسه الى قوله فلان قال لا يوسف هو يقول التلذذ تحرم مؤيد لقوله عدم
التمسك عنه لا يجتمعان انما انقض على التأييد ولهما ان الاكذابات رخصت وشهادة بعد
الرخص لا حكم لها ولا يجتمعان ما واما متلذذين ولم يبق التلذذ ولا حكم وهو الامة
بعد الاكذابات فيجتمعان هداية فرعية **يعني** دليلها ان المتلذذين بها المتلذذين
باللغة حقيقة وبعد الفراغ لا يكونان متلذذين حقيقة الا ان الشرع اعتبرهما متلذذين
ليثبت حكم اللغة بينهما وهو الحرفة المؤتلفة فاذا اكدت نفسه تقدم عدم حقيقة
وحكم التلذذ الاكذابات رخصت وشهادة بعد الرخص لا حكم لها على ان اللغة الآخرة بعد
الاكذابات محال لانه يجب عليه الحد باكذاب نفسه فلا يصير بها الشهادة فلا يصير لغانا
مخفلة ملاعنا حكما فمن انتفت الهمية اللغة عنه فما كان فلا يتناول الحديث
فيجتمعان واذا ثبت جواز الاجتماع بعد الحد المتعقب للاكذابات ثبت قبل الحديث
اذا لم تطلب المراجعة لا مشاع اقامة حد القذف بدونه ودعوى منزله لطق حاشية

قوله اوزنت فحدث قدر رفع في عامة الروايات في شئ من تخفيف الكفر والمبسوط والحق الكبير
وفي شئ الطحاوي اوزنت فحدث لكن الزنا يخبر بها عن اهل البيت الله فلا حاجة الى

التي تقبده بالحد ومكان قوله اوزنت فحدثت هو من الحان واما ما اوزنت
ان قد ثبت محذرت وقال بطل الشك في سبق اليه افهام معنى السلسلة ان
حد هذا الرجم لانها محسنة وهو دهم لانها بعد من السلسلة فكيف عليها
الرجم **مسألة النهاية**

قوله اوزنت فحدثت اي اوزنت بعد التسعة فحدثت به كان التسعة قبل الدخول
فوزنت بعد اللعان مكان حد هذا الحد وهو الرجم لانها ليست محسنة لان
من شرط احصنة الرجم الدخول بعد النكاح الصحيح ولم يوجد فليقتل **تقصير**

اوزنت قبل تفرق الملائكة الغيرة المدخولة او المدخولة وصورة ان ترتد
وتلحق بدار الحرب ثم تفسد وتقع في ملك رجل فزني بها كذا بالزنا لم يبق
اها للشهادة فارتفع الكفارة مع حكم التحريم اليه بشرة المصنات وعلل
النهاية والكفاية ومنعها لم يوافقوا في السائل فيه حيث صرفوا الكلام
العام عن ظاهره وهكذا بان لم يتصور في المدخولة كذا حد الرجم **مسألة**

صاحبنا ولي وقتنه دس
عليه السلام قبله

غداين او عشائره عشائين واشبعهم جاز وان قل
ما اكلوا ولا يذ من الايام في خبز الشعير ون الحنطة
ولو اطم فقيرا واحدا ستين يوما جزاه وان اعطاه
طعام الشهرين في يوم لا يجزي الا عن يوم واحد
فان جامعها في خلا لا لا طعام لا يستأنف ولو اطم
ستين فقيرا كل فقير صاعا عن ظهارين لا يصح الا عن واحد
ولو عن ظهار واظهار مع عنهما وكذا لو صدر عبيدين
عن ظهارين او صام عنهما اربعة اشهر او اطم مائة
وعشرين فقيرا مع عنهما وان لم يعين وان حررها
رقبة واحدة او صام شهرين ثم عتق عن احد هاتين
ولو عن ظهار وقتل لا وان ظاهرا العبد لا يجزئ
الا الصوم وان عتق عنه سيده او اطم **باب اللعان**
هو شهادات مؤكدة بالاعان مقبولة باللعن قائمة مقام
حد القذف في حق الزوج ومقام حد الزنا في حقها فلقد
زوجته بالزني وكل منها اهل الشهادة او هي ميم
يحد قاذفها او في سب ولدها وطالته بوجبه وجب
عليه اللعان فان لم يجز حتى يلاع عن او يكذب نفسه
فيحد فان لا عين وجب عليها اللعان فان ابى حست
حتى تلاعن او تصدق فان لم يكن الزوج من اهل اللعان

لوجود الشبهة كرى الجمار

ظهار

غنايتين

بمعنى انها اذا تلاعن سقطت عنها
القذف مع

ان قال لها دايك تزني
او انت زانية او
يارانية

سب لو

ما بعد ايام قد زادوا مدعي
اللعان

وعدته سبعين سنة
لوجوده في
الوجود

[illegible]

منه ناله و فریاد
مکن در خون
دوران و دوران
علاقه زواری
از این

نزدیک به فاجعه
حق را با شکر
از او که
فانیه خوار
در میان

جعل امرها بيده ان يضربها فطلقت نفسها فانكر الزوج الضرب وبرهنت وقضى
بالفرقة بعد مدة فالعدة من وقت الضرب كما لو ادعت الطلاق في شوال
وقضى بالبينة في المحرم فالعدة من الطلاق لان وقت القضاء من طلاق البرية

زید تزوج ابنتی اندر اصلق حیقوب و طلی مکنی اولما چتی زید هنر تطیق ایتر کرده
 هنر مسکنی سرعما کفه قادر اولور احوال ————— تصفی الورا ماعت
 جگر والرنق بین الحنوة و ذکر فی الاصل انه العدة تجب علی الرق و لا نصف المهر و لا
 الحایة

وضع محل ایمن بد القعدة کاح یحی اولور و الحی وضع ایمن بد
تمام اولور متن و کله را ما محل زنا و ایش وضع محل ایمن کاح یحی
ولکن وضع محل ایمن بد و قبول کله و کله
الو السعد و المصم

اذ انتم خرجت من زناحار النكاح ولا يطأ
 حرم نكاحها وهذا عند الامام ومحمد وقال
 ابو يوسف النكاح فاسد وانما كان المحرمات
 فان النكاح باطن بالاجماع هذا المذكور من الكيدية

زید متوفانک در ضرر مرده باشد طلاق و میرسد بهر عذر ابعدا جلیلی او کور در
ابدا جلیسند و او نه در
حیض و رت ای او که در ابعدا باشد عذر او حوض امله تمام او کور اگر
درت ای او که کون او حوض او ابعدا باشد عذر او ای او که کون امله تمام
به تقدیر هم او حوض هم درت ای او که کون تمام او یکینجه او طراز او کور

[illegible]

بعد ذلك لا عن ولا ينشئ وعند هذا يفتح النبي فمده
النفاس وان كان غائبا فالجواب له كمال ولادتها وان

الزوجه البالغ والذكر الطويل بعدما
 وجدته زوجة غنيها
 شيخ
 الزوجه البالغ والذكر الطويل بعدما
 وجدته زوجة غنيها
 شيخ
 الزوجه البالغ والذكر الطويل بعدما
 وجدته زوجة غنيها
 شيخ

در حایر لایق پرست بربوبه ج

بخار مرغ او عقد او عدم کثاۃ او الفخ بکلا
احد از دین لصاحبه او تنقیها
ابن الزوج اوردۃ لحدھا
ع

جعل امره بغيره انما هو باطل بغيره فانما الزوم الضرب بهنت وقض
بالفرقة بعد مدة فالعدة هي
وقض بالبينه في الحرم فالعدة

زید تزوج ایندی کی ہذا صلح حقیقہ
ہو مہر مسکنی ستر مائے کفہ قادر
جگر والو نق بینہ الخلوۃ و ذکر

وضع محل ایستادن بعد از قنقه
تمام اولین کتبی در طبرستان
و لیکن وضع محل ایستادن در قضا

اذ انشروا في جميع ارجاء الارض
 حتر تفتتج صلبها وهذا عند الا
 ابريق النكاح فاسروا
 فالنكاح باطن بالاجماع ٧

زیر متوفانک مرض موشه هند
البدالا جلیسند و او نه در
حیض و رش ای اون کونند
و رش ای اون کون اوج حیض
به تقدیر هم اوج حیض هم در

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو اننا لم نكن من الخاسرين
والحمد لله رب العالمين

در ریاض النظم
کنایه از النظم
وطرفه عبد الحل
محمد الخط و محمد
و سخی النظم
محمد عبد الحل
محمد النظم
و ما اواف
نواف النظم
نواف النظم

بعد ذلك لا عن ولا ينفي وعندهما بيع النكاح مدة
النكاح وان كان غايبا حاله حال ولادتها وان
نفي اول النوايين واقتر بالافرحه وان عكس لا عن
ويثبت نسبها فيها **باب المني** هو من لا يقدر
على الجماع او يقدر على السب دون البكر فلو اقتر
لم يصل الى زوجته يؤجل الحاك سنة فمريه هو الصحيح
ويحسب منها رمضان واما حيضها امددة مرضه او
مرضها فان لم يصل فيها فرق بينهما ان طلبته وهو طلق
بابية فلو قال وطئت وانكرت ان كان قبل التاجيل فان
ثبت او بركا فنظر ان اليها فقلن هي ثبت فالقول له
مع عبته وان قلن هي بكر اخل وكذا ان نكل وان بعد
التاجيل وهي ثبت او بركا وقلن ثبت فالقول له
ان قلن بكر خبريت وكذا ان نكل ومثلهما بطل
خيارها والمضيق كالعتن والمحبوب يفرق لئلا
حق التفريق في الامه للمني عند الامام ولها عند الجير
والخيار لها لو حبت جنونا او جذا ما او برضا خلافا
لحمد ولا له وحدها ذلك اذ تقاء او قراء **باب العدة**
هي تربع يلزم الماة عدو ليرة للطلاق او الفسخ ثلثة
قروا اي حيض وكذا من وليت بثبته او نكاح

وَنُوقِ الثَّانِي،
مَقْصُودُ
الزَّوْجِ الْبَالِغِ وَالذَّكَرِ الطَّوِيلِ بَعْدَهَا
وَجَدَتْ زَوْجَةً مِمَّنْ
رَبِّهَا

ان شاء الله تعالى

حیات زوجہ

بہار اختلاف

فرقة الاحياء

خيار طوخ او شق او عدم كفاة و لغيره
احد الزوجهين لحد جسم او قبله
ابن الزوجه فورة شدة
ع

النكاح الوقت والله في غير هذه
للوطء بشبهة أو نكاح فاسد
كذا عدة اربع للوطء فاسد

فاسد وفرت اومات عنها وامة ولد غقت اومات
مولها ولا تحسب حيض طلقته فيه وان كانت لا تحض
او صغيرا وبلغت بالسن ولم تحض ثلثة اشهر والموت
في نكاح صحيح اربعة اشهر وعشرة ايام وعدة الامة
حيضتان وفي الموت وعدم الحيض نصف الحرة وعدة
الحامل وضع الحمل مطلقا ولو مات عنها صبي وعند أبي يوسف
ان مات عنها صبي فعدتها بالاشهر وان حلت بعد موت
الصبي فعدتها بالاشهر اجامعا ولا نسب في الوحيين ومن
طلقت في مرض رجعي كالزوجة وان باينا تعد بالبعد
الاثنين وعند أبي يوسف كالرجعي ومن غقت في عدة
رجعي ثمة الحرة وان عدة باين وموت فكالامة
وان اعتدت الامة بالاشهر ثم عاد دمه على عاداتها
بطلت عدتها وتسايف بالحيض هو الصحيح وكذا استأنف
الصغيرة اذا حاضت في خلال الاشهر ومن اعتدت البعض
بالحيض ثم آيسست تعد بالاشهر واذا وطئت الحدة
بشبهة وجب عليها عدة اخرى وقد اختلفنا وما نرى كحسب
منها ونسب البناية ان تمت الاولى قبل تمامها وابتداء
العدة في الطلاق الموت عقيبتها وان لم يعلم بها وفي نكاح
الفاسد عقيب التفريق والعزم على ترك الوطئ ومن

في غير هذه

ارابعة اشهر وعشرة ايام ككونه ثبات
النسب

في غير هذه

في غير هذه

تفريق مدني
تفريق مدني

وكذا الزوج

قال انقضت عدتي بالحيض فالقول لها مع اليقين ان
مضى عليها ستون يوما وعندها ان معنى تسعة وثلاثون
يوما وثلاث ساعات وان لم تعد من باين نكاحها
قبل الدخول لزم مهر كامل وعدة مستأنفة من طلاق
وعند محمد نصف مهر وانما الاولى ولا عدة في طلاق
قبل الدخول ولا على ذمية طلقها ذمي او حرية فخرجت
اليها مسلة خلافا لها **فصل** في عدة الميسرة
الموت ان كانت مكفلة مسئلة ترك الزينة وليس
المزفر والمصفر والبيوت والدمى والكل والحنا
الا من غير ما معتدة العتيق والنكاح الفاسد ولا الحنك
المعدة ولا لباس بالقرين ولا اخرج معتدة الطلاق
من بيتها اصلا ومعدة الموت تخرج نهارا ويخرج ليل
ولا نبيت في غير منزلها والامة تخرج في حاجة المولى
وتعدة المعتدة في منزلها وقت الفرية او الموت
الا ان تخرج خيرا او خافت على مالها او انهدم المنزل
اولم تقدر على كرايه ولا لباس بكيوتنهما معا بمنزل
ان كان الطلاق باينا اذا كان بينهما سرة الا ان يكون
فاسقا فان كان فاسقا او البيت ضيقا خرجت والا
خروجته وان جعل بينهما امراة تقدر على الحملولة

فالمستأنفة فانها لا عليها عدة لانها
مطالبة بمقتضى العباد والعدة حق
الزوج

عدة معتدة

ارضية والدمى وكل وحنا

من الحنك كسر الحنك

رجعتان او باينا

قد بان كل حويلها

يضاف

نكاح

فمن ولو بانها اومات عنها في سفر وبنها وبين مبرا
اقل من مدته رجعت وان كانت مسقية من جانب
تجرت كان معها وليا ولا لقول الجدة ان كان ذلك
في بصر لا يخرج منه ما لم تعتد منه يخرج ان كان لها
فحرم وقالوا ان كان معها محرما جاز خروج قبل الاعتد
باب النسيب اقل مدة حمل ستة اشهر وكثيرها ثمانية
ومن قل ان تحت فاداة فمن طلق فحكم بافولاد لستة
شهر منذ حكم بالزمنه نسيب وهم ثمانية اربعين شهرا
بانقضاء العدة ثمة ولدت لا قايمة ستة اشهر مروت
الاقرار نسيب وان لستة اربعة اشهر ثبت
ان ولدت لاقل من ستين وان ستين او اكثر لا
يأتي الرجعي ويكون رجعة بخلاف البيان ان يذبحه
فيثبت فيه ايضا ويحكم على الرجعي بشبهة في عدة وان
كانت للثانية مريضة فان اتت بولد من ستة اشهر
ثبت ولا فلا وعند ابو يوسف يثبت فيه دون
ستين ومن مات عنها ان اتت بولد من ستين ثبت
وان كانت مراهقة فلاقل من عشرة اشهر وعشرة ايام
ولا فلا ولا يثبت واداة المعتدة بالمشهور بخبرين
ورجل وامرأتين فعندهم يكفي شهادة اربعة وحيدة

من المدة حمل ستة اشهر متافا للبعث
من ولده

ونحوه في النسيب عند الامام
في المدة الحمل

في النسيب عند الامام

في النسيب عند الامام

وان كان حمل ظاهر او اعترف الزوج به يشترط
قولها وعند حملا لا بد من شهادة امراة وان ادعت ما بعد
موتها اقل من ستين فصديقها بالورثة صح في حق الارث
والشب هو المختار ومن نكح فانت بولد لستة د
اشهر فصاعدا يثبت منه ان اقتر بالولادة او سك
وان حجد في شهادة امراة فان نقاه باعتراف وان ما قل
من ستة اشهر لا يثبت فان ادعت نكحها من ستة
اشهر وادعي لا قل فالقوله لها مع اليمين وعند الامم
بلا يمين وان علق طلاقه بالولادة فتهدت بها امراة
لا تطلق خلافا لها وان اعترف بلجل يعلق بغير قولها
وعند حملا لا بد من شهادة امراة ومن نكح امراة فطلقها
فاشترها فولدت لاقل من ستة اشهر منذ شراها
لزمه والا فلا ومن قاله لأمته ان كان في بطنك
ولد فهو مني فتشهدت امراة بالولادة فهو ام ولد
ومن نكحها هو ابني ومات فقالت امه انا امرأتها
وهو ابني يرثاني فان جهرت بغيرتها وقال الزوج
انت ام ولده فلا ميراث لها **باب النسيب** الامم
الحق بحسابة ولدها قبل الفقرة وبعد ما نفقأها
وان علت نفقأ الأم الا ب نكحت الولد لا يورث نفقأ

الولادة

نكح امراة وت به

زوج
هقر من ستة اشهر منذ تز

او برث نكحها وانه من نكحها ان كانت
معروفة بالحرية

لها
محرمة الولد
الام الام

لزيادة شقتها

لغة - خصة
 من كانت له دين ولا لغة - لا تم خد ب
 في الترتيب

لأنه لا بد من خالته كذلك تدعى كذلك وبنات
 الأخت أول من بنات الأخ وهن أول من العات ومن
 نكحت غير محرمه سقط حقها لا من نكحت محرمه كأم
 نكحت عمه وجدة نكحت جدته ويعود الحق بزوال كل
 سقط به والقول قولها في نفي الزوج ويكون عند
 حتى يستغنى بأن يأكل ويشرب ويلبس ويستحي وحده
 وقد ترينع أو سبع ثم تحجب الأب على أخذه والجار
 عند الأم ولجدة حتى تحضر وعند جد حتى يشهد
 كما عند غيرها وبه يغني لفساد الزمان ومنزلهما الحضانة
 لا تجبر عليها فإن لم تكن امرأة فالحق للعصبة على ترتيبهم
 لكن لا تدفع عصبة إلى عصبة غير محرم كابن العم وتولي
 العاقبة ولا إلى فاسق ما جن وإن اجتمعوا في درجة
 فأورثهم أولي نساءهم ولا حق لأمه وأمه ولد
 في الحضانة قبل العتق والزمنة لحق بولدها المسلم ما
 لم يخف عليه الف الكفر وليس للأب أن يسافر بولده
 حتى يبلغ حدا لا ستفناء ولا لدم إلا إلى وطنها وقد
 تزوجها فيه إن لم يكن في الحرب وليس له أن يفرقها
 إن كان بين المصيرين أو القريتين ما يمكن الأب أن يطلع
 عليه ويبيت بمنزله فلا بأس به وكذا النقل من قرية

لغة - خصة
 من كانت له دين ولا لغة - لا تم خد ب
 في الترتيب

لغة - خصة
 من كانت له دين ولا لغة - لا تم خد ب
 في الترتيب

لغة - خصة
 من كانت له دين ولا لغة - لا تم خد ب
 في الترتيب

لغة - خصة
 من كانت له دين ولا لغة - لا تم خد ب
 في الترتيب

النفقة الواجبة المأكول والملبس السكنى أما المأكول الخبز والدقيق والماوي الخط
 والملح والتمين فان كانت لا الطبخ ولا اخضر قال في الكتاب لا تحجر على الطبخ والخبز
 وعلى الزوج ان ياتيهما بطلعهما هيناً أو ياتيهما بمن يكفهما عن الطبخ والخبز فوفه
 بيني المرأة وخادمها المرأة اذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا يجب لها النفقة
 على الزوج كنفقة الخادم مقابل الخدمة فاذا لم يجزم لا يجب وأما نفقة المرأة
 مقابل الملبس قد جرت بحسب الزوج فكان لها النفقة وقال الفقيه
 أبو الليث اذا امتنعت المرأة عن الطبخ والخبز انما يحبس على الزوج ان ياتيهما بطلع
 هيناً اذا كانت من بنات الأشراف لكن بها علة لا تقدر بها على الطبخ والخبز
 وأما آدم يكن كذلك لا يحبس على الزوج ان ياتيهما بطلع هيناً ولا تقدر النفقة
 وأما يجب عليه كفائهما بالمعروف وذلك يختلف باختلاف الأوقات والأماكن
 وكما يجب لها قدر الكفاية من الخبز فكذا الأولاد وام لان الخبز لا ياكل عادة إلا
 ما قالوا في تأويل قوله تعالى ما تظنون انهم انما يعلمون ان اعلم ما يطعم الرجل
 اهله الخبز واللبس فلا بد منه خصوصاً في ديار الخبز كطبخهم واللبس الخبز
 اما في عرفنا نفقة المرأة تختلف باختلاف الناس والأوقات والاعمال
 ولا يقدّر النفقة بالدرهم وأما الملبوس في الكتاب ذكر محمد وقد
 النسوة به رعين وحمارين ومائة في كل سنة واختلفوا في نفقة المملوكة
 قال بعضهم هي التي يلبسها المرأة عند خروجها وقال بعضهم هي غطاء اللبس
 في الليل وذكر درعي وحمارين المراد به صيفاً وشتواً والصيف ما يكون
 رقيقاً في زمان الحر والشتو ما يكون يصبغ ليدفع البرد ولم يذكر التبريد في الصيف
 ولا بد في الشتاء وهذا في عرفهم وأما في ديارنا يجب التبريد في شتاء آخر فاحبة
 والفراش الذي تنام عليه والخاف وما يرفع به اذ في الحر والبرد في الشتاء
 خوصيه قز وخمارا برسيم ولم يذكر الخف والمكعب في النفقة لان ذلك انما يحتاج
 اليه للخروج وليس على الزوج تهمة اسباب خروج المرأة ثم النفقة انما يجب
 على اب الرجل وعساره وقار بعض الناس بعته حال المرأة وقال بعضهم
 بعته حالها وتغنيها ذلك ان الرجل اذا كان في الشرف يأكل كوا من الطيرة
 المشعر والباجات والمرأة معيرة تأكل في اهلهما حبة الشعير

يطعمها الزوج فخر البر وتامة او باحتسب ولو كان معسر كان عليه النفقة
الموسرين وان كانت المرأة موسرة والزوج معسرا يطعمها فخر البر
وباجرة ونفقة الخادم في ارض الكفاية لا يبلغ نفقة المرأة ونفوس
نحوها فمبصر وانما كونهن احوال لان شعرها ليس بهيمة واما ما كان
فحقها في بيت على حدة تأخر على متاعها ولا يخرج غيرها من معاشر الزوج
فان كان للرجل الهبة او اخت او ولد غريب فانه منزلهما فقالت صرة في
منزل على حدة كان لها ذلك لانها لا تأخر على متاعها وتنتج على طاعة
انما اذا كانت البيت واصدا فان كانت دارا فيها بيت ولا يحيط لها
بيتا يعلق ويفتح لم يكن لها ان تطلب بيتا اخر من قاصيها فقلت
من قبينة كتاب النفقة فاعلموا ان النفقة

رشدك اولادك حاكم نفقة تقدير المدة في كل سنة زوال دور الميسر زينة نفقة
افذا اولادك احوال مدت طوله دور الميسر نفقة قطع في اول نهار
الاكثر فاما استدانة به اذن ويرش اولادك اذ المقتضى القادر للولد والولدين
وذال حال بالنفقة فمضت مدة تقطع نفقة هؤلاء كالكفاية
للحاجة حتى لا يفت مع البس وقد فصل بمضى المدة بخلاف النفقة للزوجة
فلا يقطع حصول الاستغناء فيما مضى قال الا ان يافز العاقر بالاستدانة عليه له
له ولاية عامة فصا اذنه كالمالك في نصيبه وبنائه عليه فزمنه فلا يقطع
بمضى المدة من هذه في كتاب الطلاق في نفقة الاولاد من عيشه فاعلموا

مدت به مرتبة ابله طول ونه قدر زمانه كحكم كركه نفقة قطع اول احوال
مادون شهر قصير ودر مدت شراب وبيان قوله فمضت قطعت هذا اذا طال
المدة واما اذا قدرت لا تقطع فمادون الشهر قصير وتقطع قبله بتمام

زينة فزت اولادك حامل ام ولد رهند في الطلاق ترك الميسر زينة فالتد
هذه نفقة تقدير اولادك احوال هو اذ به او نفقة قول وار وكنز زوج
اكر حال واكر حال نفقة واجبه اولاد من بيتك على ورثة به زارا اولاد
غيره كالتد واجبه اولاد من بيتك ابيه ام ولادة موجوده تتبع اولاد

يا صودنيج اسلم صفر تلونه فرصبت اولادك الميسر حامل اولادك على اولاد
قول والنفقة للموت في عنها زوجها سواء كانت حافلا او صائلا اما اذا كانت
ام ولدها على حال فلها النفقة بجميع المال وفي كمينه هو زوجه لا نفقة لأم
الولد اذا اعتدت من الموت تانار حايته كذا في الفتاوى واما نفقة الميسر
عنها زوجها لان ملك في المبيت زابل وعائده الى الورثة فلو او فنيها بها
حصلت في ملك الغير وهذا لا يصح في احوال من مجموع الا كونه الشهير كونه

زينة غيرك عند تداوله يندر كندويه كلكم شرطه انفاه بمتش اليك
هذه بعد العدة آخر تزوج ايتد كند زينة ايتد كند خوجر طلب ايتد المدة فادور
الاول في احوال اولاد

ارادة في عدة الغير جاء اليها رجل قال انا اتفق عليك ما دمت في العدة بشرط
ان تنزعني نفكيني اذا انقضت عدتك فرضيت فاتفق عليها في
العدة فانه يرجع عليها بما اتفق عليها لانه اتفق عليها بشرط فاكه وان
اتفق عليها من غير شرط لكن علم انه اتفق عليها لبيته وجها اختلفوا في ذلك
قال بعضهم لا يرجع لانه اتفق على قصد التزوج كما شرط التزوج قال رضي الله
وسيفي ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يبتز وجها لاتفق عليها كان ذلك بمنزلة
الشرط وان لم يكن بشرط لفظا لم يفسد من مجموع كونه الميسر

وتؤمر بالاستدانة لفضل عليه ولا يجب نفقة مدة يست
الآن تكون قضى بها او تراضيا على مقدارها ولو مات
احدهما او طلق بعد القضاء او التراضي قبل قبضها
سقطت الا ان تكون استدان بامر قاض ولو عجز
لها النفقة او الكسوة لمدة ثم مات احدهما قبل تمامها فلا
رجوع خلافا لمحمد واذا تزوج العبد بالاذن فقسمها
بين عليهما يباح فيه مرة بعد اخرى ولا يباح في دين
غيرها الا مرة وفي الزوج ان سكن في بيت خاله من هذه
واهلها ولو اقلدة من غيرها وبكفها ست مفر من دار
اذا كان له غلق وله منع اهلهما ولو ولدا من غيره عن
الدخول عليها لا من النظر اليها والكلام معها متى شاؤا
والصحح انه لا يمنعها من الخروج الى الوالدين ودخولها
عليها في جمعة مرة وفي غيرها في السنة مرة وتقدر نفقة
زوجة الغائب وظلم ولا يؤبر في مال من جنس حقه
عند مؤخر او مضارب او مديون يقربون وبالزوجية
او يعلم القاضي ذلك ويحكمها ان لم يعطها النفقة وياخذ
منها كفلا فلم يقرب بالزوجية ولم يعلم القاضي بافاق
بيته لا تقضى بها وكذا لو يحلف ما لا فاقامت بيته
على الزوجية ليفرض لها النفقة ويأمرها بالاستدانة

علی غائب

五

القافز على الزمنية ولا على النقطة. القافز القافز

عليها لا يسمع بينهما وعند زوفا سمعها لغير النفقة لا
لثبوت الزوجية وهو المولود اليوم وهو المتارحج
النفقة والسكنى لمقتضى الطلاق ولو ايانا ^{كان} والفرقة
بلا مقصية خيار الفتن والبلوغ ^{خيار} والتضييق لعدم الكفاية
لا لمقتضى الموت والفرقة بمعية كالإرادة وتقبل ابن

الزوجه ولوارثت مطلقه الثلث تسقط نفقتها

لا لم كنت آية **ففي** ونفقة الطفال الفقراء

بِسْمِكَ فَهَذَا طَرِكُكَ فِي تَقْفَةِ الْأَلْبَانِ وَالزُّوْحَةِ وَالْأَمَةِ

الابن

على ارضه الا ان الميت وليا قبر من رضى عنه عند الله

ولوا يتا جرها وهي روجه او معده به من رجعي لرمع

وَلَدَهَا لَاجُوزٍ وَفِي مَعْنَاهُ الْبَاقِي رَوَيْتَانِ وَبَعْدَ الْعَدَّةِ

محور وحي الحق ان لم تطلب زيادة على الغير ولو سافر

وهي وجه الارضاع ولده من غيرها صح وثقة البت

بالفـ والابن زميلاً عاماً إلى بخاصة وبه يفتي وقلم

عَالَمَاتُ ثَلَاثَهَا وَعِلْمُ الْاٰمَةِ ثَلَاثَتُهَا وَعِلْمُ الْاَنْثَرِ سِتَارُهَا م

المندقة بقدر أصول الذي الكمال سنة من الأبرار

والله اعلم بالصواب

وَيَعْبُرُهُمُ الْفُجْرَةُ وَاجْرِيَهُ الْبَارَةُ الْكَلْبُ

لَبَّيْ وَأَبْنِ ابْنِ قُصَّةٍ عَلَى الْبَيْتِ مَعَ أَنْ أَرَاهُ هَمَا

ولو كان له بيت بيت واحد فبقية على بيت البيت

لحاجة الناس

وَالْمَدَّةُ

الحرة
لام
و بان يا خديجة الفيا ولا تدعين نرضها او
تعتد نرجك كن لا ترضي ابوا جبر ولا قد
فانه تجبر على الاضاح
تأخذ من الضاح
عبدك

٢ بارئناح الولد بعد
الانقضاء عنها

لان الاضاح ليس بمحقق عليه
الدارون قدما

بسم الله الرحمن الرحيم

نفسا و فرع علی شافری

الحمد لله

ارسل الى

مع ان كل ارض لا يخ و عليه نفقة كل ذي دحم محرم
 منه ان كان فقيرا صغيرا او انثى او زمينا او اعمى او لا
 يحسن الكسب خرفة او لكونه من ذوى البهوات او
 طالب علم ويجوز له ونفقة بقدر الارز حتى لو كان له
 اخوات متفريات نفقة عليهم من اخصاها كما يترتب
 منه ويقدر فيها اهلية الارز لا حقيقة نفقة من له
 خال وابن عم على خاله ونفقة زوجة الاب على ابنته و
 نفقة زوجة الابن على ابنته ان كان صغيرا او زمينا
 ولا يجب نفقة للغير على الفقير الا للزوجة والولد ولا
 مع اختلاف الدين الا للزوجة وقسمته الولادة اعلى
 واسفل والاب يسبق عرض ابنته لنفقة لا يسبق عقاله
 ولا يسبق عرض لغيره على الابن سواها ولا للزوجة يسبق
 مالها نفقتها وعندها لا يجوز للاب ايضا ولا ضمان
 عليها لو انفقا من مال الابن عندها ولو انفق المورث مال
 الابن عليها بغير امر قاض ضمن ولا يرجع عليها ولو قضى قاض ضمن
 بنفقة غير الزوجة ومقت مدة بلا انفاق سقطت
 الا ان يكون القاضي امره بالاستدانة عليه وعلى المورث
 نفقة رقيقة فان ابي اكتسبوا وانفقوا وان لم يكن لهم كسب
 اجر على بيعهم وفي غيرهم من الحيوان يؤمر ديانة كتاب

عقراز

١٢٢٨
 ١٢٢٩
 ١٢٣٠
 ١٢٣١
 ١٢٣٢
 ١٢٣٣
 ١٢٣٤
 ١٢٣٥
 ١٢٣٦
 ١٢٣٧
 ١٢٣٨
 ١٢٣٩
 ١٢٤٠

الاشقاق

فما هذا لك وكبر اولئك

مطلقا وشرا اثبات الحق

فما هذا لك وكبر اولئك
 مطلقا وشرا اثبات الحق
 فاما من النفقة فيجتمع في ذمة الزوج بسبب واحد في زمان
 متوالية آتيا فاما في زمانين فاما في زمانين فاما في زمانين
 الرقبة ولم يثبت القيمة ومن النفقة واخر الباقى الى العتق
 يلزم التزجج بلا ترجيح وذلك باطل فيلزم بيعه مرة اخرى
 كباقي الدين المرفوع من المجمع بخلاف دين الاجارة فانها
 تنفذ شيئا شيا فيكون بسبب متقدمة فلا يلزم التزجج
 المذكور وبخلاف دين المهر فان نفقته بالذمة بسبب واحد
 في زمان واحد فاذا وقع بيع الرقبة في القيمة فباعت
 والاخر الباقى الى العتق فلا يلزم التزجج فانه بسبب واحد
 في زمان واحد وبخلاف دين الغراء فانه وان عتق بخره
 في زمان متوالية لدين النفقة كونه ليس بسبب واحد بل بسبب
 مستقلة متقدمة فلا يلزم التزجج للاستقلال بالسبب
 الدين على الصلوة حيث اذا حضر الآخرة لا يلزم إعادة
 البينة للاستقلال بالورثة الله اعلم

والاصل المستنبط فانه اذا صالح احد الاولاد ثم ردم المهر
 على بقية الاولاد فانه بائنه ما يشاء ولا يجوز ان ينفق
 ولا يجوز ان ينفق على الباقى فانه كان جعل نفقة
 الشبه مستكفا من الاولاد فانه اذا بيع بنفقة الشبه
 وعلم ان شراى انه عليه دين النفقة بيع بنفقة الشبه
 ان كان كذا ان يتم بدونه شهود عليه برفقونه
 مرة بعد اخرى بكونه ليس برن انما يثبت بالبدن بحيث
 بعد ابيع وبه يخلص المهر شريفة وملا شرو
 واليه اعلم بالصواب المحرر

وهو لفظ يدل على الاعتاق وضعا
 وشرا
 وبيعته للاعتاق فلو قال شرا لعل زينة
 بكسر الشاء والامعة بفتحها
 وجب هذا القذف

كوجهك حرود قبلك

من انهم الاختصاص

الملك

لو كان

عليك

من قبل

ارحم

بنو

لأفالكها

لا يفتق هذا القول
 ان زانية بسبب ارحم

او ما فراف دار الاسلام

العتاق

تجاهدك وكبار ولى

بطلنا ونشأ اثنان العتق

وهو لفظ يدل على العتاق وضما
ونحوها
وإنما لا يلزم فلو قال فلان
بكره ولا امره بعتقها
وجب حد القذف

العتاق هو إثبات العتق الشعية في المملوك إنما يصح
من مالك حر مكلف بصريحه وأن لم ينوك أنت حر
أو حر أو عتيق أو عتيق أو حررتك أو عتقتك
أو هذا مولاي أو يا مولاي أو هذه مولاتي أو يا
أو يا عتيق أن لا يجعل ذلك اسماله وكذا الواضحة في الحرية
أو يا عتيق من البدن كراسك حر ونحوه وكقوله
أمنه فربك حر وأبنايتي أن نوى كلامك لي
عليك أو لا سبيل أو حررتك أو حررتك من ملك أو عتقتك
سبيلك أو قال لا منه أخلقك ولو قال طلقك
لا عتق وأن نوى وكذا سائر ألفاظ صريح الطلاق
وكنايتة ولو قلت أنت لله لا يعتق خلافا لها ولو قال
هذا ابني أو يا عتيق بلا نية وكذا هذه التي وعندهما
لا يعتق أن لم يصح أن يكون ابنا له أو ابنا أو أمها ولو قال
لصغيري هذا حر لا يعتق في المختار وكذا لو قال هذا
أخي وأعبده هذا يعتق ولا يعتق بلا سلطان عليك
وإن نوى ولا بيا ابني وبأخي وأنت مثل الحر قبل
يعتق ولو قال ما أنت الآخر عتق ومن ملك زارحم
ممنوع منه عتق عليه ولو كان المالك صغيرا أو مجنونا
والمكاتب بكتاب عليه قرابة الولد فحسب خلافا لها

كوجهك حر وعتقك حر

أن أقيم الاختصاص

الملك

لا يعتق بهذا القول
أو قاله بسبب آخر

أو قاله في الإسلام

أرطك

ار على العتق

واحد

مع
منه
نجب
طال
أخر
منه
خال
نق
ولك
مع
وان
ولك
ماله
عليها
الابن
نق
الآن
نق
أجر

عقار

وإنما لا يلزم فلو قال فلان
بكره ولا امره بعتقها
وجب حد القذف

نق

منزل رخت الدار فانت صر،

وهو من اشترى امه على ابيها ملك الباي
او ملك امه على انها فقه فولدت كل منها ولدا
فظهر ان الاول كان لغير الباي والثاني لأمه
ففيكون كل من الولدين ولم يررض الولد
فلا تخلق من ماء الحن والاول فولد
برقيقه كراعي والآخر فولد
يتبعها واما القيمه فلما
جانب النقيصه
والاصليه

7

ط ل ا ن ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل a
 ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل ا ل a
 ا ل ا ل ا ل ا ل a
 ا ل ا ل ا ل a
 ا ل ا ل a
 ا ل a
 ا

أشارت بكين ،
ارشد العبد المنزه
لذلك هو الذي
الذي اراد ان ياتي
منه في حق

فلازم ان يكون
بأنواعه من غير
فانتهى

ما تروى في كتابنا من حديث

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

بیان الحد الحکم و من ملک آئینه الی
بر عورت بر او مله بابای صانع الله اول عورت
بدرخت از ایدر اول عورت اول عورت اول عورت
و هو اب

يعني نلتذ
لان العبد علق على ملكها بهذه النسب فلهذا
عنه الامام
او يكون العبد للملوك وبيننا ما في قيمته كاي
مؤنة كان او مع
فان تلك فلا تختلف لاسار
والانصار والارمن
ادعائهم
فانما يلية
ع

و هو نصف قيمتها

تقوم فلا يفتن مؤمن من نفسه منها وعند ههنا
 مقومة فيض من حصة من باب **الفتن**
 المخرج احدىها ودخل الاخر وعاد اليك ثم مات
 من غير بيان عتق ثلثة ارباخ الثابت ونصف خارج
 وكذا نصف داخل وقال محمد بن عيسى وهو مرضيه
 وابن جابر لو ارث رجل ثلثة اشقاء عتق وعتق وعتق
 من الثابت ثلثة وسعي في اربعة ومن كل من الاخرين اثنا
 وسعي كل منها في خمسة وعند محمد بن جعفر عند ثلثة
 كسها المقتول عند عتق من الثابت ثلثة وسعي
 في ثلثة وفي الخارج اثنان وسعي في اربعة ومن داخل
 واحد وسعي في خمسة ولو طلق كذلك قبل الاخر وبت
 بلا بيان ثلثة اشقاء من ثلثة اشقاء ورثهم الخارج
 ومن من داخل باء اتفاق هو مختار واليه بيان
 في القتل المم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
 والتدبير والاستلاد ولهبة والعتق يكتفي به
 ولا يسري بيان فيه خلافا لها وفي الطلاق لا يسري
 في الموت بيان وان قال امته او اقل ولد له فيه
 ذكوات مرة فقلت ذكر او انني وولد او ولد

تقوم فلا يفتن مؤمن من نفسه منها وعند ههنا
 مقومة فيض من حصة من باب **الفتن**
 المخرج احدىها ودخل الاخر وعاد اليك ثم مات
 من غير بيان عتق ثلثة ارباخ الثابت ونصف خارج
 وكذا نصف داخل وقال محمد بن عيسى وهو مرضيه
 وابن جابر لو ارث رجل ثلثة اشقاء عتق وعتق وعتق
 من الثابت ثلثة وسعي في اربعة ومن كل من الاخرين اثنا
 وسعي كل منها في خمسة وعند محمد بن جعفر عند ثلثة
 كسها المقتول عند عتق من الثابت ثلثة وسعي
 في ثلثة وفي الخارج اثنان وسعي في اربعة ومن داخل
 واحد وسعي في خمسة ولو طلق كذلك قبل الاخر وبت
 بلا بيان ثلثة اشقاء من ثلثة اشقاء ورثهم الخارج
 ومن من داخل باء اتفاق هو مختار واليه بيان
 في القتل المم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
 والتدبير والاستلاد ولهبة والعتق يكتفي به
 ولا يسري بيان فيه خلافا لها وفي الطلاق لا يسري
 في الموت بيان وان قال امته او اقل ولد له فيه
 ذكوات مرة فقلت ذكر او انني وولد او ولد

مير

مير

باب حلف

فلا يفتن مؤمن من نفسه منها وعند ههنا
 مقومة فيض من حصة من باب **الفتن**
 المخرج احدىها ودخل الاخر وعاد اليك ثم مات
 من غير بيان عتق ثلثة ارباخ الثابت ونصف خارج
 وكذا نصف داخل وقال محمد بن عيسى وهو مرضيه
 وابن جابر لو ارث رجل ثلثة اشقاء عتق وعتق وعتق
 من الثابت ثلثة وسعي في اربعة ومن كل من الاخرين اثنا
 وسعي كل منها في خمسة وعند محمد بن جعفر عند ثلثة
 كسها المقتول عند عتق من الثابت ثلثة وسعي
 في ثلثة وفي الخارج اثنان وسعي في اربعة ومن داخل
 واحد وسعي في خمسة ولو طلق كذلك قبل الاخر وبت
 بلا بيان ثلثة اشقاء من ثلثة اشقاء ورثهم الخارج
 ومن من داخل باء اتفاق هو مختار واليه بيان
 في القتل المم وكذا العرض على البيع والموت والتحرير
 والتدبير والاستلاد ولهبة والعتق يكتفي به
 ولا يسري بيان فيه خلافا لها وفي الطلاق لا يسري
 في الموت بيان وان قال امته او اقل ولد له فيه
 ذكوات مرة فقلت ذكر او انني وولد او ولد

باب حلف

باب حلف

باب حلف

باب حلف

باب حلف

باب حلف

باب حلف

باب حلف

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والسنن
والاخبار والفتاوى
والاجوبة على الاسئلة

والناسي والمكره في الحلف والحنت وهي غشوق رقية او
اطعام عشرة مساكين كما في غشوق الظهر واطعامه او
كنوتهم كل واحد ثوبا يستر عانة بدنه هو الصحيح فلا يجزئ
السر او بل فان عجز عن احدها عند الاثم صام ثلثة ايام
متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحنت ولا كفارة في حلف
كافر وان حث مسلما ولا يتجى بين الضبي والمجنون و

لا تقدم احلتها

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والسنن
والاخبار والفتاوى
والاجوبة على الاسئلة
والاخبار والفتاوى
والاجوبة على الاسئلة
والاخبار والفتاوى
والاجوبة على الاسئلة

بجداي وكذا اود وعبد الله ومبيد
وان لم يقرب الله وكذا على نذرا ومن او
الى الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كذا او يودي او يضرك
او يرى من الله ولا يصير كذا بالحنث فيها سواء علقه بماض
او مستقبل ان كان يعلم انه بين وان كان عذرا انه يكفر
كافرا وقوله ان فعل فلان غضب الله وسخط اولعنه وهوان

اربعه الف

القائم

عن الامام احمد

الاسلام فان اسلم قوله وان ابى سعت في قتلها وهي
كالمكاتب ولا تترك لغيرها وان مات غشقت بلا سعاية
ومن ادعى ولد امة له فيها شركه ثبت سبه منه وصارت
ام ولد له وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لائمة ولد
وان اذ عجا معا ثبت منها وهي ام ولد لها وعلى كل
نصف عقرها ونقصا ويرث من كل منهما ميراث ابن
يثان منه ميراث اب ولده وان ادعى ولدا امة مكاتبه
فصدقه المكاتب ثبت سبه منه وعليه قيمته وعقرها
لا تفيق ولده وان لم يصدقه لا يثبت نسب الا ان دخل
الولد في ملكه وقتا ما **كتاب الايمان** الذين يتقونه
لحفظ في الحلف بالمسيبة وفي ثلث غشوق وهي حلفه
على امر ماض او حال كذا عدا وحلف الاثم ولا كفارة فيها
الا التوبة ولو حلف على امر ماض بظنه كما قال
وهو خلافه وخلفه بارجاء العفو ومنعقدة وهي حلف
على فعل او ترك في المستقبل وحلفا وحنث الكفارة ان
ومنهم ما يجب فيه البر كفضل الفرائض وترك المعاصي ومنها
ما يجب فيه الحنث كفضل المعاصي وترك الواجبات ومنها ما ينقل
فيه الحنث كغشوان السلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه
البر حفظا للدين ولا فرق في وجوب الكفارة بين العايد

طريق
عمر بن كره رقية عشر اولاد
عمر بن كره نصف عشر اولاد
سنة في سنة بنك بنك
فمنع علقه ابيه

فثبت له لانه نفس صاحبها
فلا دنيا ولا دار في المعصية
حان من غير حلف

سنة في رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد واله الطيبين
الطاهرين

هذا هو الكتاب الذي فيه
الاحكام والسنن
والاخبار والفتاوى
والاجوبة على الاسئلة

هذا هو الذي
يذكره في
الكتاب

في الامام

الاسلام فان اسلم فله وان لم يسلم في قتلها وهي
كالكتابة ولا تترك الجزاء وان مات غيبا فلا يسعاه
وغيره ولا يفي له فيها شئ من ثمنه وصار
اثر ولديه وضمن نصف قيمتها ونصف عقرها لا قيمة ولا
وان اذ عجا معا ثبت منها وهي ثم ولدها وعلى كل
نصف عقرها وتقاضا ويرث من كل منهما مائة ان ابن

ط
عقرها مائة
عقرها مائة
عقرها مائة
عقرها مائة

والناسي والمكره في الحلف والحنت وهي غتق رقبة او
اطعام عشرة مساكين كما في غتق الظهار واطعامه او
كسوتهم كل واحد ثوبا يستر عاتة بدنه هو الصحيح فلا يجزئ
السر او بل فان عجز عن احدهما عند الاداء صام ثلثة ايام
متتابعات ولا يجوز التكفير قبل الحنت ولا كفارة في حلف
كافر وان حنت مسلما ولا ينجي بين الضمي والمجون و

لا تقدم اهلقتها

الناس وحروف القسم الواو والباء والتاء
وقد تضمن كالتاء الفعل واليمين بالله واسم من اسمائه كالرحمن والرحيم
والحق ولا يقتصر الى اليمين الا في يميني به عزة كاليمين واليمين
من صفاته بحلف بها عزة الله وجلاله وكبريائه و
عظمته وقدرته لا يفعله كالفقر والنبى والكعبة ولا
لا يحلف بها عزا كرحمة وعلمه ورضاه ونسبه وسخطه و
عذابه وقوله العز لله عمن وكذا الله الله وسو كندى خورق
جداى وكذا قوله وعهد الله وميثاقه وكسره وحلفه
وان لم يقل بالله وكذا على نذر او من او من وان لم يضيف
الى الله وكذا قوله ان فعل كذا فهو كافر او يهودى او نصرانى
او يرمى من الله ولا يصير كافرا بالحنث فيها سواء علقه بماض
او مستقبل ان كان يعلم انه يمين وان كان عند انه يكفر
كافرا وقوله ان فعله عليه غضب الله وسخطه اوله او هو

لقد

وهو محله وخلفها رجاء العفو ومنعقدة وهي حلف
على فعل او ترك في المستقبل وحكمها وجود الكفارة ان
ومنها ما يلزم فيه الركنين الفرائض وترك المعاصي ومنها ما
ما يجب فيه الحنث كفيل المعاصي هو ترك الواجبات ومنها ما ينقل
فيه الحنث كفيلان السلم ونحوه وما عدا ذلك يفضل فيه
الحنث حفظا للدين ولا فرق في وجوب الكفارة بين العابد

سورة الفاتحة في رمضان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد واله الطيبين
الطاهرين

هذا هو الذي
يذكره في
الكتاب

اليمين ايضا
لان عزمها في
مصرعها باليمين
واليمين ايضا
لان عزمها في
مصرعها باليمين

كل منها بين
تسبب الكفارة اذا احتج

اربعه القول

باب في معرفة دار المعصية والدار المنع والبناء على ما هو مشعر الوصف لا في قوله

أو سارق أو شارب خمر أو كل ربوا ليس بين وكذا قوله
 حقا أو حق الله خلافا لابي يوسف وكذا قوله سوكند خور
 بخداي بطلاق زن وكذا قوله ملكة لا يحرم وإن استباح
 أو ثيابه فلعلي الكفار وقوله كل حلال على الطاهر
 والشراب والفتوى أنه تطلق امرأته بلا نية وقوله حلال
 بزني حرام ومن نذر نذر مطلقا أو مطلقا بشرط يريده
 كان قد غاب ووجد له منه الوفاء ولو علق بشرط
 لا يريده كان زني خيرا بين الوفاء أو التكفير هو الصحيح ومن
 وصل بخلية انشاء الله فلا تحت عليه **باب المين** والدخول
 والخروج والأتان والسكنى وغير ذلك حلف لا يدخل بيتا
 فدخل الكعبة أو المسجد أو السعة أو الكنيسة لا تحت ولذلك
 دخل دهلزا أو حلة باب داران كان لو أغلق يبقو خارجا
 ولا تحت كذا لو دخل مسقة وقبل لا تحت في الكعبة أيضا
 وفي لا يدخل دارا فدخل دارا خربة لا تحت ولو قال هذه
 الدار فدخلها خربة صح أو بعد ما بنيت دارا أخرى
 تحت وكذا لو وقف على سطحها وقيل لا تحت به في عرفها
 ولو دخل طابق بابها أو دهلجها ان كان لو أغلق يبقو
 خارجا لا تحت والنحت ولو جعلت مسجدا أو محرابا أو
 بيتا أو بيتا بعد ما حُرِّب فدخلها لا تحت وكذا لو

غير معلق بشرط يخرج على الله صلاحيه
 فأنزل
 في قوله فميت است كبريا بروي
 صام صح
 في قوله كلور أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج

وهو أنه
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله كذا أو توكون أو دوج

في قوله كذا أو توكون أو دوج

وذلك الفرق بين مسلة الدار المعصية والدار المنع والبناء على ما هو مشعر الوصف لا في قوله
 بالفرقة ولا في قوله بالفرقة من غير ذكر فانه في الدار المنعية كما لا يدخل هذه الدار لا يعتبر فيها الصفة
 أو الصفة في المعصية غير معصية الا اذا كانت شرطا أو داعية الى المعصية كما اذا حلف هذا الزطفا
 يتقيد بالوصف في لو أنه بعد ما صار شرطا لم يحتسب لانه هذا الوصف يصح داعيا الى المعصية لمن بشره
 اكل الرطب فصفة كونه الدار منسية لان فعله داعية الى المنع من الدخول وليست شرطا من كونه فاعلم
 فتعلقت المين بالاصل وهو الوصف وانما اذا كانت الدار مشكورة كما لا بد من دارا بعينه فيها الصفة
 ويتعلق المين بما يعرف به كونه دارا وانما يتأيد بما يعرف بالوصف وهذا البناء في الدار لانه
 كل صواب لا يسيء دارا وهذا التفصيل يحكم بناء تحقيق المقام واسمع عمة الكلام ثم ان الامر
 في البيت على خلاف هذا التفصيل فانما هي كليات فيه والوصف اما نصيب صالحة للبيتونة بالبناء فكالبناء
 من اصوله وانما لانه اوصافه وثوابه فالبيت ليست بعد تهميم سواء كان معونا كما لا بد من هذا البيت
 او مشكرا كما لا بد من بيتا يتعلق المين بعينه فلا تحت به دخوله بعد ما صار صوابا ولو العينة وهذا
 الفرق يحل ما يحل بعينهم البيت فظهر ان ما وجهه فيه من سقط المناع اصلاح لا في كل من ران

انه دخلت الدار في تلكه فكن الاغ والآخرى ودخلت الحديشة انه كان الى الف غنطا لحقة من الدار
 لا تحت وانما غنطا من الاغ كنه وانما لم يتقيد واحد حش عند الامام ولم يرد له وانما دخلت
 الدار التي كانت للاغ عند المين وحيث لم يكن الاغ الا انه لا يسيء من حيث لا انه خرجت عن ملكه
 بعد الحلف بهمة او غيره وانما مات الاغ وتحولت ميراثا بعد العتمة لا تحت وانما لم يكن ملكه
 في الاصح وانما كان على الاغ الميت من مسرق كنه في الحاشي من من ايمان البرازية
 في حصل الحلف بالتفصيل

زبد زو ومنه فلا بد واره كرسك اوج طلاق برك او شرط بركه حركه دخول
 اقتضا ان يدحك داخل او لوب مشه واقع او لم يمشه جاره ندر الحواس
 به طلاق بركه بركه منقضية ولزبد حركه دخول بمنع ابطال
 ايدوب بعدة تزوج او منقذ را قانزها عدت منقضية او لما دس
 وقوله احتراز او لوب غفلت او لما دس
 ان السعد والمردور

في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج
 في قوله كذا أو توكون أو دوج

که بگوید لغتند خانه معنای کور که خدا خانه صاحبی قال العلامة في شرح القانون
 که بگوید الهی معناه البیت و خدا معناه رب البیت وقد استعملوا بمعنی المهر
 في الامور والكواخذية موب منه **مهر** که جود در او در اید به بطریقی
 که خدا را گفت از بهر خدای

زید زوجه سرهنده طلاق او زکر که فرض در سه هنده طلاق واقع اولور
 اگر است طلاق او زکر که واجب را بیک لازم در یا ثابت با فرض
 دیگر طلاق وقوع عده اقرار و از در فقیه حق واجب یک است واقع
 اولور تعارف ناس اولور بگویند لازم و یا ثابت با فرض در یک است
 اولور تعارف ناس اولور بگویند در بشر کبکی المزم

زید اگر فله فعلی اشترایم زوجه سرهنده اوج طلاق بشر اولور دیوانه
 اما فی ایله تلفظ است بعد از افعی است سه زکر زوجی اند اوج
 طلاق بشر اولور اگر است کانه عنوانی است اولور والا اولور

صورت در نوج حواله شریعه و لا عنوانه است شاه اولور ذکر اولور
 کانه عنوانی ندر الحرام او را کانه بر کند به کوند را وانی
 مکاتبه یا زلان کلی نه بکره معلوم اولور که فعلی اشترایم حواله غریبه
 دینی یاز یا خود و حواله یا بواعت حکم بود که دیه و اگر شرط
 زبور یاز به بویل اولور بگویند عنوانی اولور تلفظ است دم دید و کنه استار
 اولور استار

الحلف

دخل بعد ما انهدام الحمام واشباهه وفي لا يدخل هذا
 البيت فدخل بعد انهدام وصار حراما او بعد ما بني
 بيتا اخر لا يثبت بخلاف ما لو سقط النقف وتوكلت
 وفي لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يثبت ما لم يخرج
 ثم يدخل وفي لا يثبت هذا الثوب وهو لا يثبت او لا يثبت
 هذه الدابة وهو راكبا او لا يثبت هذه الدابة وهو
 ساكنا ان اخذ في التزج او النزول والتعليق من غير
 كسب لا يثبت ولا يثبت في لا يثبت هذا البيت او
 هذه الدار لا بد من خروجه بجميع اهله ومناعه
 حتى لو بقي وتدي يثبت وعند ابي يوسف يقرب
 نقل الاكثر وعند محمد نقلها تقوم به كذا خذائفة
 وهو الحسن والارفق ثم لا بد من نقله الى منزل اخر
 حتى لا يثبت نقله الى المسجد او المسجد وكذا لا يثبت هذه
 البلدة والقرية بجزء واحد وركب اهله ومناعه
 فيها وفي لا يخرج فامر من حله واخرجه حث ولو حمل
 واخرج بلا امره ملكها او راسيا لا يثبت وثقله لا يدخل
 وفي لا يخرج الا الى الجبانة فخرج اليها فله الى حاجه اخرى
 لا يثبت وفي لا يخرج الى مكة فخرج يد يد ما ثم رجعت
 وفي لا يثبتها لا يثبت ما لم يدخلها والذهب لا يخرج

سهران ضروري

بلا نافر

في لا يثبت هذه الحلة وفي

الحلف بانه لا يخرج الحلف بانه

انسا ما وكما

بولد دونه

يعقوب الحلف لا يذهب اليك فخرج يريجا
 حث وان لم يسل في الخلق

مستدرة

الحلف بانه

هذا الحديث في تفسيره
 في قوله لا تأكل من هذه الشاة
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة

و معنى حتى
 الا ان
 في قوله حتى

في قوله ولا تأكل من هذه الشاة
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة

في الاصح وفي لياتين فلا تأكل من هذه الشاة حتى مات حيث في آخر
 لخرامية وان قد لا تأكل من هذه الشاة بالاستطاعة فهو
 على سلامة الآلات وعلمه الواضح فلو لم يأت ولا مانع من
 مرضه او سلطان تحت ولو نرى الحقيقة صدق ديانته
 لا قضاء في المختار وفي لا يخرج الا باذنه بشرط الاذن
 لكل خروج وفي الاذن اذن كفي الاذنه مرة وفي لا يخرج
 الا باذنه لو اذن له فانه يثبت ثبوتها ما خرجت الحث
 عند يوسف خلا قال له ولما اذنتك خروج فقال ان
 خرجت اضرب العبد فقال ان ضربت تقعد الحث بالفعل
 فورا فلو لم يثبت ثم فعلت لا الحث قال لا فخر لجلس تقعد
 مع فقال ان تقعدت فكذا لا الحث بالثقة لا معية
 ولو في ذلك اليوم الا ان قال تقعدت اليوم وفي لا ترك
 دابة فلو ان ترك دابة عياله فادون لا الحث الا ان نواه
 هو غير متفرق بالدين وعند يوسف تحت مطلقا
 ان نواه وعند محمد تحت مطلقا وان لم ينو بابا
في الشرب والابس واكاه وخبرته
 لا تأكل من هذه الشاة فهو على غيرها وليس بها المطبوخ
 لا ينسبها وخلصها وليس بها المطبوخ او في هذه الشاة
 فهو على اللحم والذبح والذبح وفي ياكل من هذا البئر
 واقع تحت باط

فوق
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة

يدجرد تعليقه بنت ابيتهوب اكر شرب خمرا يدسم الهم فوش اولسونه ويدركه
 عمرو وبكر زيدك النى وايا غنى اقد وشد الميوس اغرايه فخر قوت المحرايك
 قتل ايد زرقو اراه معتر ايه اراه اكر من بلا قتل محرز يدك جوفته اقل اولوب
 او من سته دور نركه زير يد رتد مع ايه يد زير من مطلقه اولوب
 كاه --- اولماز
 كاه رهم الميع مدرني

قال صحت المنطوقه اذالم تكسر له اعادة وقت الحلف بطم الكمل ولا يكون حلفا
 واذالم تكسر له اعادة ونوى تعليق الطلاء بالترفع لهذا الكلام يصح كذا اختاره
 شيخ الاسلام اوز حنفي
 حلف بطلاة اكرائه
 انه لا يشرب الكبر فصفه فوض في جوفه قالوا انه في جوفه فغير ففده لا يكون
 حاشا قاضيه

اروى الخلف
 دابة العبد
 يكون مسنونا
 في قوله ولا تأكل من هذه الشاة

فوق

فوق

فوق

لا ينجس الخنزير ولا ما ياكل

بعضها

فاكله رطبا لا ينجس وكذا من هذا الرطب او اللبن
 فاكله تمرا او شرا او جلافا لا ينجس هذا الذي فكله
 شابا او نجا اولاً ناكل لحم هذا الحيوان فكله كسبا وفي
 لا ياكل بهرا فاكل رطبا لا ينجس ولو اكل من ذنبه نجس
 وكذا لو اكل بعد ما حلف لا ياكل رطبا وقال لا ينجس
 فيها ولو اكل بعد حلفه لا ياكل رطبا ولا ينجس انما قال
 وفي لا يشتري رطبا فاشترى كسبا يشتري رطبا لا ينجس
 كما لو اشترى بهرا من ذنبه وفي لا ياكل لحما او بيضا فاكل
 لحم سمك او بقره لا ينجس وكذا لو اكل لحم انسان او
 حنث وكذا لو اكل كبدا او كرسا او مختاراة لا ينجس
 في غرقا كما لو اكل اليه وفي لا ياكل شجرا يتقيد بشجر البطن
 فلا ينجس شجر البطن خلافا لها ولو اكل اليه اكلها لا ينجس
 انفاقا وفي لا ياكل من هذه الحنطة يتقيد بالكم قصا او
 ياكل جزها خلافا لها وفي لا ياكل من هذا الذيق ينجس شجره
 لا ينجس في الصبيم والجزيق على ما اعتاده اهل مصر
 كجز البر او الشيفر فلا ينجس بجز القطا بقا او جز الاربع
 بالعراق الا اذا نواه والشواء على اللحم لا ينجس بالجزا او
 الجوز او البيض الا اذا نواه والطبخ على ما يطبخ من اللحم
 بالماء وعلى مرقاة اذا نوى غير ذلك والرأس على ما يباع

في الحلف بانه لا ياكل بهرا
 في الحلف بانه لا ياكل بهرا
 في الحلف بانه لا ياكل بهرا
 في الحلف بانه لا ياكل بهرا
 في الحلف بانه لا ياكل بهرا

وهو اكل اطراف انسان

مصر الخلف

بشمس

المشرق

بشمس

ايضا لا ينجس
 ايضا لا ينجس
 ايضا لا ينجس

جانبه اميد نظر جمع تنوير علامه العرف في طهفة ايام الفلكية يتبع

في مصره ويكسر في التناير والفاكهة على التفاح والبطيخ
والشمر وعند ما على العنب والرطب والزمان أيضا ولاء
يقع على القاء والخيار اتفاقا والآدم على ما يصعب به
كالحل والزيت واللبن وكذا الملح لا اللحم والبيض والحب
الآلانية وعند محمد هي إدام أيضا والعنب والبطيخ
ليسا بأدام في الصحيح والغذاء الأكل فيما بين طلوع الفجر
والزوال والعشاء فيما بين الزوال ونصف الليل والشحور
فيما بين نصف الليل وطلوع الفجر وفي أن أكلت أو شربت
أو لبست أو كلت أو تزوجت أو خرجت ونوى مفعلا
لا يصدق ولو زاد طعاما أو شربا أو نحو صدق ديانتا
لا قضاء وفي لا يشرب من دجلة لا يثبت بشيء منها باقدا وما
لم يكرخ خلافا لها وإن قال من بيعه وإمكان البرئ
صحته الخلف خلافا لابي يوسف فمن حلف لشرين ما هذا
الكوز اليوم ولما فيه أو كان نصب قبل مضيه لا يثبت خلافا
وكذا أن لم يقل اليوم إلا أن كان نصب فأنجحت بالاتفاق
في يسعدن السماء أو يطيرن في الهواء أو تقبلن هذا الحجر
ذهبا أو تقبلن زيدا لما جوتة انقضت وجبت له ما وإن
لم يعلم جوتة فلا خلافا لابي يوسف وفي لا تكلم فصر القرآن
أوسج أو همل أو كبر لا ينجت سواء في الصلوة أو خارجها هو

واوله كذا الله يدرككم طارده
 وهو مستحقه وسمي
 فلان البر الموقع حين ان يكون فضلو
 غدا وسمي
 واوله كذا الله يدرككم طارده

وفي التبارك بحسنها وموتها
الناهي بموت الله ولازم
حقيقته.

وہی کہ

الحمد لله

نندی ولسه
لوی یکن ناما
خلو فاعله

المختار وفي انكلم فكله بحث يسمع وهو ايم حب
ان ايقظه وقيل مطلقا ولو كان غير وقيل انما عدا
وكوسم على حامية هو فم بحث وان نواهم دونه بحث
ولو قال الا باذنه فازن ولم يعلم فكله خلا فان
وفي لا يكله نهرا فهو من حين خلفه ويوم اكله يطلق
الوقت وتصح تية النهار فقط ولما اكله على الليل حب
وفي ان طمة الا ان يقدم نريدا او حتى يقدم او الا ان ياذن
نريدا او حتى ياذن فكله قبل ذلك حب وان ما نريدا
سقط الحلف وفي لا ياكل صماء فلا ين اولاد داخل داره
اولا يلبس ثوبا ولا يركب دابة ولا يكل عبده ان عاين
وزا المملوك او فعل الحب خلافا لحد في العبد والدار
في المجدد لا بحث اتفاقا وان لم يعاش لا بحث بعد الزوا
وبحث بالمخدر وفي لا يكل امرته او صديقه بحث في المعية
بعد الابانة والمعادات وفي غيره لا الا في رواية عن محمد
وبحث في المخدر وفي لا يكل صاحب هذا الطليكان قائم
فكله حب لا اكله حينا او زمانا او حين او الزمان
ولا نية فهو سبب شهر ومعه ما نوى وان قال الدهر
او الا بد فهو على الغر ولو قال دهر فقد توقف الامام وعنده
فهو كالزمان ولو قال اياما او شهرا او سنين فعلى

9
مجلد لوجویر لغت و هو الایافه

ملائكة ان كل هذا الطعام او غير ذلك الذي
 او ليس ذلك الثوب او كبر تلك الدابة
 او علم ذلك العبد

من ملك المضاوي

بافراد المسلم رض

قلوب صدقوا اليه

ک. ل. صدیق اوزون

حرفا بالالف واللام

بجلف لاط

من المفسر بابه جامع

والمذكر والحين

فان قال المولى هذا هو
هنا وهذا حق الا ان
فان قال المولى هذا هو
هنا وهذا حق الا ان

في الاولين وكذا العتق والافراج باب المين في
البيع والشراء والتزويج وغير ذلك تحت باب
دون التوكيل في البيع والشراء والاجارة والاستجار
والصلح عن مال والعتق والحصونة وضرب الولد
وبهما في النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة
والصلح عن دم عمد والمهنة والصدقة والقرض و
الاستقراض وان نوى المباشرة خاصة صدق بانه
لاقتناء وكذا ضرب العبد والذبح والبناء والخياطة
والايداع والاستدراج والاعارة والاستعارة و
قضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل الا انه لو نوى
المباشرة بصدق وقضاء وديانة وفي التزويج فزوج
فصولي فاجاز بالقول تحت وبالفعل لا تحت وفي
لا يتزوج عنده او امته تحت بالتوكيل والاجارة
وكذا في ائنه وبنه الصغيرين وفي الكسوة
الا بالمباشرة ودخول الام على البيع كان يفت لك ثوبا
بفضلي لخصاص الفعل بالحلف عليه بان كان بامر
سواء كان ملكا او لا ومثل الشراء والاجارة والقباضة
والبناء وعلى العين كان يفت ثوبا لك بفضلي لخصاص
بان كان ملكا سواء كان امرأ او لا فكذا دخولها

بفسه
بعضه لطف لبيع واستتري ونحوها
تعدو ولا يفت لا تحت الحالف
ببانه العبد لا يفت
خليفة ولا كما

وان لا يضرب العبد فان ضرب
فعدى حرة

ببانه العبد لا يفت
فان قال الحالف في ضرب العبد ونحو
نوبت انا نول ذلك بنفسى دون
وكيلي تح

حلفه
كان خطا المهر ونحو

حلفه بزوج ابنة وبنته

فعدى حرة

والخياطة

بواجب

ذلك الذنوا

لا يجوز له ان يفت

لا يجوز له ان يفت

لا يجوز له ان يفت

بان قال الامام والشهور والسنين ولا تترك
ايام او عشرة اشهر او عشرة سنين
فانها تقع على شئ ايام فذا عند امام
وهو لا يسو
في الايام

وان عرف فعلى عشرة كما بانا كثيرا وقالوا على جمعة في الايام
وسنة في الشهور والقر في السنين باب المين في
الطلاق والعتاق قال ان ولدت فانت كذا تحت
بالميت ولو قال فهو حر فولدت ميتا فانت عتق على خلاف
لها وفي اول عبد امك فهو حر فلك عبد عتق ولو ملك
عبدين معا فبئس الاخر لا يفت ولهم منهم ولو رد واحد
عتق الاخر ولو قال افرع عبد امك فانت بعد مالك عتق
لا يفت ولو بعد ملك عبدتين متفرقتين عتق الاخر من
ملكه من كل ماله وعبداه عتق من ثلث وعلى هذا
اخر مرة ان زوجها فطالق ثلثا فلا يرت خلافا لهما
وفي كل عبد يبت في بكذا فهو حر فثلاثة متفرقون
عتق الاول وان بشر ومعا عتقوا ولو قال من افرع
عتق في الوجهين ولو نوى كفاية يبت ابايه عتق
لا يبت امة استولد بها بالنكاح او عبد حلف بعتقه الا
ان قال ان اشريتك فانت حرة عن كفاري وفي ان شريت
امة فهي حرة فان شريته في ملكه وقت الحلف عتقت
وان شريته من امة باعده لا يفت وفي كل مملوك حر
عتق عبيده ومدبروه وانها اولادهم لا يفت الا ان
انواهم وفي هذه طالق او هذه وهذه طلقت الاخرة وخبر

ببانه العبد لا يفت
فان قال الحالف في ضرب العبد ونحو
نوبت انا نول ذلك بنفسى دون
وكيلي تح

ببانه العبد لا يفت
فان قال الحالف في ضرب العبد ونحو
نوبت انا نول ذلك بنفسى دون
وكيلي تح

ببانه العبد لا يفت
فان قال الحالف في ضرب العبد ونحو
نوبت انا نول ذلك بنفسى دون
وكيلي تح

ببانه العبد لا يفت

ببانه العبد لا يفت

ببانه العبد لا يفت

ببانه العبد لا يفت

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

بسم الله الرحمن الرحيم
 روزی که بدین وقت
 رسید

5

v/

أقر
بكر الفواز الترتيق
من القرم تبع للفواز عرفا لا الفواز الآخر
لانه بعد جالسا على السر عاده

لَكَ اَتَاكَ الدَّارُ وَوَسَفَلْتُمْ يَوْمًا مَّحَلَّةً وَآل

حق یکتا بظهوره

[illegible]

الحاكم

والله اعلم بالصواب واليه المرجع واليه المآب

فلا يعلية بكل داع تقيد بحال ولايته لهيبه فوجب
 ولم يقبل من ذلك الموضع والعارية والصدقة بخلاف
 البيع لا يشتد رجحانها فهو على ما لا سابق له فلا يحث
 يشتد الزبد واليا حين وقبل يحث لا يشتد وزدا او
 بنفسها فهو على ورقه لا يدخل دار فلان يتناول الملك
 والجاره حلف انه لا مال له دين على من قبله وملا
كتاب ود الله عقوبة مقدره تخرج الله
 فلا يسي تغير ولا قصاص حدا ولا زنى ومضى مكلف
 في قبل خال عن ملك وشبهه ويثبت جهاد واربع
 رجال مجتمعين بالزنى لا بالزنى او الجماع اذا سألهم
 الامام عن ماهية الزنى وكيفية وجب رضى ودين رضى
 ومن نف يتيقن وقالوا ريناؤه وقهرنا في فرجها كليل
 في المحلة وعندوا ستر او عذوبة او بالافرا عاقلة بالغا
 اربع مزا في اربعة محال لو كان او ردة حتى يعين بعينه
 فيه سئل كما مر يوم كزمان يتيقن وتذب تلفيق يستج
 بملكك قبلت اوليت او دلت بشبهة فان رجع قبل
 الحداد في ثمانية ايام وجد المحصر رجعه في قضاء حتى
 يموت يبداء بالشهود فان ابوا او ماتوا او غابوا سقطت
 امام ثمة الناس وفي المقر يبداء الامام ثمة الناس ويقتل

للخصم بالهم والماذان

ولو حلف لا يدخل دار فلان ولم يوشى وفعل دارا بكنها فلان باجارة او امانة كحث في كونه
 وان دخل دار الملكة لفلان وفلان لا يكتفي بحث ايضا فلي هذه الرواية لا يستدفع السؤال لانه
 احث في هذه الصورة باعتبار الملك لا باعتبار السكن لانه لا يسكنها بقاء الجمع بين الحقيقة والجار
 الا ان جعل قوله والظاهر عبارة عما يضاف اليه من الدور مطلقا فيقول عموم الدار المتضادة اليه السكن
 وبالملك جميعا من العميق

وضع القدم فصار عبارة عن الدخول لانه الوضع سببه فاستلزمه وانما جعل على الدخول لانه مقصود
 منع من الدخول لانه بدو وضع القدم فبقي باعتبار مقصوده كانه حلف لا يدخل الدار
 مطلقا لانه يقيد بالركوب والتسلل والحفا فحث بالكل لمصو الدخول الذي هو المقصود والمنع
 لا باعتبار كونه راكبا او حافيا مما في اعتناق الرقعة عن الكفاية يخرج عن الهمة بمطلق الرقعة لا
 يكون لها صفة او كبرة او كفاية او مؤنثة واصناف الدار مراد بها سببه السكن لانه الدار لا تعاد
 ولا تهم لذاتها عادة وانما تهم لبعض صاحبها فترت ان المقصود من هذه الاشارة منة السكن
 دون الملك يستقر الدار لوضع السكن وصار كانه قال لا ادخل موضع سكن فلان او دارا مسكونة
 لفلان فاعلم عموم المجاز في الصور بان قيد على عموم الدخول والركوب والشئ وعموم السكن الملك
 والاجارة والاعارة فيحث في دار الملكة بعموم المجاز لا بالملك حتى لو كان السكن فيها غير فلان لم
 يحث وانما كانت ملكة لفلان كذا ذكره كسر الآية النسخ في اصول الفقه وقرئنا وكفاية
 والقناوى واللمحة

وحمل المسائل التي يحث الحالف بها بالمباشرة والتوكيد ثلث عشرة في النكاح والطلاق واللعن
 والعناق بمال او غيره مال والكتابة والاستيداع والاعارة والاستعارة والدية والصدقة
 والاقرار والاستغفار وضرة العبد والحنطة والريح والبناء والقضاء والافتقار
 واللعن وعموم العهد وضرة الخائن كانه سلطانا او قاضيا والكمرة بان حلف لا يكره
 او لا يحمله على دابة ودفع الشاة وما لا يحث بالامانة ستة عشر والافتقار والامانة والعمرة
 والاشجار والصالح عم مال ومن الشايع من الحق المحض بهذه الستة وبيئت حلالة متارة
 مؤيدة رايه الى كل المتعلقة بالامانة

والله اعلم بالصواب

مقدمة
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
الذي هو الكتاب العظيم

زیند بیا عمر و کراوینه کوبی و شنی شیمی اگر اوینه کیر و ب شنی شوم مفرط
 عورتی اوج طلاقی بوش امانی شو شطالمد کنه شطعازید بکنک اوینه
 کیر و ب شنی شنی حرا و اید کن حله اولما دی نه عورتی نه نفع اینکه
 طریق ندر اکناب باین طلاقی بوشنی اوج قیض کورد کنه حله
 بیا شنی اوینه و از سون و اش شستنه بعد کنه نفع ایسونه
 شطرا بوزیلور

محملة ان يطلقها واحدة فتقضي العدة فيدخر الدار بطر البهي والبيع
الثالث محرم

اكليلة مشروعة للهرع عن الكروية اول دفع
 الكروية والاصحاب للفارغ عن احوام والتعاقد
 عنه مندوب واما الاصل لالطراف فم
 ما تم وعدوان من مختلف المحيطات اول
 كمل اكليلة

زید اگر زنگ صریح لواط و انشتراطل باشد قلم از او
او لواط و سیه محمول و لواط باشد صریح زنا و انشتراطل
ایست قلم از او و لواط و سیه فقط ننگ قلم از او
اول و الحوا ————— اگر شدت حد متدن مردی
و حد حد را و لواط مرتبه باشد هیچ بر ننگ
قلم از او و لواط هیچ بر ننگ نمی و ایست عقیقه
آهوک قبیح و ایست بند انشتراطل بدی که نه معلوم
و حد مرتبه طبع کرده اند انشتراطل قلم از او و حد مرتبه
اول و الحوا

لازم جلب المسامحة ولا مانع مما ذكره فباطل معاملة

وَيُصَلِّي عَلَيْهِ وَلِكُلِّ مَحْصَنٍ جَلْدٌ مِائَةٌ وَلِلْعَبْدِ نَضْمَانٌ
بِسَوْطٍ لَا تَمْرَ لَهُ ضَرْبَانِ وَسَطٌ مُفْرَقٌ عَلَى بَدَنِ الْإِسْلَامِ

وَالْوَجْهَ وَالْفَرْجَ وَعَنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ لِيَضْرِبَ الرَّأْسَ
وَيَضْرِبَ الرَّجْلَ قَائِمًا فِي كُلِّ حَدِيدٍ بِإِمْدٍ وَيَضْرِبُ نِسَاءَهُ

سوى الأزار والمراة جالسة ولا تنزعها إلا الفرس ^{حقة السهمها} والجسر ويحفر لها في الرجم لئلا ^{يحد} يحد سيد مملوكه ^{عبدان زائرة}

بلا اذن الامام ولحقان الرجم الحرة والتكليف و
الاسلام والوطى بنكاح صحيح حال وجود الصفات المذكورة

فَإِذَا رَجَعْتَ إِلَى أَهْلِكَ فَقُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأَلْتُ رَبِّي فَوَضَعَهُمْ فِي الْقُرْآنِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ

والمريض يرحم ولا يجلد ما لم يبرأ والحامل ان شئت
 ذناها بالبيتة تحبس حتى تلد وترحم اذا وضعت وجملة

مَا لَمْ تَخْرُجْ مِنْهَا سَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ لَوْلَا مَنْ يَرْتَبِيهِ لَا تَرْجِمُ
 حَتَّى يَسْتَفِي عَنْهَا **بَابُ الرَّمَى** الَّذِي يُوجِبُ الْحَدَّ وَالْمَوْتَ

لا يوجب الشبهة دارة اللاد وهي نوعان شبهة في الفعل
وذلك عن الالزام فلا خلاف انكم الجا والاحد

وَمِنْ غَيْرِ الدَّلِيلِ لَيْلًا فَلَا يَحْدِيهَا رُشْدٌ وَلَا يَحْدِيهَا
كَوْثُرُ مُقَدَّرَةٍ مِنْ ثَلَاثِ أَوْ مِنْ طَلَاغٍ عَلَى مَا لَمْ يَأْتِ وَلَا مَعْبُودَةٍ

اولاً من غلى امر زوجته او شتره وكذا وطئ
الذين المفقون في الامم وشبهه في المل وهو قاتل

تأني بالحرمه في ذاتها فلا يحد فيها وأن علم بالحرمه كوطئ امة

الدغی اود (قری اکر اولان
ار معلم السین)

از زنی باریه اب او خدو جابینا اوجا به
او با خفا به محمد و آن وقت آنه کلی
فایم من
مهدیه

[illegible]

و تفرقة شبهة كية
مستعمل

ولله الحمد والفضل، بيا نكته
دیو حیدر زرد

التي جعلها سدا قاطعا لغيرها

وَأَنْ سَفَلَ أَوْ مَشَرَكًا أَوْ مَقَدَّةً بِالْكُنَايَاتِ دُونَ ذَلِكَ
أَوْ الْبَايَعِ الْمُسِيئَةِ أَوْ الزَّوْجِ الْمَهْرُوفِ قُلْ سَلَامٌ عَلَيْهَا وَالتَّبِ
يُسَبِّحُ فِي هَذِهِ الدُّعْوَةِ لَا فِي الْأُولَى وَأَنْ أَرَعَاهُ وَيُحَدِّثُ
أُمِّهِ أَخِيهِ أَوْ عَمَّهُ وَأَنْ ظَنَّ حِلَّهَا وَكَذَا بَوَلَى أُمِّهِ
وَحَقًّا عَلَى فَرَاشِهِ وَأَنْ كَانَ أَعْيَ لَا إِذَا دَعَاها فَقَالَتْ
أَنَا زَوْجُكَ لَا بَوَلَى أجنبيّة رُفِّعَ إِلَيْهِ وَقُلْنَ هِيَ زَوْجُكَ
وَعَلَيْهِ الْمَهْرُ وَلَا بَوَلَى بِهِمْ وَنَفِي فِي دَارِ حَرْبٍ أَوْ بَغْيٍ
وَلَا بَوَلَى مُحَرَّمٍ نَزَوَّجَهَا أَوْ مِنْ أَسَاجِرِهَا لِيَزْنِيَ بِالْخُلَفَاءِ
لَهُمَا وَمَنْ مَطَى أجنبيّة فَمَادُونَ الْفَرْجَ يُعَزَّزُ وَكَذَا
لَوْ طَمَسَهَا فِي الدُّبُرِ أَوْ عَمِلَ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ وَعِنْدَهَا يُحَدِّثُ
وَأَنْ زَنَى ذِمِّي بَحْرِيَّةً فِي دَارِهَا حَتَّى يَفْقُطَ وَعِنْدَ ذِي
يَحْدَانِ فِي عَكْسِهِ حَتَّى تَذْهَبَ الذِّمَّةُ لَا الْحَرْبُ وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ
يَحْدَانِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَا يَحْدَانِ وَأَنْ زَنَى مَكَلُفٌ عَجَبُونَةً
أَوْ صَغِيرَةً حُدَّ فِي عَكْسِهِ لَا حُدَّ عَلَيْهَا إِلَّا فِي رَوَايَةٍ عَنْ ابْنِ يَوْسُفَ
وَلَا حُدَّ بِزْنِ الْمَكْرَهَةِ وَلَا أَنْ أَوْرَثَ أَحَدُهَا بِالزَّوْنِ وَأَدْعَى
الْأَقْرَبُ النِّكَاحَ وَمَنْ زَنَى بِأُمِّهِ فَقَتْلُهَا بِرُؤْمِهِ الْحُدُّ وَالْ
الْقِتْمَةُ وَعِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ الْقِتْمَةُ فَقَطُّ وَالْخُلِيفَةُ يُؤْخَذُ
بِالْمَالِ وَبِالْقِصَاصِ لَا بِالْحُدِّ **بَابُ مَا يَدْعَى الزَّوْنُ وَالزَّوْنُ عَنْهَا**
لَا تُقْبَلُ الشَّهَادَةُ بِحُدِّ مُتَقَادِمٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ عَنِ الْأَمَامِ إِلَّا

عقيد

فإن العصابة اختلفوا في حجبها من الأهل والجار عليه والتكليف في حال تفرغها ببيع الأجار وتبنيها لا تحجب

سنة التكميم

والنكاح

بن فلان وقصدنا انك لا تعلم

فَالْقَذْفُ وَفِي الشَّرْقِ يُضْمَنُ الْمَالُ وَيَبْعَثُ الْأَقْرَبُ إِلَى
فِي الشَّرْبِ وَتُقَادِمُ بِشَرِّ الشَّرْبِ بِشَرِّ الْأَصْحِ وَالشَّرْبِ
بِزَوَالِ الزَّوْجِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ بِشَرِّ الْأَصْحِ وَأَنْ تَهْدُوا بِزَوَا
بِقَايَةِ ثَلَاثٍ خِلَافَ سِتْرَةٍ مِنْ غَايِبٍ وَأَنْ أَقْرَبُ الزَّوْنِ
بِمُجْمُولَةٍ وَأَنْ تَهْدُوا كَذَلِكَ لَا حُدَّ وَكَذَا لَوْ اختلفوا
فَطَوَّعَ الْمَاءَ وَعِنْدَهَا حُدَّ الرَّجُلُ وَلَا حُدَّ لَهَا لَوْ اختلفوا
الشُّهُودُ فِي بِلَادِ الزَّوْنِ أَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ فِي بِلَادٍ فِي وَقْتٍ
وَأَرْبَعَةٌ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ بِبِلَادٍ أُخْرَى وَكَذَا لَوْ شَهِدَ أَرْبَعَةٌ
عَلَى امْرَأَةٍ بِزَوْجٍ بَكَرٍ أَفْهَمَ فُسْقًا أَوْ شَهِدَ عَلَى شُحُودٍ وَأَنْ
بِهِ الْأَصُولُ بَعْدَ ذَلِكَ وَحُدَّ الشُّهُودُ عَلَيْهِ لَوْ اختلف
شُهُودُهُ فِي زَوَايَا الْبَيْتِ وَالشُّهُودُ فَقَطُّ لَوْ كَانَ غَائِبًا
أَوْ مُحْدُوذِينَ فِي قَذْفٍ أَوْ قُلٍّ مِنْ أَرْبَعَةٍ أَوْ أَحَدٍ عِنْدَ
أَوْ مُحْدُوذًا وَكَذَا لَوْ وَجَدَ أَحَدُهُمْ عِنْدَ أَوْ مُحْدُوذٍ بَعْدَ حُدِّ
الشُّهُودِ عَلَيْهِ وَدَيْتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ أَوْ زَيْجَمٍ وَأَنْ تَجْرُجَ حُرَّةٌ
أَوْ مَوْتَةٌ مِنْهُ مُدِيرٌ وَقَالَ لَا فِي بَيْتِ الْمَالِ أَيْضًا وَكَذَا الْخِلَافُ
لَوْ رَجَعَ الشُّهُودُ وَلَوْ رَجَعُوا بَعْدَ الرَّجْمِ حُدَّ وَأَوْ غَيْرُ مَوَالِدٍ
وَكُلٌّ وَاحِدٌ رَجَعَ حُدَّ وَغَيْرُ مَوَالِدٍ وَلَوْ رَجَعَ أَحَدُ خَمْسَةٍ
شَيْءٌ عَلَيْهِ فَإِنْ رَجَعَ أَقْرَبُ حُدَّ وَغَيْرُ مَوَالِدٍ وَلَوْ رَجَعَ وَاحِدٌ
قَبْلَ الْقِصَاصِ حُدَّ وَأَكْثَرُهُمْ وَلَوْ بَعْدَهُ قَبْلَ الْحُدِّ فَكَذَلِكَ وَعِنْدَ

تقادم

على ذر

شهود

تأصلا فخرنا شاهدنا

أزيم زينة في الضم

بأن تقاد

بعد رجم

شاهد من الشهود

حالة فخر رجيم قاتلة حد وكم

بیت و سلسله

مَحْدُ الرِّجْعِ فَقَطْ وَلَوْ شِئُوا فَرَزُوا فَرَجَمَ تَدْظُهُرُ وَكَفَارًا
أَوْ عَيْدًا فَالذِّبَةُ عَلَى الْبَرَكَيْنِ أَنْ يَرْجِعُوا عَنْ التَّرَكِيَةِ وَالْأَلَا
فَعَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَقَالَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مَطْلَقًا وَلَوْ قَتَلَ أَحَدًا
الْمَأْمُورَ بِرَجْعِهِ فَظَهَرُوا كَذَلِكَ فَالذِّبَةُ فِي مَالِ الْقَاتِلِ وَلَوْ قَتَلَ
أَقْرَبَ الشُّهُودِ بَعْدَ النَّظَرِ لَا يَرُدُّ شَهَادَتُهُمْ وَلَوْ أَنْكَرَ الْإِصْلَاحُ
بَيِّنَتُ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ أَوْ وَلَادَةً زَوْجٍ
مِنْهُ **بَابُ الشَّرْبِ** مَنْ شَرِبَ خَمْرًا أَوْ كَوْنَهُ قَطْرَةً وَاحِدَةً
وَيَحْتَابُ مَوْجُودًا أَوْ جَاوِزًا سَكْرَانٌ مَنِ شَرِبَ وَتَبَيَّنَ بِذَلِكَ
رَجُلَانِ أَوْ أَقْرَبُ مَرَّةٍ وَعَيْنُ يَدِ يَوْسُفَ بَرَزَيْنِ وَعِلْمُ
شَرْبِهِ طَوِيلٌ أَجَدًا ذَا صَحِيحٍ يَتَأَيَّنُ سَوَاطِلُ الْخَمْرِ وَأَرْبَعِينَ الْعَيْنِ
مَعْرِفَةً عَلَى يَدَيْهِ كَمَا فِي الزَّنْفَرِ وَإِنْ أَقْبَرَ أَوْ شَرِبَ عَلَيْهِ بَعْدَ
زَوَالِ رَجْعِهَا لَا يَحْدُ خَلْفًا فَالْحَدُّ لَا يَحْدُ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُ
رَجْعُ الْخَمْرِ وَتَقْبُّهَا أَوْ أَقْبَرَ تَجْعَلُ رَجْعًا أَوْ أَقْبَرَ سَكْرَانٌ
وَالسَّكْرُ الْمَوْجِبُ لِلْحَذَانِ لَا يَعْرِفُ الرَّجُلُ مِنَ الْمَرَاةِ وَالْأُنْثَى
مِنَ السَّكْرِ وَعِنْدَهَا أَنْ يَهْجُرَ وَيَخْلُطَ كَلَامُهُ وَيَهْفُ
وَلَوْ أَرْتَدَّ سَكْرَانٌ لَا يَتَيَّنُ إِمْرَأَةً **بَابُ حَلَةِ الزَّنْفَرِ**
هُوَ كَذَلِكَ الشَّرْبُ كَيْفَةً وَتَوَاتُرًا مَنْ تَذَقُّقًا مُخَصَّنًا وَخَصَّةً
بَصِيرَةٍ الزَّنْفَرُ حَذُّ بَطْنِ الْمَقْدُوفِ مُتَفَرِّقًا وَلَا يَنْزَعُ
عَنْهُ عِزُّ الْفَرْوِ وَالْحُسُوُّ وَخَصَائِهِ كَوْنُهُ مُكَلَّفًا خَرَامًا مَسْلُومًا

قانون

عقوبات

وَلَوْ كَانَ الْكَلْفُ سَكْرًا مَضْرُوبًا عَقْدًا كَسْ كَيْفَ مَا يَقُومُ بِهِ الْخَطِّابُ فَإِنَّهُ لَمْ يَمُزَّ كَمَا يُفَرِّقُهُ بِالْأَعْلَى كَمَا فِي الزَّاهِرِيِّ وَنَحْوِهِ

بَعْدَ قَوْلِهِ دَابَّتُ نَحْمًا بِنَاءً نَحْمُ إِلَيْهِ مُسَلِّمًا زَيْدٌ زَانِيٌ هَذَا زَانِيٌ فِي زَيْدٍ وَبُيُوتُهُمْ
خَيْرٌ فِي زَيْدٍ وَنُورَانِ زَيْدٍ وَهَذَا كَمَا جَاءَ ابْنُ كَلْبَةَ قَا زَانِيٌ حَالُ الْوَقْتِ حَضْرِيَّةً
أَخْصَارًا لِدَوْنِ طَلَبِ نَسَبِهِ لِحُطَابِهِ يَزَانِيٌ وَيَزَانِيَةُ وَيَا دُبُورًا وَبِأَخْبَةِ
وَنَسَبِيٍّ كَبِيرًا لَوَرْنِيٍّ بُوْرَةٍ غَائِبًا عَنْ صِلَةِ غَيْرِ مُبْدِرٍ
فَذَوُهُ مَقْذُوفٌ حَاضِرٌ وَلَقِيْ لَازِمٌ وَكَلْمُهُ لَازِمٌ أَوْ لَوْرٌ مَوْجِبٌ تَعْرِيزٌ حَاضِرٌ كَمَا
كُرِّرَ فِي تَعْرِيزِ أَوَّلِهِ عَلَى الْجَمَالِ

زَيْدٌ عَمْرُوهُ نَحْمٌ غَائِبَةٌ عَنْهُ دَعْوَرَةٌ سَوَكُشْرِيَّةٌ دِيُوْدٌ عَمْرُوَيْسٌ سَرْعًا اسْتَمَاعٌ أَوْ لَوْرٌ
أَوَّلُهُ جَوْرٌ

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِمَا وَصَفَ بِهِ لَمْ يَزَلْ الْأَوْصَافُ الْمَذْمُومَةُ أَنْ قَالَ لَمْ يَخْطَا
بِحَبِّ أَحَدٍ أَوْ التَّعْوِيْثُ لَمْ يَزَلْ وَأَنْ قَالَ لَمْ يَزَلْ حَالُ الْمَغَائِبَةِ لَا يَزُولُ شَرْهُ لَمْ يَزَلْ
مَنْ وَغَيْبَتُهُ لَمْ يَزَلْ حَالُهَا وَحَالُهَا مَكْنِيَّةٌ بِحَسْبِ كَيْفِهَا بِحَسْبِ كَيْفِهَا بِحَسْبِ كَيْفِهَا

هَذَا دُونَ أَحَدٍ وَاصِلٌ فِي الْفَرْغِ مَعْنَى الرَّدِّ وَهُوَ شَرْعٌ فِي الْحَقِّ قَالَ
وَاصِرٌ بَيْنَ فَإِنَّهُ أَطْعَمَكُمْ قَلْبًا تَعْوِيْثُ سَبِيلًا أَمْ يَفْرُغُ الزُّوْجَاتِ هَذَا وَنَاوِيَا
قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا تَرْفَعُ عَصَاكَ عَنْ أَهْلِكَ وَرَوْزٌ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لِيُفْرِيَا
وَلَا أَنْ رَجُلًا يَتَحَارَّ عَنْ الْجَنَابَاتِ وَسَاوِي الْأَفْعَالِ وَاجِبُ تَغْيِيلِهَا وَالتَّغْيِيرُ
صَالِحٌ لِلزُّبُرِ فَيَكُونُ مَرَّةً وَتَعْوِيْثُ كَوْنٌ بِالْحُسْرِ وَتَعْوِيْثُ بِالْقَصْفِ وَتَعْوِيْثُ
الْأَفْرَنْجِيَّةُ تَعْوِيْثُ كَوْنٌ بِالْقَصْفِ وَتَعْوِيْثُ كَوْنٌ بِالْقَصْفِ وَتَعْوِيْثُ كَوْنٌ بِالْقَصْفِ
بِأَخْذِ الْمَالِ بِحُزْنِ السُّلْطَانِ تَعْوِيْثُ الْإِثْرَافِ كَالِدِهَا قَسَمَةُ وَالْقَوَارِ وَغَيْرُهُمْ لَا يَمْلِكُ
وَالْجُرْسَلَاءُ الْقَائِمِيَّةُ تَعْوِيْثُ الْإِثْرَافِ كَالْفَقْرَاءِ وَالْعُلُوَّةِ الْأَعْلَامُ فَفَعَلَ
بِأَنْ يَقُولَ بِنَفْسِهِ أَنْتَ فَعَلْتَ كَذَا فَعَلْتَ تَعْوِيْثُ أَوْ سَطَا كَمَا سَطَا سَوْدَةُ الْأَعْلَامُ
وَالْجُرْسَلَاءُ تَعْوِيْثُ الْأَعْلَامِ وَالْقَصْفُ وَاجِبٌ فِي الْحَقِّ مَعْرِفَةُ الْوَقْتِ

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ مَوْصُوفًا بِمَا وَصَفَ بِهِ لَمْ يَزَلْ الْأَوْصَافُ الْمَذْمُومَةُ أَنْ قَالَ لَمْ يَخْطَا
بِحَبِّ أَحَدٍ أَوْ التَّعْوِيْثُ لَمْ يَزَلْ وَأَنْ قَالَ لَمْ يَزَلْ حَالُ الْمَغَائِبَةِ لَا يَزُولُ شَرْهُ لَمْ يَزَلْ
مَنْ وَغَيْبَتُهُ لَمْ يَزَلْ حَالُهَا وَحَالُهَا مَكْنِيَّةٌ بِحَسْبِ كَيْفِهَا بِحَسْبِ كَيْفِهَا بِحَسْبِ كَيْفِهَا

وَقَدْ

100

اوله
مجلس
مجلس
مجلس

عشرة لا يجزئ العشر عندنا لثلاثي
القطع في الصائم والجلد في النكاح والقصاص في الكفارة والتبسم في الصوم
والسنة في الله والحد في الفقر والحيف في الجبل والعشر في الجراج

والصدقة مع الكوفة والقدية مع الصوم

والحد في الضمان لا يجزئ الا
في مسئلتين احداهما رجل زنى
لجارية البكر الكاف بحب عليه الحد والعنان
والاخر رجل زنى في الزنى بحب عليه الحد والعنان
في مسئلتين احداهما رجل زنى
لجارية البكر الكاف بحب عليه الحد والعنان
والاخر رجل زنى في الزنى بحب عليه الحد والعنان

تغزووه بمغرماتهم ويزيد عمرهم ابلش
اكثر بعد الشبوت قاصح حق ابيهم ميوب
عقوبة قاصد اولوهم كوا
اولما زشكل الاثام طمادى بينى توفيق
اولما زشكل الاثام طمادى بينى توفيق
اولما زشكل الاثام طمادى بينى توفيق

زيدك سرقة من بيتك ابلش كرمه زير ذرا اليوب برجة
زمانه كرمه الكرم ذرا اوله كرمه يدك قطع اوله كرمه الحوا اوله كرمه

زيدك سرقة من بيتك ابلش كرمه زير ذرا اليوب برجة
زمانه كرمه الكرم ذرا اوله كرمه يدك قطع اوله كرمه الحوا اوله كرمه

زيدك سرقة من بيتك ابلش كرمه زير ذرا اليوب برجة
زمانه كرمه الكرم ذرا اوله كرمه يدك قطع اوله كرمه الحوا اوله كرمه

زيدك سرقة من بيتك ابلش كرمه زير ذرا اليوب برجة
زمانه كرمه الكرم ذرا اوله كرمه يدك قطع اوله كرمه الحوا اوله كرمه

زيدك سرقة من بيتك ابلش كرمه زير ذرا اليوب برجة
زمانه كرمه الكرم ذرا اوله كرمه يدك قطع اوله كرمه الحوا اوله كرمه

مكاتبه خلافا لابي يوسف وجده من قذف مسلما كان قد
نكح محرمة في كفر خلافا لها ويجزئ ثمانين قذف مسلما
في دارنا ويكفي حد نجابات الحد حبسها لا ان يخلف
فصل في التعزير يعزير من قذف مملوكا او كافرا
بالزنى او قذف مسلما بيا فاسق او بكافر يا خبيث يا لص
يا فاجر يا منافق يا لوطي يا من يلعب بالضيان يا اكل
الربوا يا شارب الخمر يا دنيوس يا مخبئ باخائن يا ابن
الكلية يا ابن الفجرة يا زنديق يا قبطان يا ماوى
الزنى او اللصوص يا حرام زاده لا يا حمار يا كلب يا
قرد يا نيس يا خنزير يا بقر يا حنة يا حجام يا ابن الحرام
وابوه ليس كذلك يا بغيا يا مولجرا ولد الحرام يا عتار
يا ناكس يا منكوس يا سحر يا ضحكة يا كتمان يا ابله
يا موسوس واستحسنوا تعزيره اذا كان المقول له
فقيها او علويا وللزوج ان يعزير زوجته لترك الزينة
وترك الاجابة اذا دعاها الى فراشه وترك الفل
من الجانية وترك الصلوة وللزوج من بينه واول التعزير
ثلاثة اسواط واكثر تسعة وثلاثون وعند ابي يوسف
خمس وسبعون ويجوز حبسه بعد الضرب واشد التعزير
التعزير ثم الزنا ثم القذف ثم القذف ومن حد

ذلك السلم
في دارنا
في دارنا

في دارنا
في دارنا

في دارنا

في دارنا
في دارنا

في دارنا
في دارنا

في دارنا
في دارنا

صي ادلان زير عروم الف شتم ابد كنه شر على ثبات اولد قرة بقرن اول نور الحواس
 اول نور حق شرع ساقط اليه حق عيب ساقط كدر لانه حق العبد ولهذا يوزر
 الصبي وحق الشرع ساقط عنه الصبي بوزر تاوي بالاعتقوبة كذا في البدائع
 التوفير يثبت بالشبهة ولهذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجري فيه الحلف ويعقبن
 فيه بالشكول في الاسماء في الشرع الثالثة القاعدة الثالثة

من المله
 الا لا يجيبه شين على احد

في افعه الخط الشبه خفية بقران ملجبة ما كان
 او غير ذلك شرع
 جمع

او عذر فمات قدمه هدر بخلاف تعذر الزوج
 زوجته **كتاب السرقة** هي اخذ مكيل خفية قدر
 عشرة دراهم مضروبة بقرن خزان ملك له فيه ولا شبه
 وتثبت بما يثبت به السرقة فان سرق مكيل حر او عبد
 ذلك القدر محرزا بكان او حافظ واقربها او شهد
 عليه وسألهما الامام عن السرقة ما هي وكيف تؤخذ
 هي وكذا هي ومن سرق وسبها فبطل وان كان واجعا
 واصاب كلامهم قدر نصاب فطغوا وان تولى الاخذ
 بعضهم ويقطع بركة الساج والابنوس والفضل
 والفضول الحصر والياقوت والزبرجد واليا واليا
 المتخذين من الخشب لا سرقة شي تا في يوجد ما حيا
 فذرا خشب وحشيش وقصب وسك وطير وزنج
 ومغرة ونورة ولا بما سرع فساد كلبن ولحم وفاكه
 رطبة ويطبخ وكذا السر على شجر وزرع لم يحصد ولا
 بما ساقط فيه الانهار كاشربة مطربة وآلات لهو
 كذيق وطلل وبريق ومزمار وكنبور وصيلب
 ذهب افضة وشطرنج وبرق ولا سرقة باب مسجد
 وكتب علم ومصحف وصبي حر ولو عليه اجلية
 خلافا لابي يوسف وعبد كبير وقد خالف خلاف الصغير

ارشدة ملك له
 الملك على كونه

لا منوعا عن ان يسا
 الا منوعا عن ان يسا

ما ج باصل فن بول انما خبر قد ولا يشك
 بقرن دكر آخرى

سرقة العبد
 سرقة الخيل
 سرقة السرقة

وَقَدْ أَخَذَ مِنَ الْبَيْتِ سِرْقَةً

يَقْطَعُ

يَقْطَعُ

وَدَفَنَ الْحَسَابَ وَلَا سِرْقَةً كَلْبٌ وَقَدْ وَلَا بَخِيلَانِيَّةَ وَ
نَهَبَ وَأَخْلَاسٍ وَكَذَا نَبَشَ خَلَا فِي لَابِي يُوسُفَ وَلَا
سِرْقَةً مَالٍ غَائِيَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً أَوْ مُنْدَلِجَةً أَوْ أَرِيحًا
كَانَ أَوْ مُوَجَّلًا وَأَنْ كَانَ دَيْنُهُ نَقْدًا فَيَسْرِقُ عَرْضًا يُقْطَعُ
لَا يُوَسِّفُ وَأَنْ كَانَ دَيْنًا يَسْرِقُ دَرَاهِمَ أَوْ بَالِغِينَ لَا يُقْطَعُ
وَقِيلَ يَقْطَعُ وَلَا يَأْجُزُ قَطْعُ فِيهِ مَرَّةً أَوْ لَمْ يَتَغَيَّرْ وَأَنْ كَانَ
قَدْ تَغَيَّرَ قَطْعُ ثَانِيًا كَقِرْلٍ شَيْخٍ **فصل في الخبز**
يُؤْتَمَنُ بِمَكَانٍ كَيْسٍ وَلَوْ بِلَا بَابٍ أَوْ بِابٍ مَفْتُوحٍ وَكُنْدٍ
وَبَحَافِظٍ كَمَنْ هُوَ عِنْدَ مَالٍ وَلَوْ نَابِيًا وَفِي خَبْزٍ بِالْمَكَانِ
لَا يَغْتَرُ الْخَافِظُ وَلَا يَقْطَعُ بِقَرْمَالٍ مِنْ شَيْءٍ قَرَامَةً وَلَا دَ
وَلَا بِسِرْقَةٍ مِنْ بَيْتٍ دَنِيٍّ خَيْرٌ وَلَوْ مَالٍ غَيْرِهِ وَيُقْطَعُ
سِرْقَةً مَالٍ مِنْ بَيْتٍ غَيْرِهِ وَكَذَا بِسِرْقَةٍ مِنْ بَيْتٍ مَحْرُومٍ
رِضًا عَا خَلَا فِي لَابِي يُوسُفَ فِي الْإِمَّةِ وَلَا يَقْطَعُ بِسِرْقَةٍ
مَالٍ زَوْجِيَّةٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ وَلَوْ مِنْ خَبْزٍ خَاصٍّ وَكَذَا لَوْ
سِرْقَةً مِنْ سَيِّدَةٍ أَوْ زَوْجِيَّةٍ سَيِّدَةٍ أَوْ زَوْجٍ سَيِّدَةٍ أَوْ
مَكَانِيَّةٍ أَوْ خَبْزٍ أَوْ شَيْءٍ خَلَا فِي لَابِي أَوْ مِنْ مَقْعٍ
أَوْ خَمَامٍ نَهَارًا وَأَنْ كَانَ زَوْجِيَّةً عِنْدَ مَا مِنْ بَيْتٍ أَرْدَنَ
فِي خَبْزٍ أَوْ مَقْعٍ وَيُقْطَعُ لَوْ سِرْقَةً مِنَ الْخَمَامِ لِلَا أَوْ مِنْ
السَّيِّدِ مَتَاعًا وَزَوْجِيَّةً عِنْدَهُ أَوْ يَدْخُلُ يَدُهُ فِي صَدَقَةٍ غَيْرِ

سِرْقَةً مَالٍ غَائِيَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً أَوْ مُنْدَلِجَةً أَوْ أَرِيحًا

يُقْطَعُ بِسِرْقَةٍ مَالٍ غَائِيَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً أَوْ مُنْدَلِجَةً أَوْ أَرِيحًا

وَقَدْ

يُقْطَعُ بِسِرْقَةٍ مَالٍ غَائِيَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً أَوْ مُنْدَلِجَةً أَوْ أَرِيحًا

يُقْطَعُ

يُقْطَعُ

أَوْ كَيْسٍ أَوْ سِرْقَةٍ جَوَالِقَةٍ مَتَاعٍ وَزَوْجِيَّةٍ يَحْفَظُ
أَوْ نَابِيَّةٍ عَلَيْهِ أَوْ سِرْقَةٍ لَوْ جَرَمَ مِنَ الْبَيْتِ الْمَسْتَجِرِ خَلَا فِي
لَهَا وَلَوْ سِرْقَةً شَيْئًا وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ الدَّارِ لَا يَقْطَعُ بِخَلَا فِي
مَالٍ أَوْ خَرَجَ مِنْ خَبْزَةٍ إِلَى الدَّارِ أَوْ سِرْقَةً بَعْضُ أَهْلِ خَبْزَةٍ
مِنْ خَبْزَةٍ أَضْرَبَ فِيهَا أَوْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ خَبْزَةٍ فَالْقَاءُ فِي طَرَفِ
ثُمَّ خَرَجَ فَأَخَذَهُ أَوْ حَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ فَسَاقَهُ فَأَخْرَجَهُ مِنْ
الْخَبْزِ وَلَوْ دَخَلَ بَيْتًا فَأَخَذَ وَثَاوَلُ مِنْ هُوَ جَارِحٌ لَا يَسْتَمُ
وَكُلُّهُ دَخَلَ الْخَارِجَ يَدُهُ فَتَنَاوَلُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ
يُقْطَعُ لَوْ دَخَلَ فِي الْأَوَّلِ وَيُقْطَعُ ثَانِيَةً وَكَذَا
لَوْ نَقَبَ بَيْتًا وَدَخَلَ يَدُهُ فِيهِ وَأَخَذَ شَيْئًا أَوْ طَرَفَ صَبْرَةٍ
خَارِجَةً مِنْ كَوْنِهِ غَيْرَ خَلَا فِي لَابِي وَأَنْ حَطَمَهَا وَأَخَذَ مِنْ دَاخِلِ
الْكَمِّ يَقْطَعُ ثَانِيًا وَلَوْ سِرْقَةً مِنْ قَطَارِ رَجُلٍ أَوْ حِمْلًا
لَا يَقْطَعُ وَأَنْ شَقَّ الْحِلَّ وَأَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا يَقْطَعُ وَلَفْطًا
كَالْبَيْتِ **فصل في كيفية القَطْعِ** وَأَشْيَاءُ تَقْطَعُ عَنْ
الْمَارِقِ مِنْ زَنْدَةٍ أَوْ حَسِيدٍ وَرَجُلٍ الْبَشَرِيِّ أَوْ عَادٍ
فَإِنْ سَرَقَ ثَانِيًا لَا يَقْطَعُ بَلْ يُحْبَسُ حَتَّى يَتُوبَ وَصَلَتْ
السَّرِقَةُ مِنْهُ يَرْطُ الْقَطْعُ وَلَوْ مَرَدَّ عَا أَوْ غَاصِبًا أَوْ حِمْلًا
الرِّبَا أَوْ مُشْتَقًّا أَوْ مُشْتَرَكًا أَوْ مُضَارِبًا أَوْ مُسْتَضْفًا
أَوْ قَابِضًا عَلَى سَوْمِ الشَّرَاءِ أَوْ مَرْثَنًا وَيُقْطَعُ بِطَلَبِ الْمَالِكِ

يُقْطَعُ بِسِرْقَةٍ مَالٍ غَائِيَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً أَوْ مُنْدَلِجَةً أَوْ أَرِيحًا

يُقْطَعُ بِسِرْقَةٍ مَالٍ غَائِيَةً أَوْ مُشْتَرَكَةً أَوْ مُنْدَلِجَةً أَوْ أَرِيحًا

وَأَمَّا قَطْعُ الْعَيْنِ بِقَرَامَةٍ أَوْ سَعْدَةٍ
غَيْرِ فَاقْطَعُوا إِيَّاهُمُ تَحْتَ
الْقَرَامَةِ
زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ

أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ
أَوْ زَوْجِيَّةً أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ

كما يقطع بطلب واحد من هؤلاء

يقطع

ايضا في السرقة من هؤلاء لا يطلب السارق والمالك
لو سرق من السارق بعد القطع بخلاف ما لو سرق
منه قبل القطع او بعد من الحائضه وان لا يطلب
احد لا يقطع وان اقر هو بها ولا بد من حضوره عند
الافراد والشهادة والقطع ولو كانت يده اليسرى
او ايمانها مقطوعة او شلاء او اضعاف سوي الارباع
كذلك لا يقطع منه شيء بل يحبس وكذا لو كانت رجله
اليمنى مقطوعة او شلاء ولا يقطع من يده اليسرى
لو قطع اليسرى وعندها يضمن ان تعمد ومن سرق ورده
قبل الخصومة الى مالكه لا يقطع وكذا لو نقصت قيمته
من النصب قبل القطع او ملكه بعد القضاء او ادعى انه
ملكه وان لم يثبت وكذا لو ادعى احد السارقين
ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على سرقته ما يقطع
ولو اقر العبد المأذون بسرقة قطع ورثت الى مالكه
وكذا المحجور عند الامام وعند يوسف يقطع ولا ترد
وعند محمد لا يقطع ولا ترد ومن قطع بسرقة والعين
قائمة ردها وان لم يكن قائمه فلا ضمان عليه وان
استهلكها وان سرق سرقة فقطع بطلبها او بعضها لا يضمن
شيئا منها وقالوا يضمن مالم يقطع به ولو سرق ثوبا فسقه

بعض لو قطع سارق بسرقة فثبت منه
بعد القطع لم يكن السارق الاول ولا الثاني
ان يقطع السارق الثاني لان
السرقة انما هي القطع او
كانت من يد الاك
او لا يضمن

ولو سرقا وغاب احدهما وشهد على سرقته ما يقطع

نقول نعم لا عزم على السارق بعد
قطع

بعض من هؤلاء
بعض من هؤلاء

ان قاتل كليله او اخطا

يقطع

فالدار ثم اخرج قطع لان سرق ثابة فزجما ثم اخرجها
ولو ضرب المروق دراهم او دنانير قطع وذهبها
وعندها لا يرد ما ولو صيفر اخرج لا يؤخذ منه ولا
يضمنه وعند محمد يؤخذ منه ويضرب ما زاد الصغ
وان صيفرا سرقه لخدمته ولا يعطى شيئا وحكامه
حكمها في الامر **باب قطع اليد** من قصد قطع
الطرف من مسلم او ذمي على مسلم او ذمي فاخذ قبل جرح
حتى يتوب وان اخذ ما لا يحصل لكل واحد نصيب الرقة
قطع يده اليمنى ورجله اليسرى وان قتل فقط ولو نصبا
او جرح قتل حدا فلا يقرب عفو الولي وان قتل واخذ ما لا
قطع وقيل اوصب او قتل اوصب ويحلف محمد في القطع
ويضرب حيا ويبيع بطنه برمح حتى يتوب ويترك
ثلاثة ايام فقط ويرد ما اخذ الى مالكه ان باقيا
والا فلا ضمان ولو باشر الفعل بضمه حدا كلهم
وان اخذ ما لا يجرح قطع من خلاف وجرح حدا
وان جرح فقط او قتل ثاب قتل ان يؤخذ فلا
حد وحق للمولى ان شاء عفا وان شاء اخذ بموجب
الجنابة وكذا لو كان فيهم صبي او مجنون او ذورحم
مهر من المقتول عليه او قطع بعض القافلة على

فيما في السارق
حكم بربطه ومحبسه

ان لو قطع على مشا من الجاني
لغوا تعالى وتقطع ايديهم ورجليهم
من خلاف

عند

لا يجب

بعض أو قطع ليلاً أو نهاراً بمصر أو بين مصرين ومن
 حقيق في المصير مرة قتل به ولا فكا لقتل بالمقتل
 كتاب **أيهما** الجهاد بدنياً وضرباً إذا قام
 به بعض سقط عن الكل وإن تركه الكل اغتوا ولا يحج على
 صبي وأمرأة وعبد وأعمى ومقعّد وأقطع فإن هم
 العدوّ ففرض عين فتخرج المرأة والعبد بلا ذنب
 الزّوج والمولى وكرة الجعل إن كان في ولا فلا ذنبا
 حاضرانهم ندعوهم إلى الإسلام فإن سلّموا وألّا فالج
 الجزية إن كانوا من أهلها وبين لهم قدرها ومتى
 حج فإن قبلوا أفهم ما لنا وعليهم ما علينا وهم قال
 من لم يبلغه الدعوة قبل أن يدعى ونذب دعوة من بلغته
 فإن أبوا استعين بالله ونقائهم بنصب المجانيق والحراب
 والفرق وقطع الأشجار وأفساد الزّرع وزيهم و
 أن يتربّسوا بأسارى المسلمين ونقصهم به وكرة ه
 أضرّج النساء والصلح في سيرة المؤمنين عليها لا في سيرة
 يؤمن عليه ولا يدخل من آمن الله بهم يحلف أن لا
 يوفون العهد ونهى عن القدر والقلول والمثلة وقيل
 امرأة أو غير مكلف أو شيخ أو أعمى أو مقعّد أو قطع البني
 إلا أن يكون أحدهم قادراً على القتال وإذا رأى في الحرب أوذا

٢
بضم الجيم ما يجعل الانسان قنابله شيف يقبله
والمراد بها ما يجعله الامام على كرام الذي
يخرجون الى الجهاد

مع التفتيش هو الذي يري المجرم

هذا هو المقصود من قوله تعالى
وَمَنْ يَفْعَلْ يَفْعَلْ لِنَفْسِهِ عَذَابًا
مُتَشَدِّدًا

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or title, located at the bottom of the page.

يُحْتَبَرُ بِرَأْسِهِ وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ كَافِرٍ بِإِيَّائِي لَقَوْلِهِ
عَنْهُ إِلَّا أَنْ قَصِدَ الْإِبْرَاقُ وَلَا يَكُنْ دَفْعُهُ إِلَّا بِالْقَتْلِ وَ
يُجُوزُ ضَرْبُهُمْ إِنْ كَانَ قَصْدُهُ لَنَا وَخَذَ مَالَ الْحَاكِمِ أَنْ لَا يَخَافَ
وَهُوَ كَالْجَزْيَةِ إِنْ كَانَ قَبْلَ الْبُزُولِ بِسَاحَتِهِمْ وَكَأَنَّهُ لَوْ
لَهُمْ وَالْجُزْءُ دَفْعُ الْمَالِ لِلْمُخَالِفِ الْخَوْفَ وَيُصَالِحُ الْإِسْلَامُ
بِدُونِ اخْتِزَامٍ وَإِنْ خَذَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنْ تَرْجِعَ الْبَيْتُ يَنْبَغِ
إِلَيْهِمْ وَأَمَّا بَدْءُهُمْ بِمُجَانَةِ قَوْلِ الْقَطْرِ وَإِنْ بَاتَقَتْهُمْ
بِأَذْنِ مَلِكِهِمْ قَوْلُ الْجَمْعِ بِلَا تَنْدَ وَلَا يَبَاحُ مِنْهُمْ سَلَامٌ وَلَا
خَيْلٌ وَلَا خَيْدٌ وَلَوْ بَعْدَ الصَّلَاحِ وَلَا يَجْزِيهِمْ وَصَحَّ أَمَانُ
حُرٍّ أَوْ حُرَّةٍ كَانُوا أَوْ جَاعَةً أَوْ قِلَّ حِصْنٌ وَصَرَّمَ قَتْلَهُمْ وَأَمَّا
فِيهِمْ ضَرْبُهُمْ بَدَأَ لَهُمْ وَأَدَبٌ وَلَوْ أَمَانٌ دَفْعًا وَأَسِيرًا وَأَمَّا
عَنْهُمْ وَكَذَا أَمَانٌ مِنْ أَسْلَمَ وَلَمْ يَهْرَؤْ وَجُنُونَ أَوْ سَبِيٍّ أَوْ
عَبْدٍ غَيْرِ مَادُورِينَ بِالْقِتَالِ وَعَنْ مُحَمَّدٍ يُجُوزُ مَا نَهَى أَبُو بَكْرٍ
مَعَهُ بِرُؤْيَا **فَقِيلَ** أَمَا فَتَحَ الْأَمَامُ عَيْنَهُ فَنَسَمَهُ
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِذْ أَقْبَرَهُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ الْجَزْيَةَ عَلَيْهِمْ وَفَتَحَ
عَلَى أَرْضِهِمْ وَقِيلَ الْأَسِيرُ وَأَسْتَرْفَهُمْ أَوْ زَكَّهُمْ أَمْ حَرَبَتْهُ
لِلْمُسْلِمِينَ وَأَسْلَمَهُمْ لَا يَمْنَعُ اسْتَرْفَاقَهُمْ مَا لَمْ يَكُنْ قَبْلَ الْإِخْذِ
وَلَا يُجُوزُ زَكُّهُمْ إِلَّا بِرَأْسِهِمْ وَلَا لَنْ وَلَا قَدْ بَأْيَالٍ وَقِيلَ لَئِنْ
بَدَأَ الْحَاكِمُ إِلَيْهِ وَجُوزَ بِالْأَسَاكِرِ عَنْدهَا وَتَدَخَّلَ مَوْ

في مجزلاته قبل ابيه كان لانه هذا دفع نفسه
ايه كان من قبله
مالا اخوة بغير الصلح
لا يقفتم
اربع ايام يعني النجس ويصرف مصارف
الحجزة لانه ماله اخرج
كان الصلح
لما من غرقه
الامام
القادر ونزل على الحارثه استقون غرة اخذ
اللقاء الحارثه يم بقبض العهد
ان

الفنية ما بين اهل الفن والحقائق وكما
ان تخشى واباقى بعد الخسائر المادية الخاصة

اعلیٰ دھرم
 لادین
 لیکون
 فاز قبلہ سفقہر ملکہ

[illegible]

لمجد فلو قال من أصاب جارية فهي له لا يحمل من أصابها الوطي
ولا السبع قبل الأهر خلا قال **باب استئجار العبد** إذا سئ
الترك الروم ولخذوا أموالهم ملكوها وغلبت ميا
وخذنا من ذلك إذا غلبنا عليهم وإن غلبوا على أموالنا وأمر
بأرهم ملكوها وكذا لو نذر منها إليهم بغير فادلهما عليهم
من وجد ملكه أخذها قبل القيمة مجانا ولو بعد ما كان
مثليا لا تأخذ وإن قيمتها أخذت بالقيمة وإن اشتراه منهم بغير
ولخرجه وهو قبيح يأخذ بالقيمة إن اشتراه بغيره بغير قيمة
العرض وإن وهب له فبقيمة وبمثل المثل إن اشتراه بثمن
أو عرض وإن اشتراه بجنسه أو هب له لا يأخذ وإن كان
عبدًا فقتل عنه في يد التاجر ولخذا رثها يأخذ بكل
الثلث إن شاء وإن أسره من يد التاجر فاشتراه آخر
يأخذ المشتري الأول منه بثمنه ثم المالك منه بالثمنين
وليس لأحد من المشتري الثاني ولا يملكون حرًا أو مذبذبًا
وأم ولدنا ومكاتبنا وغلبت عليهم كل ذلك ولا يملكون
عبدًا ابن إليهم فيأخذ ما لهما بعد القسمة مجانا أيضًا لكن
يعوض عنه من بيت المال وعندهما هو كالمأسور وإن أبى
عبد بغيره ومناج فاشترى رجل ذلك كله وأخرجه لخذ
المالك ما سوى العبد بالثلث والعبد مجانا وعندهما الثلث

كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

أيضا وإن اشترى متاعا من عبد مسلما وأدخله دارهم
فتق خلا قالهما وإن أسلم عبدهم ثم جاءنا أو ظهرنا
عليهم أخرج إلى عسكرنا فهو حر **باب استئجار العبد** إذا
دخلنا جريا إليهم بأمان لا يحمل له أن ينقض لني من ماله
أو دينهم فإن أخذ شيئا وأخرجه ملكه مخطورا فيصنعه
به وإن غدر به بملكهم فأخذ ما له أو جسه أو فعل ذلك
غيره بملكه حل له التعرض كالأسر وإن أقره ثم خرب
أو أذانه خربا أو غيب أحدهما الآخر وخرجا البينا لا يقضي
بشيء وكذا لو فعل ذلك حر بئان أو خرجا متاعين فإن
خرجا مسلمين قضى بالدين لا بالقبض ولو أسلح الحر بعد
ما شرب المسلم ثم خرجا يقضي بالرد وبأية وإن قتل أحد
المسلمين المشركين اثنين الآخر فمعه الذمة في ماله والكتا
أيضا في الخطأ وإن كانا أسيرين فلا يبي إلا الكفارة في
الخطأ وعندهما كالمستأمنين ولا يبي في قتل المسلم
ثم مسلما أسلم فلم يهاجر سوى الكفارة في الخطأ إنفا
باب ولا يمكن مستأمن أن يقيم في دار مسلمة
وقال له إن أفتيت سنة نضع عليك الجزية فإن أقام
صار ذمتنا ولا يمكن من القود إلى داره وكذا لو قيل له إن
أفتيت شهرا ونحو ذلك فأقام واشترى أرضا ونضع

كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه
كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

كتاب من لا يملكه

و طريق معرفة ذوال الشمس وفي الزوال ان تغير خشية في ارض مستوية فمادام الظل في
الانقطاع فالشمس في حد الارتفاع واذ اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس قد زالت
فاجعل على رأس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون في الزوال ~~الوقت~~
فاز زد على ذلك وصارت الزيادة مثلي الظل اصل العود سوى في الزوال
يخرج وقت الظهر عند ابي حنيفة ر

بنام

五

人

五

卷之四

...

نیست

和

الحمد لله

سج

سند

...



五

[illegible]

U

4.

تاریخ

五

五

درف. حائیر.

سید

282

عمر القاسم

خانہ

100

100

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

100

حسب الشرح الشريف ارض خواجه وارض عشره نذر بياض سور و سياه اوله سره
الحق المكنى فتح ابدوت ارضين غايمه قسمت اعلى جود
قبل الفتح المكنى مكنى ارضين الارزنده ابقايت اوله ارض عشره
زر ارض اوزرینه وضع اوله و طيفه عبادت مقوله كنده اوله لازم در حجاب فوت
مخمس در اكناف ارض اوزرینه خراج وضع اوله مكنى دكله رمانه عشره وضع اوله ارض اكناف
مكنى فتح ايشه كده المكنى قير محبوب واسيه المكنى بلكه كنده برنده مقور قلوب والارزنده
اوله بر ارضي كنده كده رطلار لري و اوله لري كنى نميك دكله تراره خيره وضع اوله
پير ارضه و طيفه تعيين ايدرس اوله و طيفه السنه خواجه عشره اوله اكناف ارض اوزرینه
زر ارضه عبادت مقوله واردر كافر كاهل دكله السنه خراج وضع اوله اكناف
اوله و اكناف ارض اوزرینه بر خراج موقوفه رسله بر مقدار ارض النور بر ارض خراج مقوله
حاصل اوله اكناف ارض اوزرینه عشره كنده رمانه كنده كنده تعيين اوله اكناف ارض اوزرینه
تعيين اوله اكناف ارض اوزرینه غايت ايدو ايدو بوايم نوع ارضه كنده اكناف ارض اوزرینه
اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه
ونه خواجه دكله ارض مكنى و رقه سربست المكنى ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه
طريقه طابويه و رقه ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه
و برور ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه
تصرف ايدو اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه
اسلام مكنى اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه
اوله اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه اكناف ارض اوزرینه

ارض مير كتابه ارض عشرى وید کل میر یوف خاجید رتق وایه نکند لکن
در این وقت و دیت و به ایملی و به اث و نقد جارا اولی شتر ما جائه میر
کتابه اولی ارض عشریه و ارض خاجیه در صاحب ملک میر ایکنده بل نقیض
اولی احکام جمیعاً جارا میر ارض میر روح احکام و تیره نک شتر ما بر خا
و کله اصل خاجیه در اما نکند به ملک او میوب ملک المال ایکنده اخوان اولی نور
تقریر اندر عه اجاره ایله و نشدر الکوب بمحوب خراج موکلفنی و حجاج
مقامه میر اواندوب فوت اولدقده حکمه او غلظت قال الزنده قال و غلظت
قال الزنده اخوه اجاره ایله و نشدر بطور او نه ایکنده ای اجوت طی در زمان
تقریر نقیض اولی غیر اجاره فاسده در اما تعطیل اتدین الزنده الزنده و کله
سیاهی منع او کتیز المعه شتر ما قادر و کله در این حق ارض هر نه ایکنده ای الکوب
ابوالسعود و السعد و الکوب

حرم شرع نه مقدار در فصل بیان نور لب مشاب اولی از اجواب کتب فتاوه
 بطور مشهور اوله جریب ذراع ملک الیه ایی و او زنی المشر فی اعد
 ذراع ملک وسط قبضه سیده بر قبضه در ذراع عاقه فیه بر قبضه زانود
 بعضی مشایخ کند دیار که جریبی بشر قبضه ذراع الیه در جو یقینی بیشتر
 بعضی فخر المشر من تخ المله قابل اولاندر بیشتر بعضی فخر الممن تحمل
 اولاندر بیشتر اما ما یج الکلام خواهر زاده می بود که جریب هر دیار
 مستند و معروف اولاندر مقدار در ذکر اولن مقدار یک بر سه مقرر
 و لازم دکلدر جو یقینی بیشتر تحت رخص اولدر التواکسود المعلوم

مساحت
 از یک
 اکیلا
 حقه
 لایک

له علی
 و هر
 او کرد
 کند

ز به ملک
 ار که
 اکیلا

بالفقر
 و سر
 و ارم
 البعق
 الخب

لا یستطیع
 و در
 و در
 و در

يجوز بيعهم لها وتصرفهم فيها وان اخي مويت بقبر فري
 عند أبي يوسف وماؤه عند جند والخراج نونان
 خراج مقاسمة فينقل بالخراج كالبقيس وخراج ودية
 ولا يزداد على ما وضعه غرض على السواد لكل جريبا
 للزرع صاع من بر او شعير و درهم و جريب الرضة
 خمسة درهم و جريب الكرم او النخل المصل عشرة دراهم
 و ما سواه كزعفران و بونستان ما تطيق و نصف الخراج
 غاية الساقه وان لم تطيق ما و ضف نقص ولا يزداد
 وان اطافت عند أبي يوسف خلافا لغيره ولا فراج
 ان انقص عن ارضه الماء او غلب عليها او اصاب الزرع
 آفة و يجزى عطلها ما لكها ولا يتغير ان علم و شتر كما
 مسلم ولا غش في خارج ارض الخراج ولا يكره خرّج
 الوضيفة بتكره الخراج بخلاف البقيس و خرّج المقاسمة
فصل الجزية اذا وضعت براض وض لا تغير
 ان فتح بلدة عنوة و اقرا أهلها عليها توضع على الظاهر
 الغنى في السنة ثمانية واربعون درهما و على المتوسط نصفها
 و على الفقير القادر على الكسب ربعها و توضع على كتابي و جوي
 و ويني و لا عرب و لا على مرتد فلا يقبل منها الا اهل
 اولاد و سرق اثنائها و صفها و افرية على صبي و

تد

و في ارض التي مالها ولا يتغير ما اعد
 و تذكر الضمير باعتبار المكان

و در قبضه قهرا و یقینی

و المذرة و نك

ارساد العرشه و غیره بیان ما وضعه

و هو شون ذرا غایز خا اکر حق مو

و سببها

و در طاق کدر

و در حق و در حق

و در حق

و در حق

و در حق

و در حق

و در حق

و در حق

و در حق

وَإِنْ خِيفَ هَلَاكُ قَوْلَيْهِ وَكَذَا الْقَطْ وَهُوَ حَرْفُ الْآنَ
 يَنْبَغِي رَقَبَتُهُ وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَكَذَا جَانِبَتُهُ
 وَإِذْنُهُ وَإِنْ انْفَقَ عَلَيْهِ الْمَنْقُطُ فَهُوَ مَبْرُوحٌ الْآنَ
 يَأْذَنُ الْحَاكِمُ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ أَوْ يَصْدَقُ الْقَطُّ إِذَا بَلَغَ
 لَا يَخْدَمُ مِنْ مَلَقَطٍ وَأَنْ أَدْعَاهُ وَلَحْدَيْتَ نِسْبَهُ وَلَوْ عَدَا
 وَهُوَ حَرْفٌ أَوْ ذِمَّةٌ وَهُوَ سَلَمٌ أَلَمْ يَكُنْ فِي مَقَرِّهِمْ وَذِي أَنْ كَانَ
 فِيهِ وَأَنْ أَدْعَاهُ اثْنَانِ مَعًا شَبَّتَ مِنْهَا وَأَنْ وَصَفَ أَحَدُهُمَا
 عِلَامَةً فِيهِ أَوْ سَبَقَ فَهُوَ أَوَّلِي وَلَمْ يَكُنْ وَالسَّلَامُ أَوَّلِي مِنَ الْعِدِّ
 وَالَّذِي وَأَنْ شُدَّ عَلَيْهِ مَالٌ أَوْ عَلَى ذِمَّةٍ هُوَ عَلَيْهِ بِمَا هُوَ لِيَقُوفَ
 مِنْهُ عَلَيْهِ بِمَا رُقِيَ وَقِيلَ بِهِ وَنِزَاؤُهُ أَيْضًا وَلَوْ شَرَّاهُ مَا لَبَدَّ
 مِنْهُ مِنْ طَعَامٍ وَكِسْفَةٍ وَقَبْضُ هَبْتِهِ وَتَسْلِيمُهُ فِي خِفَتِهِ
 لَا تَرْوِيحُهُ وَتَصَرُّفُهُ فِي مَالٍ لَمْ يَزِدْ وَلَا أَجَارَتُهُ فِي الْأَخْبِ
 وَقِيلَ لَهُ أَجَارَتُهُ **فِي الْمَقْبَضِ** هِيَ أَمَانَةُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْتَ بِمَا قَدْ طَوَّقْتَهُ
 لَخِيْمًا لِرَدِّهَا عَلَى صَاحِبِهَا وَالْأَضْمِنُ وَالْقَوْلُ لِلْمَالِكِ أَنْ
 أَنْكَرَ لَخِيْمًا لِرَدِّهِ وَعِنْدَ أَبِي يَوْسُفَ لِلْمَقْبَضِ وَيَكُونُ فِي الشَّهَادَةِ
 قَوْلُهُ مِنْ سَمِعْتُمُوهُ يَنْشُدُ لِقَضَاءِ قَدْلُوهُ عَلَى وَلِيِّهِ فِيمَا
 فِي مَكَانٍ أَخَذَهَا وَفِي الْجَامِعِ مَدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى ضَمِّهِ عَدَمُ طَلَبِ
 صَاحِبِهَا بَعْدَهَا هُوَ الْقَضَاءُ وَقِيلَ أَنْ كَانَتْ عَشْرَةٌ دَرَاهِمَ
 فَانْزَعُوا وَأَنْ كَانَتْ أَلْفًا نَائِمًا وَمَا لَا يَبْقَى يَعْرِفُهَا

و بعضی خوار، از اینجا و
کدامی که در این کتاب

[illegible]

فان جا مالک فاقام سینه و هو فی المشتري لا یافذه ولا یفین سبج لکای لانه علیه
السلطان اذا ظفر بعید بنی فویا بخیاره اشء اسک و انتق علیه حسب المال فیکون دنیا
على صاحبہ او فی ثمنه و ایت باء والا ولان لا یجمل تبعه فان مال المسکونه
مختل ببعه و لا یوجوه کمال فی الضال حيث یوجوه لانه اجازة العبد الا ان ترفض
لک علی الا باق بخلاف الضال حيث یوجوه لان اجازة العبد الا ان ترفض له علی الا باق
زیدک ایاق ایدن قوله عمر و طو کوب حاکم ضبط ایت حواشی لم یدرب امیر عمره و حبر
و یقنی اور یاتوب صا لیبیر و صف لکذه تقصیر الیکانی اینر یا شدن و آخر قاضیه
امینه ضایع لازم اولور فی الجواب ما یکنه فاضدی ایسه یا خود قلیل
و کثر خدمت امر ایدی ایسم اولور ابو السعد المرصوم

لو استعمل قنا وامة لغبره فالق في حالة الاستعمال ضمن كغالب **فقط** استعمل
غيره سواء علم انه في الغير ام لا ضمن **قنية** اذ الابن استعمله فخاصته في الطريق
ثم اتى منه بعض اقول هذا كسب له انه بعض وان اتى بعد ما فرغ من استعماله ويمكن
ان يفعل بانه لما استعمل طرأ له اخذه كنف فلما بيده الا بيرة الى مالكه بخلاف المودع
فان بيرة مستفاد بايداع المالك فبالوفاء يعود الى يد المالك كما بخلاف الابن
ولو نجي ما من الفضل الثاني من هذه اللقطة **در جامع الفصول**

زیدک باقی اید و قولی اینرا و این کبیل بدین صکره عمر و صیانور اقمی سی الوی بعد
 زید کلور طلباید کج حاتم عمر خود زید قولی حکم ایست صکر نافذ اولور اکلان
 اولور عسکر ایست یا تکبیل کدتره و قمریقه شیده و رانیست یا صود و غیر فاضل اند
 بیع اولندی ایست و وفادته بنی حاربه بی المنی شرعا حایه اولور و طی صلال
 اولور و اکتوب فی زماننا تفریف صحیح اولتاز و حاربه صاحبته بولمعه قاوره و در
 عسکر طایفه قولی و رعایا اقمی سی الوی جو بادشاه و بی صاحبند
 کیم شریف وارد اولند و التاسع دهم شهر ریح الاخره سنه و هجده و ثمانیه و ثمانیه
 قضاة و لایة بیع آبقه اذن و بیع کدتره تارخ و بیع نهی اولشور در
 اذن مفید و کدتره واقع اولند بیع نافذ اولماز ابو السعد المرحوم المرحور

مستحق
 القلم
 الاملاك
 بولن
 لعدم ولاية
 بالانقضاء
 بالبطل والحار ونحوها
 سلبها من البيع وبيع عليه
 بحث يعلم ان علاجها لا يطلبها
 بجلد كدستكم
 بانسحق وزن الدائم وعدد
 ووعائها
 على الدفع
 وهو المملوك الذي قد تم
 اوى بوله تمس
 عند غي حفضه وضبطه بالاجاز لا يتطاول
 له والبقاء على ملكه
 لا يبي بوجه تفرقة ولاية لا يورث بالانقضاء

والتكليف

اقل من اربعين فتمتته الادوية عند محمد وعند ابي يوسف
 اربعون وان زدت من دون الحساب وان ابق منه لا يضمن
 ان يشهد انه اخذه لبرده والا فلا شيء له ويضمن ان ابق
 منه وجعل الدين على المهرين وجعل الجاني على المولى ان فداه
 وعلى ولي الحياية ان دفعه وجعل المديون من غيبه ويقدم
 على الدين ان بيع فيه وعلى المولى ان اذاه عنه وجعل الموهوب
 على الموهوب له وان رجع الواهب في هبته بعد الرد والتمسكه
 كاللفظة والمدير وام الولد كالقن وان كانا ارادا كالمولى
 او ابنيه وهو في عياله او وصيه او لها الزوجين فلا شيء
 له والمالك الشيء كالبائع **كتب المفقور** هو غائب
 لا يدرى مكانه ولا حيوة ولا موته فينسب له القاضي من
 يحفظ ماله ويستوفي حقه مبالا وكيله فيه ويسع
 ما يخاف عليه من ماله وينفق على زوجته وقريبه وكاد
 وهو حي في حق نفسه لا تنكح امراته ولا يقسم ماله ولا تفسخ
 اجارته ميت في حق غيره فلا يرث ممن مات حال فقد
 ان حكم بونه فيوقف نصيبه منه كالا او بعضا الى ان يحكم
 بموته فان جاء قبل الحكم به فهو له والا فلن يرث ذلك المال
 لولاه وان امكن من غيره مالا يعسر اليه اثرانه وقبل تسعون
 سنة وقبل مائة وعشرون سنة حكم بونه في حق ماله

او زوجة الميراث

في بيع الميراث

ح فلا يبره من مات قبل ذلك ونقد زوجته للموت
 عند ذلك **كتاب الشك** هي فترت شركة ملك وشركة
 عقد فالأولى ان يملك اثنان عينا او ثلثا او شرا او

سئل اذا اشترى احد الشركتين عينا ونقد الشمن من مال الشركة ثم ادعى شراها لغيره خاصة
 فهل يغفل قوله اجاب ان كانت الشركة عنان وله بينه بان نقد من مال الشركة لغيره
 سئل ان شركتي في سفينة اشترى احداهما اربع حصصه او اربعها وسخرها صخرة وكله
 او يقصد به تلك من شركته فهل يجوز على ذلك اجاب لا يجوز على ذلك ولكن يبطل
 الشريك ويقفل من دونه ما اراده على وجه لا يضر بالشريك فان فعل فيها بغير ما يضر
 بالشريك فتلف من نصيبه فتاوى قاضي الهادي
 سئل ان احد الشركتين اذا ادعى على الاخر ضيائه وطلب يمينه انه ما خاف في شيء من الشركتين
 هل يلزم اسم الاجاب ان ادعى على ضيائه في قدر معلوم فيشعاع الدعوى والمخوف
 والال سئل ان ادعى على ضيائه في قدر معلوم فيشعاع الدعوى والمخوف فتاوى قاضي الهادي

أبق
برودم
المنزلة
أقل من أربعين فقيمتها أأدريها عند محمد وعند أبي يوسف
أربعون وإن دده من دونه بحسابه وإن أبق منه لا يضمن
أن أشهد أنه أخذه لبرده وإلا فلا شيء له ويضمن أن أبق
بمقتضى قوله وشروطه كالتصديق

أبق
برودم
المنزلة
أقل من أربعين فقيمتها أأدريها عند محمد وعند أبي يوسف
أربعون وإن دده من دونه بحسابه وإن أبق منه لا يضمن
أن أشهد أنه أخذه لبرده وإلا فلا شيء له ويضمن أن أبق
بمقتضى قوله وشروطه كالتصديق

ح فلا يبره من مات قبل ذلك وتعد زوجته للموت
عند ذلك **كتاب الشراكة** هي شراكة شركتكم وشركة
عقد فالأولى أن تملك اثنين غنيا أو ثرا أو شرا أو
أثريا أو أوسيدا أو خلطط بالمال بحيث لا يميز أو
خلطط وكل منهما اجنبي في نصيب الآخر ويجوز بيع نصيبه
من غير أن يبيع الصورة من غيره بغير إذنه فيما عد الخلط
والاختلاط وإنما في الخلط والاختلاط فلا يجوز بل لا بد
والثانية أن يقول أحدهما شاركك وكذا ويقبل الآخر
وركنها الأيجاب والقبول وشروطها عدم ما يقطعها كالموت
وغيره معينة من الرخ أحدهما وهي أربعة أنواع شراكة
مفاويزة وهي أن يشرك متساويان تصرفا ودينا أو
مالا ورخا وتضمن الوكالة والكفالة ولا يجوز بين
مسلم وزمي خلافا لأبي يوسف ولا بين حر وعبد ولا بين
ولا بين صبيين أو عبيدين أو مكاتبين ولا بد من لفظية
المفاويزة أو بيان جميع مقتضاياتها ولا يشترط تسليم
المال ولا خلطط وما اشتراه كل منهما سوى طعام أهله وكسره
فلهما وكل دين لازم لأحدهما ياتي فيه الشراكة كبيع وشراء
واستيجار لازم الآخر وإن لازم بكفالة بالمال لازم الآخر خلافا
لها وكذا إن لازم بغصب خلافا لأبي يوسف وفي الكفالة

هذا ما بين
من جهة الدين
فصل في بيع نصيب
من شركة
من جهة الدين
هذه الشراكة
وصبي
ان لازم لغيره دين بالمال

بلا امر لا يبرمه في الصحيح وان ورت احدتها ما يقع الشركة
او وهب له وقضيه صارت عينا وكذا ان فقد فيها
شرط لا شرط في العنان وان ورت عرضا او عقارا باع
بقيت مفاوضة ولا تقع مفاوضة ولا عيان الا بالبر
او الذنا يراو بالفلوس النافقة عند محمد او بالتزلفعة
ان تعامل الناس بها ولا تقبلان بالعروض الا ان يسع
نصف عرضه بنصف عرض الاخرته بغير شركة ولا
بالكيل والموزون والعددي المقارب قبل الخلط وان
خلط اجنسا واحدنا شركا في شركة عقده عند محمد
ومالك عند ابى يوسف واخطط اجنسين لا ينقصد
اتفاقا وشركة عنان وفي ان شركا متساويين
في اذ كرا وغير متساويين وتضمن الوكالة دون الكفالة
وتتبع في نوع من التجارات او في عمومها وبغض مال
كل منها وبكل ومع التفاضل في رأس المال والربح
التساوي فيها او في احياء وزاخر عند علمها وتضمن
مال احياء درهم والاخره نائير ولا شرط الخلط فيها
ايضا والوضعة على قدر المال وان شرط اغراض وما
شراء كل منها طوبى بئنه هو فقط ويجمع على شركه
منه ان اراه من ماله وتبطل شركة بهلاك المالكين او اهلها

تبع
وسم زيادة الربح للعامل
عند عمل احداهما

لا من مال الكوا
خلاص

ف

مولانا محمد الفناي دارهم ودنا نير وقضيتهم سلطان عليها خانه كونه كونه
وعاد ولندن مكره معروضه كمنس بر يا اي دور كاجه وفلورنك وقف ايمس صحيح مبدرو
امام زرقه امام ابو حنيفه حقه كمنس قديم شامو ديد رصيرج ايمس وقتاوي
عنا بيه كاجه وفلورنك قنده تعامل الناس اوله يعني فلق ايد كلسر جائز در
دبشر وامام ابو يوسف منقولانك بمرورن بر بر نقل او منقعه قال سنه كدر وبقا كيه
بر بر دور بر بر نقل او منقعه قابل اوليه سنه كدر او وودكان وناجيه كمنس منقولانك
وقر عفا تا بع او منقعه صحيح در دور وامام محمد منقولانك وقف تعامل الناس اوله
صحيح در دور وامام محمد قول صحيح در دور كمنس زمانم اكثر كاجه وقف ايد بر عفا
تا بع كمنس وقف ايد بر وقف نامه كره اوله باز بمرورن زمانم كاجه وفلورنك
وقنده تعامل الناس دار در امام فتنده كمنس صحيح او كمنس لا بيه مبسوطه منقولانك
وقف صحيح او كمنس تعامل الناس او كمنس صحيح او كمنس صحيح او كمنس صحيح او كمنس صحيح
منقولانك وقف امام محمد فتنده تعامل الناس اوله او كمنس صحيح در دور وامام
ابى يوسف فتنده تعامل الناس اوله او كمنس صحيح در دور وقف كمنس امام محمد فتنده منقولانك
هشتمه كمنس وقف امده فوت يعني عبادت وثواب اوله انك وقف صحيح در دور
بور وابتد او زره محتمده شبه اوله باز وقفته الفناي وده صاحب جليله
محيطه كاجه وفلورنك مطلقا وقف صحيح در كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
نقل مبنين كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
صحة ضعيف او لمق بوقدر وقاي حكم ايتد كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
وكمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
مقدار وقف نامه بر باز كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
وملكيه جوق وقف كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
دعما كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
واهل كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس كمنس
زبايه قضايقه اولور تر الدعاء

العصره الفناي

واعتبرها بالعلم من الامور

التي

التي

كل فله وان اعانه الاخر فلا اجر مثله لا يتراد على نصف ثمن
الماخوذ عند ابي يوسف خلا فالحمل وما اخذاه معا
فلها نصفين وان كان لاحدهما ثقل ولا اخر رواية فاق
احدهما فالكسب له ولا اخر اجر مثل ماله والرجح في الشركة
الفاصة على قدر المال تبطل شرط الفضل وتبطل الشراكة
بموت احدهما وتبطل بقية ميراثا ان حكم به ولا يترك احدهما
مال الاخر بلا اذنه فان اذن كل صاحبه فاذن معا فمن
كل حصة صاحبه وان اذنا معا فباضمن الثاني علم بادا الاول
اولا وقال لا يضمن ان لم يعلم وان اذن لحد النفا وضمن لشركه
ان يترى امة ليطاها ففعل فله حصة بلا شيء
ويؤخذ كل منهما وقال لا يضمن حصة شريكه **كتاب**
الوقف هو حبس عين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة
كالعارية فلا يلزم ولا يزول ملكه الا ان يحكم بحكم قبل او
يعلقه بوثية بان يقول اذامت فقد وقفت وعندها
هو حبس عين على ملك الله تعالى على وجه يعود بغير
الى العباد فيلزم ويؤول ملكه بحرية القول عند ابي يوسف
وعند محمد لا مال يسلم الى ولي فلو وقف على الفقراء
او بني سقاية او خانا او رباطا لبي السبل او جعل ار
مقبرة لا يزول ملكه عنه الا بالحكم وعند ابي يوسف يزول

بالزوم

بغير

زيد بدفع حامي يده التي يكتمها طمعه لم يترك كدوى زمانه كرا مرورا بدور رواج زمانه
ورث ارقا لدقده عمر وكلوب ارشرب زبدك النذرة فله بدور المفعة قادرا ولورث اكلوا
زيد حامي الدتور زمانه اخبر من الماشي ائسه صكره دن اخبر من زباده اولسه زبدك حامي النماز
فاضني وفتوا منه شيخ الاسلام فوايه زاده فتوا منه النور جاشنه نظر اولوب ته دفعه ضرر
ونه حامي بيزيان اوله مجموع يكون كور مفتي

زيد واقف حال حوتنه ولما احسنه اندرك وقفته وباعه من ذن ومسته ثابت اوله
ويش ادا اول نور الحوا اولماز ولو كان على الوقف وبلا لا يورثه من عملة هذا الوقف
مبا سعاد ماله الوقف في البوابه كور مفتي

ما وقفه . وقفه المنزل

بحر القول وعند محمد اذا سئل الى متى وليت من
من السقاية وسكنوا الحان والرباط ودفوا في المقبرة
وشربا لتامه ذكره بغير مؤيد وعند ابي يوسف يصح
بدونه واذا انقطع صرفه الى الفقراء ونحوه عند ابي يوسف
وقف المشايخ وجعل غلة الوقف للولاية لنفسه وجعل
الكل والبعض لامهات اولاده او مدبره ما داموا حيا
وبعدهم للفقراء وشروط ان يستبدل به غيره اذا شاء
خلافا لمحمد في الكل وصح وقف الفقراء وكذا المفقور
المعارف وقفه عند محمد كالقاس والمزير والقديوم
والمشاعر والجنابة وثياها والقديوم والمرجل
والمصاحف والكتب وابي يوسف معه في وقفات لا
والكرام كالخيل والابل في سبيل الله وبه يفتي وكذا
يصح عند ابي يوسف وقفه بغير مؤيد وقف ضيعة بغير مؤيد
واكرتها وفيه عبدة وسائر الاموال والاشجار والوقف
فلا يملك ولا يملك الا انه يجوز قسمه المشايخ عند
ابي يوسف ويبدأ من ارفعها الوقف بعبادة وقدمها
الواقف ان وقف على الفقراء وان على معين فعليه فان
امتع او كان فقيرا اجرة الحاكم وخمسة من اجرة فقيرة
اليه ونقص الوقف يصرف الى عمارته ان احتاج والا

او غلته وقفه وكذا وقفه
بان يقول على كذا وكذا فوقفه الفقراء
فله بولي وقفه بغير مؤيد
تقسمه لنفسه او لغيره او لماز حاتم
تقسمه او لغيره وقف
اوله
خازن وقفه المفقور شرط المالك
يرثه من بعده بغير مؤيد

انه يبيع ويشترى بغير مؤيد اخر
انما قال للفقراء والاشجار

مجهول

ارزوم وقفه

وقفه حاتم او غيره

الوقف

ارتان كذا وقفه
وقفه

محمد بن محمد بن أحمد وقف الملك صحيح ولازم اولو امر الجواب اولو
 عوارض بغير غرات ايجوندن اولو السور الموصوف

زید سوره کیدوب بدسکرسندون بهر و حیوانه و معانی معلوم اولو تصرفه
 اولان بهر وقف دکاتی اجاره و بهر طور الی غیره متوک وقف زیدک صیوانه
 و معانی معلوم اولو دکاتی محلوله ساخه و بهر زم و مکة قادر اولو امر الجواب
 اجاره هر جانب وقف زید طرفند و بهر راسه اولو امر الجواب

بهر وقف وقف بهر ضایع الی غیره صرافنده اشتباه وقف اولو مستفادنه بهر طرف
 اولو محقق نزاع واقع اولوب شهود منقرضه و لغه بینه الی اثبات مکة اولو محقق
 نه و جهاله عمل اولو امر الجواب برآنه دکت و جهاله اولو محقق شهود و وقف
 تصرف ایدن نه حال اولو امر الجواب عمل ایشد و رینه ایا کوره عمل اولو امر الجواب

واما مستند اشتباه مصارف الوقف حکم ضیاع کتا به کیف عمل فیه ذکوره الذمیره
 قال سید الشیخ الاسلام عن وقف مشهور استثبتت مصارفه و قدر ما یصرف الی الخ
 قال ینظر الی المعهود من حاله فمابقی من الزمان من ان لونه کیف یعملون فیه
 والی من یصرفونه فیسبغ علی ذاک لاق الظاهر انهم کانوا یفعلون ذلک علی موافقة
 شرط الواقف و هو ان یسقطون بحال المسلمین فیسبغ علی ذلک هذه عبارة الذمیره
 قلت و هذا ظاهر لا فیه و هو موافق للفقهاء الذمیره و الماد من الوقف
 الله اعلم فواهد امر من انفع الوبیل ضرب بقر الوقف مستند غفنه و عشره

محمد بن محمد بن أحمد وقف الملك صحيح ولازم اولو امر الجواب اولو
 عوارض بغير غرات ايجوندن اولو السور الموصوف و لو وقف علی اکهار و الغزو یفتی باجواز
 م وقف الراسه فی نوع مما یصح الوقف علیه و ملا یصح

یوز غلق بر وقفه و قفیه ضایع اولوب بیکردن اصل و قفیه و شر و طه بعض
 مکنه لرسمه مع الی شهادت ایریب بکوار و قفیه یاز لسه مذکور کر شهر اولو
 شه عام قبوله الی ب ذکر اولون و قفیه جذیع عمر اولو امر الجواب
 ت مع ایله شرط تسجیر اولو امر الجواب کتبه سعد الدین

حَبِطَ إِلَى وَقْتِ الْحَاجَةِ وَإِنْ تَعَدَّ صَرْفُ عَيْنِهِ بِيَاغٍ
 وَيُصْرَفُ عَنْهُ إِلَيْهَا وَلَا يُقَسَّمُ بَيْنَ مَسْخَرِ الْوَقْفِ
فصل إذا بَنَى مَسْجِدًا لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ حَتَّى يَفْرُغَ
 عَنْ مِلْكِهِ بِطَرِيقَةٍ وَيَأْذَنَ بِالصَّلَاةِ فِيهِ وَيُصَلِّي فِيهِ وَآمَدَ
 فِيهِ رَايَةً شَرْطَ صَلَاةٍ جَمَاعَةٍ وَلَا يَصْرِفُ جُفَاءً حَتَّى يَرُدَّهَا
 لِمَلِكِهِ وَإِنْ جَعَلَ لغير مَصْلَحَةٍ أَوْ جَعَلَ فَوْقَهُ بَيْتًا وَجَعَلَ
 بَابَهُ إِلَى الطَّرِيقِ وَغَزَلَهُ أَوْ تَحَدَّ وَسَطَ دَارِهِ مَسْجِدًا أَوْ
 أَدْنَى بِالصَّلَاةِ فِيهِ لَا يَزُولُ مِلْكُهُ عَنْهُ وَلَا يَبِيعُهُ وَيُورَثُ
 عَنْهُ وَعَنْدَ أَبِي يُونُسَ يَزُولُ مِلْكُهُ بِحُجْرَةِ الْقَوْلِ مُطْلَقًا
 وَلَوْ ضَاقَ الْمَسْجِدُ وَجَبَّ بِطَرِيقٍ لِعَامَّةٍ يُوسِّعُ عَنْهُ
 وَبِالْعَكْسِ وَرِبَاطُ مَنْ تَعَفَّى عَنْهُ يُصْرَفُ وَقَفُهُ إِلَى الْوَقْفِ
 وَرِبَاطُ إِلَيْهِ وَالْوَقْفُ فِي الْأَرْضِ وَصِيَّةٌ وَسِعَ شَرْطُ الْوَقْفِ
 فِي جَارَةِ الْوَقْفِ أَنْ يَحْدَ وَالْأَفْعَالُ أَنْ لَا يُؤْخَرُ الضَّيَاعُ
 أَكْثَرَ ثَلَاثِينَ سَنِينَ وَلَا غَرَهَا أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ وَلَا يُؤْخَرُ
 بِأَجْرِ الْمَثَلِ ثُمَّ لَا يَنْقُضُ أَنْ زَادَ الْأَجْرُ كَثُرَتِ الرِّغْبَةُ وَكَسِبَتْ
 لِلْوَقْفِ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْجَلَ بِأَنْبَاءٍ أَوْ وَلايَةٍ وَلَا يُعَارَ وَلَا يُؤْمَرُ
 وَأَنْ غَضِبَ عَقَارُ مَخْتَارٍ وَجِبَّ الصَّمَانُ وَلَوْ شَرَطَ الْوَلَايَةَ
 لِنَفْسِهِ وَكَانَ خَائِنًا يُنَزِعُ مِنْهُ فَإِنْ شَرَطَ أَنْ لَا يُنَزِعَ
كتب البيهقي البيهقي مبادلة مال بمال ويقتضيه البيهقي

بأن يقول جعلة مسجد لأن التسليم ليس شرط
 عنده لأنه إسقاط كالأشياء

بأن يقول جعلة مسجد لأن التسليم ليس شرط
 عنده لأنه إسقاط كالأشياء

بأن يقول جعلة مسجد لأن التسليم ليس شرط
 عنده لأنه إسقاط كالأشياء

بأن يقول جعلة مسجد لأن التسليم ليس شرط
 عنده لأنه إسقاط كالأشياء

لأنه مشروط بغيره فخرج من ملكه وقيل
 وبغيره فخرج من ملكه وقيل

[illegible]

卷之四

ولو اشتري طاحونة ومانت في يده مدة ثم استحقها من حق فليس له بها المنة شي بمغلة
الطاحونة لانه كبرخ اجراء البيع بل في كسبه ومغلة من صواب الفاعل في البيع
في الساعات الحرام

عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابتاع طاحونة
فلم يملكها لم يملكها ولو اشتري طاحونة ومانت في يده مدة ثم استحقها من حق فليس له بها
المنة شي بمغلة الطاحونة لانه كبرخ اجراء البيع بل في كسبه ومغلة من صواب الفاعل في البيع
في الساعات الحرام

انما باع الاغنى القليلة بالقيمة العدل من غير ان محمود او مستور اصح او مفيد لادوية
او باع الاغنى بالان جملان باع بضعف قيمته وفي بيع منقوله وانما في رواية
لا يجوز الا ان يكون حرا وهو افسد القصد وعليه الغنور وفي رواية يجوز وفي بيع الممن
في العدل من بيع البرازية في الثانية في مع الاب وادم ووص

شهادة الميراث غير بالخالفين

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
مقاما لله تعالى في كل شيء
بجاء الله تعالى في كل شيء

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّمَا هِيَ كَرْزٌ مَّرْكُومٌ

وَالْمَلَأْتُهُ بِالنَّارِ وَالْمَلَأْتُهُ بِالنَّارِ وَالْمَلَأْتُهُ بِالنَّارِ

الخامس في بيان القيمة العدل في غيره ان مجموعها مستواص وان هذا لا ينفصل
او الجمع الا اذا كان جزأين باع بضعف قيمته وفي بيع منقوله وان كان في رواية
لا يجوز الا ان يكون جزأين وهو اقساما الصدر وعليه الفتور وفي رواية يجوز ويضع المش
على يد عدل من بيع البرازية في الثاني مع الاب وام ووص

في الملك المظفر فيقف بالولاية
 في الدر والوزن في السحر
 في الملك المظفر فيقف بالولاية
 في الدر والوزن في السحر

البيع ^{البيع} هذا ^{هذا} وكذا المشتري ^{المشتري} هذا ^{هذا} فافهم

راعى البيع واشترى المائتين بلا وجه القطع من قصور
 وهو اقراض عبد الرحيم الما
 واسمها انجيل يا كان و
 في سنة ١٢٠٠

وقبول بلقي في الماضي كبيع واشترت وما دل على
 معناها وبالقاضي في النفس والحسين هو الشيخ ولو قل
 حظه بكذا فقال اخذت او رضى صح ولا اوجب
 احد فافلاجران يقبل كل البيع بكل الثمن في المجلس او يترك
 لا يقصد وزر بعض الا اذا بين ثمن كل وان رجع المحي او
 قام احدهما عن المجلس قبل القول بطل الايجاب وانا وجد
 الايجاب والقول لازم البيع بلا خيار مجلس ويصح في العوض
 المسار اليه بلا معرفة قدره ووصفه لا في غيره ويضمن
 حال وموكل باجل معلوم ولو اشترى باجل سنة فنع
 البائع المبيع حتى مضت ثم سلم قبل اجل سنة اخرت
 خلافا لها وان استقر الثمن فان استوث مالته استقر
 ورواها مع وكرو ما قدر من اى نوع كان فان
 رولها في الاروج وان استوى رولها لا ماليتها
 مالم يمتين ويصح في الطعام وكل كيل وموزون كذا
 ووزنا وكذا جازا ان بيع بغير حبه وباناء او حجرين
 لا يدرى قدره وبن باع صبر كل صاع بدرهم صح في
 صاع فظا ان يمتي حلتها ولم تترى الفسخ بالخيار
 وان كيل او يمتي حلتها في المجلس بعد ذلك ومن باع صاع
 غنم كل ليلة بدرهم لا يمتي في شي منها وكذا الوباخ ثوبا

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

زير ايمه عمر و ملك باجه برين بكرة قوق بيكايه به وفا بيع و سلم ايدو سنة تمامه
 و بير قزك سيج بانه منقلب اولو و نميش اولو رسته تا كشته و كين و بير
 زير بانه منقلب اولو و زير اكلاب اولو زنه و قنده و بير راييه باجه
 بوسو رتو زير و عمر و سيج زير رسته و بير و ب باجه راولد قزك بكرة بگر
 ضبط ايتد سمنه اخذ و استلكر ايتد كج حوصو كج قنيتي بگر و سمنه
 اخذ اولو و زير

القول الاول ما افتاده صاحب المثلومه انه رهن حقيقة فلا ملكه المشتري
 الا باذن البائع ويضى ما الكل من ثركه وما اتلف من شجرة و سقط الا
 ولا يضي ما زاد كالامانة و سيرة و عند فقهاء الذين انجز الراس

بيع بالوفاءه تعيين اجل لازم اولو و زير اكلاب اجل تعيين او لما جئ
 اولو كين و عمره تمامه بكرة به نه وقت الحس و بير سيج الر
 اجه نس ويره سيج الحق او زره سيج طوق باينه در

بيع بالوفاء ايمه سيج اولو و سيج عليه بايك مبر رسته خسته نيك مبر
 بايكدر محصور مينوه يسه الكور الكور و ك زراعتي ايله
 ايله الياز

زير باجه نر عمر و سيج بالوفاء طريق ايمه سيج ايدو شرط وفا عقد
 عمر و باجه نر زير كرا و سمنه بكرة سيج ايمه زير و زير سيج ثا في
 باجه نر الفه قادر اولو و زير اكلاب قادر اولو و زير بوقوله و ايله
 و عا و طبعه كرا و زير

بيع الآت للهو كاله بط والطير والمزارع
 في قول ايه صنفه و قالوا صاه لاجوز و
 اللعب كاله و الشطرنج فانه اختلفوا ان
 لا ينافي بامر القاضي لا يضمن وان لم يكن
 فله كنه قول كيه يوسف و محمد رحمهم الله

منها ما ينفذ و كرا و زير و باجه
 لا ينفذ و كرا و زير و باجه
 لا ينفذ و كرا و زير و باجه
 لا ينفذ و كرا و زير و باجه

و المرافق و يقال للبائع اقله و اقطعها و سلم المبيع
 وكذا لا يدخل تحت يده و لم يثبت بعد وان ثبت
 ولم يضر قيمه دخل و قيل لا و ان باع ثمره بصلحها
 اولم يبدأ صح و يقطعها المشتري لاجل وان شر
 تركها على الشجر فسد و لو بقدر تمام عظمه خلا فالحمد و
 كذا في الزرع وان تركها باذن البائع بصلحها
 طاب له الزيادة وان بغا زنه بصدق بما زاد في ثمرها
 وان بعد ما تناهت لا يصدق شي وان لم يشرع
 الموقت لا يملك بطلت الاجارة و طابت الزيادة ولو
 لم يشرع الارض لترك الزرع فسدت ولا تطيب الزيادة
 ولو اخرجت غير حريم القرض فسد البيع و بعد القبض
 يشرع ان و القول في قدر الحاد للثمن و لو باع
 ثمره و ستن منها رطبا معلوما صح و قيل لا ويجوز بيع
 البز في شبلان بيع بغير جنسه وكذا الباق في قشر
 والازر والتمس وكذا اللوز والفستق والجوز و ثمرها
 التي واجه الكيال وعد البيع و وزنه و وزنه على
 البائع واجرة نقد الثمن و وزنه على المشتري وفي بئله
 بئنه سلم هو او ان لم يكن متوجلا وفي بيع بئله بئله
 او عن بئنه سلم معا **باب الخيار** و صح خيار شرط لكل

ار الا و من الشجرة مطلقا كان الزرع
 و الثمر بها قيمه او لا
 لا يضره بيعها كالمساخ الموضوح

ولا يملك الا و ان
 تركها باذن البائع
 و ان شرط

بانه لا يبيع الا من اجل الزرع
 لانه باطل
 و ان شرط
 و ان شرط

فان يفسد به خذله لكن البائع
 لا يضره
 و ان شرط

انما باع بئنه سلم
 و ان شرط

فان يفسد به خذله لكن البائع
 لا يضره
 و ان شرط

اشترى بارية فوجد بها قوصة فداو بها ان داو بها من تلك القوصة كان رضا العيب
وان داو بها من عيب حدث فيها لا على القوصة لم يكن رضا بالعيب ولو كان
العيب بعد ما علم بالعيب فيه روايتان اشترى بارية وقبضها وفهم الباري
في عيب البارية ثم تركها كخسوة اياها ثم قال البائع لم اسكتها طول المدة
بعد العلم بالعيب فقال المشتري انا اسكتها لانظر ان لا يزل العيب قال

فما يصح من البيع في مدة العيب
والعلم في المدة في المدة قبل البيع
ويتم العقد

وعلم به في المدة انفسح والالتزم العقد ايضا بوجوب منزله
الجيار وكذا يبيع المدة وبالنقد يشفق بسبب البيع
وبطل ما يدل على الرضى كالركوب بغير الاختيار والوطي و
الاغناق وتوابعه ولو شرط المشتري الخيار لغير قباز
وايهما اجاز او فسخ صح وان اجاز واحد وفسخ الاخر غير
السابق وان كانا معا فالفسخ ولو باع عشرين اخيارا في
احدهما فان عتبه وفسخ من كل صح والافلا ويجوز خيار
التعيين وهو بيع احد شيئين او ثلثة على ان ياخذ المشتري
ايما شاء ويجوز في اكثر من ثلثة ويتقيد بخيرهم بخيار
الشرط على الاختلاف والبيع واحد والباقي امانة فلو قبض
الكل فملك واحد او نسب لزم البيع فيه وتعين الباقي للامانة
وان ملك الكل لزمه نصف ثمن كل او ثلثه وليس له
رد الكل الا ان ضم اليه خيار الشرط ويورث خيار
التعيين والعيب لا الشرط والرؤية ولو اشترى باري
على انهما بالخيار فرضي احدهما لا يرد الاخر خلافا لهما و
على هذا خيار العيب والرؤية ولو اشترى عبدا على ان يختار
او كاتب فظهر خلافه اخذه بكل الثمن او تركه **ففسل**
من اشترى باري برة جاز وله رده اذا سراه ما لم يوجد
بما يفسله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع باري برة

برأوى وكونه خيرا لا يفسد البيع
برأوى وكونه خيرا لا يفسد البيع
برأوى وكونه خيرا لا يفسد البيع

نسيان عنه

مبادر تعين
سامع عليه كونه

الرجوع
في خيار الرؤية ونحوه
من رجع الى العين

من اشترى

مفسد

في خيار الرؤية ونحوه
من رجع الى العين
من اشترى باري برة جاز وله رده اذا سراه ما لم يوجد
بما يفسله وان رضى قبلها ولا خيار لمن باع باري برة

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

ذلك شاع
الزط جاعة
والنفس

في خيار البيع

سائر النسخ

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

من يشترى عدل في حقه منه ثوبا او ذهب او
فله ان يرد به بغير خيار روية او شرط **فصل**

مطلق البيع بقضي سلامة البيع فان وجد في مشرو
عيبا رده او اخذه بغيره لا انساكه ونقصه الا بغير
بأبعه وكل ما يجب نقصان الثمن عند التجار فيه وثبت

فلا باق ولو الى مادون سفر من صغير بغير عيب وكذا

السرقة والبولق الفاسد وفي الكرم عيب امر ولو اتيقن او

سرق او بال في صغير تم عاوده عند المشتري فيه رده

به وان عاوده عنده بعد البلوغ لا وجنون عيب مطلقا

فلو جن في صغير وعادوه عند المشتري في كبر

رده والخس والذوق والذوق والتولد منه عيب

الجارية لا في الغلام الا ان يكون من ذرا والاختصاص

عيب وكذا عدهم حيفر يتسع عشرة سنة

لا اقل ويعرف ذلك بقول الامة فتر اذا انتم اليه

نكول البائع قبل القبض وبعده هو الصحيح والكفر عيب

فيها وكذا الشيب والدين والبيع القديم والشعر

والما والعين فان ظهر عيب قديم بعد ما حده عند

المشتري خذجه بالنقصان كمن يشره ففعله فالطلع

على عيب وليس له الرد الا ان يرضى البائع باخذه فله ذلك

كذلك في

المشتري

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

منه في حقه
ابو يونس
ابو يونس

لوم من البائع المفقود

على البائع نقصان المبيع

تدري
سوق
او يفسد

حتى يات المشتري سقط رجوعه فان خاف الثوب
او صبغ احمر اولت التوب بيمين تدبر غيبه يرجع
بنقصانه وليس بايعه ان ياتخذ حتى لو باعه بعد
رؤية غيبه لا يسقط الرجوع ولو اعق بلا مال او
او استولد تدبر الغيب يرجع وكذا ان ظهر بعد موت
المشتري وان اعق على مال او قتله لا يرجع بشئ وكذا
لو اكل الطعام كله او بعضه او ليس الثوب فخرق لا يرجع
خلاها وان شري بيضا وجوز او بطنجا او
قنبا او خيارا ففسده فاسدا فان كان سميح به
رجع بنقصانه والا فكل منه ولو وجد البعض فاسدا
وهو قليل كالواحد والاثنين في المائة مع البيع والا فبد
ورجع بيمينه ومن باع ما شراه فوجد عليه غيبه
ياقرارا او نقول او بينه رده على بايعه ولو قبله براه
لا يرد عليه ومن قبض ما شراه ثم ادعى غيبه لا يجزى
ومن يمين او حلف بايعه فان قال شري غيبه
دفع ان حلف بايعه ولازم الغيبه بكل ومن ادعى باق
مستحب يبرهن او لا انه ابق عنده ثم حلف بايعه
بالله لقد باع وسلمه وما ابق قط او بالله ما له حق
الرد عنيك من الوجه الذي يدعي او بالله ما ابق عندك

يبيع
مشتري

على دفع ثمنه

دفع ثمنه
فقد

لقد باعته وما به هذا العيب

قط لا بالله او لقد باعته وسلمه وما به هذا العيب وفي باق
الكبر يحلف بالله ما ابق منذ بلغ مبلغ الرجال وعند
عدم بينة المشتري على اباقم عنده يحلف البائع عنده
انه ما يعلم انه ابق عنده ويحلفوا على قول الامام فان نكل
على قولها حلف ثانيا كما مر ولو قال بايعه بعد نقض
بعثك هذا من غيري وقال المشتري بل وحده فاقول له وكذا
لو اتفقا في قدر البيع واختلفا في المقبوض ولو شترى
عبد بن سقفة وقبض احدهما ووجد بالمقبوض او بالآخر
ردهما او اخذهما ولا يرد المبيع وحده الا ان ظهر الغيب
بعد قبضهما ولو وجد بعض الكلي او الوزن معيبا
بعد لقبض رده كله واخذه وقبل هذا ان لم يكن في وعاءين
والا فهو كالعبد بن ولو اسحق نفسه بعد لقبض ليس له
رد ما بقي بخلاف الثوب ومداواة المبيع بعد رؤية
العيب وركوبه رثيا ولو ركبته لرده او سقيه او شراه
علفه ولا يدل منه فلا ولو قطع يد المبيع بعد قبضه
او قبل بسبب عند البائع رده واخذ عنه وقال لا رجى
بفضل ما بين كونه سارقا وغير سارق او قاتلا وغير قاتل
ان لم يعلم بالعيب عند الشراء والا فلا ولو تداء ولته
لا يدي ثمة قطع في يد الاخير رجوع الباعة بعضهم على

انه

فقال المشتري

ثمنه للمشتري

بشئ

كاتب
وكان
مشتري
سحق

المبيع

بوجه كذا ما كان
يد العبد

بسم الله الرحمن الرحيم

بعض كما في الاحتجاج وعندنا مرجع الخبر على ما به
لا بائعه على ما به ولو باع بشرط البراءة من كل عيب
وان لم يعد العيوب ويدخل في البراءة الحادث قبل القبض
ابي يوسف خلافا لمحمد **باب البيع الفاسد** بيع ما ليس
بمال والبيع باطل كالدم والبيته وكسر وكذا بيع ام الولد
والمدبر وكذا بيع الكاتب الا ان يجزى وكذا بيع مال غيره
مستقروا كالحمل والجنين بالقرن والبيع حين ضم الى غيره
ضممت الى الميتة وان بين عن كل وعندنا يصح في العبد
والذكية ان يترى الثمن ويصح في حين ضم الى مدبر والقرن
غير الحقيقة وكذا في ملك ثم الى وقف في البيع وبيع العبد
بالحر او بالعكس فاسد وكذا بيعه بالعتير ولا يجوز بيع غير
في الهواء وسك لم يفسد او عهد والقي في خطرة لا يؤخذ
منها بلا حيلة او دخل اليها بنفسه ولم يفسد مذله وان
والقي فيها وامكن لغيره بلا حيلة فتح ولا يبيع الحمل او نتاج
واللبن في الشرح وكذا اللؤلؤ في الصدف والقشور
على ظهر الفم خلافا لابي يوسف فيها ولا يبيع اللحم في الشاة
وضربة القانص وجد في سقف فزراع من ثوب
وان ذكر قطيع فلو قلع الجذع او قطع الزراع وسلم
قبل الفسخ عار بيمين ولا المزانية وهي بيع الثمر على الثقل

بيع

أي يجوز الكاتب بيع نفسه
فيمتلكه

بما

لا يجوز

بالتجارتك آفتك
معدود جاسر الوال

الحج يجوز
البلاد مقدم على النور

٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مخدوز مثل كيله خروبا والمخاقله وهي بيع البر في سبله
بشرط كيله خروبا والبيع بالملازمة والمناصرة والقا
الحجر بان يتساويا من سبله فيلزم البيع لوليهما الميراث
او وضع عليها حجر او بندها اليه البائع ولا يبيع ثوب
من تدبر الا بشرط ان ياخذها شيئا ولا يبيع الميراث
ولا اجارها ولا الثقل بلا كوارات خلافا لمحمد ولا يبيع روث
القرن وبيضه وعند ابي يوسف يجوز في الدود اذا كان
مع القرن وفي البيض عنه روايتان وعند محمد يجوز بيعها
مطلقا وهو المختار ولا يبيع الابن الامتن يزعم انه
عنده فان عار قبل الفسخ لا ينقلب صحيحا وقبل ينقلب
ولا البن امرأة ولو بعد الحلب وعند ابي يوسف يصح في لبن
الامة ولا شعير تزيير ولكن يباح الانتفاع به للحرز
ضرورة ويفسد الماء القليل عند ابي يوسف لا عند محمد
ولا يبيع شعير آدم ولا الانتفاع به ولا بشئ من اجزائه
ولا يبيع جلود الميتة قبل الذبايح ويجوز بعده وينتفع
به ويباح عظمها وينتفع وكذا عصبها وقرونها وصورها
وشعرها وبرها وكذا عظم الفيل خلافا لمحمد ولا يجوز
بيع ثلث سقط ولا المسيل ولا الميتة وصفا في الطريق
ولا يبيع شخص على اية امة فاذا هو عهد ولو باع كذا

لجود النسي

جميع الميراث

قوله

صحيحا

ويشتر

فريضة

كراهة

بيع والهة

أي او يوقادس برآمدك
آتش سی برآمدك
یوقادسی صافق

بفلسه

الجهاد في الشريعة بذل الوسع في القتال في سبيل الله مباينة او معاونة بالمال او بالأي
او بتكثير السواد او غير ذلك ^{فمن الامتثال}

قوله فرض كفاية والديين على ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجرم قتل ابا دما كان اهل كل بلد ولو
كان فرض عين لم يدع احد منهم والجهاد في القتال مع المخالفين لا عزاز ونسب الله
ولا عمل كلفته والبر جميع سيرة ربه في الطريقة في الامور فيه كان او شر او في الشرع يخص
ببر النبي صلى الله عليه وسلم في معارضة جميع غزو على خلاف القيس والسياسة مصدر ساس الى
الرعية اي امرهم ونهايهم كان في القيس وغيره فالسياسة استصلاح الخلق باشرافهم
الى الطريق المنجي في الدنيا والآخرة فيهم الانبياء وعلى الخاصة والعامة في ظاهرهم
وباطنهم وفي السلطين والملك على كل منهم في ظاهرهم لا غير وفي العلماء ورثة الانبياء
على الخاصة لا في باطنهم لا غير ^{كافة المودات}

زيد كثر على سيرة ثابت اوله قطع يد ابيه حكم اوله قدره هو صوق اوله هلاك خوفه
اوله يحق قتل مانع اوله حرمي الحق اوله حرم زور مستلف وكله كرمه في
السيرة

ولا يجوز بيع امة الا بملكها ولا البيع الى التبرؤ من رجل
وصوم التشاري وفطر له يود ان لم يعلم العاقد ذلك
ولا البيع الى الحصاد والديار من القياض والحجاز وقدر
الحاج وبيع الكفالة الى هذه الاوقات فان اسقط الابر
قبل حلوله صح وكذا الوبايح مطلقا لا اجل الى هذه
الاوقات فان اسقط الاجل قبل حلوله صح ومن باع
نصيبه من دار يجوز ان عليه المتعاقدان خلافا
لابي يوسف ويكن علم المشتري عند محمد **فصل**
قبض المشتري المبيع بيا باطلا باذن بايعه لا يملكه
وهو مائة في يده عند القبض ومضمون عند القبض
وقيل الاول قول الامام وثاني قوله ما اخذ من الاختلاف
فيما لو بيع مديرا وام ولد فمات في يد مشتريه حيث
لا يضمن عند ارجح خلافا لهما ولو قبض المبيع بيا
فا سدا باذن بايعه صريحا او دلالة كسبه في جليل عقبة
وكل من عوضه مال ملكه ولزمه هلاكه متل حقيقة
او معناه كالبقرة في القمي وكل منهما يسقط قبل القبض وبعد
ما دام في ملك المشتري اذا كان الفساد في صلب
العقد كبيع درهمين بذراعتين وان كان بشرط زائد
كشرط ان يهدي هدية فكذا قبل القبض ومتا بعده

نذكر
وهو يوم في طرف الخريف
نذكر
بقدم الدواب ونحوها
نذكر
نحو قطع القتب
نذكر
نحو قطع القتب
نذكر
في الحكم البيع لبايعه والفا

بحضرة البايح

في صورة ومفرد كان
الحال من ان المال والاول
والعدد المتعارف خبره
اللام بعينه

لو كان
نحوه
نحوه

ولما صح الاقالة لا يلفظ الاقالة حتى لو قال البيع للمشتري بعني ما شئت من كذا
او قال المشتري بعث فقبل البيع فهو بيع بالاجماع فيراعى في ذلك شرائط البيع
منه ما ارضا فيه في الاقالة من مجموعته قدر ما اقتدر في البيع

الخانع والبرازية
 عليه ملأ ما ملأ فبر والبرازية كما لو وقف كما في
 المرحى أو الأقدح وأدعى المرحى المرحى فانه يحيد
 باستناده الملك والعقد بجلى والوقوف فان
 فادعى المرحى فانه يدعى عليه فانه قد عرف
 ان المرحى والبرازية سبيلها وسبيلها كما في

وانا فرسان باز قار احمد اقله وقال
 الاخر اقله هذا عند الامام ولي
 يدسرخ
 فاما ما اقله عنده الاماميين اعتبارا
 بالبيع،
 وحي
 في يد الامام
 في يد الامام
 في يد الامام

عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ربيع البع

ویدیکه
ملائیقه
آدم
نورانی

[illegible]

وهي نبيج جديد في حق غير العاقلين اجماعا وفي حقهم ما
بعد القبض ففتح وان يعذر جمعها فستأبطل وعذر

ابن يوسف بنع فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت
وعند محمد فبيع فان تعذر فبيع فان تعذر بطلت

وقبل القبر فسخ في النقي وغيره وعند بني يوسف في
العقارب فلو شرب فيها أكثر من الثمن الأول وأخلاق

المسجل بطريق الشرط ولزم القضاة الأول وعندهما ليصح
الشرط لو بعد القبض ويجعل سبعا وان شرط أقل من
سبعة البع من الشرط في غير الشرط وقد انقضى

بِعَا وَيُفْحَ شَرْطًا وَإِنْ تَعَبَ صَحَّ الشَّرْطُ اتِّفَاقًا

الثاني بصلتك المبيع وهلاك بعضه يمنع بقدره
والثالثة بالامحة ثم ماشاء ماشاء

بِهِ وَزِيَادَةُ التَّوَكُّلِ يُعْجَلُ بِهِ لِزِيَادَةِ الْإِقْصَافِ
وَالْوَضْعُ يُعْجَلُ بِإِقْصَافِهِ وَلَا يَصِحُّ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ

الْفَيْنِ الْأَوَّلِ مَثَلًا أَوْ فِي مَلِكٍ مِنْ مَرِيدِ الشَّرِّ أَوْ رَجُلٍ
مَعْلُومًا وَجُوزًا يَصْعُقُ إِلَى رَأْسِ الْمَالِ آخِرَةِ الْقَضَاءِ وَ

الصَّنْعَ وَالطَّرِيزَ وَالْقُلَّ وَالْحِلَّ وَسَوَّاقِفَ وَالْمِصْرَ
لَكِنْ يَقُولُ قَامَ عَلَى بَكْدَا لَا شَرِيَّةَ وَلَا يَضْمَ نَفَقَتَهُ وَ

بیت بعد از آنکه جرعه از این میخورد

فی تیر و تلوین ازین اوج به یک اوزره معامله اوئی درین بهرند برنج جو مقدار
 اچو ویر شده زیر و بنور برنج جو ویر دیگر اصل مال طومغه شرعاً قادران و در
 کتاب عینیه ایله طوریه المانیه قادران و مسافر و قفه صرف اولند لریم
 اولان
 الموالعود المصوم

منذ اربع ثمانون سنة

هو كوكب الحبيب من جنس النجوم
هذين النجمين

٩٦
في بيان اسم قرض المبيع والتسليم
في الفن الزيادة والنقصان
وعبر ذلك

ما قد مقام علیہ

البيع لجهالة الثمن . ونفق

ان البيع مارة معلوم بالبيع
مع تسليم

قسم وذلك بان

اروسه و ملاحت زن و بعد نایا

وَلَقَدْ وَفَّيْنَاكَ فِي الْأَمْرِ مَا يَشَاءُ

استقامت، حضرت الباقیہ

از زمانه

١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

نیز در صورتی

21

موت عبید

100

100

11

3. 3. 3.

100

اضراب زمین

111

۳۰۰

اَوْ نَسِيَةً وَلَوْ غَيْرَ مَطْلُوعَةٍ مَعَ التَّقَابُضِ اَوْ مَقْضَاةٍ
 غَيْرَ مَعَيْنٍ كَقِسْمَةِ الْحَقِيقَتَيْنِ وَبَيْضَةِ بَيْضَتَيْنِ وَتَمَرَةٍ بِتَمَرَتَيْنِ
 كَاَحْصَرِ وَالْحَدِيدِ وَحَلِّ مِثَالِهِ فَإِنَّ وَجْهَ الْوَصْفَانِ
 حَرَمُ الْفَيْضِ وَلَيْسَ أَوْ اِنْ عُدَّ مَاجِلًا وَاِنْ وَجَدَ
 اَحَدُهُمَا فَقَطَّ حَلَّ الْقَاصِلِ ^{بِالْمَعْنَى} اَلْأُنْثَى فَلَا يَصِحُّ سَلْمُ ^{بِالْمَعْنَى} هَرَوِيٍّ
 فِي هَرَوِيٍّ وَلَا بَرْ فِي شَعْرِ ^{بِالْمَعْنَى} وَشَرِّ ^{بِالْمَعْنَى} التَّعْيِينِ وَالتَّقَابُضِ
 فِي الضَّرْفِ وَالتَّعْيِينِ فَقَطَّ وَغَيْرُهُ وَهَاجِزٌ عَلَى حَرَمِهِ اَلرَّوَا
 فِيهِ كَيْلًا فَهُوَ كَيْلِيٌّ أَبَدًا كَالْبَرْ وَالشَّعْرِ وَالْمَرْ وَالْحَلِّ اَوْ عَلَى
 حَرَمِيهِ وَزَنَا مَهْرُوزِيٌّ أَبَدًا كَالذَّهَبِ وَالْفَضَّةِ وَلَوْ
 تَقَوَّرَ بِخِلَافِهِ وَمَا لَا نَصْرَ فِيهِ حَلٌّ عَلَى لَعْرِفِ الْغَيْرِ
 اَلْأُنْثَى الْمَذْكُورَةِ فَلَا يَجُوزُ بَيْعُ الْبَرِّ بِالْبَرْ مِثَالًا وَزَنَا
 وَلَا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ مِثَالًا كَيْلًا وَجَازٍ بَيْعُ فَلَسٍ مَعَيْنٍ
 بِفَلَسَيْنِ مَعْيَنَتَيْنِ خِلَافَ الْحَدِّ وَجُوزُ بَيْعِ الْكُرَّاسِ
 بِالْقُضْنِ وَبَيْعِ الْخَمِّ بِالْحَيَوَانِ وَعِنْدَ سَمْعٍ لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ بِحَيَوَانٍ
 جَنَسِهِ حَتَّى يَكُونَ الْخَمُّ أَكْثَرَ مَتَا فِي الْحَيَوَانِ مِنَ الْخَمِّ وَجُوزُ
 بَيْعِ الدَّقِيقِ بِالْأَدَقِّ مِثَالًا كَيْلًا لَا بِالسُّرْبِ صَلَا خِلَافًا
 لَهَا وَكَذَا بَيْعُ الرُّتَبِ بِالرُّتَبِ مِثَالًا وَكَذَا بَيْعُ الرُّطْبِ
 بِالْمَرْوَةِ أَوْ بِالدَّيْبِ مِثَالًا خِلَافًا لَهَا وَدَا بَيْعُ الْبَرْ
 رُطْبًا أَوْ مَبْلُوًا بِمَبْلُوٍّ أَوْ بِأَنْبَاسٍ وَالْمَرْوَةُ ذَيْبٌ مُسْتَعْيِنٌ

كالبز والشعراء ،

زاهد
 جنس
 محمد ازب
 ازب
 نقاب
 الجبل
 الفرق
 بالادان

مستظلا
ولا متساو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وحيث انجوز عند

ارجو زي مع بلبلان جوان غريخته
متفاضه مع

یک سو رکھ دو۔

تبریز اوایل سوره

بَيِّنْهُمَا مَسَاسٍ وَأَيُّهَا مُحَمَّدٌ وَبِحُجُوزٍ يَتَعَلَّمُ حَيَوَانَ بِلُحْمٍ
حَيَوَانَ غَيْرِ جَنْسِهِ مُتَفَاضِلًا ^{وَكُلُّهُ} وَكُلُّهُ الدِّبْنُ وَالْحَامُوسُ
مَعَ الْبَقْرِ جَنْسٌ وَاحِدٌ ^{وَكُلُّهُ} وَكُلُّهُ الْبَقَرُ مَعَ الْبَقَرِ وَالْجَنْبُ
مَعَ الْعَرَبِ ^{وَكُلُّهُ} وَبِحُجُوزٍ يَتَعَلَّمُ حَيَوَانَ بِلُحْمٍ
وَكُلُّهُ تَتَعَلَّمُ بِالْأَلِيَةِ أَوْ بِالْحَمِّ وَبِحُجُوزٍ يَتَعَلَّمُ حَيَوَانَ بِلُحْمٍ

ولوا شترى دارا
 قال الزبدي يعني شترى بالبيع بالغصب والكره شترى لم يضمن
 لان امرار بالبيع لا يصدق على المشتري ولا بد من اقامة البينة حتى
 فازالم يقيم المشتري وهو صاحب الدار البينة كانت تأخذ
 على اقامة البينة لا الى عقد البيع لان الفاسد لا يجوز بيعه فعلى قدر
 يعلم ان قوله وادخل المشتري بيانه وقع اتفاق والله اعلم

المربوق والميل وانفرا لا تذكر كقول الحق ويدخل في ذلك
بدون ذكر **فصل** آية حجة متقدمة والآخر حجة

تذکرہ

ويؤديه لان الكلى او الزردى بالحبس والحل والحق والحق والحق والحق

او نية ولو غير مضمون مع التقابض او متفاندا
غير معين كقصة بحفتين وبيضة بيضتين وقرعة بقرتين
كاحض واحد وحل متان فان وجد الوصفان
حرّم الفضل والنساء وان عد ما حلا وان وجد
احدهما فقط حل التقاضى للنساء فلا يصح سكره

القدر
الجس
خمس اربع
من التور
الحق
الاضح

بامر واجب بالدينب مقانا خلا فاما وذا يبع لبر
رضا او مبلوا بطل او بالياس والامر والدينب

في كتاب
الدينب
الامر
الدينب
الامر
الدينب
الامر

في جميع ذلك ما يجوز عند

بطلها ما مساويا خلا فالمحد ويجوز بيع لحم حيوان بلحم
حيوان غير جنسه متفاضلا وكذا اللبن والجاموس
مع البقر جنس واحد وكذا المير مع انسان والخنزير
مع العرب ويجوز بيع خل العنب بخل اللؤلؤ متفاندا
وكذا تخم النحل بالزيت او بالحم ويجوز بالبر او الدقيق
او السويق وان كان احداهما نسيئة يفتى ولا يجوز
بيع الجدة بالزيت او بما ياربوا الا مساويا وكذا البقر بالتمر
ولا بيع التمر بالدقيق او بالسويق او بالحناء مطلقا ولا بيع
الزيتون بالزيت او التمسك بالتمر حتى تكون الزيت
او التمسك اكثر من الزيت او التمسك يكون الزيادة
بالتمر ولا يقرض الجزاء عند يوسف يجوز
وبه يفتى وعند محمد عدد ايضا ولا يربوا بين السيد وعبيده
والسلم وحري في دار الحرب **باب الخوق والاسواق**
يدخل العلو والكيف في بيع الدار الفيلة الا بذكر كل
حق هو لها او بمرافقها او بطل قليل وكثير هو فيها او منها وعند
ندخل ان كان مفتوحا في الدار ولا يدخل العلو في شراء منزل
الا بذكر نحو كل حق ولا في شراء بيت وان ذكر كل حق ولا
المطرق والمسيل وكذا الا بذكر نحو كل حق ويدخل في الا
بدون ذكر **فصل** في حجة متعة والاقرار حجة

اريجوز بيع نبال حيوان غير جنسه
متفاضلا

بكمور الجرد

تدونا وان سكره

يجوز بيع

نقد له جدها ودرها من

لا مسمو بان التمر

استقضى

بالكره متوق بان

خلقه
بموا كذا

وهو

هذه القصة

في كتاب
الدينب
الامر
الدينب
الامر
الدينب
الامر

كلامه اذا اختلفت من وجهها
اقامت بينة على ان قلنا بانها قبل المبيع
فانه تقبل بينها ولها ان تسترد
تكونا بينه وكلامه
على المقة في الكلام
فأجرة وكنتا قضت غنى دعوى الملك لا الحرية والطلاق
ولكسب فلز وكنت امة مبيعة فاستحققت بئنه
تبعها ولديها ان كان في يده وقضى بها ايضا وقيل يكتفي
القضاء بالام وان اقر بها الرجل لا يتبعها وان قال شخص
للاخر اشترى فانا عبيد فاشترى فانا هو حر فان كان
البائع حاضرا او مكانه معلوما لا يضمن الا امر ولا ضمن
ورجع على البائع اذا حضر وان قال اشترى فانا عبيد فاشترى فانا هو حر
ومن ادعى حقا فهو له في دار فصول على غنى فاشترى فانا عبيد فاشترى فانا هو حر
فلا رجوع عليه ولو اشترى كل واحد من كل العرض فانه
منه صحة الصلح عن الجهر ولو كان ادعى كل واحد حصصه
مباشرة ولو بعتا ولم يباع فصولي ملكه ان نفسه
وله ان يجزى بشرط بقاء العاقدين والمقود عليه والملك
الاول وكذا انما الثمن ان كان عرضا واذا اجاز فالقن
العرض ملك للفصولي وعليه مثل المبيع لو مثليا ولا
فقيمتة وغير عرض ملك للحر اما ان في يد الفصولي
وللفصولي ان يبيع قبل اجازة المالك وحيث اعتاق
المشترى من الغاصب اذا اجبر المبيع خلا فالحمد ولا يبيع
بيعه ولو قطعت يده عند المشترى فاجزى فاشترى
له ويصدق بما زاد على نصف ثمنه ومن اشترى

كلامه ان اقامت بينة على عقد قبل الكتابة
قلبت
كما اذا قال ليس هذا ابني فانه لا يثبت له

ان ابيع فانا عبيد فاشترى فانا هو حر
من الغاصب فاجزى المبيع حتى
الاعتاق عند المالك والحر اقرار

من ادعى
الملك

عبد من غير سيده فاشترى فانا عبيد فاشترى فانا هو حر
بعد المامر واراد رده لا يقبل ولو اقر البائع بذلك
عند القاضي فلا رده ولو اشترى دارا من فضولي و
ادخلها في بنائه فلا ضمان عن الفضولي خلا فالحمد باب
الشهاد هو بيع اجل باجل ويصح فيما يمكن ضبطه
ومعرفة قدره لا في غيره فيصح في المكيل والموزون سوى
التقديس وفي العددي المتقارب كالجوز والبعض عددا
وكيلا وكذا الفلوس خلا فالحمد وفي اللبن والآخر اذ ي
مليء معلوم وفي المذبح كالقوب ان يبين ملوكه وعرضه
وزرقته وفي السمك المالح وزنا ونوعا معلومين وكذا
الطير في حبه فقط ولا يجوز فيها عددا ولا في الحيوان
واطراف ولا في جلوده عددا ولا في الخطب خفا والطين
جزا ولا في الجوهر والحز ولا في الاطربة وقاله
يصح اذا وصف موضع معلوم منه بصفة معلومة ولا
السلم كيل او ذراع معين لا يدري قدره ولا في طعام
وزن او برخله معين ولا فيما لا يبين من جن العقد الى جن
الحل وشروطه بيان الجنس كبر او شير ونوع كسيف
او نجشيه وايضا كجيد او ردي والقيصر نحو كذا طلاء
او كذا بلاء ينقبض ولا ينسبط ولعل معلوم واقله

من ادعى
الملك
من ادعى
الملك
من ادعى
الملك

كالجوز والارادة
كالمسل والارزب ونحوها
ما كان او غيره
جميع ثمنه وفي قلمان خشب مجو
شدودة وسلا
الجبلج

انما المصدق
في الاصل القسقية السواء

اراقه

مطاران
نقداء
مطاران
مطاران

بیتہ آملہ،
مشاربہ،

في الأصح ^م قدر رأس المال إن كان كيلياً أو وزنياً
أو عددياً فلا يجوز في خنسين بلا بيان رأس مال
كل منهما ولا بقدين بلا بيان حصة كل منهما من السلم
ويمكن إيقاعه إن كان له حمل وموثة وعندهما لا يشترط
معرفة قدر رأس المال إذا كان مقيناً ولا يمكن إلا بإفاده
ويؤقعه في مكان عقده ومثل الفن والأجرة والتقسيم
وما لا حمل له يوقعه حيث شاء في الأصح اتفاقاً وقبضاً
رأس المال قبل التفريق بشرط بقاءه فلا يسلم مائة نقداً
ومائة دينار على السلم إليه في كثر بر بطل حصة الدين فقط
ولا يجوز التعريف في رأس المال والمسلم فيه قبل قبضه بشركة
أو تولية ولا يشترط بيع من السلم إليه بر رأس المال بعد القبض
بل قبضه ولو اشترى كثر وأمر دين السلم بقبضه
قضاء لا يصح ولو أمر مفرضة بذلك صح وكذا لو أمر
دين سلمه بقبضه لم يفسد فإكتاله لأجل المسلم إليه
ثم لنفسه صح ولو أكتال المسلم إليه في ظرف رب السلم
بأمر وهو غائب لا يكون قبضاً ولو أكتاله البائع كذلك
كان قبضاً بخلاف ما لو أكتاله في ظرف نفسه أو في ناحية
بئنه ولو أكتال الدين وأعين في ظرف المشتري بئنه
بأعين كان قبضاً وإن بدأ بالدين فلا وعندهما صح

٩
أما الفقرة فقصيرة أنه إذا ما عجز عبد الله عن
موصوف في الذمة إلى آخره شرط بيان
مكان الأمانة عنده خلافا
لما عجز
١٠
وأما الفقرة فقصيرة أنه إذا استأجر
لم يمل ولم يمل في الذمة بشرط بيان
مكان الأمانة عنده خلافا
لما عجز
١١
فقصرته أنه إذا اقتسم دار أو
على صاحبه شيئا لم يمل ومدة الزيادة
غزو أو بناء في نصيب
عبد الله
١٢
على الفقرة
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

A circular, textured object, possibly a fossil or a piece of ancient pottery, showing intricate patterns and colors ranging from light beige to dark brown. The surface is highly irregular and porous, with many small pits and ridges. The overall shape is roughly circular but with some irregular edges. The background is a plain, light-colored surface.

بالشرط ثم الدور والعقد
منها ما يلي
والعقد هو ما لا يغير مال والكتابة والاشتراك والاعارة والاستعارة والهبة
والهبة والاقراض والاشتراك وضرب العبد والحيطة والرجح والبنو والقضا
والاقضا والبيع عزم العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد
ضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد
والشراء والاجارة والقسمة والاشترى والبيع والضرب والضرب والضرب والضرب
بهذه الترتيبات
والعقد هو ما لا يغير مال والكتابة والاشتراك والاعارة والاستعارة والهبة
والهبة والاقراض والاشتراك وضرب العبد والحيطة والرجح والبنو والقضا
والاقضا والبيع عزم العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد
ضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد وضرب العبد
والشراء والاجارة والقسمة والاشترى والبيع والضرب والضرب والضرب والضرب
بهذه الترتيبات

حزق

...
 صدق مع يمينه بالاتفاق كالزوج والمستعير والمضارب والمستاجر
 والمستضع والوصي والابن مال ولده والوكيل والرسول والمثوب والقيم
 والدلال والبيع والتمار والمهرين والعدل والمثقب واخذ الابن
 والشريك مطلقا والحاج الغني والاجير الحامل والاجير المشترك او نحوها
 اذا ادى الهلاك لغرضه او ادى الرضا او الهلاك الى صاحبه يصدق مع يمينه لان
 كل واحد منهم امانة والقول قول مع يمينه اذا لم يكن له شبهة على الرضا او الهلاك فاذا
 كان له شبهة فلا يمين عليه وانما طلعت البيعة لرفع اليدين عنه والمسامحة اذا لم
 يكن النش مستمرا وامني القاهر وامني العسر **مؤيد راجح**
 الكوثر يقبل قوله مع يمينه فيما يرضه الا الكوثر يقضي الدين اذا ادى بعد موت الموكل انه كان
 قبضه في صورة ودفعه فانه لا يقبل قوله الا بآبائيه **مراتبه 2 الدعوى**

بيعه بيمينه بال بيعه بال بيعه بال

قبض ائتين فان شاء رضى بال كره وان شاء فسخ البيع
 ولو اسلم امانة في كره وقبضت ثمة تقايلا فمات قبل
 مردها بقي الثمن في كره ويجب قيمتها يوم قبضها ولو ماتت
 ثمة تقايلا صح وكذا المقايضة في الوجهين بخلاف الشراء
 بالثمن فيها ولو ادى احد عاقدي السلم بيان الاجل او ثمن
 الرضاة وانكر الاخر فالقول له بما مطلقا وقالا للكره
 ان كان ربا يسلم في الاولى والسلم اليه في الثانية ولا يصح
 باجل سلم في غيرهما ان كان ضبط صفته وقدره يعرف
 اولاد الاجل يصح بما تعرف كخف وصفت وقصة
 وهو بيع لأعدة فيجب الصانع على عمله ولا يرجع المستع
 عنه والبيع هو ائتين لا عمله فلو ان بائعه غير او
 صنعه هو قبل العقد فاخذ صح ولا يتعين للمستضع
 بلا اختيار ونفع مع الصانع له قبل الرضاة وله اخذ
 وتركه ولا يصح فيما لم يتعارف كالنوب **مسائل**
 يصح بيع الكلب والبهيمة وسائر البهائم على اولاد
 الذي في البيع كالمسلم الا في الجزافاتها في حق كالحمل والحذر
 في حق كالشاة ومن تزوج بشرته قبل قبضها فان
 وطئت كان قبضا والا فلا ومن اشترى شاة ففاد
 شيعة معروفة لا يباح في دين بائعه وان لم يكن معروفة

في السلم اليه
 ...

تقايلا او لم يرد
 ...

باجل او لم يرد

باجل او لم يرد

جميعه وهو المتفق

اذ بيع

في حق سلم

جاز التزوج لوجوبه وبيعته كالحاج
 وهو المالك في ربه على كماله

لشئ غير متفق عليه

...

بنا نشتر و حلو و غایب و ما
والله و الله و الله و الله

يَبَاعُ فِيهِ إِذَا بَرَّهْنَاهُ بَاعَهُ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ قَبْضُهُ وَإِنْ غَابَ
 أَحَدُ الشَّرْطَيْنِ فَلِلْمُحَاضِرِ فِي كُلِّ الثَّمَنِ وَقَبْضُ السَّبْعِ وَ
 حَبْسُهُ إِذَا حَضَرَ الْيَابِغِيُّ حَتَّى يَفْقِدَ حَقِيقَتَهُ وَإِنْ لَمْ يَشْرَ
 بِالْفِ مِثْقَالِ ذَهَبٍ وَفِيصَةُ فِيهَا بَضْفَانٌ وَإِنْ قَالَ بِالْفِ
 مِنَ الذَّهَبِ وَالْفَقْدَةُ مِنَ الذَّهَبِ خُمْسُ مِثْقَالٍ مِثْقَالٍ وَفِيصَةُ
 خُمْسُ مِثْقَالٍ وَفِيصَةُ وَفِيصَةُ وَفِيصَةُ وَفِيصَةُ وَفِيصَةُ
 جَدِيدٌ غَيْرُ عَالِمٍ بِهَا فَانْفَعَهُ أَوْ مِلْكٌ فَهُوَ قَبْضُهُ وَقَالَ أَبُو بَرٍّ^{أبو بَرٍّ}
 يَرِدُ مِثْلَ الْيَابِغِيِّ يَقْضِي الْحَبْدَ وَأَنْ فَرَّخَ طَيْرًا أَوْ بَاضَ فَرَسًا
 أَوْ كَسَّرَ طَبْعًا فَهُوَ مِنْ لَحْذَةٍ وَكَذَا صَدَّقَتْ بَشِيرَةً مَقْصُورَةً
 لِلْجَفَافِ أَوْ دَخَلَ أَوْ دَرَجَهُ أَوْ سَكَرَ تَقَرُّوعٌ عَلَى ثَوْبٍ فَا
 رَعَدَهُ فَصَاحِبُهُ لَذَلِكَ أَوْ كَفَهُ بَعْدَ السَّقُوطِ أَوْ غَلَقَ بَابَ
 الدَّارِ بَعْدَ الدُّخُولِ مِلْكُهُ وَلَيْسَ لِلْغَيْرِ اخْذُهُ كَمَا لَوْ عَسَلَ الْخَلَّ
 فِي أَرْضِهِ أَوْ نَبَتَ فِيهَا شَجَرٌ أَوْ لَجَمَعَ زَبَابٌ جَبْرَانِ الْمَاءِ مَاءً
 لَا يَبْصَحُ تَعْلِيْقُهُ بِالْشَّرِّ وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ السَّبْعُ وَالْأَرْبَعَةُ
 وَالْقِسْمَةُ وَالْأَجَانِزَةُ وَالرَّجْعَةُ وَالصَّلْحُ عَزْمَالٌ وَالْأَبْرَارُ عَنْ
 الدِّينِ وَعَرْلُ الْوَكِيلِ وَالْأَعْتِكَافُ وَالْمَزَارَعَةُ وَالْمُحَامَلَةُ
 وَالْإِقْرَارُ وَالْوَقْفُ وَكَذَا التَّخْلِيمُ عِنْدَ أَبِي يُونُسَ خَلْفُ الْحَزَرِ
 وَمَا لَا يَبْطُلُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ الْقَرْضُ وَالْهَبَةُ وَالْقَسْدَةُ وَ
 النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالطَّلْعُ وَالْمَتْنُ وَلَوْ هُنَّ وَالْإِيصَاءُ وَ

اعظمها مثقال ذهب وخمسائة مثقال فضة
لانه اضاف المثقال اليها ورجعنا لاحد
على انفرقا سواء في

از ابا جی بیبا و نیر و استخوان شتر اوباع
 و از علی ان کنها شتر اقبال بیع فاسد
 بان آبرودا بشران یقین مشتری
 باج فضل عین قتال اجزیه شتران
 تقضی و تهدی الی او اطلق اجازت
 قورق

قال لوكيلىه عزلك على ان تهدي
الى شيئا
كرجيبه قال لاخر ان اقدم فلان فاحكم
بيننا في هذه الحادثة فانه لا يصح
بان قال اوصيت اليك على ان تتزوج ابنتي
بان قال اوصيت لك ثلث مالى ان لجان قد
بان قال اوصيت لك ثلث مالى ان لا يخرج من البلد
نحو ما تبك عا والف خير

وَالْوَسِيَّةُ وَثَلَاكَةُ وَالْمُضَارَبَةُ وَالْقَضَاءُ وَالْأَمَانَةُ
وَالْكَفَالَةُ وَالْوَكَالَةُ وَالْأَقَالَةُ وَالْكَثَابَةُ وَأَذَنُ
الْعَبْدِ فِي التِّجَارَةِ وَدَعْوَةُ الْوَلَدِ وَتَلْجُ عَنْ دَمِ الْعَمْدِ
وَالْجَرَاخَةُ وَعَقْدُ الزَّيْمَةِ وَتَقْلِيْقُ الرَّدْبُعِيِّ وَخِيَارُ الشَّرْطِ
وَعَزْلُ الْقَاضِي **كتاب في بيع** هو بيع من يمين
تَبَانَا أَوْ لَا وَتَرِطُ فِيهِ التَّقَابُضُ قَبْلَ التَّفَرُّقِ وَصَحَّ
بَيْعُ الْجَنِينِ بِغَيْرِ مَحَازِفٍ وَيُفَضَّلُ لَابَيْعُهُ بِحَسْبِ الْأَمْسَلِ
وَأَنْ لِيخْتَلَفَ جُودَةُ وَضِياعُهُ فَإِنْ بَاعَ بِمَحَازِفٍ ثُمَّ عَلِمَ
تَسَاوِيَّ قَبْلِ التَّفَرُّقِ جَازٍ وَلَا يَحْزُرُ التَّفَرُّقُ فِي بَيْدِ التَّفَرُّقِ
قَبْلَ قَبْضِهِ فَلَوْ بَاعَ ذَهَبًا بِفَضَّةٍ وَاشْتَرَى بِهَا ثَوْبًا
قَبْلَ قَبْضِهَا فَسَدَّ بَيْعُهُ لَثَوْبٍ وَلَوْ اشْتَرَى مَتْنًا سَاوِيَّ
الْفَاعِ مِثْلَ مِثْقَالِ الْفِ بَالَيْنِ وَنَقَدَ الْفَاعِ مِثْقَالَيْنِ
طَوَّقَ وَلَوْ اشْتَرَاهَا بِالْفَيْنِ الْفَ نَقَدَ وَالْفَ نَسِيئَةً
فَالنَّقْدُ مِثْقَالَيْنِ وَالنَّقْدُ مِثْقَالَيْنِ وَأَنْ اشْتَرَى سَيْفًا خَلِيئَةً خُسْرًا
بِمَائَةٍ وَنَقَدَ خَمْسِينَ فَهِيَ حَصَّةُ الْحَلِيقَةِ وَأَنْ لَمْ يَتَيْنِ
أَوْ قَالَ هِيَ مِنْهُمَا وَأَنْ تَفَرَّقَا بِلَا قَبْضٍ صَحَّ فِي السَّيْفِ دَوْنُهَا
أَنْ تَخْلُصَ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا بَطْلٍ فِيهَا وَأَنْ بَاعَ إِنَاءً فَتَنِي
وَقَبْضَ بَعْضِ غَنِيهِ وَأَفْتَرَقَا صَحَّ فَمَا قَبْضَ فَقَدْ وَالْأَمَانَةُ
مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا وَأَنْ اسْتَحَقَّ بَعْضُهُ أَخَذَ الْمَشْتَرِي مَا بَقِيَ

.. وَالْحَوَالَةُ م

۳ بازار
کونری،

تغیر و تزیادہ و نقصان،

وما خلق الله من شيء الا له به اسماء
 اربعمائة حق لو كان ذرعا معا فاسما
 فذبحه واحدة او انا ما او اني علمها بقية
 نقابنا بواقرق من الف
 شره لغزاهم يدا
 مد
 يد

• 27 -

ارادة التي معها الحق

۲۰۰۰

بعض الاما

تبریز

زبد عموده عاريت ويردكي متاعك تسليمه بكر كيفيل اولد قندر حكر زبد كور زبد
 ايلد كور بكر عاريت امانتد رمانته كفالت صميمه دكلد رجو تسليمه مع انتمك ناد
 اولور مر اولماز ماله كفالت اصلي ايك قندر بر رجو نه كفالتد
 بوطلقا ما بفر صميمه او بجن بر واخر ايميه كفالتد ريو فخر ايك قندر بر ايميه
 صفونه به كيفيل اولقندر بوكر كفالت صميمه بر رجو واخر امانت اولوب
 واجب تسليم اولد ايميه كفالتد ريو فخر ايك قندر واصلت تسليم اولق وار اولق
 وار اولق ايك اصل كفالت صميمه دكلد رمانا ايميه بفر صفونه اولد واجب تسليم
 اولد عاريت كبي اكر صميمه بوكر كفالت صميمه دكلد ايميه تسليمه صميمه ايدو كور مسطور

محمد السكوب

الاجبة المضمونة بانضامها في ثمنها اذا ملكت اذا كانت شئبة وفتية
 اذا كانت قيمية كالمقبوض على سؤم الشراء والمقبوض والاجبة المضمونة
 بغير ما هي ما على خلاف ذلك كالمبيع والمهرين تنويقات سیدی

ومها لة المكفول عنه في الكفالة المضافة كقدره ان عسك ان شئنا فان كيفيل
 منع جواز مالاني الكفالة امرسة قال الآخر اسك هذا الطريق فان اخذ
 مالك فانضامن فاضد ماله مع الضمان كالمضمر عنه مجهول قال اذ
 لك الناس او على احد الناس فعلى الباع لجهالة المضمون عنه وكذا لو قال ما ذاب
 للناس او لا مدني كذا عليك فعلى لم يبيع لجهالة المضمون له وكذا ان شئنا مالك
 لاهد لوقال لو غصب فلان فاك او احدثه يول القوم فانه ضامن صحيح
 لا لوقال اناء به فلان وكذا لوقال ان اكل ابلك سبع او اذلف مالك سبع فانه
 ضامن لا يبيع ضمنى خواجه ونوايه وضمنته حاز الاصل ان الكفالة
 لو كانت بمضمون او مضافة الى سبب مضمون فقد ورث على الاباء والمضمون له
 والمضمون عنه معلوما جائرة وآقا فلان وهذا الكفالة بدين او غير مضمون كفالت
 ومهر وبيع مضمون في بدمرارة ومهر بدمر الزوج وما شبهه والكفالة بمنع في بدمر
 مشبهه صحيح ما دام قابلا فاذا ملكت لم يملك وكذا تسليم الاما جائرة ما دام

والقطة
 وفي القطعة المذابة من الذهب
 حقة

بجسته اورده ولو استحق بقض قطعة ثقرة اشتراها
 اخذ الباقي بجسته بل خيار وصح بيع درهمين ودينار
 بدينارين ودرهم وبيع كرتير وكرتير بكرتي بر و
 كرتي شعير وبيع احد عشر درهما بشرة درهم ودينار
 وبيع درهم شعير ودرهمين غلة بدرهمين صحيحين و
 درهم غلة وبيع دينار بشرة هو عليه او بشرة د
 مطلقه اذ دفع الدينار ويتقاضى ثقرة بالثقرة
 وما غلب الفضة والذهب فبفضة وذهب كما افرد
 بيع الحالبين ولا يبيع بعضه ببعض لا متساويا ووزنا
 ولا استقرض الا ووزنا وما غلب عليه الفضة منها
 فهو حكم الفروض فبفضة بالحالسر على وجوه حلية الخيف
 وبيع بفضة بفضة متفاضلا بشرط التفاضل في
 المجلس والتابع ولا استقرض بارج منه ووزن
 او عددا او بهما ولا يتعين بالتعين لكونه غنا ولو شترى
 به فليس بطل البيع وقال لا يبطل ويجب قيمة يوم البيع
 عند ابي يوسف واقرها بقول به عند محمد وما لا يروج
 منه يتعين بالتعين والمتساوي الفش كفلوري في التابع
 ولا استقرض وكذا في الحرف وقبل كفال به ويجوز البيع
 بالفلورين لتافقه وان لم يتعين فان كانت فالحل

الاجبة
 المضمونة بانضامها في ثمنها
 اذا ملكت اذا كانت شئبة وفتية
 اذا كانت قيمية كالمقبوض على سؤم الشراء والمقبوض والاجبة المضمونة
 بغير ما هي ما على خلاف ذلك كالمبيع والمهرين تنويقات سیدی

بجي

كفالة

قائمة فاذا ملكت بطلت والمصانة المستصون نحو ما اذا قال ما ذاك
على فله فعل او ضمن ما باعه او اقضه او استأجره من ماله او ما يضمن له على فله
فنده يضمن ولو لم يكن الفضا ثابتا في الحال فبأخذه بجميع ما يضمن له يضمن اذا
ما يضمن واذا ما ثبت لو بغير قضاء ولا يأخذه من الكفيل لانه انما كفيل بمقتضى
ولو ما يبيع فلان فعل جميع ما يثبت له بالمباينة بعد هذه الكفالة يأخذه
به وكذا الدكان بدل ما الذر او كل ما ولو كان مكانه ما ان دفتر او اذا كان كفيل
في المرأة الا وكفيل لا فيما بعد ولو كانت ما يبيع فلان آخر شرط فاعلم
اليه وراهم في يد او ببيعة شيعه ويزيت فذلك كله على الكفيل وقولنا ان يكون
في مقتضى الا يباين حتى لو كفيل بقدر او تحريم كذا الكفالة باخذته بنف
واحياطة بنف والعصارة بنف لو لم يشترط له بنف كحوز الكفالة
ويرجع اذا عمل على الامل باجر مثله وقولنا المضمون له بنف مغلوبة قد سبق
معناه ولو قال ما ثبت كذا على هذا او على احد من هؤلاء فاعلم مقتضى جميع
المضولين في الفاظ الكفالة

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

الذهب الذي على فله انا ادفعه واسلم اليك واقتضه من لا يكون كفالة
ما لم يقل لفظا به على التزوم كضمنت او كفلت وهذا اذا كان بنحوا
واما اذا كان معلقا بان قال ان لم يؤد فله فانا ادفعه وكحه يكون كفالة
لما علم ان المواعيد ما كنت صور التعليل تكون لازمة فان قال انا ابيع لايدي
به شر ولو علق وقال ان وصلت الدار فانا ابيع يلزم ايج كعالة البرارة
في نوع في الفاظ

قوله الكفالة كجفرة الطالب وان كان المطلب غائبا وكذا يجوز الاقرار بالكفالة بغير
حضور الطالب مع القضاء ما يجاز

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

زيد عمرو بكرة وله حق بنين آل بن وبرة بن بافود بن كاسليم ابيه وعم وكله
كفالت اهل زيد فطلب اولو حرج الجواب اولما زال الامر
اول وبرة فرائد بن وبرة بن وديع شرا وله ابو السعد المرحوم

المكاتب
المرتب
نظير ما كان معلوما
كافة الله
مجاله متعارفة

أَخْرَجَ وَالْكَفَالَةَ بِالْمَالِ صَحِيحَةً وَلَوْ مَجْهُولًا أَنَّهُ كَانَ
دَيْنًا صَحِيحًا يَتَكَلَّفُ عَنْهُ الْفُؤَادُ أَوْ بِمَا لَكَ عَلَيْهِ أَوْ بِأَيِّدٍ كَلَّ
فَمِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ عَلَيْهِ مَلَأَ كَمَا كَانَ مُجِبَّ

على ذلك
بأن قال لا يثبت البيع إلا بغير
فأصله لا يثبت على تحق

لجود عن بلاية

لقد كفى

أَمَّا الْكَيْفُ وَآخِرُ عَهْدِ الْإِبْرَاءِ الْأَصِيلِ وَلَا يَنْتَهِرُ عَنْهُ فَإِنَّ كَلَّ

طالب
مستأجر

مكفولة
الكثير
المكفولة
مكفولة

مَكَانَهُ أَمَّا هَلْ لَهَا كَمَدَّةٍ ذَهَابٍ وَإِيَّاهُ فَإِنْ مَضَتْ
وَلَمْ يَخْضَرْ حِسَّهُ وَإِنْ غَابَ وَلَمْ يَعْلَمْ مَكَانَهُ لَا يُطَالَبُ
بِهِ وَتَبْطُلُ بِمَوْتِ الْكَيْفِ وَالْمَكْفُولِ بِهِ وَلَوْ عِنْدَ دَوْرٍ
مَوْتِ الْمَكْفُولِ لَهُ بَلْ يُطَالَبُ وَارْتِثَهُ أَوْ وَصِيَّ الْكَيْفِ وَبِرَّاءُ
إِذَا سَلَّمَ حَيْثُ يَكُنْ مُخَاصَّةً وَأَنْ لَمْ يَقُلْ إِذَا رَفَعْتَ إِلَيْكَ
فَأَنَا بَرِيٌّ وَتَسْلِمُ وَكُلُّ الْكَيْفِ أَوْ رُسُولُهُ وَتَسْلِمُ الْمَكْفُولُ
نَفْسُهُ مِنْ كِفَالَتِهِ فَإِنْ تَبَيَّنَ تَسْلِيمُهُ فِي خِلَاسِ الْقَاضِي فُسِّلَ
فِي السُّوقِ قَالُوا بَرَّاءُ وَالْمُخْتَارُ فِي زَمَانِنَا لَا يَبْرَأُ وَإِنْ
فِي مَضْرُوءٍ لَا يَبْرَأُ عِنْدَهَا وَيَبْرَأُ عِنْدَ الْأَمَامِ وَإِنْ سَلَّمَ فِي
بَرِّيَّةٍ أَوْ فِي السُّوْدِ لَا يَبْرَأُ وَكَذَا إِنْ سَلَّمَ فِي الْبَحْرِ وَقَدْ
حَسِبَهُ غَيْرَ الطَّالِبِ وَإِنْ كَفَلَ بِنَفْسِهِ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤَافُ عِنْدَ
فَهْوَ ضَامِنٌ لَهَا عَلَيْهِ فَلَمْ يُؤَافِ بِهِ عِنْدَ لَزْمِهِ مَا عَلَيْهِ وَإِنْ
مَاتَ وَلَا يَبْرَأُ مِنْ كِفَالَةِ النَّفْسِ وَمَنْ ادَّعَى عَلَى آخِرِ مَائَةٍ
دِينَارٍ بَيْنَهَا أَوْ لَمْ يَسْتَهْزِمْ فَكَفَلَ بِنَفْسِهِ رَجُلٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤَافِ
بِهِ عِنْدَ فَعْلِهِ الْمَائَةِ فَلَمْ يُؤَافِ بِهِ عِنْدَ لَزْمِهِ الْمَائَةِ خِلَافَ الْحَدِّ
وَلَا يُجِبُّ عَلَى غَطَا الْكَيْفِ بِنَفْسِهِ فِي حَدِّ وَقَصَائِرِ فَإِنْ سَمِعَ
بِهِ نَفْسَهُ صَحَّ وَقَالَ يُجِبُّ فِي الْقَصَائِرِ وَحَدِّ الْقَذْفِ فَإِنْ شَهِدَ
عَلَيْهِ مَسْتُورَانِ فِي حَدِّ أَوْ قَوْلٍ خَبَسَ وَكَذَا إِنْ شَهِدَ عَلَيْهِ
عَدْلٌ وَاحِدٌ خِلَافَ مَا فِي رِوَايَةٍ وَصَحَّ الرَّقْنُ وَالْكَفَالَةُ

لشاهد
تأخر في
أقامه
وأن شرط
قبله
فتم

أما المكفول
ببينة
تطالب

مؤخر

لأنه يثبت
الحد

مكفولة
الكثير
المكفولة
مكفولة

مكفولة
الكثير
المكفولة
مكفولة

مكفولة
الكثير
المكفولة
مكفولة

مكفولة
الكثير
المكفولة
مكفولة

كانت في الكفر
الكنية رجوع

مكانة أمهله لها كمدة ذهابه وإيابه فإن مضى
ولم يحضر حيسه وإن غاب ولم يعلم مكانه لا يطالب
ش وتطاعمت الكفا والكفارة ولا عند دونه

المكفر

لا جبر على إعطاء كفي في حد وقد مطلقا عنده وعندهما
يجبر في حد كقنف ولو أعطى جاز

السمح والسماح جو مردلق جو دکنر بقال سمح به وسخ
بالفتح بهما سماحا وسماحة الى جاد وسخ لم ار اعطاء

١٤
 نوبت مدعی قصاص او حد تقدف نه القاضی از یا خذ کفیل و نقض
 حق فیض نیست فالقاضی لا یجبر علی اعطاء الکفیل عبدی صمیم
 و لا یجبر علیم ولو اعطاه بلا جبر صحیح الکفایة اتفاقاً
 مبرور به ایچ ایزد ملل

اعلم ان كرامات علي بن ابي طالب هو الامير الميرزا ذمته لا الجبر الماحسين وغيره

عدل واحد خلافا لهما في رواية ومع الرهن والتمانة

بیت یحییٰ بن جبرئیل
بدر

المؤلف
نصير الدين طه
باب المال
جبال متفارقة

بِإِخْرَاجِ وَالْكَفَالَةِ بِالْمَالِ صَحِيحَةٌ وَلَوْ جُهِلَ أَنَّ الْكَفَالَ
دَيْنًا صَحِيحًا يَنْكَفِلُ عَنْهُ الْفُؤَادُ أَوْ بَالُكَ عَلَيْهِ أَوْ بَالِيكَ عَلَيْهِ
فِي هَذَا الْبَيْعِ وَكَذَا لَوْ عَلِمَ بِشَرْطِ مَلَايِمٍ كَسْرًا وَجُوبًا
لِحَقِّ خَوْمًا بَابَعْتَ فَلَا نَأْ أَوْ مَا غَصَبَكَ أَوْ مَا ذَابَ لَكَ
عَلَيْهِ وَأَنْ اسْتَحْوَجَ الْمُبِيعُ فَعَلَى وَكَسْرًا أَمَّا انْ اسْتِغْنَاءُ
خَوَانِ قَدَمٍ زَيْدٍ وَهُوَ الْمَكْفُولُ عَنْهُ وَكَسْرًا تَعَذُّرُ اسْتِغْنَاءِ
خَوَانِ غَايِبٍ عَنِ الْبَلَدِ وَإِنْ عَلِقَهَا بِحَرْفٍ لَوْ كَسْرًا رَجَعَ
وَجِيءَ بِالْمَطْرَبِطِلِ وَكَذَا إِنْ جَعَلَ أَحَدُهُمَا أَجَلًا فَبُتِخَ الْكَفَالَةُ
وَيَجِبُ بِالْأَجَلِ وَالطَّابِطِ مُطَابِقَةً أَيْ شَاءَ مِنْ كَفَالَةٍ وَ
أَصِيلَةٍ أَيْ إِذَا شَرِئْتَ بَرَاءَةَ الْأَصِيلِ فَيَكُونُ حَوَالَةً كَمَا أَنَّ الْحَوَالَةَ
بَشَرٌ عَدَمُ بَرَاءَةِ الْحَيْلِ كَفَالَةُ وَلَوْ طَابَ أَحَدُهُمَا الْمِثْلَ
الْآخِرَ فَإِنْ كَفَلَ بِمَا لَهُ عَلَيْهِ فَبَرَهَنَ عَلَى الْفِئَةِ لَزِمَهُ وَإِنْ بَرَهَنَ
صِدْقَ الْكَفِيلِ فِيمَا أَقْرَبَهُ مَعَ بَيْتِهِ وَالْأَصِيلُ فِي أَقْرَبِهِ بَكْرَةٌ
عَلَى نَفْسِهِ خَاصَّةً فَإِنْ كَفَلَ بِدَامِرَةٍ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا آدَى
عَنْهُ وَأَنْ أَحَازَهَا الْمَكْفُولُ عَنْهُ وَأَنْ كَفَلَ بِأَمْرَةٍ رَجَعَ
وَلَا يُطَالُ فَمَلَّ الْأَدَى فَإِنْ لَوَزِمَ فَلَهُ مَلَايِمَتُهُ وَأَنْ
حَبَسَ فَلَهُ حَبْسُهُ وَبَرَاءَةُ الْكَفِيلِ بَارَاءَةُ الْأَصِيلِ وَإِنْ أَبْرَأَ
الطَّابِطِ الْأَصِيلِ وَأَخْرَعَهُ يَبْرَى الْكَفِيلُ وَأَخْرَعَهُ وَإِنْ
أَبْرَأَ الْكَفِيلَ وَأَخْرَعَهُ لَا يَبْرَأُ الْأَصِيلُ وَلَا يَنْأَخِرُ عَنْهُ فَإِنْ كَفَلَ

الحمد لله

ارماریه الملك علی قلی خان

رویا ایسی، باز قافلات المذبح اوجا
فعلی لایز علی فتح

بالشرط المحذور عن التلاية،

فخر من مقصور قاین

انتظامی

ارلزم انانف كينز،

1. 1. 1.

مجلس

سأفعل

五

بالدين الحلال مؤجلا الى وقت يتأجل عن الاصل ايضا و
لوصالح الكفيل عن الف على مائة مبريا ونجح بها فقط
ان كفل بامر وان صالحي عن الف بجسب اخر جمع باله
وان صالحي عن موجب الكفالة يري هو ووز الاصل وان
قال الطالب للكفيل بالامر يري الى من المال يرجع على ابيه
وكذا في يري هذا في يوسف خلا فالحمد وفي ابراهيم
لا يرجع وان كان الطالب حاضر يرجع اليه في البيات
في الكل ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشرط كسائر
البراءة والخيار التخيلا ولا يجوز الكفالة بما تعدل استيفاء
من الكفيل كالحق والقصاص ولا بالاعيان المضمونة بغيرها
كالمبيع والموهوب ولا بالامانات كالوديعة والمستعار
والمتاجر ومال المضاربة والشركة ولا بد من خير
صحيح كبدل الكفالة حره كفل به او عبدا وكذا بدله
استغاية عند الامام ولا يجل على دابة معينة او بجمعة
عبد معين بخلاف غير العيق ولا عن ميت مفلس خلافا
لها ولا بد قبول الطالب في المجلس وقال ابو يوسف يجوز
مع غيبة اذا بلغه فاحار فان قال المريض لو ارثه
تكفل عني باعلى فكفل مع غيبة الغريم جاز اتفاقا
ولو قال لاجني لختلف فيه المشايخ ويجوز بالاشياء

الانكالة
فانه يقول ان اجازة فداقت برقي بالكل
فجاء على ما يري منها ان شرطه بالكل
ورفاته جازت حتى
فانه غير انقضت بغيره وهو القدر
يبي ان لو هلك لا يجب
على البايع شيئا
فانه ينفذ بغيره وهو الدين
الا يري انه اذا هلك سقط
الدين عبد الجيم بآنا
المتعين

كفالة
مضمونة

زيد وعمرو من اشتهر ابدا بكمه مع المدين جارية بشرا فولايتهم بامان
جارية مورو ويوم عمل شهادت فتور المغة قادر اولو الحجاب اولو الجارية
نقل شهادة قبولي متفق عليه وكله رشا بيا قبولي فتشج اولو واخر فكيف
زمانه فقتلتك نقل ابو السعد جارية به نقل شهادت طوتما ز قول
كبي وكله رشا بدكتور ابو السعد والاور

زيد مديوني عمرو ومي اكون حاكمه ز نوانه حسن بشرا فاج ايد بصله عمرو
اسم بال اطلاق اولو رشا بيا او كما دفر طاهر او كمن فاكم عمرو ز نوانه
نقله كمن بال اطلاق اطلاقه قادر اولو رشا بيا او كمن فاكم عمرو ز نوانه
ايته حضوره اطلاق ايد رشا بيا بيا كمن بال اطلاق ايد رشا بيا

مقبول الشهادة اولو رشا بيا كمن رشا بيا ز نوانه مديوني اطلاق ايد رشا بيا
ايته حضوره الشرح مديوني رشا بيا كمن رشا بيا ز نوانه مديوني اطلاق ايد رشا بيا
شروطه منع ايد رشا بيا كمن رشا بيا ز نوانه مديوني اطلاق ايد رشا بيا
واو رشا بيا انه طلق امرأته والزوج غائب لا تقبل في حق الحكم اطلاق الغائب
وتقبل في حق سكوت الحكم في انما اعتدت وتترصبت بنزوح اخر مديوني

في القضا على الغائب قال لامرأة ان طلق فله امرأته فانت طالق فادع
ان طلقا طلق امرأته فله ان غائب او اقام المرأة البينة على طلاق فله الغائب
لا يصح في الاصح خلاف ان دخل فلان الدار فانك طالق فاقامت البينة
انه دخل وهو غائب لان هناك ليس ابطال حق الغائب وقيل بغيره في
الاول ايضا وينتصب الحاضر ضمما عنه وذكر ضامن ز نوانه ان الحاضر كما ينصب
ضمما عن الغائب باضر مفعلة بنية احد ما ان يكون الحاضر وكذا الغائب
والثاني ان يكون المدعي الحاضر والغائب شيئا واحدا او ما يدعي على الغائب
سببا ثبت ما يدعي على الحاضر لا محالة فغير هذا يقضي على الحاضر
والغائب حتى لو حضر الغائب لا يلتفت الى الكارة فبنياء ذلك

وكان
في
الكتاب

في ثلث مسائل احدها رجل ادعى دارا في يد رجل انما ملكه وانكر ذوال اليد فاقام المدعى
البينة انما لا يشترطها من علم الغائب وهو يملكها فانه يقضي بها في حق الكاخر
والغائب لان المدعى شيئا واحدا وما يدعى على الغائب سبب لثبوت ما
يدعى على الكاخر وثانها اذا ادعى على الآخر انه نفل عن علمه ما وجب عليه
فاقر المدعى عليه بالكفالة وانكر الحق واقام البينة انه صاحب علم الغائب
كذا يقضي بها علم الكفيل والغائب حتى لو حضر الغائب فلا يلتفت
على انكاره والثالث ادعى شفعة في دار في يد رجل فقال ذور اليد
بهي دارا ما اشترتها فاحد فاقام البينة انه اشترىها من علم الغائب
بالف وهو يملكها فانه سكتها يقضي بالشراء في حق ذور اليد والغائب
جميعا والثالث ان يكون المدعى عليه شيان مختلفان ويكون ما يدعى على
الغائب سببا لثبوت ما يدعى على الكاخر بحيث لا ينكح عنه فلهذا ينصب
الكاخر ضمما على الغائب فنقضي عليه ما بينهما في بيان ذلك ثلث مسائل رجل
قدف محضنا فقال القاذف انا عبد فله فقال المقذوف انك ابرأعتقك
مولى كولي عليك حق الامارة واشتبهت بعضه بالعتق في حق الكاخر والغائب
لانه سبب لتكميل الحق لا محالة والثانية شهدا على رجل فقال المشهود عليه كماله
واثبت المشهود له ان مولاها قوا عسقا باقتل هذا وهو يملكها ما ثبت العتق في حق
المشهود عليه والمولى والثالث رجل عوف فادعى الكاخر ذورا فثبتان
الغائب عوفي وانقلب مالا وانكر القائل فاقام المدعى البينة يقضي علم الغائب
والكاخر مرجع الفضاوي كما مر

ط
انما جاز هذه الكفاية فان تسليم العين واجب على الأصل
فما يجب التزامه فصار نظير الكفيل بالنفس لأنه ما دام
وما يجب عليه تسليمه وان ضلّك يد أو كالكفاية
بالنفس، حتى يرتفع،

المضمونة بنفسها المقبوض على سبب الشراء والمقبوض
والمبيع فاسد وبسليم المبيع المشتري والمرهون
الى الراهن والمساخر الى المتأخر وبالفصل
ولو دفع الاصل الى الكفيل قبل دفع الكفيل الى الطالب
لا يترده منه وما ربح فيه الكفيل فله ولا يصدق
به ورده الى المطلوب لحت ان كان المدفوع شيئا يتعين كالمز
حلا قالها ولو امر الاصل بكفيله ان يتعين عليه ثوبا ففعل قالوا
للكفيل والرجع عليه ومن كفيل لا خرم اذاب له على غيره او بما
فرض له به عليه فبا بالغير فبرهن الطالب على الكفيل بان له
على الغير فالا يعقل ولو برهن ان له على زيد فبا وهذا
كفيله بامر فقي به عليها ولو بلا امر فقي على الكفيل فقط
وضمان الدرك المشتري عند البيع بسليم يتطرد عوى
الضامن المبيع بعد ذلك وكذا لو كتب شهادة يحتم
على صك كتب فيه باع بملكه او باع سبعا باثنا عشر
ما لو كتبها على اقرار لعائدين وضمان الوكيل بالبيع الفن للوكيل
باطل وكذا ضمان المضارب الفن لو لم يملك المال وضمان احد
الشركيين حصه شريكه من غن ما باعاه صفقة واحدة وصح
لوصفيين وضمان الدرك والخراج والقيمة صحيح وكذا
ضمان النوايب سواء كانت بحق كغربي النهر واجرة الحارس

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسيلة للتقوى والنجاة
من النار والوصول إلى
الجنة آمين

أقول في بيان هذه المسألة
بأن يترى فيها بعض الأثر
عنده

أو غير حق كالجبايات وضمان العهدة باطل وكذا
ضمان الخلاص خلافا لهما ولو قال الكفيل ضمنه إلى غيره
وقال الطالب لاجالا فالقوله للكفيل وفي الأقرار للمقر
ولا يأخذ ضمان الدرك أن استحق المبيع ما لم يقض
بمنه على بايعه **باب كراهية الرجوع أو العبد**
وبن عليهما كفل عن صاحبه فما أراه أحدهما لا يرجع به
على الآخر إلا إذا نراد على النصف ولو كفل بالرجل عن رجل
وكفل كل منهما به عن صاحبه فما أراه رجوع بنصفه على
شريكه أو بكلي على الأصل لو بامر وإن أجاز الطالب
أحدهما فلا أخذ الآخر بكلي ولو فسخت المفاوضة فرت
الدين أخذ من شاء من شركتهما بكلي دينه وما أراه أحدهما
لا يرجع به على الآخر ما لم يزد على النصف وإذا كوثب
العبدان بقصد واحد وكفل كل عن صاحبه رجوع كل على
الآخر بنصف ما أرى وإن اعتق السيد أحدهما
قبل الأداة صح وله أن يأخذ حصته الآخر منه أصلا
أو من المقتن كفاية ويرجع المقتن فقط بما أرى على
صاحبه ولو كان على عبيد مال لا يجب عليه بعد
عقده فكل به رجل كفاية مطلقة لازم الكفيل حالا وإذا
أدى لا يرجع على العبد إلا بعد عتقه ولو ادعى رغبة

لو كان بامر
وغيره من الأثر
عنده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسيلة للتقوى والنجاة
من النار والوصول إلى
الجنة آمين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسيلة للتقوى والنجاة
من النار والوصول إلى
الجنة آمين

آخر ذلك في التلخيص للمدعي
ملك المدعي

عبد فكل به رجل فأت العبد فبرهن المدعي أنه له ضمن
الكفيل يمتد ولو كفل سيد عن عبيده بامر أو عي
غير مديون عن سيده فعتق فأتى أدى لا يرجع على
الآخر **باب كراهية الرجوع** في نقل الدين من مديون إلى ذمة
وتصح في الدين لا في العين برهن المحتال عليه وقيل لا بد
من رض الخيل أيضا وإذا ثبت برهن الخيل بالقبول فلا يلزم
المحتال من تركه لكن يأخذ كفيلا من الورثة أو الغر
مخافة التوى ولا يرجع عليه المحتال إلا إذا توى حقه
وهو موقوف الحال عليه مفلسا أو بكاره الحوالة وحظفه
ولا يثبت عليه ما وعندهما بتفليس لقامني بأه أيضا ويصح
بالدراهم المودعة وينزاه المحتال عليه بملكها والمفوضة
ولا يبرأ بملكها وإذا قيدت الحوالة بالدين أو الوديعة
أو بنصف لا يطالب الخيل المحتال عليه مع أن المحتال أسوة
لغيره الخيل بدمونه وأن لم يقد بشيء فله المطالبة ولا
تبطل الحوالة بأخذ ما على المحتال عليه أو عيده وإذا
طالب المحتال عليه الخيل بغير ما أجال به فقال أحلت
بديني عليك لا يقبل بلا حجة ولو طالب الخيل المحتال
بما أجال فقال أحلتني بديني عليك لا يقبل بلا حجة ويكره
السفينة وهي الأثر من لفظ خطر الطريق **كتاب**

قوله المحتال
قوله في التلخيص
قوله في التلخيص

قوله في التلخيص
قوله في التلخيص

قوله في التلخيص
قوله في التلخيص

قوله في التلخيص
قوله في التلخيص

قوله في التلخيص
قوله في التلخيص

قوله في التلخيص
قوله في التلخيص

مكتبة المجلد

۱۰۰
 ۱۰۱

1

[illegible]

في مديون
نظروا مطلقا بالكاره
مدعى عليه
لم يلقه

بالتيه حيسه قبل الامر بالدفع وقيل فان ادعى الفقر
حيسه في كل ما لزمه بدل مال كالتن والقرض او بالزومه
كالمرء العجل والكفالة لا فيما عدا ذلك الا اذا برهن
ان له مالا ويجبسه مدة يغلب على ظنه انه لو كان له مال
لاظهره هو الصحيح وقيل شهرين او ثلثة فان لم يضره
مال حتى يسلم الا ان يبرهن خصمه على سبيله فيؤبد
حيسه ولا يسمع البتة على غساره قبل حيسه عليه عامة
المشايع ويجنس الرجل لفقر زوجته لا والذ في دين
وكذا الا ان ادى من الاتفاق عليه ولو مرض في الحبس
ان كان له من حريمه فيه ولا اخرج ولا يمكن الخراف
من اشتغال فيه هو الصحيح ويمكن من وطئ حمار بيته
ان كان فيه خلق واذا تمت المدة ولم يضره مال حتى
يسلم ولا يحول بيته وبين غريمه بل يلد زموته و
لا يمنعونه من التصرف والسفر واخذوا فضل كسبه
يقسم بينهم بالخصص والملازمة ان يدوروا معه
حيث دار فان دخل داره جلسوا على الباب ولو كان الدين
لرجل على امرأة لا يلد زماها بل يبعث امرأة تلد زماها وقالا
اذا فلس الحاكم يحول بينه وبين غريمه الا ان يبرهنوا
له مالا **فصل** انا شهدوا عند القاضي على خصم حاضرهم

مدعى عليه
بعد قبيلته فانه لا يولد

بها

نهادت قاهر
الكتاب الحكمي
فالتجمل اسم كتاب الحكم القاضى المستنى
تلك الشهادة لان الحكم على كتاب
لا يجوز

بها وكتب بالحكم وهو السجل وان شهدوا على غيب لا يحكم
بل يكتب بها الحكم المكتوب اليه وهو كتاب القاضي القاضى
والكتاب الحكمي وهو نقل الشهادة في الحقيقة ويقبل في كل
مال لا يسقط بالشبهة كالدين والعقار والنكاح والحب
والغصب والامانة والمضاربة المحجورين وعند
محمد قبوله في كل ما ينقل وعليه المتأخرون وبه يفتى
ولا بد ان يكون الى معلوم بان يقول من فلان الى فلان
ويذكر نسبا فان شاء قال بقده والى كل من ينقل اليه
من قضية المسلمين ويقدره على من يشهدهم عليه ويعلمهم
بما فيه ويكون آتيا هم داخله ويختمه بخضرتهم ويحفظوا
ما فيه ويسلمه اليهم وابو يوسف لم يشرط شيئا من
ذلك سوى ما دهم انه كتابه لما اقبل بالقبض واخبره
الشرخى قوله وليس خيرا لقبان وانه وصل المكتوب اليه
الى ختمه ولا يقبل الا بخضرة الخصم وشهادة رجلين او
رجل وامرأتين كتاب فلان القاضى قراء علينا وختمه و
وسلمه البنا في مجلس حكمه وعند ابو يوسف كتاب فلان
وختمه وغيره ان الختم ليس بشرط فاذا شهدوا ففتح
وقراءه على الخصم والزمه ما فيه وينقل الكتاب بموت
الكاتب وعزله قبل وصول الكتاب وموت المكتوب اليه

بما يشاء
الى القسود اليه او بعد وصية فانه لا يولد

بها

الآن كتب بعد اسمه والكل من يميل اليه من قضاء المسلمين
 لا يمتنع من ان ينفذ على وارثه وانما علم القاضي بغير
 من حقوق العباد فيمن ولايته وحكمها جازله ان يقضي
 به **فصل** يجوز قضاء المرأة في غير حد وقود و
 لا يختلف قاض الا ان يفوض اليه ذلك بخلاف المأمور
 بالجمعة وانما يختلف المفوض اليه فثابت لا يتغير
 بغيره ولا يموت بل هو نائب الاصيل وغير المفوض ان قضى باليه
 بحضرة او بغيره فجاز كما في الوكالة وانما يقع
 الى القاضي حكم قاض آخر في غير اختلاف فيه الصدر الاول
 أمضاه ان لم يخالف الكتاب اولى الشهادة والجمع
 وما اجمع عليه الجمهور لا يعتبر فيه خلاف البعض وقضاء
 بطل او حرمة ينفذ ظاهرا وباطنا ولو بشهادة زور اذا
 ادعى بسبب معين وعند ما لا ينفذ باطنا بشهادة زور
 فلوقامت بينة زورانه تزويرها وحكم به على من عليه
 خلافا لها وفي الاملاك المرسل لا ينفذ باطنا اتفاقا وقضاء
 في تجهده فيه بخلاف رايه ناسيا او غامدا لا ينفذ عندها
 وبه يفتي وعند الامام ينفذ لو ناسيا وفي العهد واثبات
 ولا يقضي على غائب الا بحضرة نائبه حقيقة كوكيله او مرقعا
 كونه نائبا القاضي وحكما بان كان ما يدعى على غائب سببا

كما حكم على من
 المصلحة لا توافي
 الا على وجه التكليف
 فانما خلاف لقوله
 تدفع من غيبته ويدفع من
 غيبته
 فانه يجل تفتة النساء فان جهل النكاح قد
 اجمعوا على فساده وان كان فيه خلاف فبعض

فانما يصح
 فيها
 شهادتها
 لعدم
 علمها

تدفع
 من غيبته

تدفع
 من غيبته

فانما يصح
 كما حكم على من

لا يندو

في زماننا او ان جباية كفالت صحيحة ولو لم يكن اختلاف في شأنه وادركه الاسلام
 صحيحة على ايدى من صدر الاسلام ابا ابيسبل وادركه الزيد فمؤرخة في زمنه
 واما الزوائد فان اريد بها ما يكون حق كذا الملتزم واجرة الحارس والمال الموقوف
 لتجنية الجشرو فداء الناس في غير ما جازت الكفالة بها على الاتفاق وان
 اريد بها ما ليس بحق كالجبايات في زماننا فعليه احتساب المشايخ ومما يميل
 على النية الا انهم على النزول في بر حجة التبر لمؤخر حكمة الهاد
 فترك عمده او كذا في سنة كفن او في كذا سنة ولد في كذا سنة هذا كله زينة واصول
 كفن او كذا في سنة كفن او في كذا سنة ولد في كذا سنة هذا كله زينة واصول
 ائمة او كذا في سنة كفن او في كذا سنة ولد في كذا سنة هذا كله زينة واصول

ولا يصح الكفالة في غير الميت المفد ولا يصح لانه من صحته ثابت في كل حال ولا ينفذ بالموت
 الا ترى انه لو كان له مال او كان له كفيل لا ينفذ ذلك الوتيرة ان لا يصح وكفيل الموت
 لما ثبت منه الاصلح ولانه لا ينفذ بموته لانه عبارة عن المطالبة به ففعل وهذا
 لا يصح الا بصواب الا انه يؤول الى المال وقد عرفت ان فلفه في سقط ضرورة فوات
 عاقبة الاستيفاء اما اذا كان له مال او كفيل فهو قاض وكلفه اولا لانه يقضي الى الاواد
 فلا يفتقر العاقبة والتبرع لا يعتمد بقا الدين اختيارا شرع مختار عليه

كفن في حث مفلس ثم ظهر له مال بقي بعض الدين صحت الكفالة بقدره في الغيبة
 بعد عمده لانه طرأ عليه بعد انقضاء سبب الموت وعنده تمام اول الدين وعمده في الزيادة
 كفن طرأ عليه بعد عمده فانه ان كان له كفيل ويركبه قادر او تورم الكفيل

او تورم او عمده فانه شين من صفات ائمة حاكم كفن الفقه قادر او تورم الكفيل
 لا يجب على اعطاء الكفيل في الدين الموصل اذا كان في الطار ان يغيب الدين قبل
 حلول الاصل وذكر المتفق انه ما ينفذ كفن بالدين الموصل اذا اراد الموقوف
 ان يات قبل حلول الاصل في غيبة و النفقة

لكدره ان ينفذ قبل حلول الاصل في حث حث او بعد لسير الدين منه وكفى في
 معه ان يجل فبنه من السفر فينفذ الى ان يوفيه حثه فبنه من الكفيل
 في المستقرت الدين لو قال للقاضي ان يوفيه فلانا بدين يغيب عرفانه بطالبه
 ما ينفذ وان كان الدين موصلا خلاصه من الاتفاق

قوله والرج عليه اي يستحق هذا النوع من البيع غنية اياك والغنية فانها لغنية
خيرية الكلمة الربو لما فيه من الناء اضر عنه الدين الى الغير وهو مكرهه لما فيه من الالام
من مبره الباقين فطاعة للمذموم البخل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الصدقة بعشر امثالها
والقرض بنهاية عشره اولاهم كغيره فبره لما حصل له الثواب الزايد على الصدقة
من عيشته هدايه

بعثت رسولاً من قبلي
وكلما بعثت رسولاً من قبلي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد
الذي جاء به الهدى والبرهان
والله اعلم بالصواب

اشترى جارية فانكر زيدا وترك هو خصومته حلة ^{التي خضعت}
 وطها ومن اقر بقبض عترة ^{او} وادعى انها زيوف او
 نهرجة صديق لان ادعى انها ستوفة ^{بصدق} ولان اقر بقبض
 الجياد وحقه والتمس او بالاستيفاء والزبوف ^{بصدق} يردده بيت
 المال والتمس ما يردده التجار ^{بصدق} والستوفة ما غلب غشيه
 ومن قال ان اقر له بالف ليس عليك نفي ^{بصدق} ثم قال في مجلسه
 نعم لي عليك الف لا يقبل منه بلا حجة بخلاف ما لو كذب من قال
 اشترى من هذا ثم صدقه ^{بصدق} ومن قال لمن ادعى عليه ما لا
 كان لك على نفي قط فبرهن عليه به فبرهن هو على القضاء او
 الاثر قبل برهانه وان زاد على انكاره ولا اعرفك فلا ولو
 ادعى على آخر ببيع امته منه ^{بصدق} واداد ردها ببيع فانكر فبرهن
 المدعي على البيع ^{بصدق} والمنكر على البراءة من كل غيب لا يسمع برهانه
 المنكر وذكر ان شاء الله في آخر صديق ^{بصدق} يبطل كل وعيدهما
 آخره فقط وهو استحسن ^{بصدق} **فصل** مات بضائي فقالت
 زوجتي اسلمت بعد موتي وقال وارثي بل قبل قال قوله له
 وكذا لو مات مسلم فقالت زوجتي اسلمت قبل موتي وقال
 الوارث بل بعدة وان قال المولى هذا ابن مولى الميت ^{بصدق}
 لا وارث له غيره دفع الوديعة اليه وان قال لا هذا ابنه
 ايضا وكذبه الاول قضى الاول ولو قسم الميراث بين

بائنه وثقة وتشدد التاء اي
 طرف كشر وايضا بفتح الميم
 جدي

في دفع وديعة تكلها
 لا بد

زيد عمر وبن قرض الدين التوجه عمده والابتدك عمه وقبول ابي يوسف بعده بين التوجه كمر
 فهو زبوف الميت زيد التوجه ثم وكلد رستم ابو ابراهيم كمره وعبدل المديونة بين ايله
 نقدين او التوجه كمره او التوجه كمره صبح ايدكينة اعترف ايتدريه
 اقر بقبض عشرة درهم ثم ادعى انك زيوف او نهرجة صديق بمينه وراستوفة لا يمكن
 بقبض ايكيا او وصقة او كمن او بالاستيفاء ^{بصدق} ورعه كذا النفس

زيد عمر واهله بخصومة متعلقة دعواه
 بكر قاضي به مرافعة اول مرة حق زيد
 بدنه ايدكينة ثابت ايكن بكر خصم
 مذكور خلافا لشرح عمره حكم ايد
 تحت درسه حكم ما قد وجع وهو ان
 اول مرة الحد ^{بصدق} اول مرة
 حواله على
 عقم

منقول من: منه شتارت، وفصا الشهادة،

الورثة أو الفرياء بشهادة لم يقولوا فيها لا تعرف له وارثا
أو غريبا آخر لا يؤخذ منهم كَيْفَلٌ وهو لخباط ظلم وعندهما
يؤخذ ومن ادعى عقارا ارثاله ولاخيه الغائب ومن
عليه دفع اليه نصفه وترك باقية مع ذي اليد بلا أخذ
كَيْفَلٍ منه ولو جاحدا وقالوا إن كان جاحدا أخذ النصف
الأخر منه ووضع عند أمين وفي النقول يؤخذ منه بالتقاضي
وقيل على الخلاف وإذا حضر الغائب دفع إليه نفسه بدو
إعادة البينة ومن أوصى بثلاث ماله فهو على كل مال له
ولو قال مالي أوصيا أمك صدقة فهو على مال الزكاة ويحل
فيه أرض العشر عند أبي يوسف خلا فالحمد فإن لم يكن له
مال غير أمك منه قربة أو أبا أو أبا مالا تصدق بثلث
مال أمك ومن أوصى أبيه ولم يعلم فهو وصي خلا فالقول
وقيل في الأخبار بالتركيب خير فرد وإن كان فاسقا لا يبرأ
منه إلا خبر عدل أو شرين وعندهما هو كالأول وكذا
الملاح في أخبار السيد مجتابة عبده والتقصير بالسبع
والبكر بالتزويج وسلم لم يهاجر بالشريح ولو باع
القاضي وأمينه عبدا للفرياء وأخذ المال فصاعدا
استحق العبد لا يفتن ويرجع المشتري على فرياء ولو
باعه الوصي لأجلهم بأمر القاضي ثم استحق أو لم قبل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ما لا يشاء
شجرة قبل العلم
سوى لو كان شيئا من التبر
فان يقيه ما لا يشاء

اوتبداد سفر اقصی

بقا ادخله الكبر

كالخلاف المذكور في

زمنه تو کم کالنه کون

بالقوت الخ فودوا بغيره

مکره بعد ملازمین

[illegible]

دستور

قبضه وضاع المال يرجع المشتري على الوصي وهو
 على الغرماء ولو قال لك قاض عدل علم قضيت على هذا الرجم
 او القطع او الضرب فافعل وسعك فعل وكذا في العدل غير
 العالم ان استفسر فاجيب تفسيره والا فلا ولا يقل بقول
 غير العدل مطلقا ما لم يبين سبب الحكم ولو قال قاض عزل
 لشخص اخذت منك البنا ودفعها الى فلان قضيت بها عليك
 او قال قضيت بقطع نيك في حق فقال بل اخذتها او قطعت
 ظلا واخترت يكون ذلك حال ولا يشهد في القاض ولا
 عليه ولو قال فعلته قبل ولا تنك او بعد عزك وادعي القاض
 فعل في ولايته فالقول له ايضا هو الصحيح والباقي والافضل
 ان كانت دعواه كدعوى القاضى ضمن هذا في الاول
كتاب ادايت وخيار بحق الغير على المبر عن مشاهدة
 لا عن ظن ومن تباين لتحملها لا يسميه ان يمنع منه فغير
 اداها بعد التحمل اذا طلبت منه الا ان يقوم الحق بغير
 وسترها في الحدود افضل ويقول في الشقة اخذ لا يستر
 وشروطه للذي اربعة رجاله والقبضاص وبيعة الحدود
 رجلا ن وللولادة والكرارة وغيوب النساء منها لا يطلع
 عليه الرجال امرأة وكذا استبلا للمولود في حق لصلوة
 لا الارث وعندهما في الارث ايضا ولغير ذلك رجلا ن او

المذكور
 لشدة المرأة واحدة

سواء

في دعوى القاضى

ولو قال فعلته قبل ولا تنك او بعد عزك

عمر شهادة النساء فيه وجهان

استهلال

رجل وامرأتان ما لا كان او غير مال كالنكاح والرضاع
 والطلاق والوكالة والوصية وشروط لكل حرية والام
 والعدالة ولفظ الشهادة فلا تنج لو قال اعلم او اتيقن
 ولا يسأل قاض عن شاهد بلا طعن الخصم الا في حقه وقود
 وعندها يسأل في سائر الحقوق ستر وعلمنا وفي بعض
 زماننا ويجزى الاكتفاء بالنسب ويكفي للتركية هو عدل في
 الاصح وقيل لا بد من قوله عدل جاز الشهادة ولا تنج
 تعدل الخصم هو عدل يكن لخطأه او سبى فان قال هو عدل
 صدق ثبت الحق ويكفي الواحد لتركية السر والرجحة
 والرسالة الى المرنى والاثنان احوط وعند محمد لا بد
 من الاثنين وبشرط حرية في لتركية العلامية دون
السر فصل يشهد بكل ما سمعه اوردته كالبيع والاقرار
 وحكم المالك والغيب والقتل وان لم يشهد عليه ويقول
 انهد لا اشهدني ولا يشهد على شهادة غيره اذا سمع اداها
 او اشهد الغير عليها ما لم يشهد هو عليها ولا يقل شاهد
 ولا قاض ولا راوي بخط ما لم يذكر وعندنا يجوز ان
 كان محفوظا في يده ولا يشهد بما لم يعاينه الا بالنسب
 والموت والنكاح والدخول وولاية القاضى واصل القاضى
 اذا اخبر به يمين يثق به من عدلين او عدل وعدلين

لو كان الدعي عليه مسلما
 استقام

رسالة
 تفسير

بأنه في غيب قاض وقيل قال تفسير

شاهد

عمل كل من يمسكه
 في وقت ثبوت

بأن عدل من عدل

بأن عدل من عدل

بأن عدل من عدل

بأن عدل من عدل

في
 الكثرة

بأن عدل من عدل

وفي الموت يكنى العدل ولو انني هو المختار وشهد من
 رأي جالس مجلس القضاء يدخل عليه الحضور ثم قاض
 ومن رأى رجلاً وامراً يسكنان معاً وبينهما انبساط
 الأزواج انهما زوجته ومن رأى شيئاً سوى لادى
 في يد متصرف فيه تصرف الملاك انه له ان وقع في
 قلبه ذلك والادنى ان علم بركة او كان صغيراً لا يعبر
 عن نفسه فكذلك ولو فسر للقاضي انه شهد بالتشامع
 او بمعاينة اليد لا يقبلها ومن شهد انه حضر في نريد
 او على عليه قبلت وهو عيان **باب في قبول شهادته**
شهادة لا يقبل شهادة الابي خلافاً لابي يوسف فيما اذا جعلها
 بصيراً ولا شهادة المملوك والصبي الا ان تحمل حال الرق
 والصغر واذ يبعد لفتق البلوغ ولا شهادة للجدود
 في قذف وان تاب الا ان حذ كافر انما سلم ولا شهادة
 لافضل وان علا وفرعاً وان سفل وعنده ومكانه
 ومن احد الزوجين للآخر وشريك لشريكه فيما هو
 من شركتهما ولا شهادة المختل الذي يفعل الردي والتابعة
 والمنية والعدو بسبب الدنيا على عدوه ومذموم شراب
 على اللهو ومن يلعب بالطيور وبالطنبور او يغني للناس
 او يلعب بالنرد او يقامر بالشطرنج او تفوت الصلوة

لما كان العدل

سببه

بخصوصه زيد اصل قضيه شهادت ابدوس وعروا قواه شهادت ابراهيم
 شهادت اوله شهادت ابراهيم قبيلته ابراهيم وشر او توكس وكنت
 وامتاق وطلاق كى قبول اول نور افشار قبيلته ابراهيم قبض مسمع وتسلم ثمن تبي قبول
 اول نماز ابو السعد

اختلاف الشاهد من مانع قبوله لانه من التتابع لفظاً ومعنى **باب في ما لا يقبل**
 في الوقف يعقنه باقلاً كما في الشهادة فتح القيد **باب في المهر اذا اختلف في**
 مقداره يقضى باقل كما في الزاوية **باب في شهادتها** شهادتها باهية والاخر بالعطية
 تقبل **باب في شهادتها** شهادتها بالنكاح والاخر بالتزويج ومما خفى الزيلعي
 شهد ان له عليه الف والاخر انه اقرب بالالف تقبل كما في العدة **باب في شهادتها**
 انه اعنفه بالعدوية والاخر بالفارسية تقبل بطلاق الطلاق والاصح القبول
 فيها وهي البتة حجة الائمة والنظر مرة العقائد

شهادته مانع قبول اول اعداوت وبنوة مرتبة اول اذنه **باب في مرتبة**
 عداوت وركه شهادت كمنه احتساباً وكذا رتبه حاكمه ظن كل يوم مرتبة واخر شهادت
 ويا شهادته تفاوت حاله كونه تفاوت او زرتيه در ابو السعد والمهر
 عداوت قبل من يفرح بجزئه ويكره بفرجه وقيل انه يعرف بالعرف كذا في الحصة كونه
 شهود صلاح كسبها منه ندمته كركه رعا ديك جائز اوله **باب في بركة قولاً**
 وفعلها حادثة اجتناب او زره اوله ابو السعد

دين نذر ايمان نذر يمين كنه شرعاً شهادته **باب في مذهب** مذهبى وملتى يمين كنه شرعاً شهادته
 مستوعداً لورح **باب في اولو مسلمين** ويدركه **باب في اولو مسلمين** ويدركه
 اصطلاحاتى بكم لازم وكذا رابا السعد لازم وكذا رابا السعد لازم وكذا رابا السعد لازم
 بنو احمد نه محال الوزير

خلاف معروف ومناظر اول شهادت استماع اول نماز وبنده كى مودته تواتر نه مرتبه وركه
 انه شهادت ابدوس هم عظيم كفساب ممتنع وارسله **باب في كنه تولى كذا وزنه**
 انفا قولى محتمل او كما منى مرتبه سنه وارحى خلافة شهادت قبول اول نماز ابو السعد

وغيره من مذهبى كنه شرعاً شهادته **باب في مذهب** مذهبى وملتى يمين كنه شرعاً شهادته
 مستوعداً لورح **باب في اولو مسلمين** ويدركه **باب في اولو مسلمين** ويدركه
 اصطلاحاتى بكم لازم وكذا رابا السعد لازم وكذا رابا السعد لازم وكذا رابا السعد لازم
 بنو احمد نه محال الوزير

فصل در بیان زید متوفی است ظاهر زوجه هند و ایش مردی
اولیا حق بیت المال امینی او آن عمر و خلفات زیدی ضبط این وراثتی موقوفه
اولیا نه بکفر و راشنی ایشان است ایما دادند که هر یوزینه می آید زیاده امینی بوزینه
آید زیاده را — امینی بوزینه لازم ترک نشنوده اولیا حق ابداً مستعد

فوت اولان زید و منک ترکه سنی ایسی سلم برت المالح اولان عمر و قیض ترکده
زیدک وارثلی اید و کنه ذمی شاعده لرا قامت ایله لر عمر و ک قیض ایله
ترکه، المغه قادرا اولور لر اولور لر اولور لر

والسبب مقبولية شرها وده الكافور على المسلم في هذين المادتين احد المادتين
 ليست فان الغرض تركه الكافور على الحكم الذي يكون ملكا الكافور لا ملكا له فيكون
 الشرها وده مصفوفة على الكافور والثاني ان حضور المسلمين في الكافور وولادتهم
 معتادا فتقبل شرها وده الكافور عليه هذين المادتين تحتها محل الضرورة فانهم
 يكتدوا مع

ولوردة الشهادة بعبارة ثم زالت العلة لا تقبل الشهادة الا في اربعة مواضع
 ١- اذا كان الشاهد عند اردت الشهادة ثم لم يبق فشهد في تلك الحال لا تقبل
 ٢- لا تقبل الا اذا شهد على مسلم ردت شهادته ثم اسلم فشهد فقبلت شهادته
 ٣- لا تقبل الا اذا شهدت ردت ثم صار يصر فشهد في تلك الحالة
 ٤- لا تقبل الا اذا شهد في الحال ردت شهادته ثم ابغ فشهد فقبلت
 ٥- اذا شهد احد الزوجين للآخر فردت شهادته ثم زالت الزوجة
 ٦- شهد في حادثة لم يقبل وكذلك الفاسق اذا شهد فردت لفسقه ثم صاعدا
 ٧- شهد في تلك الحال لا تقبل وكذلك المولى اذا شهد لعبد فردت شهادته ثم شهد لها
 ٨- بعد العتق لا تقبل والعبد لم يواه فذلك الحالك
 ٩- نصر من خلاصة الفتاوى ومجموعه

... ..

وفي الخاس لوقال ان هذا شهادة في هذه الحادثة او قال ان شهدته
 فهو زور او ليست له شهادة ثم شهد بغير الاحتمال النسيان والذكر لان المشر
 جبولون على النسيان حتى وعرض على النبي صلى الله عليه وسلم من جامع الفتاوى
 بغير كمال الله محمد

زبد عمر وك اوزر نه اذن النون وعمر ابرو ايضا اريدك ش هداون التور و سهر دي
 كوروك كمانه طرئق اليه ويرد و قد صير يدر بجزر و سبه اشرها و لم يقبله اولو
 اكوت اولو **ابو السعد**

وفي المحيط ادع عليه الفادينا فشهد انه دفع اليها الفاد ولا ندرى باقى حجة دفع
 قيل لا تقبل والاكبة انه تقبل **مهر ابره في الشهادة بغير الرابع في اخذها**

زبد ملاقة شربا ابرو شربطه وفا ايتد كنه ش هداون التور و سهر دي
 شفا في ماضير ايتد كنه شفا و تكرر و التور في الجواب حاكم قبله قادر و

واعلم ان ش هدا كنه اذا اخر شهادته ملاعز زيفيق ولا تقبل شهادته مضو عليه
 اكود و ملاق الزونة و عتق الالة و طاهر ما القينة انها في الكل و نهش
 الظهيرية والينمة **اسماء في آخر كتاب القضاة والشهادة**

ش هدا كنه اذا اخر شهادته لغير عذر لا تقبل لفسقه كافي القينة شبهة
 وان كان تافيرهم لعذر يقبل **مهر جامع الفتاوى**

زبد بر قصصه عمر وك اوزر نه شهادت ايمسه طاهر و زبد شهادته كنه
 بين تعلقه شفا قادر و التور في الجواب حاكم راي ايتد بر بين تعلقه
 اما يمينه كنه كنه عدلته كل كنه نهي امير كنه

وفي زما تالا تذر التركة لعلبة الفوق افتد القضاة استخلا الشهود كما افتد
 ابن كليل **مهر تارة حاتية**

في زما تالا تذر التركة لعلبة الفوق افتد القضاة استخلا الشهود كما افتد
 ابن كليل **مهر تارة حاتية**

بسيه او تركب ما يوجب الحد و اكل الربوا و يدخل الحام
 بلا ازارا و يفعل ما يستحق به كالبول و اكل على الطريق
 او يظهر سب السلف و تقبل الشهادة لاجبه و عه و محرمه
 رضاعا او مصاهرة و شهادة اهل الاهل الا الخطا بية
 والذي على مثله و ان لختلعا ملة و على الشا من
 د و زكسه و الشا من على مثله ان كان من دار و حدة
 و عذر سب الدين و من التور بغير ان اجنب
 الكبار و على صواب و لا تلف و الحضي و ولد الزنا
 و الحضي و العيال و الحق لميقه و المقر حال الشاهد
 وقت الاداء لا الفعل و لو شهد ان اباهما اوصى له زبد
 و زيد يدعيه قبلت و ان كرفله و لو شهد ان اباهما
 الغائب و كله لا تقبل و ان ادعاه و لو شهد ان يناميت
 انه اوصى له زيد و هو يدعيه قبلت و كذا لو شهد مذبذبه
 او من اوصى بها او وصيها و تقبل على جرح محرم و هو
 ما يفتق به من جرح باحق للشرع او لعبد نحو مو فاسق او
 اكل ربوا و انه استاجرهم و تقبل على اقرار المدعي بغيره
 او على انهم عبيد او محذوه و زبد في قذف او شارب خمر او
 قذف او شراب المدعي و انه استاجرهم لها بكذا او خطاهم
 ذلك مما لا عذر او في ملكهم بكذا او دقته اليهم على

المسوقين الى الخطايا كمن يذوق من عذوبة الزنا و
 يقنع و زجر الشهادة اكل من يظف عنقه
 لان الكفر ملة واحدة
 سورة الخلق دار لما تقدم في المسئلة

و اما زبد
 اهل و ائمة
 اهل و ائمة

اما كنه اذى و جبه في الشرح او لعبد فانه
 اربس و شهده
 و يمتداهم العهد
 لا يشهدوا

من الماله
 من الماله

الخطات بنسبها ما يجب على كل

لم يزل عن مكانه ،

على شهده واومن شهده ولم يبرح حتى قال اوقت بعض
شهادتي قبل ان كان عدلا **باب الاختلاف في شرط موافقة**
الشهادة **الدعوى** فلوا دعى دارا شاه وارثا وشهدا بملك
مطلق ردت وفي عكسه تقبل وكذا شرط اتفاق الشاهدين
لفظا ومعنى فلا تقبل لو شهدا احدهما بالف ومائة او طرفة
والآخر بالفين ومائتين او بطلقين او ثلث **وعندهما**
تقبل على الأقل ولو شهدا احدهما بالف والآخر بالف ومائة
والمدعى يدعي الاكثر قبلت على الاتفاق اقا وكذا مائة و
مائة وعشرة وطلقة وطلقة ويضف ولو شهدا بالف
او بقرض الف وقال احدهما قضى منها كذا قبلت على الف
على القضاء ما لم يشهد به آخر ويغفر عليه ان لا يشهد حتى
يقر المدعى ولو شهدا بقتل زيد يوم النجدة وآخر ان
بقتل اياه فيه بكوفة ردتا فان قضى باحدهما او لا بطلت
الاخيرة ولو شهدا ببيعة ببيعة ولتخلفا في كونها قطع
وان اختلفا في الذكورية والاوتة لا وعدهما يقطع فيها
وفي العقب لا قبل اتفاقا ولو شهد واحد بالشر او الكفاية
بالف والاخر بالف ومائة ردت وكذا العقب على ما لم
والمتعلق بقرير والرفق والمتعلق ان ادعى العبد والعامل
والرفق والمرأة وان ادعى الآخر كان كدعوى الدين والجار

والثالثة،
فالمليحة،
بالقاف ولامه وقفاً بعد من قبله كلامه
على ان في رواية القضاة ما يدل على انه

العبدون على الف و ص م ن
 ماله على الف و ص م ن
 ان ازعي و ص م ن
 الرامض و ص م ن

الحمد لله الذي جعلنا من
العلماء الذين هم في الدنيا

شامگاه نذر شامگاه اول و رسمی
 با عدا و اصل شامگاه فوت یا خود در پیش یا خود در ج کونک تعبید و بحق تجویز
 و کشد الواسع و از رسوم
 حدود و قضا و من جائز و کلا
 اکمال اصغر و از رسوم

در ادر سوم
موب اوزرین او شوق کر کرد
یک اصرت همدی
فلانی شوق قدر دنی اولد یغینه شاد هیز کسیر بزم شهادت
ایست که بصره فرمود و آخر اعلی کرب تحلیری ذکر ایست که بصره
بیه شهادت ایدرز دیک کر کرد فرغ دیت او شوق لازم
فرعک هر بنی اثهادت یک کفایت ایدر و له رحله

لا بد من ثبوتها وادعاء الفروع وذكر ثبوتها وادعاء الاصل وذكر التحمل والعبارة
في وسط العبارات ولها عند الاداء لفظ اولي من هذا
نذكر ان الشاهدان فلانا شهد عندى ان الفلانة على فلانة كذا ثم المال
مروى ان اشهد على شهادة وانا اشهد على شهادة ذلك الان
لا والمذكور في المتن خمس سنات واقصر منه وبعوا يقول
على شهادة فلان كذا وقسم سنات ولا يحتاج الى شئ وهو
ث واستباح ابو جعفر كذا في القباية وروى عن محمد بن عيسى

ایک دفعہ وارد رہو دعوائے عمر و دماغی رتبتن کر
تن یک شب روزانہ تو وارد رہو شہادت اب لریک شہوز
مقبولہ اول درمی اولور علی افری

در سر جمیع اهل تشنه زل بینه بر اول در
بر اول در اول السعد المصوم

[illegible]

۱۰۰
تاریخ جهانگیری

لم يزل عن مكانه ،

لا تتركوا هذه النعمان
أحياها من الأثر في

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

المديون بحبل
لعموم الخلق

فالثالثة .
قوله ، والحمد لله
الذي هدانا لهذا
على الف ومائة الف
بجاءت مقابلة

ایک اصغر شاہ قادیانی

اولمہ کرکد

اولا بدعشها

اندر کوه و در

2

الدعوى
عند اليمين جارية
البيان في قتلها

والسنتين المذكورتين

الفلائية

امراة

على ان لا قيل له هات شاهدين انها هي وكذا في نقل الشهادة
فان قال فيها القيمة لا يجوز حثيها الى اخذها والتعريف
يتم بذكر الجدا او الفدا او بنسبة خاصة فالنسبة الى المصرو
الحلة الكبر عاينة والى النسبة الصغيرة خاصة **باب**
الرجوع عن نكاح لا يخرج الرجوع عنها الا عند قاض فلادعي
المشهود عليه رجوعها عنده غير لا يخلفان ولا يقبل نكاحها
عليه بخلاف ما لو ادعى وقوعه عند قاض وتضمنه
اياهما فان رجعا قبل الحكم لا يحكم وان بعده لا ينقض ونكاحا
ما اتلفاه بها اذا قبض الدعي مدعى نكاحا كان او عينا
فان رجع لخطها ضمن نصفها والغيره لمن بقي لمن رجع فان
شهد ثلثة ورجع واحد لا يضمن فان رجع الاخر ضمما يضاف
وان شهد رجل وامرأتان فوجعت واحدة ضمنيت رقبان وان
رجعتا ضمنيتا يضافا وان شهد رجل وعشر نسوة فرجع
ثان لا يضمن نكاحا فان رجعت اخرى ضمن التسع رقبان وان
رجع العشر ضمن نصفها وان رجع الكل فكل رجل سدين وعشرين
خمس اسداس وعندها عليه نصف وعلمين نصف وان شهد
رجلان وامراة ورجعوا فالغريم على الرجلين خاصة ولا يضمن
واحد شهد بنكاح بهر مستحق عليها او عليه الا ما زاد على مهر
المثل ولا من شهد بطلاق بعد الدخول ويضمن في الطلاق

ينسبها

ان يكون
الرجوع
المشهود عليه

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

الرجوع

ثمة رجب

بغض

قبل الدخول نصف المهر وفي البيع ما نقص عن ثمة البيع وفي
العتق القيمة وفي الضامن الدية فقط ويضمن الفرع ان
رجع لا يضمن ان قال ما شهدته على شهادتي ولو قال شهدته
وغلطت ضمن عند مدعيها وان رجع الاصل والفرع
الفرع فقط وعند مدعيها يضمن المشهود عليه ان الفرع يضمن
شاهدا وقول الفرع كذب اضمن او غلط ليس بشي وان رجع
عن التزكية ضمن خلافا لهما ولا يضمن شاهد الا حصان
برجوعه ولو رجع شاهد ايمين وشاهد كافر ضمن شاهد
اليمين خاصة ولو رجع شاهد كافر ضمن شاهد
المشايخ ومن علم انه يشهد زورا مشهور ولا يغفر
يوحج مبرا ويحبس **باب الوفاة** هي اقامه الغير
مقام نفسه في التصرف بشرط ان يكون الموكل عاقل متصرف
والوكيل بعقل العقد ويقبضه فبيع وكيل الحر البالغ او
المأذون حرا بالفا او مأذونا او صبيا عاقلا محجورا
بطلبها بعقده هو بنفسه وبإبقاء كل حق وبكسفاة الا
في حد وقود مع غيبة الموكل وبالحضمة في كل حق
بشرط مني الحتم لزوما الا ان يكون الموكل مريضا
لا يمكنه حضور مجلس الحكم او غائبا مسافة سقرا او مريضا
للسقرا او مخرضا غير مقاداة الخروج الى مجلس الحكم وعند

اسم
الرجوع

في آخره وان كان كبره وشهد
ان يضمن البيع والشراء
كفيل كسب وكفاش
توكيل المأذون العتيق اما قل انما اذنه
المولى والعبد الذي اذنه المولى
والعبد او جدام
او اخذ كل حق وقبض

اوله عند تذكرك ملاحظه

منه لاشقة للخدمة في الامانة القصور الزم المولى
بلا شرط او ضمن

في المهر

عن الأمر

قبل حبسه هلك على الأمر ولا سقط عنه وإن بعد حبسه
سقط أو عند أبي يوسف هو كالرهن وليس للوكيل بشره
معتن شراءه لنفسه فإن شراءه بخلافه يفسد ما شئ من الثمن
أو بغير النقود وتعلمه أو كذا أن أمر غيره فشره لنفسه
وإن بحضرة فله للوكيل وفي غير المعتن هو للوكيل إلا أن أضاف
العقد إلى مال الموكل أو أطلق وتكون له وتعتبر في السلم
ولصرف مفارقة الوكيل للموكل ولو قال بغير هذا
لزيد فباع ثم انكره فله أن يرد له فله أن يرد له
انكاره فإن صدقه لا يملكه خير فإن سلمه المشتري
إليه صح ومن وكل بشره رطل لحم بدينه فبشرى رطل
بدينه متبايع رطل بدينه ثم موكله رطل بنصفه
وعندها يلزمه الرطلان بالدينه ولو وكل بشره عديدين
بعضها فشرى أحدهما جاز وكذا أن وكل بشره بالدين
وقيمة ما سواه فشرى أحدهما بنصفه أو باقل وبأن يكر
لا وقال لا يجوز أيضا أن كان متبايعا فيه وقد بقي
ما يشترى مثله بالآخر فإن بشره بالآخر باقى قبل الحصة
جاز اتفاقا فإن قال الوكيل بشره بدينه معين بالغير
شريته باللاف وقال الموكل بنصفه فإن كان قد دفع
إليه ألف صدق الوكيل أن ساوى للاف وإن لم يكن

العبد المشتري

الوكيل

دفعها

الوكيل

إذا وكل بشره بدينه غير معين
فأشتره
١٣٠٠
١٣٠٠
١٣٠٠
١٣٠٠

وكذلك

١٣٠٠
١٣٠٠
١٣٠٠
١٣٠٠

يجوز

والثمن

دفعها فإن ساوى نصفها صدق الموكل وإن ساوىها
تخلفا والعبد للمأمور وكذا في المعتن لم يسم له ثمن
فشره وأخلفا في ثمنه ولا عبرة لتصديق البائع في
الأظهر **فصل** لا يصح عقد الوكيل بالبيع والشر
مع من نرد شهادة له وقال لا يجوز نقل القيمة إلى العبد
والمكاتب والوكيل بالبيع يجوز بيعه بما قبله أو كثر
وبالعرض وقال لا يجوز إلا مثل القيمة وبالنقود
ويجوز بيعه بالنسيئة وبيع نصف ما وكل ببيع
وأخذ بالثمن كفيلا أو رهن فلا يضمن أن تولى ما
على الكيل وصناع الرهن في يده ولو وقف الثمن
من المشتري وأبهره منه أو حط منه جاز ويضمن
عند أبي يوسف لا يجوز وكذا الخلاف لو أجل أو قبل
به حوالة ولو أقاله أصبح وسقط الثمن عن المشتري
ولزم الوكيل وعند أبي يوسف لا يسقط عن المشتري
والوكيل بالشر لا يجوز شراءه بمثل القيمة وبزيادة
يتعابن بها وهي ما يقوم به مقوم وقد روي في عروض
دونه وفي الحيوانات دونه بزيادة وفي العقار دونه
دونه لا يملك يتعابن بها ولو وكل ببيع عبد فباع
بنصفه جاز وقال لا يجوز إلا أن باع لباقي قبل الحصة

الوكيل

فإذا أودى بدينه

إذا وكل بشره بدينه غير معين

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

عن الأمر

الكتاب في معرفة الخصال
لشيخنا الميرزا محمد باقر
الحلي

الحمد لله الذي جعل
العلم نوراً والدين
نوراً والدين نوراً

في التواريخ
 حكمه ان خلافة المطيع لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 العباسية ولد ولدان ملتصقان عمرهما خمسة وعشرون سنة والالتصاق في
 الجنب ولهما بطنان وسرطان ومعدان فمختلف اوقات جوعهما
 وعطشهما وبولهما وشر واحد كنفان وزراعتان ويدران ومعدان وساقان ورجلان
 واهليلج وكان احداهما مائلا الى النساء والاخر الى الامر ومات احدهما وبقي الآخر
 صبا اياما فانتقم وجمع ناصر الدولة الاطباء علم انه بقدر انفس الميت من الحن فم يقدروا
 ثم مرض الحن ثم رايته الميت ومات صبغا في الدثار ابيهم فبقي ما بشا من نسا السيوطي
 في التواريخ

کندی
ردہ العافی
علی الوکیل
الوکیل

انکسار

كتاب
الملك

الوزير القوي

طاع نود والكفر يقطنان العلية

سأول
لأول
الثاني
حضرة الكبر
الأول
بجاء العبد

اولماز ،
باعتظم

14

بر دهنه شرع شریفه موافق استماع و حکم و فصل اوله دعوی ایخصه تکرار استماع
ابتدیه که قادر اولور مر اجوب اولماز
کمی در المصوم

بر خیزه ندر وقف و ملک اولی ایخصه منزه اولور بدعوت بینه اقامت
ایدر و بجهت الوب بعده عمر متور فلان مدرسه ندر و قنبر رتبه و عرب
واقاوت بینه ایتمه استند کوه زید بود دعوی بر دفعه فصل اوله مندر استماع
اولماز جو استماع ایتدیه که شرعا قادر اولور مر اجوب اولماز
استینا و اولمازین شرع دعوی در جهت واحد سر اوله بود دعوی و است
اجتهتین در طر فیندن بنیتین اقامت اولماز قنبر ندر حواله حواله

زید مستولک و رتبه سر بکر و عمر و در عطفه و در جو ظلم اهل و فطون در ب شرع بینه
ظالم اولمازین بکر و عمر و رتبه به بر صلح جو اهل و فطون اکر ایلمه بر عتد و رتبه
ویر و ب حکم طوعا صلح اولور و غنه حجت و بر بعد صلح اکر اه حواله اکر اه
بینه عا و له و از ایکن حکم آخر حجت و بر رتبه ایکن حضرت بینه ایضا
شرعی و از در جو بینه و لور و استماع ایتمه که قادر اولور مر اجوب
امضاده مظلوم علیه عمل اولور شرع ثابت اولور که جو یاز لور اکر اه بینه عا و له
ایلمه ثابت اولور که حجت مظلوم شرع ثابت اولماز شرع اولور بینه
اکراه بینه طوعا و اولور در امضا موصی اوزره ایسه حجت ایلمه عمل
اولور لازم در ابوالسعود و المصوم رحمه الله علیه رحمه الله واسعه

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد و آله الطيبين
الطاهرين
المرسلين
الاجلین
الکرامین
الشفیعین
الکرامین
الشفیعین

یاخذ التشفعة المضمومة قل لاخذ اتفاقا وكذا
الوكيل بالرجوع في الهبة او بالقبضة او بالرد بالقب
وكذا الوكيل بالشراء بعد مباشرة وليس للوكيل بقبض
العین المضمومة فلو زهق ذوالید علی الوکیل بقبضه
ان موكله باعه منه تقصير الوكيل فلا يثبت البيع
فلزم عادة البينة اذا حصر الموكل كما تقصير الوكيل
ينقل الزوجة او العبد ولا يثبت الطلاق ولعن لو
برضا عليها بلا حصر الموكل واقرار الوكيل بالمضمومة
على موكله عند القاضي صحيح لا عند غيره لقاضي خلافا لا يثبت
لكن لو زهق عليه انه اقترى في غير مجلس لقاضي خرج عن
ولا يثبت فيه المال كالأب او الوصي اذا اقترى في مجلس
لا يصح ولا يثبت فيه المال ولا يصح توكيل رتب المال كله
بقبض ما على الكفيلة عنه ومن صدق مدعى الوكالة بقبض
الدين امر بالدفع اليه فان صدق صاحب الدين لم يرد والا
امر بالدفع اليه ايضا ويصح على الوكيل ان لم يملك
في يده وان ملك لا يرد الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع
اليه على اذعانه غير مصدق وكالكم ومن صدق مدعى
الوكالة بقبض الامانة لا يرد الا ان كان ضمنه عند دفعه او دفع
اليه على اذعانه غير مصدق وكالكم ومن صدق مدعى

المضمومة حتى لو وكل الكفيلة
وسلا بان يبايعه شرعا
فانما المضمومة بنية
على الوكيل بان
الموكل يضمن
تقبل

الوكالة ؟
كندی
ه صورة نفر من طر بالوكالة صاحب المال بقبضه
عن القاضي لم يثبت

افزید مال را و الوکیل
بان کذب او سکت فو هاتین التوفیق بین
على الوکیل
سودع علی
لیتو مبالغة الی

من جن جن برکم بودم ویر هکان او مدیون اندیم و کم اوئی عیسی علیه السلام

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or date.

من الجوز واللاق وعجرات الملب وعجرات المازن
واشراق الشمس ونصر المومل
فيما نزل به
عبدكم ابنا

مندی
اور
آدمی

از یقود
منظومه

ولی

قال محمد انت وكما في كل شيء تفقد نفس الحفظ والقياس ان لا يكون ما يحفظ وجه الحفظ
انما يتخذه عن الحفظ ما لا يسهل ولا يصعب ما ينفذ وتيسر اي حفظ ولا نهك المستعانة
في الانتفاع والنفق يقع ما نواع الحفظ وذلك ادناه فباخرة اول ولوزاد حائث
اذا ملك الحفظ والبيع والشراء ويملك الهمة والصدقة حتى اذا التفت على نفسه في ذلك
الما اصابه حتى يعلم فله من قصد الموكل وغلب الامم تحفيصه بالمعافاة ولا يلح الفتور
والشبع وعليه الفتور

زید فایز شهر، او را مدیون عمر و او را حق دعا و آقا و قبضه بکر و کبر ایدر بکر عمر
محاسبه عمر طلب ایتد که عمر و ایتد بکر ایدر بکر ایدر و مردم کند طاعت و عین
ایستون اندر بکر ویره بی دیگر شعاقل و اقل و جواب او طاعت ویره
بولدینر محله تکلیف ایدر او را معود و از صوم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ہندک ملک باغی بیوہ وکیل اولاد زید عن مثلہ فقہانہ و اشرا الیہ عمرہ
بیع الیہ فالہ ہند بیع دیور طوکتیو باغی ضبطہ و اولور مر اجواب
اولور محمد رائے

وكل سبع متاعه فقال بكم ابيعه فقالت انت اعلم بذلك وثمانه فباعه ثمن
صغير فلما رد وبيعتي ثنيه في ثلث الوكالة بالبيع

[illegible]

ای ریسر جامع علما ایستاد ارغنت تجیس بر سواله نذر جواب صواب بنزه ایله سائمه التوفیل
زیر بر قوتی ویر رب عموده ایسه بیج ایچکنز آنه توکیل غرودانی نصابوب قبولی بشاره
مفق ایسه آنک فیصل جائیز افروز بعلیه بی ایفک یومنه لازمیدر آنه تجیس

بوسواله ویرد جواب صواب آفرنده بود یک ثواب جزا اکتساب
 زید ایتد که عمر و نبی و کین ویرنه که حضرت اخیل اختلاف ابیشر و نبی
 بود اما صحیح قول اخیل آنه جائز کور امام بهام مدته اوله کرفقیه طول
 صاحبان کور آنه جائز متعارفانه اگر تابییل و میشر اما امام ابوسف
 امس و جهله ایزو تفصیل بیعی زید که کتات ایجنه اولوب عمر و اول نبی
 ابیشر اینه و کین به اخیل ایله صاحب شیم قول صاحبانکه بو نمثله بالثا کبیل
 جائز اهلر بود و جهله سوال لازم اولماز که ایلیه کبیل اولسه قایم صاحبان ایجنه
 عمر و انکجون اینه توکیل جائز اولماز مؤصل بیعی بود مقتضای سؤقه دلیل
 ویرد یوب بو کلامه فتو یولیه در نقل او مانه سبیل اولار و رون بحر رحمت
 حق بودا آفرنده اجر جزیل محمد بن ابی سعد المصم رحمه الله

زید عمر و کسبی اولور بکدر معامله شرعیله اقمی آت ویر دکر مکره ذکر اولما اقمی نیک
معامله سر تمام اولوب زید بطلب اولمده زید بن شکله معامله شرعیله اقمی و بکدر مکره
شرعیله اولور بکدر اقمی زید بن بکدر معامله ایملکه عمر و کسبی اقمی اقمی
حق اقمی اقمی داخی معامله ایملکه اقمی شرع اوزرینه ثابت اولمجه ویر مکره لازم
اولما بکجه لازم و کدر معامله ایملکه بنم اولمجه ویر مکره معامله لازم اولور معامله
ایمله ویر بکجه ویر بکجه ویر بکجه لازم اولور ذکره شو مکره اقمی آت
بن ویر بکجه ویر بکجه اقمی اقمی بکجه ویر بکجه ویر بکجه لازم اولور مکره اقمی
بکجه بکجه اولما زید بن لازم اولور اقمی ویر بکجه اقمی ویر بکجه اولور اقمی
اولور بکجه ایمله بکجه اولور اولور اولور اولور اولور اولور اولور اولور اولور اولور

[illegible]

الجنابة فيمنع أو يدين من جرح
أن يكل

حُبْسٌ حَتَّى يَفِرَّ أَوْ يَخْلَفَ وَفِيمَا دُونَهَا يَقْتَضِرُ وَعِنْدَهُمَا
يُضْمَنُ الْأَرْضُ فِيهِمَا فَإِنْ قَالَ الْمُدْعَى لِي بَيْتُهُ حَاضِرٌ وَطَلَبَ
بَيْنَ حَقِيْقَةٍ لَا يَخْلَفُ وَيَكْفُلُ بِنَفْسِهِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ أَجَى
لَأَرْمِيهِ وَبَارِعَهُ حَيْثُ نَادَى وَأَنْ كَانَ غَرِيْبًا يَكْفُلُ وَيَلْزَمُ
فَلَمْ يَجْلِسْ لِقَاضِيٍّ وَالْيَمِينُ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا بَطْلَاقٍ وَعَيْنًا وَقِيلَ
أَنْ أَلْحَ الْخَضْمَ مَعَهُمَا فِي زَمَانِنَا وَتَغْلُظَ بِذِكْرِ صِفَاتِهِ أَنْشَاءً
الْقَاضِي وَتُحْجَزَ مِنَ التَّكَرُّرِ لَا بَزْمَانَ أَوْ مَكَانًا وَيَخْلَفُ
الْيَهُودِيُّ بِاللَّهِ أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى وَالتَّصْرَافِيُّ بِاللَّهِ
الَّذِي أَنْزَلَ الْأَنْجِيلَ عَلَى عِيسَى وَالْمَجُوسِيُّ بِاللَّهِ الَّذِي خَلَقَ
النَّارَ وَالْوَتْنِيُّ بِاللَّهِ وَالْجَلْفُوزِيُّ فِي مَعَايِدِهِمْ وَيَخْلَفُ
عَلَى الْحَاصِلِ فِي الْبَيْعِ وَالتَّكَاجُ بِاللَّهِ مَا بَيْنَكُمْ بَيْعٌ قَائِدًا وَتَكَا
قَائِدًا فِي الْمَالِ وَفِي الطَّلَاقِ مَا بَيْنَ بَيْنٍ مِنْكَ الْآنَ وَفِي
الْعَصَبِ مَا يَجِبُ عَلَيْكَ رَدُّهُ وَفِي الْوَدِيعَةِ مَا لَهُ هَذَا الَّذِي
يَدْعُو بِدَلٍّ وَدِيعَةٌ وَلَا شَيْءَ مِنْهُ وَلَا لَهُ قَبْلُكَ حَقٌّ عَلَى
السَّبِّ غَوَابًا بِاللَّهِ مَا بَعَثَهُ خَلْقًا لَا يَبُورُ فَإِنْ كَانَ
فِي الْخَلْفِ عَلَى الْحَاصِلِ تَرَكَّ النَّظَرُ لِلْمُدْعَى خَلْفَ عَلَى السَّبِّ إجماعًا
كَدَعْوَى الشَّفْعَةِ بِالْجَوَارِ وَنَفَقَةِ الْمُسْتَقَرَّةِ وَالْخَضْمِ
لَا يُرَاهِمُ وَلَا فِي سَبِّ لَا يَرْتَفِعُ كَعَبْدٍ يَسْلُمُ يَدْعُو الْقَتْلَ
خِلَافَ الْكَافِرِ وَالْأَمَةِ وَمَنْ وَرَثَ شَيْئًا فَادْعَاهُ آخِرُ

فيمنع من جرح أو يدين من جرح
أن يكل
هو القاضى في قوله الله الذي لا اله الا الله
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم

فيمنع من جرح أو يدين من جرح
أن يكل
هو القاضى في قوله الله الذي لا اله الا الله
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم

خلف

وفي الخلاصة كل موضع لو اقر به المدعى لزمه فاذا ائز به سخط لا كملت موضع
منها الوكيل بالشراء او اوجد المشتري عيبًا فارد ان يردّه بالعيب واراد الباع
انه يحلفه بالله ما يعلم انه الموكل رضي بالعيب لا يحلف فاذا اقر الوكيل لزمه ذلك
ويبطل حق الرد انما يثبت لو ادعى المدعى ان الموكل ابراه عن الدين وطلب بمن
الوكيل على العلم لا يحلف وان اقر لزمه انتهى وفيه تارة وقصور حيث
قصر على الشئ والصواب الا في اربع وثلاثين من تنوير الابصار على الاشياء

يخلف المشتري الا في احد وثلاثين مسألة في الشرح ما نصه ثم اعلم ان المصل انقص على عدم
الاستحلاف عنده في الاشياء السبعة وفي الحايثية انه لا استحلاف في احد وثلاثين
فصله بعضها مختلف وبعضها متفق عليه فذكرها باختصار السبعة وفي تزويج
البيت صغيرة وكبيرة وعندهما يخلف الاب في الصغيرة وفي تزويج المورث
امته خلافا لهما وفي دعوى البراءة الا يصار فانكره لا يحلف وكذا لو انكرها
فخلف لاحد منهما فكل واحد لا يحلف للآخر وفيما ادعى ابيه مع السلم
من ذر اليد فاق لا احد منهما لا يحلف للآخر وفيما ادعى احد الرهن والسلم
والآخر الشراء فاق رهن الرهن وانكر البيع لا يحلف للمشتري وفيما ادعى احد
الاجارة والآخر الشراء فاق رهن الرهن لا يحلف للمدعي ويقال للمدعي انه يخلف
فانتظر انقضاء المدة وقت الرهن وان شئت فافهم وفيما ادعى
كل منهما الاجارة فاق لا احد منهما او بكل لا يحلف للآخر خلافا لما اذا ادعى
كل منهما على ذر اليد الغضب منه فاق لا احد منهما او حلف لاحد منهما فكل لا يحلف
للتاني كما لو ادعى منها الايداع فاق لا احد منهما يحلف للتاني وكذا لا اعارة ولا يحلف
ماله عليك كذا ولا كتمته وهي كذا وكذا وفيما ادعى الباع رضي الموكل بالعيب
لا يحلف وكذا وفيما ادعى انكره كذا في النكاح وفيما ادعى اخصت الصانع
والمتصنع في المأثور لا يمين على واحد منهما وكذا لا ادعى الصانع على رجل
انه استصنعه في كذا فانكر لا يحلف الحادثة والشكوك لو ادعاه وكبل
عنه الغائب بقبض دينه وبالحضومة فانكر لا يحلف المدعي على قوله
خلافا لهما هكذا ذكر بعضهم وقال الحلواني يخلف في قوله جميعا من تنوير

فيمنع من جرح أو يدين من جرح
أن يكل
هو القاضى في قوله الله الذي لا اله الا الله
عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم

زيد عمرو ايكي عبد بيع اليه صفقة واحد اليه نسمة عمرو ميسرى
قبض ايدي كونه صكره عبدك بى هلاك اولسه بعد زيد دعو اليه كره عبد
سكا ايكوز غروشه بيع ايندم عمرو دعو اليه يوز الى غروشه الدم
امام اعظم قول شريفترن ابنى مشتريه بين ويرلر كره ايكوز غروشه
بيع او مدغنه ويوز الى غروشه اقرارى اوزره بايعه رد اوزره حكم
اولنور مكر بايع هلاك اول عبدك حصه سندن كحوپ ابنى باقى فلا عبد
اعتبار ايند بوضورتين قاضى ايكسنة؟ بين ويرد رب بيعى فسح ايد
وقائم اول عبدى فقط بايعه رد ايدر امام ابو يوسف عندن بايع
هالك اول عبدك حصه سن ترك انسه؟ ينه قاضى ايكسنة؟ بين
ويرر قائم اول عبدك اوزرنه قائم اول عبدله وهلاك اول
عبدك يوز الى غروشه حصه سى نقد ايدر سه مشتريك قولى
بينيله مسدق اولوب بايعه رد اولنور امام محمد قولن دخی
بين ايكسنة ويرلر لكن حى اول عبدله هلاك اول عبدك اوزرنه
صكره بيع فسح اولوب قائم اول عبدله هلاك اول عبدك
قيمتن بايعه قاضى رد ايدر

نيسر بايعه منقار
يد واصلح شارع

دو ميسر بايعه منقار
يد واصلح شارع
نيسر بايعه منقار
يد واصلح شارع

اختلغا

خلا فالحمد ولو في قدر زرا لال بعد اقاله السلم فالقول
للمسلم اليه فيه ولا يعود السلم ولو لختلفا في قدر الاجرة
او المنفعة او فيها قبل استيفاء المنفعة تحالفا و تراذا
وبدئ بين المبتاعين لختلفا في الاجرة او بين المبتاعين
لو في المنفعة و ايها بكل لزمه دعوى الآخر و ايها برهن
قبل وان برهننا في المبتاعين في المنفعة و بجه الموجه
في الاجرة و بعد استيفاء المنفعة لا يتحالفان والقول
للمبتاعين و بعد استيفاء البعض يتحالفان وتفسخ فيما
بقي والقول للمبتاعين فيما مضى وان لختلفا في قدر بدل الكتاب
لا يتحالفان والقول للعبد و قال لا يتحالفان وتفسخ
وان لختلفا الزوجان في متاع البت فالقول لها فيما صالح
لها و لهما فيما صالح لهما و بعد موت احدهما القول في المثل
للحي و عند ابو يوسف كذلك في الزايد على جهاز مثلها وفي
جهاز مثلها اولوز رتتها و عند محمد للرجل اولوز رتته
وان كان احدهما مملوكا فالقول للحي في الحيوة و للميت في الموت
وقال الماذنير والمكات كالحرة **مسألة** قال ذو الديد
هذا النبي او دغنيه فلان الغائب و اعارنيته او اجريته
او دغنيته او غصنيته منه وبرهن على ذلك اذ دفعت
خسومة المدعى وقال ابو يوسف فمن عرف بالحيل

زيادة
الاجرة
مذ لختلفا

في اصلها

من كان ميتا
لحياته
مقامه
سقط او
ايبر
خسما
كمن لا يورث
الا يورث و
يزيد

كثيرا
بأن تسمى الميراث
و ادعى الشاوية
بشهادة

بأن تسمى الميراث
بشهادة

بأن تسمى الميراث
بشهادة

المدعى

بسم الله الرحمن الرحيم

شهود ذواليد

المقصود

قاعا ودرع

لا تندفع وبه يؤخذ وان قال الشهود او دعه من
لا يعرفه لا تندفع بخلاف قولهم يعرفه بوجهه لا باسمه
وسببه حيث تندفع عند الامام خلافا لجمد ولو قال
شريكه منه لا تندفع وكذا لو قال المدعي سرقته
او غصبته متى وان برهن ذواليد على ايداع الغائب
وكذا ان قال سرق متى خلافا لجمد ولو قال المدعي
انتهقه منزله وقال ذواليد او غصبه هو
ان دعت بلا حجة الا اذا برهن المدعي ان زيدا وكله
بقبضه **باب دعوى اليدين** نقسرت يتيه ذى اليد
في الملك المطلق وبيته الخارج فيه الحق برضا على
ما في يد اخر قضى به لهما ولو على كراج امرأة سقطا
وممن صدقته فان ارتخا فالسابق الحق وان اوتت
لاحد ما قبل البرهان فبى له فان برهن الاخر بعد ذلك
فبى له وان برهن احدهما فقضى له ثم برهن الاخر
لا يقبل الا ان اثبت سبقه وكذا لا يقبل برهان خارج
على ذى بد نكاحه ظاهر الا ان اثبت سبقه وان
برهنا على شرا بتيه من اخر فلكل نصفه بنصف ثمنه
او تركه وترك احدهما بعد ما قضى لهما لا يأخذ الاخر
كله وان كان لاحدهما بدا وتاريخ فهو اولى وان ارتخا

ان تبيد في دعوى ضد ملك ولم يبين قبضه

لرخا جان

برهانها

الافراد

له

انه

من ليس له شيء منها
ذواليد او صلح تاريخ

كل البيع لا صار متينا بعد اشد فافق القدر والشروط
وحتى في نسخ بقضاء الله ان اليهود وغيرهم

لا تندفع

بعضی از ادعی و برهانها و بعضی از ادعیه و برهانها
بعضی از ادعیه و برهانها و بعضی از ادعیه و برهانها

الشيخ

ایستادین زینکر تو سندن بر خند صقلا ما
زینکرت اولوب زینکر ندر و بیضی ورش جبار

زید عمروه بیوفه اعلیٰ استبدال اید یومر وید یکم ایکی عمر و عمره راین فدیور
کیندوب خیانه و کمانه نامعلوم اولدوقده زید ایک کندشکا بید و کنز
بلد کده طبیب ایدور الحقه شرماتی ورا اولدور **ایلی** اولور کیم که
عمر و راین فودی بنی خضم شرمی و کلم وید نقل ایدر ایشه زید کیمه سرفه
اشدک ماضو و غصبت اشو که وید و کلمی ایدر کیمه کرفه شرمه اهل علیله

وجدنا من علم في أرضنا غير ملكية خمس ما بقية للواجد فالق الوفاية وان وجد ركناتنا معهم في نفسنا
 ان ملك خمس ما بقية للواجد الله ان مراده منهم مشكلة ذكرت في الهداية في اننا باب بقوله متاع
 ركناتنا فهو الذي وجدوه وفيه خمس ما بقية لملك لان الله ان عطف وجد على سبعة نسبي
 للفاعل ونعمه راجع الى المستامن بدليل سابق والسباق وضيق منهم راجع الى الارزب فالتعني
 ان وجد المستامن ركناتنا معهم في أرض من الارزب غير ملكية خمس ما بقية للواجد وهذا
 غير مطابق لعبارة الهداية غير صحيح في نفسه اما اول فظلا واما الثاني فظلا متاع شرايع الهداية وغيرهم
 بان الخمس انما يجب فيها يكون في معنى خفية وهو فيما كان في يدا اهل الحرب ووقع في ايدي المسلمين باجاف
 قبل الركب والذكر في الوفاية ليس كذلك لان المستامن كما لم يتقصد والارض من الارزب
 لم يتبع في ايدي المسلمين فالسواب ان يقطع وجد عاقبه ويترك على الباب والاسفل ويترك لفظه
 ويضاف الارض الى المسلمين ولهذا غيرت العبارة الى ما ترى

مکتوبه خوان و بدین تاریخ
از این علم تقبل من در راه

تاریخ من غیره - لان بکتاب تاریخ لا یزید لکمال سبق ذلک الی حدیث

یعنی ان ادعی جبر سر بر اینی علی آفر و ان شاء الله
ان تدرجها علیه و برها علیها فنها حق
یعنی منها حق

فالسابق اولی وان کان لاحدهما ید ولا اخر تاریخ قدو
البدای و الشرا لحق من جهة و صدقة مع فضل الهبة
والصدقة فیما لا یجمل الفسمة اسواء و کذا الشرا والمهر
عند ابی یوسف وقال محمد الشرا اولی و علی الزوج البتة
والرقن مع القیض اولی من الهبة معه فان کانت بشرط

و بعد ما علم فی ارضنا غیر ملوکه ختم باقیه للواجب فادخ الرقابة وان وجد رکازها وقتا علم فی ارضنا
لانک ختم باقیه للواجب الله ان مراده من ملوکه ذکرک فی الهدیه فی آیه الباب بقوله متاع
رکاز فهو الذی وجده و فیه خمس کثره عبارتة لانتفاء ذلک لان الظاهر ان لفظ وجده علی هیئته البتة
للفاعل و ضمیره راجع الی المستأمن بویل سابق والسباق و ضمیرهما راجع الی المارکوب فالکفنی
ان وجده المستأمن رکاز متاع علم فی ارض من دار الحرب غیر ملوکه ختم باقیه للواجب و بعد ما
غیر مطابق لعبارة الهدیه غیر صحیح فی نفسه اتقانا اول فظ و اما ان فی خلاصه شرح الهدیه و غیرهم
بان اصل ما یجب فیما یکره فی معنى الخیة و هو فیما کان فی دار الحرب و وقع فی ید المسلمین یا یجب
اخذ الکراب و انکره فی الرقابة لیس كذلك لان المستأمن کالمقدس و الارض من دار الحرب
لم یقع فی ید المسلمین فالعرب ان یقطع و بعد ما قبله و یقر علی البناء و لا یعمل و یتکلف لفظه من
و یضاف الی ارض المسلمین و لهذا غیرت العبارة الی ما ترى

مؤخره وان و صدق اللفظ غیر ذلک و قد مر فی کتابنا
فان ارض المسلمین دار السلام و غیر ذلک فانه لایزید
و قد مر

التاریخ

زید عبد الله عمر و بنو نصر فنده بولوطک استکمل بنو زوحم کرکات بنده
امانت فتوی کتدر قول الکدر شک اند و کنی اندک یوزینه اثبات ایدر
و یو ویرمکه قادره اولور **المواب** اولما زید بنده قولی سرفه
ایتدک یا خور و غصب ایتدک و یو و غور ایدر و دانی مطلق کندیگ
ایدر و کنه بینة اقامت ایتدک کدر بندک تر و یری ابطال اولنه
ابو سعید و لوم

زید عمر و ه بوقه ایدر استبدال ایدر یور و یدیک ایدر عمر و عمر و دانی قدور
کیدوب خیانت و مانع با معلوم اولور فنده زید ایدک کندیگ ایدر و کنر
بکدر طبع ایدر و المفسر شرعاً قادرا اولور **المواب** اولور کرکات
عمر و دانی فتوی بنی خصم شرعی و کلم و یو و غور ایدر ایدر ایدر ایدر
ایتدک یا خور و غصب ایتدک و یو و غور ایدر ایدر ایدر ایدر ایدر
بینة لازم و کدر نیک ایدر و کنه بینة کنایت ایدر **المواب** اولور

زید بندک یا معنی عمر و ه سید ایدر عمر و دانی کرکات و بره هند باغ
کندیگ ایدر و کنر اثبات لازم اولور فنده فتوی کندیگ یوزینه اثبات اندک
و کدر **المواب** عمر و حاکم ایدر اندک یوزینه اثبات ایدر غایت
ایه کره غصب ایتدک و یو و غور ایدر ایدر ایدر ایدر ایدر ایدر
یوزینه ملکیت اثبات ایدر غصب ایدر و کنی اثبات لازم و کلم و مانع
و عمر و کنایت ایدر **المواب** اولور

او عمر غصب علی ذالک فیر من علی الحد لا یج الغصب لمجود و عمر الغسل وهو
الغصب علیه من غیر اقامة البینه لا یتکفی ایدر علیه من غیر اقامة البینه کذا
یخلف هذا فی انه حیل فی وقع و کدر الایداع و جابج الغسل و لیس من مکنه

زید متوفک زوج سر بنده اولور و جابج خصم اولور یسقی اشیا یكون سائر و رتة تر و رتدور
و یو و غور و یو و غور ایتدک ایتدک ایتدک ایتدک ایتدک ایتدک ایتدک ایتدک
مصدق اولور اول الاشیا مستقلة ضبط فادره اولور **المواب** اولما ز

ابو سعید و لوم

زید صدق است که زید صدق را ثواب و بر قاتر ایمن زوجه هر چند قاتر صدق و اول
انوار زید ایلمه شکر این و سید و زید و عمر و غایت ایمن قاضی هر یک فدای او زید
نسبت ایلمه سیده عمر و کلور او قاتر و ثواب مستغلا زید کرد و سید و عمر ایلمه کرده
بینه سیده و لازم اولور یو خسه عمر و می لازم اولور **اولور** عمر و لازم سید
هنو کبیل الله مستحقه در اگر زید ویرد و میزایه اگر زید جهتند تا تمک انبند
و سید و عمر ایلمه سیده لازم سید

رید و عمر و برادران و ملکیت او روزه نصرت اند کلر بر لاری خالده بن ملکد رسکو
 و عمر ایسه رید ایله عمر و غایتل ایکن برک موایه سنده ملک طلقنه بنده اقامت
 ایدوب شری المغه قادار و کورمی
 بکر توایه سنده اشات ایدوب محمد بن آلور شر ایله ایسه بکر حصصن آلور
 غایتل برایت ایتمه آلور السعد المرحوم

[illegible]

از آنکه
از خارج و ذی لید
و ذی نجاج و ذی
سار جاکان و ذی
فی ملک
از این برهنه که از میان
من شانه
نکند از برهنه که از میان
الذی هو ملک
نکند از برهنه که از میان
الذی هو ملک
نکند از برهنه که از میان
الذی هو ملک

لم يكن لاحد من شاهدان ولاد فرقة

Handwritten signature

بكثره الشهود ^{وقد اعلم ذلك} وَاِذَا دَعِيَ أَحَدُهُمَا بِنِصْفِ دَارٍ وَالْآخَرُ
 كُلُّهَا قَالَ تَبِعْ لَأَقُولَ وَعِنْدَهُمَا ثُلُثٌ ^{الآخر} وَالْبَاقِي لِلْآخَرِ وَإِنْ كَانَتْ
 فِي يَدَيْهِمَا فَكُلُّهُمَا لِدَعِيَ الْكُلِّ نِصْفٌ بِقَضَاءِ ^{بعض} بِلَادٍ قَضَاءٍ وَإِنْ
 بَرَهَنَ خَارِجَانِ عَلَى نِتَاجٍ ذَاتِهِ ^{أو ذواتهما} وَأَرْخَا قَضِيَيْنِ وَقَفَّ
 سِنُّهُمَا تَارِيحُهُ ^{أو تاريخها} وَأِنْ أَشْكَلَ فَلَهُمَا وَأَنْ خَالَفَهُمَا بَطْلًا
 وَإِنْ بَرَهَنَ أَحَدُ الْخَارِجَيْنِ عَلَى غَضَبٍ شَيْءٍ ^{أو شيء} وَالْآخَرُ عَلَى
 وَدَّيْعَةٍ ^{أو دعيته} اسْتَوْثَقَا **فصل في التنازع في الأثر**
 لَا يَسْبِقُ التَّوْبُ أُولَى مِنَ الْأَخْذِ بِيَكِيهِ ^{أو بأكب} وَالرَّكِبُ أَحَقُّ مِنَ الْأَخْذِ
 بِاللِّجَامِ ^{أو اللجام} وَمَنْ فِي السَّرَجِ أَحَقُّ مِنَ الرَّذِيفِ ^{أو الرذيف} وَسَالِحُ حِمْلٍ
 أُولَى مِنْ عُلْقٍ كَوَزُهُ عَلَيْهِ ^{أو كوزها} وَالرَّكِبَانِ بِلَا سَرَجٍ أَوْفَى
 سَوَاءٌ ^{أو سواء} وَكَذَا الْجَالِسُ عَلَى السَّيَاطِ وَالْمُعَلَّقُونَ وَمَنْ مَعَهُ
 تَوْبٌ وَطَرَفٌ مَعَ آخَرٍ ^{أو طرف} وَالْحَالِطُ لِيْنِ حَذْوَعٍ عَلَيْهِ ^{أو حذوع} أَوْ
 نَقْلٍ بِنَانَةٍ ^{أو بِنَانة} اتِّصَالَ تَرْبِيعٍ ^{أو تربيع} لَالْمِنْ لَهُ عِلْمٌ ^{أو علم} مُرَادِي بِلِ
 الْجَارِ أَنْ فِيهِ سَوَاءٌ ^{أو سواء} وَإِنْ كَانَ لِكُلِّ عَلَيْهِ ثَلَاثَةٌ ^{أو ثلاثة} جَذْوَعٍ
 فِيهِمَا وَلَا تَرْجِعْ ^{أو ترجع} بِالْأَكْثَرِ مِنْهَا ^{أو الأكثر منها} وَأَنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا ثَلَاثَةٌ
 وَالْآخَرُ أَقْلُ مِنْهُمَا ^{أو أقل} ثَلَاثَةٌ ^{أو ثلاثة} وَالْآخَرُ مَوْضِعٌ حَسْبِيهِ
 وَلَوْ لِأَحَدِهِمَا حَذْوَعٌ ^{أو حذوع} وَالْآخَرُ اتِّصَالَ ^{أو اتصال} فَلِذِي الْأَتَمَالِ
 وَالْآخَرُ حَقُّ الْوَضْعِ ^{أو حق الوضع} وَقِيلَ لِدَى الْجَذْوَعِ ^{أو لدى الجذوع} وَذَوِيبَتٍ مِنْ
 دَارٍ كَذِي بَوْتٍ مِنْهَا ^{أو ذيبوت منها} فِي حَقِّ سَاحَتِهَا ^{أو ساحتها} وَلَوْ أَدْعَا أَرْضًا

آوی
الخارجان

الشارحان،

الشارحان،

على من الاشراف له فضوة
 من ورنه فان كان يتكلم ولا
 يحضر فقل العيش للبلبل
 الكوكانة والغلاب وتهدية
 فيه سواء خاتمة الفتاوى

ثم كانت الدعوة صحت ونفست هذه الصفات
 ولو باع احد توأمين ولدا عنده فاعتقه مشريه
 ثم ادعى البايع الآخر ثبت نسبهما وبطل عتق التوري
 ومن في يده صبي لو قال هو ابن من يد فقتل هو ابني
 لا يكون ابنه وان جحد نزيل بنوته وعندها يصح
 ان جحد ولو كان في يد مسلم وذمي فان ادعى المسلم
 رقه والكافر بنوته فهو حر ^{ان الكافر ولو كان}
 في يد زوجين فزعم انه ابنه من غيرها وزعمت انه
 ابنها من غيرهن وانما ولدا استولد مشرته ثم
 استجفت فالولد حر وعلى الاب قيمته يوم الخصومة
 فان مات الولد فلا شيء على ابيه وتركته له وان
 قتل الاب غرم قيمته وكذا ان قتل غيره فاحذر دية
 ويرجع بقيمته وبالثمن على بايعه ^{ان الكافر ولو كان}
اقرار هو اخبار بحق لا ضمير على نفسه ولا يصح
 الا للعلوم وحكم ظهور المقضي به لا انشاء فيصح المدا
 بالحق للمسلم لا يسلط في عتاق مكرها واذا اقر
 حر مكلف بحق معلوم او مجهول كشيء وحق صحيح و
 لزمه بيان المجهول بالقيمة وقول قوله مع يمينه
 ان ادعى المقر له اكثر وفي مال لا يصدق في اقل من درهم

لغة عباد من اثبات ما كان منزله وشرا
 وشرا ان الحرية والعتق والبيع و
 ركنه ان يقول المقتل فلان على كذا او ما
 يشابهه وانما حكمه فساد في
 كنهه الدار وهذا السلب في

وقوله لا يصدق
 وقوله لا يصدق
 وقوله لا يصدق

فلو فلان على
 من قوله المقر له هو الذي

وقت ايله تاريخ بيستوه فرق ندر بيان سورت عند الله سنا اوله سر
 وقت زمانك بر جرينه در لکه انده بر نفس واقع اوله ناز
 وقت رسوم وقرينه تاريخ زمانك بر جرينه در لکه انده هم بر نفس واقع اوله
 وهم صكره واقع اوله جزو نيك مبداء اوله تاريخ محرمه رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وسلم زمانك بر جرينه در لکه انده بمرت واقع اوله مشد هم صكره كجاء
 زمانه اوله بلوك وبلوك مبدئير
 ابو السعد وخرم

الوقت عبارة عن حال في زمان حال لا تعلق بامضي ولا بالمستقبل والتاريخ له
 تعلق بالماضي والمستقبل كتاريخ الهجرة المتعلق باليومنا هذا او تاريخ
 الزمان

فخرج الاسلام التام على الدين الحروي يقول يقع عندنا كثير ان الوصل بقرعة نفسه كانه ملك
 رشيد عليه ثم يدعى بعض هذا المال فخر وبعضه ربوا عليه ونحن نعلم ان اقام ذلك سنة
 تقبل وان كان منافقا لا ينافي ان مضطرا الى هذا الاقرار والا يحلف ويؤلف على صحة
 ما ذكرنا ما ذكره البردوي في عنابة الفقهاء ومن حكمة صور البيع الفاسد حرم العقود
 الربوية ملك فيها العوض بالقبض فاذا استهلك على ملكه ضمن فلو لم يملك الا بالبر او روى
 منه فلو كان ذلك رخصان ما استهلك لا رخصان ما استهلك ويرد ما استهلك ما يرفع
 العقود ان يترك يقرر مفسد الملك في الربوا فلو لم يملك في ردة في ثروة نقص عقود الربوا
 فيجب ذلك خفا للشرع وانما الذر يجب خفا للشرع رد عن الربوا ان كان في ثروة
 لا رخصان انما في وقد ائتمن اخذ امواله بانه اليهود اذا شهدوا بالبيع
 لا حقيقه له وانما نقل مواطاة وحيلة تقبل
 في الاشياء والتطابير
 في كنهه الهادة

او اقرار بالدين والوكالة فانما القضي بامر به دفع الدين الى الوكيل لا ان اقراره على نفسه
 حائره وانما اية بحكمة الى الدفع فرق بين هذا وبين الوكيل قبض الدين او اقراره
 وقال انا وكس فلان ولكنني قبضت لوديقه منك فصدقته المديونية عليه في التوكا له والودقة
 ثم اية ان يدفع فانه لا يحرمه على الدفع اما في الدين فاماره يستوجب حق القبض
 له في ملك نفسه لا في الربوا ثقتي بائنه لا باعينا فبيع امواله فاجبر على الدفع
 خرج ابي رباب كور فقتل

[illegible]

وان دعوتهم يعجز

فیروز میرزا

وقال المقر له اخذها غصبا ضمن ولو قال بديل اخذت
 اعطيتني لا تضمن ولو قال غصبت هذا الشيء من زيد
 لابل من عمرو فهو لزيد وعليه قيمته لعمرو ولو قال هذا
 كان لي وديعة عندك فاخذته وقال الآخر هو لي دفع اليه وان
 قال اجرت فرسي او ثوبي هذا فلانا فوكبه اوليسه ورده
 على او اعترنا واسكنته داري فمرد ما على صدق وعند
 القول للمأخوذ منه ولو قال لخطا ثوبي هذا بكذا شد
 قبضته منه وارعاها الاخر فعلى هذا الخلاف في الصحيح
 ولو قال اتقضت من فلان الفاكات لي عليه او اقضته
 الفاكات اخذها منه وانكر فلان فالقول له ولو قال نزع
 فلان هذا الزرع او بني هذه الدار او عرس هذا الكرم
 الى استغنت به فيه وادعى فلان ذلك فالقول للمقر
باب اقرار المريض ^{بدين صحته وما لزمه في مرضه}
 بسبب معروف سواء ويقدمان على ما اقر به في مرضه و
 الكل مقدم على الازدواج ولا يقع تخصيصه عريضا بقضاء
 دينه ولا اقراره لوارثه الا ان يصدق به بيقظة الورثة
 وان اقر لاجنبي صح ولو احامد ماله وان اقر لاجنبي
 ثم اقر انما بينه ثبت نسبه وبطل اقراره
 وان اقر لاجنبي ثم تزوجها لا تبطل اقراره ولو اقر

شانه
 الشيء
 الاخذ
 كذا

ولا
 يثبت

٢٠١
 في اقرار المريض
 في الدين
 في اقرار المالك
 في الدين

او جنيته
 لها

زيد فانه اشبه عموده وبيره بن ديوكره اليك يوز فلوري وبير وب فوت اولوب
 عمودك طلب ايتد كده بكو عموده تاخبر اليه وبيره بن ديوكره بغيره انكار اليه
 سالنا عمودك تاخبر اليه وبيره بن ديوكره انك ايتد اول فلوري للمف
 قادر اولور من **المدا** تاخبر اليه انه وبيره بن ياخود اول التوب
 وبيره بن ياخو وبيره بن يا استد وكل وبيره بن ديوكره اولور اولور
 ابو السعد اولور

ما يتعلق بالرفع والاحقاق

زيد متولى عمود متوفائك او على وصط وارثه اوله برك او زلفه ببارك عمودك
 ذمتك متولى اولدعم وفكك بالدين شو مقدار راجه واردره وخور اليه
 برك اصل ديني مقفول اولدك كن عمود وفاتك صرة تركه كنه دين ديوري
 زبده ادا اولدك ايتد اولدك اخو قبضه واستيف ايدوب اول مقدار مبلغ خور
 مقبوض اولدك كنه مظهر بدين اقرار ديوب ايتد ايتد رجو ريد دي
 ديوري قبضه واستيف ايتد بجا وارنه اقامت بسنه ايتد يك زبده قطا بيه
 شرعا خلاص اولور من **المدا** اولور كى قدر

وقبض بن فضل اخو اخلف فيه العلى وبنان كديون اذا برهن على اقرار المدين استيف
 الدين من قبل كنه لا بدعى الا اقرار طرف الاستحقاق لا كنه الدين تؤدى باقلا
 فيكون المقبوض دينا على الدافع وقبض كنه لا بدعى الحاصل يدفع اداء الدين عرفه وكان
 وعبر الاقرار في طلب طرز الدين ذكره في المحيط مدعى البرازيه وكثر اخو الدين
من الفصل الاول

بنو محسنه ملك او بنى او بنى اليك يدايه زبده بيع وسلم ايدوب بكنه في قصور الدم بيو قرار
 واعتراف ايدوب تحت ايتد رنه زبده بيو وفات ايتد كنه وزنه لم كن في قصور
 زيد طلب ايتد كنه زبده بيو كنه استيف من ايتد كنه اقرار اليه اوله برك
 مقبوض ايتد كنه ايتد كنه قطا بيه دن خلاص اولور من **المدا**
 مسئله خلاصه درمقار ايتد كنه كاذب وظل ايدوب كنه ورنه كليفه واخو قادر وظل
 اول شبهه متدفع اول مسئله استيف مسئله اقرار بالدين كنه وكدر كنه الله

[illegible]

زینبیم عمومه بر مقدار دینم وارد و دیون فوت اولسه عمر و زنده اولنه حقنی دعوای دیون
 تعیین مقدار امتحان ورشه نرسیم تعیین مقدار لازم اولور چرا که
 همان وجه و قوت اوز زنده اقرار ایدوب ورشه به تصدیق ایدوب و میدانش ورشه
 اصلی و مقدار این بیکد کلید به بین اینه کلید هر صوره بیاض تکلیف اولماز جهود
 اقرار اگر چه صحیح دکنه یا نشسته عمل اولماز موت مقایله بیان فوت اولوب
 اقرار باطل اولور اولسه المصوم

زید و مرد و ایتد که دانیل نذر عمر و سلم بر مقدار دین دعوت اید و شایم اید که کور
اشات اید و و کور و خود دعوت اید و بدعیس و عقل الیه اشات ایتد
از کور که بر ایتد و دخی و ایتد که مسلم جانی تریج اولوب اول ادا اولور
بوقته نقیسم غرقامی اولور اجداب تریج اولور اید و کور بعضی مقبره اید
مسعود و سکوت اید و مردم ایتد که مقبره

لها ثمة تزوجها بطلت ولو وهبها ثمة تزوجها فلا رجب
وان اقر بطلاق مجهول النسب يولد مثله لثمة ابنه
وصدقة المهر بطلت بقت نسبه منه ولو لم يمسها وشارك
المهر في الزوج وصح اقرار الرجل بالوالدين والولد والزوج
والمولى بشرط تصديق هؤلاء وكذا اقرار المرأة لكن
بشرط في اقرارها بالولد تصديق الزوج ايضا وشهادة
القائمه وتصح تصديقهم بعد موت المقر الا تصديق
الزوج بعد موتها وعندها يصح ايضا وان اقر بنسب
غير الولاد كاخ وعم لا يثبت ويرثه ان لم يكن له ولد
معلوم ولو بعيدا ومن مات ابوه فاقرا باخي شريكه
في الارث ولا يثبت نسبه ولو كان لاسمها الميت دين على
شخص فاقرا احدها بقبض ابنه نفسه فالنصف الباقي للآخر
ولا شيء للمقر **باب** هو عقدة رفع النزاع
يجوز مع اقرار وسكوت وانكار فالاول كالبيع
وقع عن مال بمال يثبت فيه الشفعة والرد بالقبض
وجاز الرؤية والشرط وبفساده جهالة البدل
لا جهالة المصالح عنه وبشرط القدر على تسليم
البدل وان استحق بعض المصالح عنه او كله رجع بكل البدل
او بعضه وان استحق بعض البدل او كله رجع بكل

[illegible]

منه على آخره

لا يبرأ اذ لم يدفع اجماعا وان قال البراءة تك من نصفه
 على ان تقطيني نصفه عندا برئ من نفسه اعطى اوله بغير
 وكذا لو قال اذ ادى الى نصفه على انك برئت من باقيه ولم يوت
 ولو قال ان اديت الى نصفه فانت برئة او اذ اديت
 او متى اديت لا يبرأ ابرأ وان اديت من قال برأ الرب
 دينه لا اقر لك حتى تخرج عني او تحط عني ففعل جاز
 وان أعلن الرمة للمال ^{ان صلي احد رجل الدين}
 عن نصفه على ثوب فليشركه ان يشع المديون بنصفه
 او يأخذ نصف الثوب الا ان يقض له المصالح ربع الدين
 وان قضى شيئا من الدين شاركه شركه فيه واتبع
 الغريم باقى وان شترى بنصفه شيا صفة شركه
 ربع الدين او اتبع الغريم ومن ابرأ عن نصيبه او ابرأ
 الغريم بدلين سابق لا يقض لشركه وان ابرأ عن البعض
 قسدا لباقي على سهاميه وان اجل نصيبه لا يصح خلافا
 لابي يوسف وبطل صلح احد ربى سلم عن نصيبه على ما
 دفع خلافا لايضا وان اخرج الورثة احد من عن
 عنهن او عقار بالادعوى عن احد التقدين بالآخر او
 عنها بها صلح قل البدل او كثر وعن تعددين وغيرهما
 باحد التقدين لا يصح الا ان يكون المعطى اكثر من نصيبه

هذا تطبيق بالشروط صحيا وتعلق البينة
 بالشرط بالحل لا يفي معنى التملك بخلاف
 الطلاق والعتاق لان كلا منهما استغاط
 والا استغاط يجوز تطبيقه بالشرط
 عبد الرحمن بن ابي

هذا هو الصحيح في الورثة
 يكون شريفا والاشد او نقل السه
 بشئ ويرمى به

هذا هو الصحيح في الورثة

استعمال الزوا

كذا

زيد عمرو بن بك في دينه طلب اليه كره عمرو ومردم كره اثنائه قاديما في
 ابله بمرقدارة حاله واقع اوله قد فاضله سنة اقامت ايدى كره عمرو ومردم
الكتاب اوله بمرقدارة حاله واقع اوله قد فاضله سنة اقامت ايدى كره عمرو ومردم
 ولو ادعى ديناً فادعى المدعى عليه الايفاء ولم يقدر فصالحه ثم اقام البينة على الايفاء
 نقبل لان دعوى الايفاء منه دعوى الدين المدعى وذلك الصالح ما وقع فادعى البينة
 لانه لا يميز على المدعى عليه في العماوية في الفصل الثامن

ادعى ديناً فاقربه وادعى الايفاء او الابداء فانكضت له ثم برهن عليه يقبل له
 الصالح انتهى ليس لافتدا البينة **من الكتاب**

زيد لم يرد كره الدين في طلب ايدى كره في اونه يدى بك في صلح اوله
 يدى صلح بشئ بك في دينه ويرى باقية بيله بيل بيل بيل بيل بيل بيل بيل
 كره وكره صلح صلح اوله صلح دينه صلح بشئ بيل بيل بيل بيل بيل بيل بيل
 صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله
 اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله
 اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله صلح صلح اوله

احد الورثة اذا صلح عن الميراث وابرأ ابرأ عما مطلقا ثم ظهر من الزكاة شئ لم يكن
 ظاهرا وقت الصلح بل ان يدعى نصيبه بعد الابرأ قال الارواية عن اصحابنا ان
 المسئلة قال ابو بكر الاشعث لقايل ان يقر له ذلك وهو الصلح الاصح وبه يفتي
 كذا في نسخة

صلح احد الورثة وابرأ ابرأ عما ثم ظهر من الزكاة شئ لم يكن وقت الصلح الاصح
 جواز دعواه في حصته كذا في البزارية

اذا صلح عن شئ عن واهم ثم زالت العيب بطل الصلح ورد ما اخذ لا الحسنة قد
 زالت وكذا الصلح عن مال ثم بين ان لم يكن عليه ذلك المال فبطل الصلح
 ولو ادعى دارا فصالح على قطعة منها لم يصح الصلح لان ما قبضه من عينه مقدر
 في الباقي من ماله

زید عمود سار محمد جو اخذ و عمر دستم و بخله حاکم الشیخ حسن بن قس م عزیزه مقدار
مال دوم و بصل اول حال خود مد صلح اولیم ایدر یو صلح منیع ایست بدقتر زید و
النفه قادر اولور مر اجواب اولماز

عزائمهم بسيرة وجسر فاعلم عليه قدم فصالحهم ثم خضعوا وأكرو وقال المناصالح لهم فخرنا
على نعمته قالوا ان كان هذا هو القاضى فالصالح جائز لانه لا يجبر الا بحق وان كان في
جسر الدالك لا يصح الصلح
في همه القناور في اخر الصلح

توصيح الجبوس في نعمة سرقة ونحوها ان كان حبس الراك او صاحب شرطية فالصالح باطل
وان كان حبس القاض فالصالح جائز

و سی ما جو دستور ما بر شیم و ما را وقف ضایع ابلح لازم مگرد و مستند اولاد محترمه مثل
اولاد بیله و نه عا خورا و کفایر مقدارینی فارغ از اولاد صبیح اولاد قریه صکر بیله
قادر از اولاد یاسو و شیم بعد البیوع قادر اولاد شری اولاد فارغ اولاد قریه مقدار
داخل طلبیه قادر از اولاد خراجی اولاد رزنیهایتی اولاد عساکر میوانند
فایده سر استمداد عقیده دعوی اجتناع در بیله اولاد حق استماع اولاد

[illegible]

اعلم ان بعض الديون يرجع على بعض من دعوته مثل الدين الثابت على النفس بشهادة المسلمين مقدم على الدين الثابت بشهادة أهل الذمة عليهم والدين الثابت بدعوى المسلم عليه مقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافران كما يشهد بها كافرين والمثبتان غنم وفاد و عليه دين الابطح ايضا يقدم دين الابطح على دين المولى فاصحح عم على السيد في الفرائض

انصرايبي قات الالف كل الف في قول في صيغة و محمد و زفر و جهم له و قال ابو يوسف
في الالف فيها نصفان ظهر به في ادراك المقطعات من الشاهد و قال ما رضاه في العمى

افضل عن نقد في وزيرها

من ذلك الجنس وإن يغير جاز مطلقاً وإن في الشركة دين
على الناس فأخرجوه ليكون الدين له ^{بطل} بطل الصلح فإن شرطوا
برأه الغرماء من نفسه صح وكذا إن قضوا حصة منه
تبرعاً وأقرضوه ^{بطل} قدرها وأحالهم ^{بطل} على غرماء وصالح
عن غيره وفي صحة الصلح عن تركه في أعيان غير معلومة
على مكيل أو موزون اختلاف والآصح الجواز إن علم
أنها غير المكيل والموزون إذا كانت كلها في يد البقية وبطل
الصلح والقسمة إن كان على الميت دين مستغرق وإن
غير مستغرق فالأولى أن لا يصالح قبل قضاء ولو فعل
قالوا يجوز والقسمة يجوز قياساً ^{بطل} لا احتساباً ^{بطل} وقيل القسمة

أَوْ يَوْفَى الْكُلَّ وَالْأَيْحَسَانُ أَنْ يُوقَفَ قَدْرُ الدِّينِ وَ
 يَقْسَمُ الْبَاقِي **كِتَابُ الْمَضَارِبِ** هِيَ شَرَكَةٌ فِي الرَّجْعِ عَمَّا لَمْ
 مِنْ جَانِبٍ وَعَمَلٌ مِنْ جَانِبٍ وَالْمَضَارِبُ آمِينَ فَإِذَا تَقَرَّفَ
 فَوَكِّلْ فَإِنْ مَرَجَّ فَشَرِيكَ وَإِنْ خَالَفَ فَغَاسِبٌ وَ
 أَنْ شَرَطَ لِلرَّجْعِ لَمْ يَسْتَقِرْ وَإِنْ شَرَطَ لِرُبِّ الْمَالِ
 فَتَبَيُّعٌ وَإِنْ فُسِدَتْ فَاجْبِرْ فَلَهُ أَجْرُ مِثْلِهِ مَرَجًا أَوْ
 لَمْ يَرَجَّ وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ شَرَطُ لَمْ يَنْصِبْ لِيُؤْصَفَ خِلَافًا
 مُحَمَّدٌ وَلَا يَضْمَنُ الْمَالُ فِيهَا أَيْضًا وَلَا يَصِحُّ الْمَضَارِبُ إِلَّا
 بِمَالٍ نَصَحَ بِهِ الشَّرَكَةُ وَأَنْ دَفَعَ غَرَضًا وَقَالَ لِعَبْدِي وَأَعْمَلْ

رببة المال الى المضاربين
رب المال، (ات)

مغز

سمواہ کان مندی قضا

سنة المصالح

وهم يقبلون الحمر

لورة بالقرض غ

کتابخانه قریب

تاورشتم

کاز علی دین

— 231 —

رسوخ قبل فناء

في القصة،

ماہنامہ ذوق و محنت

مناوبہ

بوجود التقدی

المضاربة ،

روم

المضاربة المديونية

۹
کتابخانه

این فلا یکو

من المصنف

زیدک عمر و ائمه پسران به روزمان دفع و اخذ و اعطا جا را و لو ب بعد پسران
مخمس کور و کلان به زیدک و مستند عمر و کن بر مقدار مالی ظهور اند و
زید داغ مال و نور و نیک اقرار است که عمر و مال و نور طلب است که

لا يفتقد الشريك،
فما بينه وبين الآخر،
واذا احسن فله
مضمر انه لا ملك له
شامر

لأنه أجبر والأجر يستحق شيئا من الربح فلا يشك الشريك
الموجبة للضمان لولا اجبر مثل على الضارب الأول والأول
ما شرط له من الربح عبد الرحيم

فيما هو الربح وهو قولها وفي رواية الحسن عن الامام
لا يضمن بالربح أيضا ما لم يربح وان كانت لثانية

فائدة فلا ضمان وان ربح وحيث ضمن فرب المال
تضمن أيها شيء في المشهور وقيل على الخلاف في ايداع

المودع وان اذن له بالضاربة فضارب بالثلث و

قد قيل ما ربح الله تعالى شيئا نصفان او ثلث نصفه
او ما فضل فمضفان نصف الربح لرب المال وثلث

للثاني وثلثه لا قبل وان دفع بال نصف فمضف
لرب المال ونصفه للثاني ولا شيء للاول وان شرب

للثاني الثلثين فكما شرط ويضمن الاول للثاني ثلثا
وان كان قبل ما رزقك الله تعالى او ما ربحت شيئا نصف
فدفع بالثلث فكل منهم ثلثه وان دفع بالنصف فثلثاني
نصف وكل من الاول ورب المال ربح ولو شرب لم يربح

رب المال ثلثا ليعمل معه ولو لم يال ثلثا او بنفسه ثلثا
فحج وتبطل جوت احدها وبقا رب المال مرتدا لا

بالحاق المضارب ولا يضمن بقرضه ما لم يعلم به فان شلم

والمال غرض فله بنفها ولا ينصرف في ثمنها وان كان

نقدا من جنس من المال لا ينصرف فيه وان من غير جنسه

فله تبدل بجنسه احتسابا ولو اقرقا وفي المال

زيد متوقفا لك تركه من قرضه اذ لم ينتقل ايدن سنة من يه
فمور به مقدار من الربح باقى حصته من فرائض المدم وبقي باقي بين
الورثة فقيم المدم بقرضه من قرضه من قرضه تمام حصته من المغة قادر ولورث
اكتساب منه حصته بعين المغة قادره ولور فرائض المدم وبقي
باقي من ثمنك وكذا

زيد مور وشك تركه من مقدار اتي الربح بقرضه في ابرائيك
اكتساب احد ورثة لك غير ابرائيك او كما ذكره غير ذكر في شري
وحوار تركه في ابرائيه زيرا مادامك تركه فمور حوله وارثك صفي
فمنه تغلق ابرائيه احياء تركه بقرضه ابراء اول نقد بقرضه فمور
ابرايكم او كما ذكر

زيد متوقفا بامنه انتقل ايدن حصته يكون أنه من زينه بقرض
سنة الوث ورثة لك فمور ابراء منكم حصته من المغة
شركات قادر ولور ابراء تركه ده اوله فمور ابراء ابراء
اولور تركه اقل في اقل في ذم ورثة منكم حصته فمور اقل
ابرايكم ابراء السعد والمصالح المروور

ولو قال تركت صفي من الميراث او ابراء منه اذ حصته لصفي وهو حصته
لان الميراث جبري لا يصح تركه وبه ين احوال الورثة على اقرار الاخر
انه بري من ميراث ابيه والميراث اعيان لا يقبل لعدم صحة الابرء
عن الاعيان مما لا يزية من ميسه

زيد كراو غلور قرضه اشرى يه اره وير بقرضه ابراء ابراء
بعد زمان يه تركه من حصته من طلب ابراء تركه اشرى
جهان ابراء حصته من ميراثه وير بقرضه قادر ولور ابراء
جهان وير بقرضه حصته من ميراثه وير بقرضه او كراو اول
وقت ذكرا ولور ابراء بقرضه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
جهان صاحب اولور يه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه
ابرايكم ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه ميراثه

هـ

هـ

هـ

هـ

هـ

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

لا يملك الرجح ولا الرجح
الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

دين على الناس لزومه الاقتضاء ان كان مرجح والا فلا
ويؤكد المالك به وكذا ما اثر الزكاة والبيع والتمسك
بجيران عليه وما هلك من مال المضاربة صرف الى الرجح
او اذا كان غرا على الرجح لا يضمن المضارب فان اقتسم
وقسخت ثم عقدت فذلك المالك وبضه لا يتراوان
الرجح وان اقتسمه من غير قسمة غرا حتى يتم من المال
فان فضل شيء اقتسمه وان لم يق فلا ضمان على المضارب
ولا يتحقق المضارب من مالها في مصر او في مصر
التخذه دارا ولا في الفاسدة فان سافر فطعامه وشرابه
في مالها بالمعروف وكذا كسوته وركوبه شراؤه وبيعها
وكذا اجرة خادمه وفرش بيته عليه وعيشه ونسائه و
الذين في موضع محتاج اليه فيه وضمن ما كان زائدا على
العادة ونفقة زوجته في مصر من ماله كالزوجة وميرة ما بقي من
كسبه وغيرها انا قدم الى رأس المال ومادون السفر
كسوق المصان امكنه ان يقدروا ويبيت في اهله والا
فكالسفر وليس للضيف الا اتفاق من مالها ويتردد
ما انفق المضارب من الرجح او لا وما فضل قسمه و
ان سافر به ومال المضاربة او بما بين لرجلين اتفق
بالخصصة وان باع متاع المضاربة مراجه حسب

الرجح

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح

الرجح

الرجح

الرجح

الرجح

الرجح

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

الرجح المضارب مطالبة الرجح والرجح
اراد وجب

على التام اجرة كاجرة القطار والتمارين في سنة

ما انفق عليه من خيل ونحوه لا ينفق نفسه ولو شري
مضارب بالنصف بالف المضاربة بينا وباعة بالدين
ولشترى بها عبدا فضا على يده قبل نقدها يفرم
المضارب بينهما والمالك الباقي ودفع العبد للمضارب
وباقية للمضاربة وراس المال الفان وخمسائة و
لا يبيعه مائة الف الفين فلو بيع باربعة الاف
فخمس المضاربة ثلثت الف والربع منها خمسمائة
بينهما ولو اشترى مائة الف الف الف خمسمائة وباعة
من المضارب بالف لا يبيعه مائة الف الف خمسمائة
ولو اشترى مضارب بالنصف بالف المضاربة عبدا
لعبد الفين فقتل رجلا خطأ فربح الفداء عليه وما
باقية على المالك واذا فدي خرج عن المضاربة و
يخدم المضارب يوما والمالك ثلثت ايام ولو اشترى
بالف المضاربة عبدا وهلك الف قبل نقده دفع
المالك الفين ثمة وثمة وجميع ما دفع زائل لا ولو
كان مع المضارب الفان فقال دفع الف الف الف
مرجحت الف وقال المالك لا دفع الف الف الف فالف
للمضارب ولو اختلفا مع ذلك في قدر الربح قلنا لك
ولو قال من معه الف قد مرجح فيها مضاربة زيد

المضارب
بكن مضارب
التي

المضارب

لما يبيع

والمضاربة

في سنة

في المضاربة

هـ
بأن يقول قام على الفان ولا يقدره قام
على الفان وخمسائة الف الف الف
بالفان فلا يبيعه الف الف الف
بسبب الف الف في المضارب
عبد الف

هـ
بأن يقول المالك زائل لا ولو
والشرط لك ثلث الربح وقال
المضارب زائل لا ولو
لنصف الربح

هـ
بأن قال المالك زائل لا ولو
والشرط لك ثلث الربح وقال
المضارب زائل لا ولو
لنصف الربح

زيد زوجه سرهنده حال صحته كور وبعض اثاره البورور بدنه فله وسلم
والباس ايدوب هند افره مقدار زمان كور نصف اوزرة ايمن متوفاة
اوله حاله زيد تملك ايدوب عاريت طريق المالك الباس ايدوب مستقلا ضبط
داد المالك كور سايورته زيد عاريت طريق المالك الباس ايدوب اثنان ابله وال
عدم عتمة كيني ايدوب ايدوب حصه من الوزر ويك قادر اولور لور الحاسب
اولور لور

زيد عور كور مشور سرهنده مطلقه الكلور ثابت او لمادني نكاح ايدوب داخل
اولوب وبديل خول مقاد اوزره افره شنه لاس ايدوب رور ديك كيني زبور
بعض باس ايدوب شنه ايدوب تفريق اولينجي زبورده ايدوب رور ديك كيني
المالك كيني بن المالك قادر الوزر الحاسب

اولما ز مكر بيلقن العارية ويرد كيني اشرافه بمش اوله كذا في الفصل الاول
في هبة البزارنة

رجل اشترى حليا فذبح الى المرأة وسعملته فماتت المرأة فاذع الزوج وودشها
انه دفع على وجه العارية او التملك فالقول الزوج مع اليمنى بانه دفع
الحلح اليها على وجه العارية
جوابه الفتاوى وشمل الاطمان

زيد كيني قابلو بكمور باس كور كور زوجه سرهنده افره كور كور كور
بعد زمان هند نور فورت اوله وارث كور كور كور حيدر حيدر حيدر
المالك كور كور زيد عاريت كيدر دم ايدوب حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر
الحد
قول ورثه كور زوجه عارية كيدر كور كور كور كور كور كور كور كور كور كور
في البزارنة

هند قري زبني زبده زوجه ايدوب جهاز ثمانية بعض اثاره وورثه مائت
بر مقدار زمان حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر
بعضه عاريت ويرد حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر حيدر
مكفاه شنه المالك قادر الوزر الحاسب
هند اشرافه ثابت اولما ز

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين

زيد بن زورج داد ايند كره بيني الجماعه بر قنقنا و بعضا نوا و بر
 نكاح ايند بر بعد الاجتماع زيركي الدين بر بوقفتا و انوار عاربه
 و بر دك حواله زير بنم نكاحه بيله درجه النوا نوا بر الكف شرعا
 قادر او نور و الحوا
 نكاح قنقنا ابر انوار اوزرينه اولد ايش عاربه ايد و كى ثابت
 اوليق ايند قنقنا زير الور
 الواسع و المرحوم

كما لو تزوج اداءه بعد فاسخ العبد من يد المرأة كانه ان ترجع بقيمة
 العبد على الزوج من نكاح الحايته

الان الق منعه
 في اوله التي معك
 مع اليين
 فقه زير مع يمينه

وقال زيد بل ايضا عفا القول لزيد وكذا لو قال د واليد
 في قرض وقال زيد بضاعة ووديعه او مضاربة
 ولو قال المضارب اطلقت وقال المالك عتبت بوعا
 فالقول للمضارب ولو ادعى بوعا فللمالك **كتاب**
الوديعة الابداح تسليم المالك غير على حفظ ماله
 والوديعة ما يترك عندا أمين لحفظ وهي امانة فلا
 بالهلاك والمودع ان يحفظها بنفسه وعياله ولا سفر
 بها عند عدم التمس والخوف خلافا لهما فيما له حمل ومؤنة
 فان حفظها بغير موطن الا اذا خاف الحرق والفرق
 فدفعها الى جاري او الى سفينة اخرى فان طلبها رزها فحسبها
 وهو قادر على تسليمها صار غاصبا وكذا لو سجد اياها
 وان اقر بعدة بخلاف خدما عند غيره وان خلطها
 بماله بحيث لا يتميز فان جسيها ضمن وانقطع حق
 المالك منها في المانع عند الامام وعندهما في غير المانع
 للمالك ان يشركه ان شاء وكذا في المانع عند محمد و
 عند ابو يوسف يصير الاقل تابعا للاكثر فيه وان تغير
 جنسها كبر بشعير وزيت بشيرج ضمن وانقطع
 حق المالك اجماعا وان اختلفت بلا منعه اشتركا
 اجماعا وان تعد فيها بان كانت ثوبا فليس له اداة

فان ان ارجع يمينه

من التجارة

فالقول للمالك مع اليين

سنة صريحا اودلة

مشقة

رمودخ نودية

نودخ

المودع بحضرة الزن

طالبها رزها

الوديعة فيضمن بان قال لا اجنبى عندك ووديعة لفلان
 فقال لا احبث فيضمن لان المودع
 غير المالك من المفظ لانه يقطع
 طمع الطامعين عنها

كانت

الوديعة

[illegible]

شيئا فأتلفه ضمته بعد عتقه وإن أودع عند
صبي فأتلفه فلا ضمان أصلا وقال أبو يوسف بضمان
للحال وإن دفع العبد الوديعه إلى المثل فذلك ضمن الأول
بعد العتق وعند أبو يوسف ضمن أيهما شاء الحال وعند
محمد إن ضمن الأول فبعد العتق وإن ضمن الثاني فللحال
ومن معه الف فادع على من أئتمن أيادها عنده فنكل
لها في طلبها وضمن لها مبتكها **باب المأوثة** هي
تلك منفعة بلا بدل ولا تكون إلا فيما يتفق به مع بقاء
عينه وأعاره المبل والمودوز والمعدود قصر إلا إن
عين ابتغى كما يمكن رد العين بعده ويتبع بأعرك و
مخحك والمتمك أرضي وحملك على دأبي وعند
عبدى إذا لم يرد بذلك الهبة وذاري لك سكنى
أو عمرى سكنى والمعير الرجوع فيها في شاء ولو ملك
بلا نقد فلا ضمان ولا تؤجر ولا ترهن كالوديعه فإن
أجرها فلتضمن أيهما شاء وإن ضمن المجر لا يرجع
على أحد وإن ضمن الميسر يرجع على المؤجر إن لم يعلم
أنه عارية وله أن يعير ما لا يختلف بالاختلاف المستعمل
كالحل على الذابة لا ما يختلف كالركوب إن عين مستقلا
وإن لم يعين جاز أيضا ما لم يعين فإن تعين المجزئ

ارشد العظمی

الحائز

مجلس شورای ملی

بالشديد
في سنة ١٢٨٥ هـ

1-4
1111

معلق
منصور

12

...

10

جزء

3

او من المی

وزك

المعبر للمعارضة شخصاً

في الصلاة وليس في النوم،

ستفاده ،

ان مستعبد الذمة مطلقا

فلوركب ليس له اركاب غيره وان اركب غيره فلسله
ان يركب هو وان قيدت بنوح او وقت او بها ضمن
بالخلاف المستعبد فقط وان اطلق منها فلا انتفاع
بأي نوح شاء في أي وقت شاء وتصح اعارة الارض للبناء
والغرس وله ان يرجع متى شاء ويكفها قلعها ولا يضمن
ان لم يوقت وان وقت ورجع قبل مكره ذلك وفيها
ما نقص بالقلع وقبل يضمن قيمته ويملكه ويستعبر قلعه
بلا تضمين ان لم تنقص الارض به كثيرا وعند ذلك الخيار
للمالك وان اعارها للزراعة لا تأخذ حتى يحصد وقت ام لا
واجرة رد المستعار والمساكن والوديع والرهن
والمضروب على المستعير والموجر والمودع والمزمن
والغاصب واذا رد المستعير الذمية الى اصطلح ربهها
او العبد والثوب الى دار مالكه برئ خلاف القصب
والوديعة وان رد المستعير الذمية مع عبده او اجيره شافه
او مسامحة برئ وكذا ان ردها مع اجيرها او عبده
ويقوم الذمية او لا بخلاف الاجنبي والاجير ميا ومية
وردي شي لغيره الى دار مالكه ويكتب مستعير الارض للزراعة
قد اطمعتني ارضك لا اعزني خلدنا لهما **باب المسبة**
هي عليك عين بلا عرض ونسج باي يد وقوله وتتم

في هذه المسبة

في هذه المسبة

في هذه المسبة

ويجوز العهر وهي مهنة شتى مدة عمر الموهوب له او الواهب بشرط ان يعود اليه
او الى ورثته اذ مات الموهوب له للمعمر وهو يفتح الميم فهو مهنة له بهذه
المهنة يعني يكون الموهوب للمعمر في حياته ولو ورثته بعده وبطل الشرط
اشرط العود الى الواهب لقوله عمر المعمر يراث لمن ذهب له

العمر ان يقول هذه الدار لك اي زمانه حيوتك فاذا امت
انت فهي لي او يقول هذه الدار لك عمرى فاذا امت انا
أخذت ورثتي منك وهذا صحيح والشرط باطل سره كثر

او المهنة سره
لا يملك الموهوب الا ما لا يمنع اصل التملك

والعمر تملك في الحال والتعلق بعده لا يفد
او الموهوب
ابن ملك

وتصح العهر للمعمر بافظ المفعول حال حيوته ولو ورثته بعده
وهي ان يجعل المعمر داره له اي للمعمر عمره اي مدة عمره
فاذا مات المعمر ترد عليه كثر مع مسله

انما اذا

المعمر

الشرط

في هذه المسبة

في هذه المسبة

في هذه المسبة

في هذه المسبة

من اعمر رجلا عمرى وهو مفعول مطلق لا اعمر معناه عليك الشئ
 مرة العمر له ولعقبه كبر القاف وبكونها اى لولده وولد
 ولده الضمير ان الجور ان لمن صورته ان يقول اعمر لك هذه
 الدار فاذا امت عادت الى اى الى ورثتى فقد قطع قوله حق
 هذا الضمير لمن فيها اى فى التبع اعمر على من اعمر على بناء
 المجهول اى يكون ملكا لمن وهب له ولعقبه

ابنه ملك المسارق
 ولا انا كما قالوا في
 واعلم ان ذلك له ولعقبه سواء
 فلا يربح بغيره

بلد كورن
 في ارض مصر
 في ارض مصر
 في ارض مصر

المكان في الموضع
 الموضع في الموضع
 الموضع في الموضع

بالقبض الكامل فان قبض في المجلس بلا اذن صح وقبضه
 لا بد من الاذن وتنقذ يوهبت واغصت واضمكت
 هذا الطعام وكسوتك هذا الثوب واعمرتك هذا الشئ و
 جعلته لك عمرى ودارى لك هبة تسكنها وبنيها في
 حملتك على هذه الدار وان قال دارى لك هبة سكنى
 او سكنى هبة او سكنى او سكنى صدقة عارية او
 عارية هبة عارية وتصح هبة مشاع لا يحمل القيمة
 لا ما يحملها فان قسده وسلم صح ولا تصح هبة رقيق
 في بر وذهن في شحم وشمع في لبن وان لم يكن او
 استخرج وسلم وهبة لبن في شريح وسوف
 على شحم وتخل وزر في ارض وعمر في ثل كسبة المتاع
 وهبة شئ هو في يد الموهب له يتم بلا تحديد قبض
 وهبة الاب لطفل تتب بالعقد ان كان الموهب في يد
 الاب او في يد مودعه لا ان كان في يد غائب ومبتاع
 بيعا فاسدا او شتمت والصدقة في ذلك كالهبة والام
 كالا ب عند شتمه غيبة منقضة او موتة وعدم
 وصية وان كان لطفل في عياله وكذا كل من يعول الطفل
 وهبة الاجنبي له تمت بقبضه لو عاقلة وبقبض ابيه
 او جده او وصى احدها او امه ان في حجرها واجنبي

بعد اذ قد مضى العقد
 ونكحت
 لا معنى وهبت
 تنقذ الهبة
 فلا يحمل عليها بالنية
 على معنى العارية
 او صدقة
 كادعلا
 مشاع
 عقد هبة
 الدقيق
 الذي يحمل القيمة
 جديد
 لا بد من المودع كيد لالك كما
 يمكن ان يحمل قاسم المودع
 معلوما وان
 ارشتر
 كسبة في ائنه
 ار في جمع هذه
 كما في ان الهبة تتم بحجر العقد
 اربعت
 وينفق عليه من ارضه و
 الاجنبي لو عاقلة
 لهم عليه في ثواب
 والنسب
 النكاح

بغيره

بغيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

جاءت هذه من الجوهري في اللغة

و اولی در بیان این که در این کتاب به هر چه که او را ما و از ما می
و سلم اندوب ایچده کند شک بهر خدین قومایوب علقه نیز بالکلیه قطع اندوب
هده و آخر زیدکی اذینله و امر که بقضاییدوب تصرف ایندرایشه اولرک هرینه
رجوع ایدره امر اگر تفصیل ویدرا و زرنه اولما درایشه اندبه و آخر رجوعه قادر اولور
غالبیا اشجارک ارنه اتصال خلقیه وارد رشتی و احد
حاکمه در بهر سر صیحه اولما زجلاف البیوت لدرکه ابوالکعود المبرور

سنة

أدلاء
مملوك
فرجانية

35.

زید ارض میرده اولان یا وقفه اولان بر باغ عمر و متولید وقف اچمه برین
 ناعنه ایدوست بده بکره بیع ایدوب جلانی وطن اینه کده بکریانی حقونه
 المین صدوزده اینک عمر و کلوب توابع بانه وقف اچمه مقابله رهن وضع
 اولمشد بعدکس که بیعی ایدوب اولماز یو باغ بکره بکره بکره بکره بکره بکره
اجما اولماز یو مقوله ملک رهن صحیح دکلر مشاع حکنده
 بهر و افر بویله در یو مقدره عالم اولمشد متول وقف بکنه ضامن اولور
 نقد تدر یو مقدره نقد کورک رهن دکرک بهینه صحت ایدوب اولمشد
 طوبیور بعدکس مقدره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 واردر برین فاقص اولور رهن لازم اولماز کتاب رهن اولور کوریم

ارض میرد اولور اولان دکرک سبب
 اذ شتر بهر بیعی اولور
 اولور باغ و باغ بکره بکره بکره
 دکلر ایدوب سواد کوریم

ارض میرد اولور اولان باغ و باغ بکره
 صاحب ارض عمر و شتر بهر
 صحیح اولور اولور
 اولماز عمر و باغ

زید باغ سن اوغلی عمر و بهر تسلیم ایدوب اولور قد تسلیم صحیح نه وجه اولور
 یو وقف ایدوب یا میرد ایدوب عمر و متولید و سبب ایدوب برین ایدوب
 آلوب زید ایدوب بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 بیع ایدوب اچمه بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره

زید اجنبی اولان عمر و ملک اچمه بهر ایدوب بعدکس بکره بکره بکره بکره
 و برمدک دیو جو بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 خصلت ایدوب باغ و غیر اچمه بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره

بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره

زید عمر و دکر فخره اولان بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 الشوع اولور بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 روایه صحیح و افر بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره

دکر تصدق عشره علی فقیرین و ده عشره لهما جاز با لاتفاق لک الصدقة برادرها
 وجه الیه و هو واحد قال رسول الله صدقة تقف فی کف الرحمن قبل ان تقف
 فکف الفقیر فلک الشوع و اما الهبة علی الفقیرین لک صدقة و الصدقة جائزة لکذا
 البکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره

زید عمر و بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 صحیح اولور بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره
 ایدوب بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره بکره

رفعی اولیٰ

منازل بوقصد

المد المرموق

قوام ملکہ فیہ

الموهوب في يده ولو بعد قضاء

في يوم الأربعاء

منہا واجب مزوجہ،

ارغند المبيض
عجينة والعون

موصوف لم

قصيدة كرام

ان اذیت نصفه

ارغم الممر

المهر
 ارادوا جواب ان قوله داری که عمرای
 جعلها که منزه عمره فانت انت
 فیه مردوده الى اوالی درستی فیه
 الهیه و بیط لخط مار فیه
 بجه سلام انت
 المعری و بطل
 لخط
 خ

بتراض او حكم قاض فلما عتق الموهوب له بعد الرجوع
 قبل القضاء والتسليم نقد ولو مضى فيه فذلك لا يضمن
 وهو مع احدهما فشيخ من الاصل لانه من الموهوب له
 فلا يشرط قبضه وصح في الشارع وان تلف الموهوب
 فاستحق فضمن الموهوب لا يرجع على واهيه وهبه
 بشرط العوض هبة ابتداء فمات القبض في
 العوضين ومنعها الشيوع في احدهما يمنع استيفاء
 الشفعة وخيار القيب والشرط والرؤية في كليهما
فصل ومن وقف امة الاصلها او على ان يرد
 عليها او يعقبها او بشرط ما يحث اليه وبطل
 الاستثناء والشرط وكذا لو وقف دار على ان يرد
 عليه يعقبها او يعوضه شيئا منها ولو كبر رجل ثمة
 وهبها فاليه باطل بخلاف مالوا استحقته ثم وهبها
 ومن قال لا يؤمنه اذا جاء غدا فالدين لك او فانه
 برئ منه وان اديت الي نصفه فالباقي لك او فانه
 برئ منه فهو باطل والعمرى جائز للمعمر حال حياته
 ولورثته بعده وهي ان يجعل دان له مدة عمره
 فاذا مات ردت اليه والرقبي باطل فان قبض
 كان عارية في يده وعند جدي يوسف تعج كالعمرى

ويجوز العمري وهي جهة شئ مدة عمر الموصوف له او الواجب بشرط ان يعود اليه اوال ورنه اذا مات الموصوف
 عليه ووقف المصنف من وجوب له بهذه الهبة يعني يكون الموصوف للمعم في حياته ولو رثته بعده ويطبق
 الشرط ان يثبته يعود الى الواجب لقوله نعم العمري ميراث لمن وجب له انه ملك
 العمري ان يقول هذه الدار لك اي زمان حيوتك فاذا ماتت فهي له او يقول هذه الدار لك عمري
 فاذا ماتت اخذها ورثتي منك وهذا صحيح والشرط باطل سراج كثر
 وفتح العمري للمع بلفظ المفعول حال ان يكون في حياته او بعد وحي ان يجعل المع
 حياته ولو رثته بعده وهي ان يجعل المع
 داره له اي للمع ثمة ان مدة ثمة في اوقات
 العمري عليه كثر مع مسكين

من انتم رجالا عثماني وهو مفعول مطلق لا عمر معناه تملك الشئ مدة العزم والعقبة كسيرة القاف وبسكونها
ان عوده وولد وولد النعمان المجروران لمن تورته مملكان يقول انكمت هذه الدار في اقامت غاوت
الانوار في غيبه فقد قطع قوله مقفه هذا النعمان لمن فيها اي في التي انكرها ومن انتم غلبنا بالمجيد
اي يكون منكم من ذهب له وعقبه ابن ملك كمنسار

منه كما كانوا يفتنون في ما عليه فاطمة
التي غم ذلك وتكلمت ان ذلك له وانفسه
مما قال لعقيد او من يظن ان يروج بهذا القول

ان يقول اذ مت قبلك فلك وان لم يمت قبل في و
 الصدقة كالحبة لا تخرج بدور القبر ولا في متاع
 يقسم ولا يخرج فيها ولو بقي ولا في الحبة كالفقر
 لو قال جميع مالي او ما املكه لفلان فهو هبة وان قال
 ما ينسب الي او يعرف بغيره **كتاب الاجارة** هي
 بيع منفعة معلومة بعوض معلوم بين او عين وما
 صلح غنا على اخره وتقسيد بالشروط ويثبت فيها
 خيار الشرط والرؤية والعيب وتقال وتفسخ والمنفعة
 تعلم تارة ببيان المدة كالسكنى والزراعة فتعلم بمدة
 معلومة او متعدي كانت وفي الوقف تتبع شرط الواقف
 فان لم يشترط فالمتوفى ان لا يزيد في الارض على ثلث
 سنين وفي غيرها على سنة وتارة تعلم بذكر العمل
 كصنع كتوب وخطاطة وحمل قدر معلوم على دابة مسافة
 معلومة وتارة بالاشارة كقول هذا الموضع كذا واجرة
 لا تستحق بالعقد بل بالتجمل او بشرط او بغيره فاد العفو
 عليه او التمكن منه فحب لو فضل الدار ولم يسكنها حتى
 مضت المدة وسقطت بالفسخ بقدر فوف التمكن و
 لرب الدار والارض طلب الاجرة لكل يوم ولرب
 الدابة لكل مرحلة وللنصارى والخطاط بعد الفراغ

او معنى كالتقديس والكيل والموزون وفرد
 المتقارب
 خفي حيد وانبار وندوات لان اجارة
 كل من المنفعة والعوض تنسب الى المتنازعة
 كماله من البيع والتمن وشروطها اعلام
 المعقود به والمعقود عليه وانما الاجابة
 والشروط للفظين ناضين خزان
 بقوله اخذها اجرة هذه الدار
 وقوله انا فقلت او
 تسلمون وخزها
 طالت المدة اتممت وجبها وفرض تلك
 لا كقولنا شاذ في في الدار ساعة
 وجوب الاتباع فان فاسدة
 بشرط لا اجارة متعدي فاسدة
 بل سكت عنها

انما في صدقة
 بغيره
 في
 كاسية
 او لا اجارة
 في
 في
 في
 في

مبدرة

في

زيد وكرمتي يله بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 عمر ويزدرب حيا يله بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 اجارة حيا او زره او حيا يله بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 يله بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 اما فلا يله بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 تقبيل اوليها مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي

زيد اجارة به بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 اجارة به بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 مدي هونر تمام اوليها مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي

زيد بر وقف دكان به شهر او نزل كرايه الوب وارض موقوفه وكرمتي
 او نزل به شهر او نزل كرايه الوب وارض موقوفه وكرمتي
 اجارة به وقف به شهر او نزل كرايه الوب وارض موقوفه وكرمتي
 اجارة به وقف به شهر او نزل كرايه الوب وارض موقوفه وكرمتي
 مقبولة او لما به نعتنا زياره من دفع اولماز كذا العشر

وزيادة الاجرة نعتنا زياره من دفع اولماز كذا العشر
 عند الكل دجاص الفصولي
 وان زاد من نافع مع المتاجر في الاجرة
 نعتنا لا نعتنا الزيادة ولذلك فندنا
 بالزيادة عند كل الناس بزيادة

زيد اجارة به بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 المقدي به اجارة به بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 محيي اليا اجارة به بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي

زيد بر خراب وقف باجره بر مقدار في اجارة به ويزدرب حيا وطن ايدوب وكرمتي
 اخذت ونداء وكرمتي تمام مكررا به حاله مكرمتي مقاطعة من اجارة به
 زياره ايمكم مكرمتي زياره مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي
 اولواجرش ايمكم مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي
 اجارة به وقف ايدوب اي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي
 قادر در قلع مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي مكرمتي
 ابو اسعد المصوم

انما في صدقة

زید متولیس اولدیغی وقف ارضی اوج ییلدن زیاده زمانه عمره جاره
 ویریک جایز اولور **باب اول** اولا **ابوالسعود المصوم**
 فی الامارة الطويلة بثلاثة وثلاثين عمداً في الوقف **باب** هراوج ییل
 باشند آکوب آخره اجرت سابقه ایل ویریک قادر در اگر چه مثلند قاص
 انش هراوج فسخ ایدوب آخره ویریک قادر در **ابوالسعود المصوم**
 بوضوح متول وقف ارضی مذکور اوج ییلدن زیاده عمره جاره ویریک
 عمره ذکر اولان ارضی کورسین تصرف ایدوب انجا غرس و اولر نایب
 بعده عمره و کدر یهود کور ایل متول مذکور ارضی عمره ذی الوب آخره انجا ره
 قادر اولور **باب** واجیدر بوضوح حیانت نوقع اولور
 مضره بوقدر زمان وقف تصرف ایدوب فسخ حق غزال اولور

صورت مذکوره ده ذکر اولان انجا و ابنیه نوقع وقف ضرر اوج حق عمره
 بنا و انجا رینی قطع ایلک قادر اولور حق نوقع حال اوزرینه قالور حق متول
 و انجا نخله رخصه ایلک ابنیه و انجا رک بهاسینی ویروب وقف اوج حق
 تصرف ایلک مشه و کدر **باب** ابنیه نوقع وقف مضر اوج حق
 حالی اوزرینه ایقا اولور عمره وقف نوقع کلا حرا اولور انجا رک فسخ
 وقف مضر اوج حق نوقع قطع یکلف اولور وقف انفع ایلک بمقدار
 سنه ویریبوب وقف اوج حق دامن جایز در

بوضوح عمره ذکر اولور و ارض مذکوره اوج ویریک اوج مثلند ایلک
 اوله متول عمره ذکر اولور اوج اولان اوج مثلند فسخ ویریک بقصد
 المنع قادر اولور **باب** اولور البتة الحق واجیدر
 تاخیر موجب عزلدر **ابوالسعود المصوم**

زید متول فادون کیمه اولور عمره و ابنیه اولور بکدر بشره انتقال ایلدن اوج ایل متول
 و متول بر وقف و کانه عمره و اولور ابنیه اولور متول ضبط و کرایه ویریک
 کرایه افسد و مصارفه صرف استهلک ایلک حاله ضمیمه لرایع اولور قلم
 اولور افسد و استهلک ایلک کرایه حصه لرفق ایلک عمره و دون نصیر و اخذ
 شرعا قادر اولور **باب** اولما زر کرامدر

زید بر قریه نوب رعی بقوی اولور عمره و انجا اوجت ایلک رعی اوج ویریک ایلک
 ارض ایلک شری شهر عمره و دون طلب ایلک عمره و انجا کورسین ایلک ایلک
 تسلیم ایلک اوج رعی استیفا اوج ویریک رخصه حسن ایلک ویریک ایلک ضایع
 اولر عمره ویریک تمام اضمحان لازم اولور **باب** اولور عبد الله التهمی

و الجبوس بالاجرة فی بیع الاجرة الذی لعمدة اثر فی العین کالحائک و الحنایط و الفقار
 و الصباغ حب بالاجرة عمره متول علیه لوصفک لایله و لایه ایلک استیفا الاجرة
 فلو ضاع کانه بیده فلهما علیه عند حنیفة و لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 یعنی الاجرة و للمالك ان یأخذ من ثمنه عند حنیفة و لایله لایله لایله لایله لایله
 ان کیمه سقط الاجرة و لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 اذا حبس ایلک بل ذن المالك و الساع و السب و اذا حبس ایلک با حاکم لایله لایله
 الاجرة فلهک من بهک امانه و انه لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 الاجرة فاذا حبس ذن صاحبه بهک امانه و لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 صاحب المتاع علی حالها **باب** ویریک نوقع صاحب کانه غاصب فیلکون بالنصیب
 انجا زانیه حنیفة محموله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 فی ذی المکار او احوال او کل اجرة نوقع اثر فی العین فیریک ان کیمه ویریک
 لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 بسقط الاجرة لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 فی العین لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله لایله
 الفصل التلیس فی مسائل الشوع فی العادیة

زید بر وقف و کانه اوج مثل اوزرینه کن اولور کیمه عمره و کلور اوجت ایلک ایلک
 زید بر و کانه بر حقیق ارض ایلک کیمه ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک
 مثل اوزرینه اوجت ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک
 زیاده حرا ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک
 زیاده حرا ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک
 ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک ایلک

714

ثم الاجرة المشتركة انما يضمن ما جئت به بشرط المصلحة بان يكون في ربح الاجير وفي
ذلك النقص وان يكون في الخسران اليه وان يكون المضمون مما يجوز ان يضمن بالعقد اما
الاول فيجب ان يكون في ربح الاجير وفي ذلك النقص حتى لو غرقت السفينة فخرج
او ربح اصابتها او جبر صدمتها لا ضمان على الملاك وكذا الحال اذا ربح الكسرة والفسخ
فلا ضمان عليه لان العقد لا ينفق على ما ليس وبيع الاجير الذي ليس له الاحتياز وكذا
البيع والقصاص والحجج والاحتياان لا يضمن اذا مات من ذمها لانه ليس وسعة
الاحتياز في ذلك فثبتنا والعقد مطلق فعمله ضرورة انه لا يستوعب في التعدي والحجج
فيستظهر الكسرة فيه فارق الحمار والاجير المشترك واما الثاني فيجب ان يكون
في الخسران اليه بالتحلية حتى لو كان صاحبا للمتعاق مع او وكيله بان كان
راكبا في السفينة وانكسرت بحرق الملاك او على الدابة فغطت فلا ضمان عليه
الا اذا قدم شيئا لان هذا الضمان ضمان العقد وضمان العقد لا يضمن الا بالتحلية
كما في بيع العنق وقار محرق كذلك اذا كان في المتعاق والمكابر راكبا في الدابة
او سائرا او قائدا في وهو قبيل قولك يوسف بخلاف ما لو كان صاحبا للمتعاق
يسير خلف الدابة ولا يسوقها فغطت الدابة فذلك المتعاق يضمن الاجير لان محل
التعاقب اليه لانه سلم المتعاق وسيره معه خلف الدابة ليس بامتداد ولا دفع اليه
لانه بهذا لا يغير ملكه في الدابة فكيف يمكن مما عليها بخلاف ما اذا كان راكبا
او سائرا او قائدا لانه ملكه في الدابة فيكون ملكا فاعليها وروى عن الخوف
اذا سرق المتعاق من راس الحمار وصاحب المتعاق معه فلا ضمان عليه هكذا ذكره اكثر
في شقوه لان صاحب المتعاق بكل بيته وبني المتعاق فلم يكن في يده فلا يضمنه المحال
باليد واما الثالث انه يكون المضمون مما يجوز ان يضمن بالعقد حتى لو استوجبه
دابة اكل عنبه صغيرا او كبير فلا ضمان على المكابر فيها فغطت في ربه او قوده وكذا
لو قهر عليها المتعاق والعقبة او في المتعاق دابة العقبة لانه لا يجب تعاقب العقبة ضمان
الدم لا يجب بالعقد الا ان يترد في ذلك العاقلة ثم انما يضمن المتعاق اذا كان راكبا
العقد لا يضمن لحفظ المتعاق فانما انما يضمن

البعد لا يتصل بحفظ المتاع فاما اذا وصل
 بحفظ المتاع لا يقف المتاع لانه في يد العبد
 ويد العبد يد المولى فكان بمنزلة مال المولى على
 الدابة فوكبت المولى من اجارات الحيط المسترس

لا اَجبر -
 يعني بعد جعل الطعام في قصده
 رتبه حتى اذا فسد بالمطربعد
 فله اجبر حتى
 فاشه
 دهنه

رئيس ثومان مال و اما بملت كغيره

من كبرية ملاذ ذهب الابرار

از صاحب

بوصول الماورثه ،

لشجرة في ثمرتها عند انطلاق
أو تضعف

دور جاك

ما يغني فيه وله أن يغزل كل شيء سوى ما يؤمن البناء
كالجداوة والقنارة والظفر والشمس والارض
للزراعة أن ين ما يزرع أو قال على أن يزرع ما
شاء وللبناء والفرنس وإذا انقضت المدة لزمته
أن يعلقها ويسلمها فارغة إلا أن يغرم الموجه قيمة
ذلك فيقول عاير ضي صاحبه وإن كانت الأرض تنقص
بقلة فبدول رضاء أيضا أو يرضى بتركه فيكون البناء
والفرنس لهذا والارض لهذا والرضية كالشجر والزرع
يتولد باجر المثل إلى أن يدر ذلك ويستجار الذاب للركوب
ولحل واستوب للبس فإن أطلق فله أن يترك و
يلبس من شاء فإذا ركب أو لبس هوا أو كلب أو كلب غيره
تعين فلا يستعمل غيره فإن قيد بركب ولا يلبس فخالف
فحق وكذا كل ما يختلف باختلاف المتعمل وما
لا يختلف به فتقيده هكتر فلو شرط سكنى واحد جاز
أن يسكن غيره وإن سمي ما يحمل على الذاب نوعا وقدر
كثير بركب مثل أو أخف كالشجر والشمس لا ما هو
أضر كالحل وإن سمي قدير من القيطر فليس له أن يحمل مثل
وزنه حديدا وأن زاد على ما سمي فخطت ضمن قدير الزيادة
إن كانت تطيق ما حملها ولا فكل القيمة وفي الرداف

بأنه على أن يتركها
أو يلبسها من شاء

بأنه على أن يتركها
أو يلبسها من شاء

بأنه على أن يتركها
أو يلبسها من شاء

ثم صورة الولاء في معتق المعتق ومعتق المكاتب ومكاتب المعتق ومكاتب
المكاتب فبأن تعتق المرأة عبدا أوامة ويعتق هذا المعتق أيضا عبدا
أوامة فمات الأول في الثاني وترك على المرأة يكون مال كل منها ولأولها أما
مال الأول فينولاء المباشرة وأما مال الثاني فينولاء السراية في معتقها المعتق
صورة التدبير فبأن وبرت رفيقا ثم تترك وتعتق بداركوب حكم
الصحح بحقوقها وعين مديرتها ثم ينفذ اليأس سلمة فإذا مات المديرة يكون ولأولها
لها فلو أن ذلك المديرة عبد آخر ومات أيضا فإن تلك المرأة تترك ولأولها
أيضا **أما صورة جوار الولاء** فبأن زوجت من عبدها عتيقة لغفها فولدت
له أولاد فم أحوار شغال لأم ولولاهم لمول الأم فلو أن تلك المرأة اعتقت
الاب جوالا ولأولاد أولاده في مول الأم أو عصبائه العرفه ثم إلى
مولاته ممت ممت المعتق ثم العبد يكون مال الولد للمرأة ذوات مول الأم
في صورة الرابض منه

باب في معتق ووالده معتقه زيد فوت أولوب بمكة طرفين مولاي
عنه قد سرقا **أما** منك معتقك لا بوي في نذني زيه ولا طابق
اليه وارث **أولومر** الله علم أولمان يحي المصوم يغفر
باب في مولاي أنا في مولاي حب ابدر ابو السور المعتقة اذ تزوجت بغفها
من معتق قوم في هذا الوجه
الولاء لمولك الاب لأنه
استور لك ابنة في الولاء لأنه
في كل ما تب ولا يعتق في الاب
هو الأصل في الولاء فكان الاب
في ممت الاب ادلي شرف
المنظومة لابن الشحنة في
مجموعه قد زنت أخضر

نقب لعن لعن لعن الاجر والآلا وفي الكافي القول المنكر الاجارة لانها لا تقوم
 بالالفقة بخلاف ما لو دفع الى آخر عينا ثم استلفا فقال الدافع قد دفع وقال
 لا آخر مصرية لان العين متقدمة بنفسه والاخذ بدعي الاواء غير قيمة
 فلو دفع الى رجل ثوبا وقال بعد بعثته فما زاد
 فلو دفع الى رجل ثوبا وقال بعد بعثته فما زاد فلو دفع الى رجل ثوبا وقال بعد بعثته فما زاد
 جعل له الاخر اذا باعه باكثر من عشرة انا انزل له اجر المثل بالثاثلين
 على قول ابي يوسف لانه لم يجعل للاجر اذا باعه بعشرة
 دفع الى رجل ثوبا وقال بعد بعثته فما زاد فلو دفع الى رجل ثوبا وقال بعد بعثته فما زاد
 انا باعه بعشرة او لم يبعه فلما اجر له وان نقب فذلك لانه يفر الاجر اذا
 باعه بعشرة لما علقه باكثر ولو باع باثني عشر او اكثر او اقل فله اجر مثله ولا يجوز
 به الدراهم **وقال ابو** انزل له اجر مثل الباقي ما بلغ وان لم يبع او انقب فذلك
 لانه عن باجاة فاسد فيستحق الاجر وسبانه في كتاب الخصارة
 يفر لان الاجر مقالة بالبيع دون مقدما فلا يستحق الاجر بدو البيع
 وان نقب فمعه باجاة فاسدة اذا كان المفقود عليه هو البيع دون التسليم
وقال ابو لو مضى صفتي وبيعها على انا اذا بيعتها فله من الاجر كذا فلم
 يقدر الدلالة على اتمام الامر ثم باعها ولا الاخر **وقال ابو** ان كان
 الاول قد عرضها وذهب له في ذلك روز جازر يفتد به فاجر المثل واصب بقدر
 عتابة وعمله **وقال ابو** هذا هو القياس اما في الاستحسان فلا تجب له
 الاجر اذا تركه لان العرف والعادة جرت به فك انهم لا يؤخذون بالاجر
 الا بالبيع وهو موافق لقول ابي يوسف وهو المختار
 الى فساد ليعفه باجازه فتاوى ولم يبع تصاحبه **وقال ابو** رحمه الله
 له اجر مثله لانه عمل باجاة فائدة ومثل له العرف انه اذا لم يبع لا يعطى قال هذا
 ليس بشئ **وقال ابو** لا شيء له في الاستحسان لان اجر المثل انما
 يقبل الا ببيع التجار وهم لا يعرفون لهذا العمل اجر وهذا يؤيد القول المختار
 في اجارة الخصم **وقال ابو** لا شيء له في الاستحسان لان اجارة الخصم لا تقبل
 الدلالة في النكاح هل يستوجب اجر المثل ام لا قال الغضنير لا لانه لم يفعل شيئا
 والزوجه انما ينتفع بعقد غنثها وقال بعضهم لها اجر المثل لان مفضل الامر في
 النكاح تفهم حالهما وانه يقوم بها ولها سعي في اصلاح مميزات النكاح
 ويستوجب المثل كمثله الدلالة في البيع **وقال ابو** لا شيء له في الاستحسان لان اجارة الخصم لا تقبل
 رهن دار النية وهي مودة فكلها امة تهين لا يلزم الاجر فانه لا يمكن

ساعة صبح فيه وسقط حتى الصبح وظاهر الرواية
بقائه في الليلة الأولى ويومها وأن أجبرها سنة
بكذا صح وأن لم يبين قسط كل شهر فابتدأ المدة
ما سمي ولا فوق العقد فإن كان حين يهل بغير ليلة
والأفلا أيام وعند محمد لا أول بالأيام والباقي بالأهلة
وابو يوسف معني رواية ومع الأمام في أخرى و
كذا العدة ويجوز أخذ اجرة الحام والحام لا أخذ جرة
عسب النيسر ولا على الطاعات كالإذان والنج والأما
وتعليم القرآن والفقهاء والمعاني كالغناء والنوح و
الملاهي ويقع اليوم بالجواز على الأمامة وتعليم القرآن
والفقهاء وحج المشاعر على دفع مائتي وحجسنة وعلى
دفع الخلوة المرسومة ولا يبيع إجارة المشاعر إلا من
الشريك وعندها يقع مطلقا وإن أجبر داره فحين
صح اتفاقا ويجوز استيجار الظير بأجر معلوم
وكذا البغاة بأوكسوخا خلا فالما وعليها غسل
الصبي وغسل ثيابه وأصلاح طعامه ودفعه
شيئ منها بل هو وخبرها على من نفقة عليه فإن أراه
في المدة بلين شاة أو غداة بطعام فلا أجبرها وزوجها
ومنها نافي بيت المشاجر ولم فسحها إن لم يكن برضاها

انتم المشايخ الذين
لا تبالون بكم
في الدنيا
فانكم

اوله اول السعد والصلو
وقف قرية مكسنة آية محمد في قصور صند اجاره شعبة مكسند اوله نفر تقديم صد شتر
نہ اسلپ افزرہ یا زلمو اجاره تمام اولمہ استیجا را اوله اراض مشاجره
تسلیم اولمہ کر کرد را ہنر و نہ بقصر قندہ اولہ اراضی النوب مشاجره تسلیم اولمہ کر کرد کہ
تمام اولہ بد صدر رتہ ممکن اولہ و بغر تقدیر صد زید متولہ عمر و الہ حاکمہ
و ارب عمر و زید متولہ کنت لایزہ اولہ وقف قریہ فالتسک عموما و متکثر نہ
اولہ قلہ ششیدہ وقفہ عاید اولہ اجن محصور اجل معین الہ بوقدر اچہ بہ مکرہم
اولہ صفا قدہ الیہ ر عقد شتر عبید صدر دکلہ اول السعد

وَقَدْ كُنْتُ أَتَمُّ الْبِقَاعِ

بلایم که از این کتابت بسیار خوش

خط منکار
بجای قاریه می

ان كان نكاحه ظاهرا ان اقرت به ولاهل لفضل فسما
 ان مريبت او جلت وقد استجار حائث ليس
 له نكاح بفسده او جاز ليجل طعنا بفسده او
 ليعظم له بفسده بفسده من ديقه وجب اجرائه في
 الكل لا يجاوز المستى وان استجار ليجل طعنه اليوم ففسد
 بدرهم فسد خلافهما ولو قال في اليوم ففسد اتفاقا
 وان استجار يوما على ان يكرها ويكرها او سبعا
 ويكرها ويكرها على ان ينسها او ثلثيها او سبعا
 لا يبيع في هذا الاستجار لزاعة بزرعة والركوب
 بركوب والتسكن بساتي هو للسبيلين وان استجار بركوب
 او حماره ليجل طعامه لم يلازم الا جركا من استجار
 الرهن في الرهن وان استجار رضا ولم يذكر
 انه بزرعها ولم يبين ما بزرعها لا يبيع ان لم يقيم
 فان بزرعها ومعنى الاجل عاد صححا وله المستى و
 ان استجار حمارا الى مكة ولم يذكر ما يحمل عليه فحل المنة
 فهو لا يضمن وان بلغ مكة فله المستى وان اختصم
 قبل الزرع ولحل لفض الأجرة للفساد **فصل**
 الأجير المشترك من يعمل لغير واحد ولا يستحق الأجر
 حتى يعمل كالقبايح وقصار والمناخ في يد مائة

[illegible]

زبده / ایامه / ماسک / رعایت / تنوع / عای / بجز / اولوب
 بر / بنده / اندک / و / از / بری / ریخته / اولوب / لازم / کلید /
 عصب / لازم / کلید / حرم / الجباب / والذین /
 عقل / در / عای / جمع / مستحق / الوحی / تقی /
 و / احصای / حق / ایام / و / هذرت / و / انما / فیه / حق /
 امر / رعایت / ایام / کلید / کرد /
 که / رفعت /

[illegible]

برقيه ابايسه زبده اوچ نبره امامت ال خونه زمانده هنده ساكه نصف كل
بغداد ويره لم ديوب ايك سنده وركه لور سنده داخه زبده ادا خدمت المتش
اينه حاله ايك فريه اولوق و نهد ايله بغدادى وركه قادرا و لور رركه
الحمد اولماز

على اوصوم

الاجارة على الطائى كتيله القآن والفقه والتدريس والوعظ لا يجوز الا لايك
الاخوه المدنيه طيب الله كفاي ساكنا جوزه و به اخذ الامام السامع
قال في المحيط وقتو تشايح بلح على الجواز قال الامام الفقيه والمناخرون
على جوازه وفتوى علماء على ان الاجارة ان صحت بحسب المسمو وان لم يمت
بحسب الممثل و يجب ارب على اوائه و يجب على كلوة المسمو والعبد
و ينج شنبه و بحسب ان يستاجر المعلم مدة معلومة ثم يامر بتعليم ولده
بزاره في الاجارة في الفصل الثالث

زبد كنو و يطنور حالمى تعليم الكون و يطنور حرم بر حقدار في اجارة استجار
ايدوب براينى آى عمرو زبده طنبور تعليم ابنه بعد عمر و زبده اجرت حقدور
المفنة ترعا فادر اولور رركه اولماز

على اوصوم

ولا يجوز الاجارة على المعصاة كالغنا والنفوس والملاهي لا المعصية لا حتى بالمعصية
وانه يقضى الاجارة على ربه في المحيط اذا اخذ المال من غير شرط يباح له
لانه اعطى المال عن طوع بغير عقد حجارة الخلاصة المتفرقات

واذا استأجرت ما يقرأ فيه لا يجوز شعرا كان او فقهيا قال و كذلك اذا استأجر محفلا
وانما لا يجوز لان الاجارة عقدت على القراءة والنظر والقراءة لا تنفقد لان
القراءة لا تخلو اما ان تكون طاعة او معصية او مباحا فان كانت القراءة طاعة
كقراءة القرآن والاحاديث كان هذا اجارة على الطاعات والاجارة
على الطاعات لا تنفقد وان كانت معصية كالنوح والغنا فهو اجارة
على المعصية والاجارة على المعاصي باطلة وان كانت ككت الادب فلا القراءة
والنظر يباح له بغير اجارة انما لا يباع جملة وتقليب الاوراق والاجارة

لا تنفق على مكان يملك المستاجر قبل الاجارة غير اجارة ولا تنفق على حجر
وتفقد الاوراق وان كان لا يملك المستاجر غير اجارة لانه لا فائدة
للمستاجر في ذلك الا ان كان له لو يصر فقال مستاجر من منى الله
لا حجر واقل اوراقه فاجارة الاجارة لا يملكها وكذا لو كان المستاجر
قاربا ليقراء عليه شيئا لا يجوز له القراءة الزو نعت الاجارة عليها
كانت طاعة او معصية لا يجوز الاجارة اما ان الاستجار على الطاعة
والمعاصي باطله واما ان القارئ مع الشيخ يشترط ان منفعة القراءة
لانه كما ينفع الشيخ بالقراءة من حيث اللفظ والتكليف ينفع به القارئ
فقد استاجر به على ان يشترط فيه وقت هذا لا يجوز على ما ذكرناه كانت الزيادة
الزوجة على الاجارة بما حاكمه كسب الادب وما يشبه ذلك لا يجوز
الاجارة على الوجه الثاني من اجارات المحيط بالمرح في الفصل الرابع
عشرة في نوع الاستجار على المعاصي

زبد على من له عهده برسته تامنه ولكن اجرت معلومة اجمار بعد التولية الشرعية سلم
ايته كنه حظه قبل عام الا قبل عهده او تسريعه بيع ايتة عقد مذکور شرعا صحيح
وناقد اولو حرا احوال مستاجر اجازته موقوفه انما اجازته تنفذ
اجاره به وويله ملك مستاجر قد اوجلازنهايت مرتبه مدت اجاره
اولماز انما مستاجر منتهى كبره قد اوجلازنهايت مرتبه مدت اجاره
تمام اوله مشته به ويرمكده بمرور بعض نقض ايدوب كند انماز بمرور
عقدننه فاعنت انماز ايتة مدت تامنه وكنت تاخير ايدوب بعد اولي
الو السقوط المصوم

رفع داره على ان سكنها ويرتها ولا اجز في عماره لان نفقة المستقر على المستقر
والحرمة من باب النفقة واني كتاب العارية بجلاله اذا قال نفقة
اعطيتك هذا العبد كذا مدة سنة فاجاره رفع الى آخرتها
ليبقى على ان ما زاد على كذا فهو له فهو اجارة فاسق ولو صاع الثوب من بصر
بشمن هذا الربيل بمنزلة الاجير الشتر في خطه هذا او في حال العمل
هذا الى منزله في حاله ان يعرفنا بهذا العمل من الاجر والافلا
له فقار رثوبا ولم يذكر الاجر الفسوق على قول اخر انه ان اخذ الدكانه لذلك

ان خصة المستحقان

او غدا فبصفه فحاطه اليوم فلا درهم وان خاطه
غدا فله اجر المثل لا يجاوز نصف الدرهم وقالوا الترتيب
جائز ان ولو قال ان سكنت هذا المائوت عطارا
فبدرهم او خذوا فبدرهمين جاز خلافا لهما وكذا
الخلافا لو قال ان ذهبت بهذه الدابة الى الحيرة فبدرهم
وان جاوزتها الى القادسية فبدرهمين او قال ان حملت
عليها الى الحيرة كرت شعير فبدرهم وان حملت كرت فبدرهمين
ولا يسافر بعد استاجره للخدمة بلا اشتراط ولو
استاجر عبدا محجورا فعلى واخذ الاجر لا يترده
منه ولو اجر العبد المصوب نفسه فاكل غاصبه اخره
لا يضمنه خلافا لهما وما وجد سيدة احده وبنين
العبد اجرة صحيح ولو اجر عبدة هذين الشهرين شهرا
باربعة وبنين خمسة صحح والا قول باربعة ولو اجر
عبدا قابلا ومرفس فادعى وجوده اول المدة والمولى
وجوده قبل الاخبار بساعة يحكم له المال فان كان حافرا
او صاحب صدق المولى والا فالمتاجر وكذا الاختلاف
في انقطاع ماء الرمي وجريانه ولو قال رب الثوب لعماليه
امر بك ان تصبغه احمر فصبغته اصفر وقال لصاحب الثوب
باصبغت صدق رب الثوب وكذا الاختلاف في القير

اليوم فله الدرهم او غدا اجر المثل

اشترطه فوقف العقد

متاجر

لهم انما يكون ذلك في رتبة
في الاجرة

من شهر ادعى الله كان

حاضر العبد الابن

كوقه الدعوى

لعماليه

بأن قال رب الثوب الحياض انك ان تخط ثوبي قبا
فخطه قميصا وقال الحياض انك ان تخط ثوبي قميصا
صدق رب الثوب فاذ لم يكن لها
دقة الثوب في السنتين خير ان شاء الله

فأعطاه م

والقباء فان حلف ضمن الصانع قيمة الثوب غير معمول
ولا أجر وأخذ الثوب أجره مثله لا يجاوز به المسمى وان قال
رب الثوب عملت لي بلا أجر وقال الصانع بأجر فالقول
لرب الثوب وعند يوسف للصانع ان كان حريفاً و
عند محمد للصانع ان كان معروفاً بعهده بالأجر **باب** قس
الأجارة تفسخ بعيب قوت النفع كزاد الدار و
انقطاع ماء الأرض والريح أو ليل به كمن البعد و
الذابة فلو انتفع به مبيعاً أو زال المجرى عنه سقط
خياره وتفسخ بالعقد وهو الجرح عن المصنوع على موجب
العقد إلا يتحمل ضرر غير مستحق به كقلع بين سكن وجبة
بعد ما استجر له وطبخ وليمة ماتت عروسها بعد
الاستنجار للطبخ لها أو اختلفت وكذا لو استأجر مكاناً
لشيء فذهب مالكه أو أجز شئاً فزعمه دين لا يجد
قضاءه إلا آمن عن ما أجره ولو باقاره أو أجاز
عبداً للخدمة في مصر أو مطلقاً فسافر أو أكثرى دابة
للسفر ثم بدله منه ولو بدى للمكاري منه فليس بعذر
ولو مرش فهو عذر في رواية الكرخي ورواية الأئمة
ولو استأجر حياضاً ليعمل لنفسه عبداً يخط له فأنفلس
فهو عند بخلا فخطاط يخط بالأجر ويخلف تركه

فأعطاه م

الجزء

لو أمجد الله بغيره من غير أن يكون قضاة
صنف
بكر

الحياض ليعمل في القرض ويخلف بيع ما أجره ولو استأجر
مكاناً ليعمل الحياض فتركه لغير آخر فبغيره وكذا لو استأجر
عقاراً ثم أراد السفر وتفسخ بموت أحد المالكين فقد
لنفسه فان عيدها لغيره فلا كالوكيل والوكيل ومثولي
الوقف **مسائل منشورة** ولو أجز حياضاً براض
مستأجرة أو مستفارة فاخترف شي في أرض غيره
لا يضمن ان كانت الرمح هادئة وان كانت منقطعة
ضمن ولو أجز حياضاً أو مباح في خانة من يرضخ
عليه العمل بالنصف بيع وكذا لو استأجر حياضاً يحمل
عليه حملاً وركب إلى مكة وله الحمل المتعاد وان
شاهد الجمال المحمل فهو لغيره وان استأجره لجل زاد
فأكل منه فله رد عوضه ولو قال لأصاحب داره فرغها
والأ فاجرها كل شهر كذا فلم يفرغ فله عليه المسمى فان وجد
الغائب ملكه أو لم يجد لكن قال لا أريد بها بالأجر فلا
وان برهن على ملكه بعد تجده ومن أجز بمشاجرة
بأكثر يصدق بالفضل ونفع الأجرة مضافة وكذا
فمنها والارعة والمعاملة والضاربة والوكالة
والكفالة والآبساء والوصية والقضاء والأمانة
والطلاق والعتق والوقف لا البيع وأجاز بيع

(الامانة)
صفة احد

بقدرها المحجوزة
مبني على كز

محرلة
ول منك افرقة

أجزاء القياس لا يفتقر إلى المحل
مجهول فيفتقر إلى المارة

بغيره

مقدار من

يجب المستوفى بها ان المستوفى ان الزمان
مضافاً إلى فسخ الاجارة لان
مضافاً إليها فسخ الاجارة لان

الزمان المستوفى لان الاجارة تنقضي بملك
النافع والماني لا يتصور وحدها في
فكوز مضافة الى زمان المستوفى من الزمان
ولهذا قلنا تنقضي ساعة فساعة على حسب
وجود المنفعة وحدتها

عبدك

فأعطاه م
عبدك

بقام ملكه فيه

فاستحققت فولدها عبد وعنده محمد وتوخذ منه
 قيمته بعد عتقه وان وطئ المكاتب امة عليك
 بغير اذن سيده فاستحققت اخذ منه عقرها
 في الحال وكذا ان شراها فاستحققتها فردت
 وان وطئها بنكاح لا يؤخذ منه الا بعد عتقه
 ومثله الماذون في التجارة **فصل** في اذاولات
 المكاتب من مولاها مضيت على الكتابة او عجزت
 نفسها وهي ام ولد او مضيت على الكتابة اخذت
 منه عقرها وان مات المولى عتقت وسقط عنها
 البدل وان ماتت وترك مال اذيت منه كتابتها
 وما بقي ميراث لابنها ولا يثبت نسب من تلده بعد
 بلا دعوة بل هو مثلها في الحكم وان كانت مدبرة او
 ام ولده صح فانها تعتق مجانا والمدير يسعي
 في بدل الكتابة او تلقي قيمته ان كان مفسرا او
 عند ابي يوسف يسعي الا قبل من البدل او تلقي قيمته
 وعند محمد يسعي في الاقل من ثلثي البدل او تلقي القيمة
 وان دبر مكاتبه صح وقضى عليها او عجزت نفسها صار
 مدبرا فان مضى عليها فبات سيده ونفسه يسعي في ثلثي
 البدل او ثلثي قيمته وعندهما يسعي في الاقل من ثلثي

مكاتب

كل منهما وان اعتق مكاتبه عتق وسقط عنه بدل
 الكتابة وان كوتب على الف مؤجل فصالح على نفسه
 حالا صح وان مات مريض كاتب عبد قيمته الف
 على الفين الى سبعة ولا مال له غيره ولم يجز الورث
 ادى العبد ثلثي البدل حالا والباقي الى اجل او رده
 دقيقا وعند محمد يؤدى ثلثي قيمته للحال والباقي
 الى اجل او رده دقيقا وان كاتبه على الف وقيمته
 الفان ولم يجزوا ادى ثلثي القيمة للحال او رده
 الى الرق اتفاقا ومثلها البيع وان كاتب جبر
 عن جده بالف وادى عنه عتق ولا يرجع به عليه
 وان قبل العبد فهو مكاتب وان كاتب عبدا عن نفسه
 وعن آخر غائب فقبل صح وقبول الغائب هو ورده
 ويؤخذ الحاضر بكل البدل ولا يؤخذ الغائب بشئ و
 ابهما ادى اجر المولى على القبول وعتقا ولا يرجع
 احدهما على الآخر وكذا لو كانتا معا ولا يقين احدهما
 بادا حصته بخلاف مالوكا للاثنتين ولو جبر احدهما
 ثلث ادى الآخر الكل عتقا وان كاتب امة عنها وعن
 صغيرين لها جاز وان ادى اجر المولى على القبول وعتقا
 ولا يرجع على غيره **باب كتابه العبد المشترك ولواذن**

فكتابة ام الولد والمدير وغيرها
 وان كان مكاتب

عن العبد
 عبدك نفس
 لغو

عن من

لهذا ثلاثة اقسام والاول
 كالمسكين الاول

بأنه مولى الأم ولو كان لها ولد
فإنه مولى الأم ولو كان لها ولد

والأب في ولايته ففقدني به لموا إلى الأم فهو قضاء
بغيره ولو جني عبد فكا تبه سيد جاهلا
بجنايته فجزى دفع أو فدي وكذا لو جني المكاتب
فجزى قبل القضاء به ولو بعد ما ضي عليه به فهو
دين يباع فيه ولا تنسخ الكتابة بموت السيد
ويؤدي البذل إلى ورثته على جوفه فإن اعتقه
بعضهم لا ينفذ وإن اعتقه كلهم حتى يحا نا
كتاب الولاء الولاء لمن اعتق ولو بعد زواجه
أو كتابة أو وصية أو ملك قريب ولها شرطه
لغيره أو سائبة ومن اعتق كاهلا من زوج قن
فولدت لأقل من نصف سببه فولد الولد لا ينقل عنه
أبدا وكذا لو ولدت توأمين أحدهما لأقل من نصفها أو
أن ولدت لأكثر من ذلك فولد له أيضا لكن إن
اعتق الأب جره إلى مواليه ولا يرجع المولود إليهم
بما عقبو عنه قبل الجرح ولو تزوج عبيد مولى مولد
أو لا مقيمة فولدت منه فولد المولود إليها وعند
أبي يوسف حكمه حكم أبيه والمعموم مقدم على ذوى
الأرحام مؤخر عن العصبية النسب فان مات
السيد ثم المقتن فارتبه لأقرب عصبه سيده

والتامة ان يعتق عبدا ولاولاء له
على المصلحة وإذا تزوج عبدا لم يملك
فاعتق مولى لامة الامة وفيها من المصلحة
وشرط حملها وولاء المولود للأم لا ينقل عنه
أبدا لأنه عتق على مقتضى الأم مقتريا أذ هو
جزء منها يقبل اعتاق مقتله فلا ينقل
عنه ولو غلا باروينا هدية
دبت ويبرئ
بصورة مولى مولدات موهبة لا ضمانات مولى
تتبع أزامت وتعتق على الرخبت وقالاه
قلت هذا العقد يقع عندنا ان صادق سائط
وعلى ان يكون قرا ولا يكون من العيب ولا من الملام
وإن كان له عند عقد وارت نسبي وانما قيد
بالنسب لأنه إذا كان له الزوج أو الزوجة يقع
العقد على نفسه أو نفسها وبأبي المولى وإن كان
منه قبله بيت أباؤه ومولى المولود إذا
كان بأبائه

فيكون

أودع من دبره

فيكون لأبيه دون أبيه لو أجمعا وعند أبي يوسف
لأبيه السدس والباقي للذين وعند أسنوا القرابة
يستوي القسمة وليس للنساء من الولاء إلا ما اعتق
أو اعتق من اعتق أو كاتب أو كاتب من كاتب
فصل ولأه الموالاة سببه العقد فله أسلحه على
على يد رجل ولأه على أن سببه ويقبل عبدا أو ولي
غير من أسله على يده صح أن لم يكن مفتقا وعقل عليه
وارثه إن لم يكن له وارث وهو مؤخر عن ذوى
الأرحام ومالم يقبل غيره فلا أن ينفذ قولا بحضرة
وقولا مع غيبته بأن ينقل عبدا إلى غيره وبعد أن عقل
عنه أو عن ولده لا ينفذ هو ولا ولده ولا على
أيضا أن يبرأ عنه وإن كان بحضرة ولو أشك امرأة
قالت أو اقرب بالولاء فولدت مجهول كس أو كان
معها ولد صغير كذا يك تبعا فيه خلافا لهما

السابع
أدنى كوله
مجهول
دبره
دبره

كتاب الأكرام هو فقل يوقعه الإنسان بغيره
بفوت بغير رضا أو بفقد اختيار مع بقاء هليته
وشرطه فدية المكرة على ابقاع ما هدد به سلطانا
كان أوليا وخوف المكرة وقوت ذلك وكونه
مستغافلا عن فعل مكره عليه لحقه أو حق آخر

الرضا كالتهدية بالقتل
مع تحقق عدم
سكيف وعدم سقوط المظالم عنه
وقد صح ما صدر به المكره بان يطلب على نفسه
بها أو بفعل يصير مجرما على ما عصى
كأنه لا يبرأ من الفعل ج

أدعوت كبرياءه ولأه إذا كان عبدا

كثير من المکره وانما نذكر

بغير الاكره

او حرق الشريح ^{او كون المکره به مثلياً نفساً او عضو}
او موجباتاً لعدم الرضاء ^{فلو اكره على بيع او شراء}
او اجارة او اقرار بقتل او ضرب شديد او جرح مبدى
خبر بين الفسخ والامضاء ^{وملكه المشتري ملكا}
فاستل ان قبضه فلو اعتق ^{مع اعتقائه} ولزمه قيمته
وقبض الثمن او تسليم المبيع ^{طوعاً اجازة لا فعلها}
كرهاً ولا دفع الهبة طوعاً بعد ما اكره عليها فان ملك
المبيع في يد من غير مكره ^{لزمه قيمته} وتلكا يتحقق
أي شاء من المکره والمشتري فان ضمن المکره رجع على
المشتري بقيمته وان ضمن المشتري بعد ما تدان له
البياعات نفذ كل شراء وقع بعد شرائه لا ما وقع قبل
وان اجاز عقدها اجاز ما قبله ايضاً ^{ولا يفسد زاده}
اذا فسخ لو باقيا ^{وضرب سوط وجبر يوم ليس اكره}
الا فممن يستغفر به ^{كونه دامن} وان اكره على اكل
ميت اودم او لحم خنزير او شرب خمر بضر او جليس
او قيد لا يحل التناول ^{وان بقتل او قطع عضو حل}
ويأثم بضره على التلف ان علم الاباحه كما في خمسة
وان اكره على الكفر او سب النبي صلى الله عليه وسلم بقتل او قطع
عضو من اعضاء الظهار ^{وقبله مطمئن بالايان}

مكره

فالتعاقب والتعاقب كالتعاقب
والمشتري كالتعاقب

مكره
فان اكره على التناول
ويؤجر

ان لم يظهر بضره على المکره
بما جاز بالضرر

على الظهار كذا والبيان ان اكره عليه
لا يقيد بالجنس والظن

ويؤجر بالضرر على التلف ولا رخصة بغيرهما
وان اكره على ادلاف مال مسلم باحدهما رخص له
والضمان على المکره او على قتله او قطع عضو لا رخص
فان فعل فالقصاص على المکره فقط ^{وعند ابي يوسف}
لا قصاص على احد ولو اكره على ان يتردى من جبل
فقتل فدينه على عاقلة المکره ^{وعند ابي يوسف}
في ماله وعند محمد عليه القصاص ولو اكره بقتل
على ترده او اقتحام نار وماء وكل مهلك فله
الخيار في الاقدام والضرب ^{وقالا يلزمه الضرب ولو}
وقعت نار في سفينة ان صيرت حرق وان القى
نفسه غرق فله الخيار عند الامام وعند محمد يلزمه
الثبات وان اكره على اطلاق او احتياق او توكيل
بهما نفذ ويرجع بقيمة العبد على المکره وكذا ينفذ
المهر لو اطلاق قبل الدخول ولا رجوع لو نفذ
ومنع بين المکره ونذره وظن يازده ولا يرجع بما
غرّم بسبب ذلك ^{ورجعت اياه} وقبضه
فيه واسلأه مكره لا قتل فيه لو اراد به ولا يصح
اسراؤه ولا رقه ^{ولا تبين بها امراته فان ارشيت}
تحقق ما اظهره ^{وادعى ان قلبه مطمئن بالايان}

بغير
قطع
بقتل

على
مكره

مكره
الادلاف
لم ذلك لا بضره على انه يقتل لان قتل المسلم
لا يباح لضرورة ما قلنا في الاكره
دون المکره الذي عند ابي حنيفة
يوؤجر له
لا ينفذ معنى قتل بالقتل وهو يوجب كقتل
مكره
من هذه قلته

او يكره على ما اسأله
المكره

غير
يرجع الزوج
بكره ولا شقاق
بشر

مكره
ان قالت نكحت اليه لانه لا ينفذ
نكحت مع اكره ايضاً
فانه اذا اكره صار مسلماً للوجود المكرهين
فصار ولا خلاف له في جحنا جانب
الوجود لحيث ان لا اسلام
ولا يعلى عليه

مكره
فان اكره على التناول
ويؤجر

مكره
فان اكره على التناول
ويؤجر

حَقَّقَ بِالْكَرَّانِ الْحَرِّ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ دُونَ الْحَتَمَةِ
وَنَفَاذَ الْقَوْلِ حَكْمِي لَا يَرُدُّ وَيَقْبَلُ تَحْلًا فَنَفَاذُ
تَعْمَلُ فَاِنْ حَسِبْتَ لَا تَلَايِمُ تَارَا وَقَعَ فَلَا يَقْبَلُ
الْحَجْرُ فِيهِ عَبْدُ كَرِيمٍ بِأَمْرٍ

الزوج

صَدَقَ وَلَوْ كَرِهَ عَلَى الزَّوْجِ فَعَلَّ حُدَّ مَا لَمْ يَكْرِهْهُ
السُّلْطَانُ وَعِنْدَهَا لَأَحَدُ عَلَيْهِ وَبِهِ يَفْقِي **كِتَابُ**
الزَّوْجِ هُوَ مَنْعُ نَفَاقَ تَصْرِفِ قَوْلِي وَأَسْبَابُ الصَّغْرِ
وَالْجُنُونِ وَالزُّوْقِ فَلَا يَصِحُّ تَصْرِفُ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ بِإِذْنِ
وَلِيِّ أَوْ سَيِّدٍ وَلَا تَصْرِفُ الْجُنُونُ الْمَغْلُوبُ بِحَالٍ
وَمَنْ عَقِدَ مِنْهُمْ وَهُوَ يَقْبَلُهُ قَوْلُهُ مُحْتَرَمٌ أَنْ
يَجْزِيَهُ أَوْ يَفْضَحَهُ وَمَنْ أَلْفَ مِنْهُمْ شَيْئًا فَعَلَيْهِ صَمَاءُ
وَلَا يَصِحُّ مِلَاقُ الصَّبِيِّ وَالْجُنُونِ وَلَا شَتَاؤُهُمَا وَلَا
أَقْرَبُهُمَا وَصَحَّ طَلَاقُ الْعِدِّ وَأَقْرَبُهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ لَا
فِي حَقِّ سَيِّدِهِ فَلَوْ أَقْرَبَهُ بِالْزَّوْمِ بَعْدَ عَقْدِهِ وَإِنْ
بَحْدٍ أَوْ قَوْلِهِ لَزِمَهُ فِي طَلَاقِهِ وَلَا يَجُزِّي عَلَى سَفِيهِ
وَأَنْ كَانَ مُبْتَدَأً وَمَنْ بَلَغَ غَيْرَ شَيْءٍ لَا يَسْتَلِمُ إِلَيْهِ
مَالُهُ مَا لَمْ يَبْلُغْ سِتَّةَ خُمُسٍ وَعَشْرِينَ فَإِذَا بَلَغَهَا
دَفَعَ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يُوَسَّسْ دَسَلُهُ وَإِنْ تَصْرِفَ فِيهِ
قَبْلَ ذَلِكَ نَفَذَ وَعِنْدَهَا يَجُزِّي عَلَى سَفِيهِ وَلَا يَدْفَعُ
إِلَيْهِ مَالُهُ مَا لَمْ يُوَسَّسْ دَسَلُهُ وَلَا يَصِحُّ تَصْرِفُهُ
فِيهِ فَإِنْ بَاحَ لَا يَنْفَذُ وَإِنْ فِيهِ مُسْئِلَةٌ أَجَازَهُ
الْحَاكِمُ وَإِنْ أَعْتَقَ نَفَذَ وَسَعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ وَنَذَرَ
شَيْخًا فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ رَشْدِهِ سَعَى الْعَبْدُ فِي قِيَمَتِهِ مُدْبِرًا

ولا يكون
بغير ما يقع
بغير ما يقع
بغير ما يقع

على
بغير ما يقع

قر
بغير ما يقع

لقد

ان كان
القيمة
والمكان
التي باقية
في يده

قيمة في يده

ديعة

بجنت

بغير ما يقع

لا يملك المولى ولا ينفذ ما فيه
الصلح فيه ليس
بغير ما يقع

أَكْرَهَ عَلَى الْأَبْرَاءِ عَمَّا أَحَقُّقُوا أَوْ الْكِفَالَةَ بِالنَّفْسِ أَوْ سَلَّمَ النِّفْعَةَ أَوْ تَرَ طَلْعَهَا كَمَا بَاطِلًا ضَرْبًا
صَحَّ أَقْرَبَتْ بِمُسْتَيْفَا مِنْهَا بِجَانِبِ عِنْدَهُ لَكِنَّ الْأَكْرَاهَ لَا يَحْقُقُ إِلَّا فِي السُّلْطَانِ وَفِي الْقِتْلَانِ
الزَّوْجِ سُلْطَانُ زَوْجَتِهِ فَيَحْقُقُ فِيهِ الْأَكْرَاهَ وَلَمْ يَذْكُرْ الْكُلَّافَ وَسَوَّى الْقِتْلَانُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ
عَلَى الْوَفَاقِ وَعِنْدَ الشَّائِنِ أَنْ يَهْدُوهُمَا بِمَا يَحْسُنُ مِنَ الْقِتْلَانِ فَالْأَكْرَاهُ كَالسَّفِيِّ وَكَوْنُهُ دَائِمًا لِقَرَا
فَأَقْرَبُ مَا جَانِبُهُ وَعِنْدَ حُجْمِهِ أَوْ ضَلَالَتِهِ فِي مَوْضِعٍ لَا يَنْفَذُ أَنْ كَسَمَّ مِنْهُ فَيَمْنَعُهُ السُّلْطَانُ أَوْ
يَهْدُوهُمَا بِوَعْدِهِ فَأَقْرَبُ مَا بَاطِلٌ وَالْقِتْلَانُ فِي حَقِّ الْأَكْرَاهِ مِنْ عِنْدِ السُّلْطَانِ عَمَّا قَوْلُهَا الزَّوْجِ
أَكْرَهَ مَا عَمَّا يَخْلَعُ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا يَنْفَذُ الْمَهْرَ وَلَوْ كَرِهَتْ عَلَى أَنْ قَبِلَتْ خِلَافَ الزَّوْجِ تَطْلِيقًا
بِالْفِ قَالِ الطَّلَاقُ وَقَعَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمَا وَالطَّلَاقُ رَجْعٌ بِنِزَارِهِ مِنْ أَوَّلِ كِتَابِ الْأَكْرَاهِ

وَفِي الْقِتْلَانِ الصَّغْرِ الْمُشْتَرَى فِي بَيْدِ الْمَشْتَرَى مَكْرَاهًا أَوْ هَلَكًا مِنْ غَيْرِ لِقَدِّ الْبَيْتِ وَهَلَكًا أَمَانَةً
زَيْدٌ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ مَذْرُوعًا وَهَمَّ وَهَمَّ وَأَمْلَكَ حَاكِمُ الشَّرْعِ صَبْرًا تَذَكَّرَ عَمْرُو بْنُ زَيْدٍ مَقْدَارَ
مَالٍ وَبِهِ وَبِزَوْجِهِ أَوْلَسَهُ مَا لَا فَوْقَ ذَلِكَ صَبْرًا أَوَّلَهُمْ رَجْعًا صَبْرًا فَسَمِعَ أَيْلَهُ بَدَلَتِي زَيْدٌ
الْمَهْرَ شَرَعًا فَأَدْرَأَ وَلَوْ رَمَى الْكُتُوبَ أَوْ لَمَّا ز

رَجُلٌ نَهَمَ بِسَرِقَةِ وَصَبْرًا فَادْرَأَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَمَالَهُمْ ثُمَّ فَرَجَ لَوْ كَرِهَ قَالَ أَمَّا صَالِحٌ فَكُنْ قَوْمًا
عَلَى نَفْسِهِ قَالُوا أَنْ كَانَ فِي حُبِّ الْقَتْلِ فَالْصَّاحِبُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَجِبُ إِلَّا الْحَقُّ وَأَنْ كَانَ
فِي صَبْرٍ لَوَالِي لَا يَصِحُّ الصَّبْرُ مِنْ الصَّبْرِ أَوْ الصَّبْرِ مِنْهُ

الْمَتَّقُ لَوْ صَالِحٌ الْمَجْبُوسُ فِي تَهْمَةِ سَرِقَةٍ وَكُنْ بِأَنْ كَانَ صَبْرًا لَوْ كَانَ صَبْرًا لَوْ كَانَ صَبْرًا
وَأَنْ كَانَ صَبْرًا فَالْقَتْلَانُ فَالْصَّبْرُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَجِبُ إِلَّا الْحَقُّ وَأَنْ كَانَ

صَوْرَتُهُ وَبِهِ عَمْرُو بْنُ سَالِمٍ مَذْرُوعًا وَهَمَّ وَهَمَّ وَأَمْلَكَ حَاكِمُ الشَّرْعِ صَبْرًا تَذَكَّرَ عَمْرُو بْنُ زَيْدٍ مَقْدَارَ
مَالٍ وَبِهِ وَبِزَوْجِهِ أَوْلَسَهُ مَا لَا فَوْقَ ذَلِكَ صَبْرًا أَوَّلَهُمْ رَجْعًا صَبْرًا فَسَمِعَ أَيْلَهُ بَدَلَتِي زَيْدٌ
الْمَهْرَ شَرَعًا فَأَدْرَأَ وَلَوْ رَمَى الْكُتُوبَ أَوْ لَمَّا ز

رَجُلٌ نَهَمَ بِسَرِقَةِ وَصَبْرًا فَادْرَأَ عَلَيْهِ قَوْمٌ فَمَالَهُمْ ثُمَّ فَرَجَ لَوْ كَرِهَ قَالَ أَمَّا صَالِحٌ فَكُنْ قَوْمًا
عَلَى نَفْسِهِ قَالُوا أَنْ كَانَ فِي حُبِّ الْقَتْلِ فَالْصَّاحِبُ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ لَا يَجِبُ إِلَّا الْحَقُّ وَأَنْ كَانَ
فِي صَبْرٍ لَوَالِي لَا يَصِحُّ الصَّبْرُ مِنْ الصَّبْرِ أَوْ الصَّبْرِ مِنْهُ

الشيء مما كان من قبله
والشئ مما كان بعده

وقبل سنان ومن أفسر وعنده متاع رجل شره
منه ثوب المتاع أسوة القراء فيه **فصل** في حكم
بلوغ الفلام بالاحتلام أو الأثر أو الأجل أو
بلوغ الجارية بالحض أو الاحتلام أو الجبل فإن لم يوجد
شي من ذلك فإذا لم تأن عشرين سنة ولها سبع
عشر سنة وعندها إذا تأن خمس عشر سنة فيها
وهو رابع سن أو ثمان وبه يفتى وأدنى مدة لها ثمان
عشر سنة ولها سبع سنين وإذا رافقا وقالوا بلقا
صدقا وكانا بالغين حكما **كتاب المأذون** لأذن
فك الحجر وإن سقط الحق لله يتصرف العبد بأهليته
فلا تلزم سيده عهدته ولا يوقت فلا إذن له
يوما فهو مأذون دائما إلى أن يحجر عليه فلا يخصم
فإذا إذن له في نوع من التجارة كان مأذونا
في سائر الأنواع ويثبت صرحا ودلالة بأن رأى
عنده يبيع ويشترى فسكت سواء كان البيع للمولى
أو بغيره بامر أو بغير امر صحيحا أو فاسدا والمأذون
إذا نأ عامتا لا يشترى بعينه أو طعام الأكل أو
ثياب الكسوة أن يبيع ويشترى ويؤكل بهما
ويسلم ويقبل السلم ويهرن ويترهن ويبيع

يملك

آقوا إلى البلوغ بأن يبلغا إلى الدن المدة

تصرف

في البيع والشراء

في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء
في البيع والشراء

في البيع والشراء
في البيع والشراء

ويشترى بذرا ينزع ويشارك شيئا وشا جرو
يوجر ولو نفسه ويضارب ويدفع المال بضاربة
ويبيع ويغير ويقر دين ووديقه وعصب
ولو باع أو اشترى بغير فاحش جاز خلافا لهما
ولو حالي في مرض موته صح من جميع المال أن لم يكن
عليه دين وانه من جميع ما بقي وإن لم يبق أدنى
المشترى جميع الحيازة أو رد البيع وله أن يضيف
معامله ويحيط من الثمن بعيب ويأذن لرققه في التجارة
لأن يتزوج أو يزوج عبده وكذا أمته خلاف
أبي يوسف رحمه الله ولا أن يكاتب أو يفتق ولو مال
أو يقرض أو يهب ولو يرضى أو يهدى إلا أن يرضى
التمام والمجور لا يهدى اليسر أيضا وعن أبي يوسف
إذا دفع المولى إلى المجور قوت يومه قد عا بعضه
رفقا له لا كل معه فلا تأس به بخلاف ما لو دفع
إليه قوت شهره قالوا ولا تأس للمدة أن تصدق
من بيت زوجها باليسر كالرقيق ونحوه وما لزم
المأذون من الدين بسبب تجارة أو ما في معاهها
كبيع وشراء وإجارة وبيع وشراء وعصب ونحو
أمانة وعقارية شأها فوطها فاستحققت بطلان

فإن كل ذلك من باب التجارة

بعد الوفاة يبيع بطل الحيازة

لا فرق الكتابة

لا مال بل
أن في مبادلة مال بغيره

كما لا يهدى غيره لعدم الأذن أصلا
على المولى

المأذون

برقته فباع إن لم يفعده المولى وتيسر عنه وما في يده
من كسبه بالخصص سواء كسبه قبل الدين أو بعده
أو آتاه به وما بقى عليه يطالب به بعد عتقه وما أخذ
سيده منه قبل الدين لا يسترد وله أخذ عتقه
مثله مع وجود الدين والزائد عليها بالفرها ونحو
المأذون أن ابى أو مات سيده أو جن مطبقا أو
لحق به الحرب برزدا أو حجر عليه وعلم به أكثر أهل
سوقه والأمة أن يتولوا لها لأن دبرها وبين
القيمة للغير فيهما وأقران بعد حجة دين أو بان ما
في يده أمائز أو غصب بحج خلا فالحما وإن شترق
دينه تركته وما في يده لا يملك سيده ما في يده
فلو أعتق عبدا أمائز في يده لا يبيع وعند مالك أبيع
عتقه وإن لم يشرق بفتح اتفاقا ويصح
بيعه من سيده بفتح القيمة لا باقل ويصح سيده منه
بفتحها لا بأكثر فلو باع بأكثر حجة الزائد أو ينقص
البيع فإن سلم سيده إليه المبيع قبل نقد الثمن سقط
التمن وله أن لا يسلمه حتى يأخذ عنه ويضمنه
باعتاقه المأذون مديونا الأقل من قيمته ومن
الدين وما زاد من دينه على قيمته طوبى به مقتضا

کتابخانه

٥٥
بعضه لوان المولى باخذ من العبد
فهم عشرة دراهم مالا قبل حقوق
الدين كان لان باخذ بعد حقوق
استحسانا

بأن يقول حجرتك عن النصف أو بطل
فرض الحجج إليه

اینکه در این کتاب

موزون مدیون محمد الدین رقیبہ و ما فی بیلہ ، موزون

وَأَنْ بَاعَهُ وَهُوَ مُتَقَرِّقٌ وَغَيْبُهُ مُشْتَرِيهِ
فَلَمَّا بَاءَ أَجَارَةً بَعِيَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ أَوْ تَمَّيْنُ أَيَّ
شَاءُوا مِنَ السَّيِّدِ وَالْمُشْتَرَى قِيَمَتُهُ فَإِنْ صَفَّوْا
السَّيِّدَ لَمْ تَرُدَّ عَلَيْهِ بَعْبٌ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ
وَعَادَ حَقُّهُمْ فِي الْعَبْدِ وَأَنْ بَاعَهُ وَأَعْلَمَ بِكَوْنِهِ
مَدَّ يَوْمًا فَلَمَّا بَاءَ رَدَّ الْبَيْعِ أَنْ لَمْ يُصَلِّ غَنَاهُ إِلَهُهُمُ
وَأَنْ وَصَلَ وَلَا مُحَابَاةً فِي الْبَيْعِ فَلَا فَإِنْ غَابَ الْبَائِعُ
فَالْمُشْتَرَى لَيْسَ خَصْمًا لَهُمْ أَنْ يَنْكَرَ الْإِذْنَ وَعَنْدَ أَبِي
يُوسُفَ هُوَ خَصْمٌ وَيَقْبَضُ لَهُ بِالْإِذْنِ وَمَنْ قَالَ أَنَا
عَبْدٌ فَلَا بِنَ فَاشْتَرَى وَبَايَ حُكْمَهُ كَالْمَاءِ دُونَ
الْإِثْمَةِ لَا يُبَاعُ فِي الْإِذْنِ مَا لَمْ يُقْبَضْ سَدُّ بَايَئِهِ
فصل تَصَرُّفُ الْبَيْتِيِّ أَنْ يَبْعَ كَالْأَسْلَامِ وَقَبُولُ
الْهَبَةِ وَالْقَسَدَةِ صَحَّ بِلَا إِذْنٍ وَأَنْ ضَرَّ كَالِطَّلَاقِ
وَالْأَعْتَاقِ فَلَا وَلَوْ بِإِذْنٍ وَأَنْ أَحْتَمَلَهُمَا كَالْبَيْعِ وَ
الشَّرَاءِ صَحَّ بِالْإِذْنِ لَا دُونَهُ فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَبْعِيَ فِي
الْجَارَةِ أَبَوًا وَجَدَّهُ عِنْدَ مَدَّ أَوْ قَرْبَى حُدُودِهَا
أَوْ لِقَائِي حُكْمُهُ كَالْعَبْدِ الْمَأْذُونِ بَشَرًا أَنْ يُبْعَلَ
كَوْنُ الْبَيْعِ سَائِلًا لِلْمَلِكِ وَالشَّرَاءُ كَالْمَلِكِ فَلَوْ أَنَّ
بَايَ فِي يَدِهِ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ أَرْتَبَهُ صَحَّ وَالْمَعْتَوَةُ غَيْرُ الْبَيْتِيِّ

رجل المشتري بعد قبضه ثانياً أما قديمه
القديم، إذا قدر على عبده كان له من ثمنه
المبيع ث

عبد
بعد قبض الشري عبد المدين
يتمدون كسكه
صا تلحق
عند قدومه مصر

والصبي لما دوز بالتجارة من قبل المولى

افزاره، لغتیار آدم،

فَاتَّجَارَ لَازِلُهُمَا تَصَرُّفًا فِي مَالِهِمَا

هو زلفه اخذتني ظلماً وقهراً ما لا كان
او غير ما في يد

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

المس هو إزالة الدخخ ^{بفتح الدال} بإتيان اليد المظلة

فاستخدم العبد وحمل الدابة عصا الجلوس على

السماط وحكمة الان لم يعلم ووجوب رد عينه

فَمَكَانَ عَصِيانٍ كَانَتْ بَاقِدَةً وَالْإِثْمَانُ لَوْ هَلَكْتَ

فمن المثل كالكمية والوزن والعدد والتقارب يجب

مثلاً فإن انقطع التلح فبعد يوم الحصوة وعند

الى يوسف يوم الغصب وعند خدوم الانقطاع و

والقيمة العددية المتفاوتة والبر المخطوط بالشعر

مح قمي يوم الغصص اجماعاً فان ادعى الملاحه حيس

حتى يعلم انه لو كان ما قبا لا ظهره ثم نقض عليه ما

وَالْقِسْطَ إِتْمَامًا فَذَلِكَ نَقِصًا فَلْيَنْصَبْ عَقَارًا فَهَذَا

وَمَا نَقَمْنَا مِنْهُ

كسكناه وذر عضيده وناخه اسما له وبقصد

بالفضا وعند المرسف لا يصدق من وكذا

استقفا عبد المصطفى ففقد الاستقلال أو آخره

الم - أَرَوْنَقُ يَنْفِي الْبَقَصَانَ وَمَا فَضِلَ مِنْ

والأمة تصدق به خلافاً وأيضاً

والفينا والحمد لله رب العالمين

...

القبض على ضربين احدهما ما لا يتعلق به الاثم كمن انفق مال الغني وهو يظن انه له واشترى
متاعا وهو يظن انه لصاحب اليد فقبضه فقتل فيه ثم تبين له ان الحق فلا اثم عليه
والثاني ما يتعلق به الاثم وهو ما اخذه على وجه التغلب والنفذ ولو اثم باخذه و
اما كونه ردا للغني في الوجهين انه كان قائما وانه كان مالكا او غير رده
بما اقر العبد وكونه بفعله او بفعل غيره او بآفة سماوية ضمن مثل في المثلبات
كالمكيلات والموزونات والحدود والمقاربات ويضمن فتمت يوم القبض
بمحيطه عليه

للقاصح ان يأخذ المال من القاصب والتمسك اذا كان المالك غائبا وحفظه فان
ضاع ثم جاء صاحبه ملكه يعني القاصب والتمسك

جاء الفاصب وقال المفضوب هذا وقال المبال لعل غيره فالقول للفاصب
في السيراجية لو اختلفا في عين المفضوب او في صفته او في قيمته فالقول
قول الفاصب مع يمينه

ولم يبق في القاصص المفقود والمودع في الوديعه وريح ان كان
عنيا ينصده بالرح عندها ومحمد بن يوسف لا يتصرف
معه وحيزه معه

زیدک فضولا تا لایسنه تخم زرع اید و محصو قالدخ بشه دغ زید شتر عانقضان
ارضه نقمینه قادرا و لدر ~~اولد~~ اولد

بصورتی که زید تارا را در بخش مقدار محصور قالدرد می باشد بشرکتی که تمام
 اخذ ایدرم دیکه قادر بود ~~...~~ او طایری مقدار تارا را غیر
 آخره مقدار غیر شده که به ویر رایشه او مقدار ای جوتی الوری منهد
 منافع مفضوبه مضمونه و کلدر
 ابو القبول عبد الرحمن مفتی کوتا به

زید بعض طین ایم بر مقدار مال حرام جمع اید کردن صوره ثابت اولوب مال و نور کس
 اصحابی نامعلوم اولوق ایلر و دمیسه اولوب مال و قوم ایم بعضی زر اکت اید
 بر طیلور و ادا کوز و شمشیر و شمشیر اشته اندوب کار و کس اید زید و نور
 ذرا و نفاق ارض و ادا کوز و شمشیر ایم کس اید کس مال اید خلاص اید و خلط
 اولوب تمیز زی میسه اولوب مال و قوم زید و نور و سایر اطعام اید و کس
 خلاص اولوب احواس اولوب و مشرور العصر صنع الدمعی

زید جوان کو تده تعصبه ندرن کو تده یک قیون بعضی کس ندرن صا سلدرن زید و نور
 زبانه اینه زید و ضمان لازم اولوب فی رند کس کس اید کس و در اینه
 زید و ضمان لازم اولوب طیلور کس اید زید و ضمان یوقدر ندرن مبلغ لازم
 اولوب اولو السمو و احواس

احتران عما اذا غضب ثاة فذبحها فقط فان ملكها لم يزل
 بالذبح المجزئ اذا لم يزل اسمها حيث يقال ثاة
 مذبوحه عبد

تاریخ کلاخو فی السلة الف قلبها
 الفصور والودیة

تصدق بالرج خلافا لا ایضا وان كان لا یقینان
 فان اشار اليها ونقدتها فذلك وان اشار الى
 غيرها ونقدتها او اشار اليها ونقدتها او
 اطلق ونقدتها طاب الرج اتفاقا قبل و به
 یقن والمخاراة لا یطیب مطلقا ولو اخیری
 بالف الفضل والودیة جارية یقبل الفین
 فو کسها و طعاما فاکل لا یصدق فی فیصل
 وان غیرها غضبه فزال اسمه وعطیة منافع
 ضمه وملكه ولا یحل انتفاع به قبل اذوالضمان
 کسها و کسها و طنجها او شراها او قطعها و من
 طنجها او زرعه و دق حنظل و عیب اوزین
 عصه و فطن غزله و غزل نسجه و حديد
 جعله سیفا و صفر جعله آنية و ساجه او
 لبیه بنی علیها و ان جعل الفضة او الذهب
 دراهم او دنانیر او آنية لا یملكه و هو لملكه
 بلا ینی و عند الملكة انصاب و علیه مثل فان
 دج الشاة فالملك ان شاء طرحتها علیه و ضمه
 فتمتها و اخذها و ضمه بقضائها و کذا لو قطع
 یدها او قطع طرف ذابنه غیر مأكولة او حرث ثوب

کلاخو فی السلة الف قلبها
 الفصور والودیة
 فی کل من قصور ثلاث لیاقة عبد
 لسان الربیعین الا عند اتحاد الجنس
 فیما یفتر بعل نقاب
 ان مالک باخیار ان شاء اخف وان شاء ترک
 و ضمه عبد لزم
 استحسانا
 ان نقاب یفتر او شرا الح فیه
 احماخ

يقول اقام الفاصبينة على نذر من المفسد الى المالك
فهلك غنله و اقام المالك بينة على انه هلك
عند الفاصب ينج

عند الأخر فبينة الفاصب أو يخلو فلا يابى يوسف ومن
عصب عبد فباء فضته نقد سعة وإن اعتقه
فضته لا ينفذ عتقه وإن ولد المقصوب غير مضمون
مالم يبعدها أو ينفذها بطلب المالك أياها سواء
كانت متصلة كالحسن والسمن أو منفصلة كالولد
والثمرة وإن نقصت الجارية بالولادة في يد الفاصب
ضمن نقصانها ويجوز نقيض الولد أو بالثمرة إن وثق
ولو زني بأمة عصبها فردّها حاملا فولدت فماتت
بها ضمن قيمتها يوم علوقها بخلا والحرّة وعندها
لا يضمن في أمة أيضا ولو ردّها محمولا فماتت
لا يضمن وكذا لو زنت عنده فردّها فماتت فماتت
منه ولا يضمن فباء ما عصبه سواء سكتة أو عطل
الآ في الوقف ولا يخرج المسلم أو خنزير بالانلاف و
ضمن القيمة فيها لو كانا لذمي وإن أكلت ذمي فماتت
ضمن مثلهما ولا ضمان بالانلاف الميتة ولو ذمي ولا ضمان
مترولا التسمية عمدا ولو لم ينسجج وإن عصب
حرم مسلم فخلطها بأمة لا قيمة له أخذها المالك بلا شيء
فلو أكلها الفاصب ضمنها لا لو تلفت وإن خلط بالقاء
ملي ملكها ولا شيء عليه وعندها يأخذ المالك

مغاصب

بمعاينة
لأننا لم نل
منه وكفر
قائه مقام العلم
لأننا لم نل
منه وكفر

بہا نند ردا و بہار اے ایس افندہ دخل
مخوان ح

سند الملك
 جاز اسلامي وزيدي الحزب
 الآف مسلم كان اوزميا لانها السا
 باله وبقى السام والعق الجانيلف
 باله وبقى السام والعق الجانيلف

الذين يروا كل ما خاضع للمسلمين
وضهايته
لقاصب الحزم

عاصم، اوله ان في سارت خلا قبل ان يرهها و حاله في

مستحقين بغيره
لعله

وفي
نصفه
والغريب
الغيب
لغير
قيل لكان
أو الجرح
أرد
الأرض إلى
مكتها
المالك

او
الصيغ
فالتزيب

في الفتن
وغيره
المجموع
في الفتن

٥٠
 جليل
 الغيب
 كتاب
 ختمه
 محفوظ

مجلد

10

سفر

[illegible]

۴
فلا یکر و غرویر ایضا
بناء یا خدایا و تو غرویر
غرویر جعفر بقصایار سن فصل
طغر غرویر قالوا
مالک و مرید

فقط بعضا از آنها را به الی ان یوجب
و ان شاء الله قیمت فان اختار لتعین

ان هذا القول لا ينافي مع ما في المتن
واما قوله فانه لا ينافي مع

تقريره واشهاد ثم يطلب عند قاض فيقول اشترى
فلان دارا كذا وانا شيفعها بسبب كذا فمرة بالتسليم
الى وسمى طلب خصومة وتعليك ولا تبطل الشفعة
بناخه مطلقا في ظاهر المذهب وعليه الفتوى
وقيل يفتى بقوله محمد بن ابراهيم في شهر ابل عذر
بطلت واذا ادعى الشراء وطلب الشفعة سأل القاضي
المدعي عليه فان اقر بملك ما يشفع به او نكل عن الخلف
على العلم بملكه او برهن الشفع سلك عن الشراء
فان اقر بملكه او نكل عن المدين انه ما ابتاع او ما يفتي
عليه هذه الشفعة او برهن الشفع قضى له بها
ولا يشترط احضار الثمن وقت الدعوى فاذا قضى
له لزم احضاره وللمشتري حبس الدار لقبضه ولا تبطل
شفعته بتأخير الثمن بعدما امر بادائه وللشفيع
ان يحاصم البايع ان كان المبيع في يده ولا يشفع القاضي
البينة عليه حتى يحضر المشتري فيفسخ البيع بحضرة
ويقضى بالشفعة على البايع ويحطل العدة عليه
والوكيل بالشراء يحسم للشفيع ما لم يسلم الى الموكل
والشفيع خيار الزامية واجب وان شرط المشتري
البرأة منه **فصل** وان اختلف الشفع والمشتري

بها القاض

فيقال
هل يفتى
ام لا

اشهاد
للمشتري

لما اختلف بين الشفع والمشتري في الثمن

في الثمن فالقول للمشتري وان برهننا للشفيع و
عند ابي يوسف للمشتري وان ادعى المشتري ثمننا
والبايع اقل منه اخذ الشفع بما قال البايع قبل قبض
الثمن وبما قال المشتري بعده وان عليا بعد القبض
يعتبر قوله المشتري وقبلهما فان واني نكل اعني
قول صاحبه وان خطا فسخ البيع واخذه الشفع بما
قال البايع وان خطا عن المشتري بعد القبض فخذ
الشفيع بالباقي وان خطا لكل ياخذ بكل وان خطا
النصف ثم النصف ياخذ بالنصف الاخير وان زاد
المشتري في الثمن لا يلزم الشفع الزيادة واذا كان
الثمن مثليا لزم الشفع منه وان قيمتا فتمتته وان كان
مؤجلا اخذ بتمن حال او يطلب في الحال وياخذ بعد
مضي الاجل ولا يتجمل ما على المشتري لو اخذ الشفع
بالحال ولو سكت عن الطلب ليحل الاجل بطلت شفعة
خلاف ابي يوسف ولو اشترى في حجر اخذ بغيره ياخذ
الشفيع الذي مثل الحجر وقيمة الخنزير والمسلم بالقيمة
فيها ولو بى المشتري او غرس اخذها الشفع بالثمن
وقيمتها مقلوعين كما في الفصيل وكلف المشتري
قلعها ولو استحققت بعد ما بى الشفع او غرس

البائع
بان ادعى البايع ثمننا وادعى المشتري

من البايع والمشتري

ويترادى البيع

من خلف

للقار

بأنفسه

فدول اولان شتر

بل ياخذ بالاقبل

بمقتضى الوقت ان يطلب لان تركه بعد ثبوت
حقه دليل الاضرار

لشفيع

حقا ام لا

للقار

البايع
قبض

فيقال
هل يفتى
ام لا

اشهاد
للمشتري

الشفيع
وارجع قيمة البناء والنجار

رجع على المشتري بالثمن فقط وان جف الشجر
او انهدم البناء عند المشتري باخذها الشفيع بكل
الثمن ان شاء وان هدم المشتري البناء باخذ الشفيع
المرمى بخصتها وليس له اخذ النقص وان شري
المشتري الارض مع شجر ممر او غير ممر فانت
في يده اخذها الشفيع مع الشجر فيها فان جذه
المشتري ليس للشفيع اخذه ولا يخذ ما سواه بالخصه
في الاول وبكل الثمن في الثاني **باب ايجاف الشفعة**
وما لا يجب وما ينظلم انا جاف الشفعة قصد
في عقار ملك عوض هو مال وان لم تكن قيمته
كروى وحمام ويتر فلا يجب في عرض وفلكت
وبناء وشجر بغير بدو الارض ولا في ارض و
صدقة وهبة بلا عوض مشروط وما بيع بخيار
البيع او بغير فاسد ما لم ينقض حق الفسخ ولا فيما
قسي بين اهل كذا او جيل اجرة وبدل خلع او شق
او صلح في دم عدا ومهر وان قول ينقضه مال
وعند ما يجب في حصه المال ولا فيما صلح عليه
بانكار او سكوت ويجب فيما صلح عليه باخذها
ولا فيما سلت شفعة له ربه بخيار رؤية او شرط

لان الثمن لم يكن موجودا وقت العقد فلا يملك
تجارتها في ذلك الوقت فان ائتمرت
فيه موجود فحقا له ان يخذها

حتى لو كان بغير عرض او بيع
هو غير مال حتى
حتى اذا بيعا بغيره الارض بغير شفعة
فيها تجا لها حتى

انما هو في حصة من الارض او في حصة من المالك
والمالك قد شفيع في جميع اقسام المالك
في حصة من الارض او في حصة من المالك
في حصة من الارض او في حصة من المالك
في حصة من الارض او في حصة من المالك

المال دون

المن

او بخيار عيب بقضاء وما رده بلا قضاء او بالالة
تجب فيه وتجب في القبول وحده وفي الشفعة بسبب
وفيما بيع بخيار المشتري وان بيعت دار بجنب
المسبة بالخيار فالشفيع لمن له الخيار باع او اشترا

الحازة من المشتري والشفيع لا يملك الاخذها
ثانية وان بيعت دار بجنب المسبة
في ان بيعت قبل قبض المشتري فاذا قبض
تبطل وان بيعت بعد قبض المشتري
ري فان استرد البايع منه المسبة
شفعة تبطل شفيعه وان بعد الحكم بقيت
والمسلم والذمي في شفعة سواء وكذا
ذون والمكاتب وكل في بيع السيد
وتبطل الشفعة بتسليم الكل او
من الوكيل وبترك طلب الموانية او النقص
من الشفعة على عوض وعليه رد موند الوابح
حتى بال وكذا لو قال للمختر اخبرني بالي او قال
العين لا مائة ذل فاختار له بطل خيارها ولا يجب
العوض وتبطل بيع ما يشفيع به قبل الحكم له با وجوب
الشفيع لا بعوت المشتري ولا شفعة لمن باع او صلح

كذلك الدعوى العذرا والحق

الشفيع
الشفيع المبيع فاسد حتى
الشفيع المبيع فاسد حتى

بالبيع فاسد

ان استرد ما
من ان كسبه مع غيره ولو في بيع
من كسبه او من اذن له في التمسك ان كان
تسليمه او شيئا له زيادة تفصيل

تسليمه او شيئا له زيادة تفصيل

تسليمه او شيئا له زيادة تفصيل

تسليمه او شيئا له زيادة تفصيل

الشفيع
والرجوع بغير قيمة البناء والتشجير

رجوع على المشتري بالثمن فقط وإن جف الشجر
أو انهدم البناء عند المشتري بأخذها الشفيع بكل
الثمن إن شاء وإن هدم المشتري البناء بأخذ الشفيع
العرضه بحصنها أو يسر له أخذ النقص وإن شري
المشتري لأرض مع شجر أو غير شجر
في يده أخذها الشفيع مع الثمن فيها
المشتري ليس للشفيع أخذه ولا أخذ
في الأول وقبل الثمن في الثاني **باب**

وما لا يجب وما يتبطل بها أو تجب
في عقار ملك بعوض هو مال وإن لم
كرحى وحمام ويبر فلا يجب في عرض
وبناء وشجر بغيره ولا دون الأرض و
صدقة وهبة بلا عوض مشروط و
البائع أو نبيها فاسدا ما لم ينقصه حق له
قيس بين الشراء وجعل أجرة وبدل خلع
أو صلح في دم عدا أو مهر وإن قول بغيره مال
وعند ما يجب في حصته المال ولا فيما صولح عنه
بانكار أو سكوت ويجب فيما صولح عليه بأخذها
ولا فيما سلت شفيعته رد بخيار رؤية أو شرط

لأن الثمن يمكن موجد أو وقت كعقد فلا يتألم
نحو من الثمن بخلاف في الأول فإن الثمن
فيه موجود فبقا بل غير من الثمن

حتى لو كان بغير عرض أو بعوض
هو غير مال تج
حتى إذا بيعا بغيره الأرض تجب شفيعته
فيها تبعا لها تج

بأن تزوج امرأة على أن ترد في عليه الف
ورحم فلا شفيعته في جميع الدار شفيعته
على ما روي في دار في يده ولو كان شفيعته
تدعى على من تلك الدار على ما كان لا شفيعته
فيها أما في ملكه وأما في ملكه فلا شفيعته
ما عساه اقتداء به فلا شفيعته للمادة
ما لم يمتد

بعضه
بذلك
فيشاه

اللام دوى

زمن

متعلق برده
أو بخيار شفيعته
كذا الدفعة العذنا من صاحب
الله الحق

أو بخيار رغب بقضاء وما رد به بلا قضاء أو بالأل
تجب فيه وتجب في الغلو وحده وفي الشفل سبب
وفيما بيع بخيار المشتري وإن بيعت دار بجنب
المبيعة بالخيار فالشفيع لمن له الخيار ببيع أو مشرا
وقلوز اجازة من المشتري والشفيع لأولى أخذها
منه لا أخذ ثانيا وإن بيعت دار بجنب المبيعة
فشفيعها البائع إن بيعت قبل قبض المشتري فإذا قبض
بعد الحكم لم يملكها تبطل وإن بيعت بعد قبض المشتري
فالشفيع للمشتري فإن استرد البائع منه المبيعة
قبل الحكم له بالشفيع بطلت شفيعته وإن بعد الحكم بقيت

المبيعة بالخيار
أخذ الأولى
المشتري المبيعة فاسدا
الشفيع الدار المبيعة بجنبها
المبيعة فاسدا

بالباع كفا
المشتري بالشفيع
إن استرد

طري أن كسبه مع غيره
من كاتبة أو من أذن له فالتجارة إذا كان
تسليمه بغيره أو بغيره فزيادة تفصيل

الشفيع ولو من الوكيل ويترك طلب الموانية أو النقص
وبالقيل عن الشفيع على عوض وعليه رد موكدا لو باع

شفيعه مال وكذا لو قال للمشتري خيارني بألف أو قال
العتين لا مائة ذلك فاختار بطل خيارها ولا يجب

العوض وتبطل بيع ما يشفيع به قبل الحكم له بها وعوض
الشفيع لا بعوت المشتري ولا شفيعته إن باع أو صلح

وهو الملك لأن قيام البيع به إذ هو توكيد
لأجاز بيعه

وكذا كان أو يسل
الشفيع الحق

فإن كان آخره بالثمن فاشترى لاجل المثل والمثل شفع كذا في الشفعة بمقتضى دار
بين ثلاثة ولما جاز ملاصق فإذا بيع أحد الأجزاء واشترى أحد الشركاء شفع الشفعة
للمشترى سواء اشترى أصالة أو وكالة وكذا ثبت للموكل إذا اشترى المثل
لأجل وأيضاً ثبت الشفعة للشريك الآخر وفاندرهاها من قوتها في البيع فكان كالبايع
لا تثبت له الجواز لأن لشريك مقدم عليه كاديرك من جهة لا من جهة طلب الشفعة
عبد الجبار

أَوْضَحَ الدَّرَكُ أَوْ سَاوَمَ الْمُشْتَرِي بَيْعًا وَاجَارَةً وَ
تَجَبُّنَ ابْتِاعٍ أَوْ ابْتِيعَ لَهُ أَوْ لَوْ قِيلَ لِلشَّفْعِ أَنَّهُ بَاعَتْ
بِالْفِ قَسَمَ قَدْ بَانَ أَنَّهُ بَاعَتْ بِأَقْلٍ أَوْ بَكِيلٍ أَوْ وَزَنِي
أَوْ عَدَدِي مُتَعَارِبٍ قِيمَةُ الْفِ أَوْ أَكْثَرُ فَلِلشَّفْعِ
وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ بَاعَتْ بِغَيْرِ قِيمَةِ الْفِ أَوْ بَدَا يَتَرَقَّبُهَا
الْفِ فَلَا وَلَوْ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي فَلَا نَ قَسَمَ قَدْ بَانَ أَنَّهُ غَيْرُهُ
فَلِلشَّفْعِ وَلَوْ بَانَ أَنَّهُ هُوَ مَعَ غَيْرِهِ فَلِلشَّفْعِ فِي حَقِّهِ
لِغَيْرِهِ وَلَوْ بَلَغَ بَيْعُ النِّصْفِ قَسَمَ قَسَمَ بَيْعُ الْكُلِّ فَلِلشَّفْعِ
وَأَبَاغِيهَا إِذَا دَرَاغًا مِنْ طَوْلِ جَانِبِ الشَّفْعِ فَلَا شَفْعَ لَهُ وَإِنْ
شَرَى مِنْهَا سَهْمًا بَشِي ثُمَّ شَرَى بِأَقْلٍ أَوْ شَفْعًا فِي السَّهْمِ فَقَطَا
وَإِنْ أَبَاغِيهَا بَشِي ثُمَّ دَفَعَ عَنْهُ ثَوْبًا أَخْزَاهَا الشَّفْعُ بِالْفِ
لَا بَقِيَّةَ لَثَوْبٍ وَلَا بُكْرَةَ الْجِيلَةِ فِي اسْتِطَاعَتِهَا عِنْدَ ابْنِ يَوْسُفَ
رَحِمَهُ اللَّهُ وَبِهِ يَفْتَى قُلُوبُ وَجُوهُهَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ تَكْرَهُ وَلِلشَّفْعِ
لِخُصْمَةٍ بَعْضُ الشَّرْكِ لَاحِظَةً بَعْضُ الْبَايَعِينَ وَالْجَارِ
أَخَذَ بَعْضُ شَاخِ بَيْعٍ فَيَقْسِمُ وَإِنْ وَقَعَ فِي غَيْرِ جَانِبِهِ وَ
لِلْعَبْدِ الْمَاذُونِ الْمَذِينِ الْأَخْذَ بِالشَّفْعِ فِي مَسِجِدِهِ
وَبِالْعَكْسِ وَبِحُجَّةِ سَلِيمِ الْأَبِ وَلَوْ بَيَّعَ شَفْعَةً الصَّغِيرَ خُلُوفًا
لِحَدِّهِمَا بَيْعٌ بِقِيمَتِهِ أَوْ أَقْلٍ وَقَوْلُهُ رَوَاهُ عَنْ الْأَمَامِ فِي
الَّذِي لَا يُتَعَارَبُ فِيهِ **الْقِسْمَةُ** هِيَ جُمْعُ نَصَبٍ

منه

حيطة

بأنه إذا كان الشفعة في ثوبين أحدهما من طرفي الشفعة فلا شفع له وإن كان من طرف واحد فلا شفع له

بأنه إذا كان الشفعة في ثوبين أحدهما من طرفي الشفعة فلا شفع له وإن كان من طرف واحد فلا شفع له

لأنه لا يقسم

الشفعة

مشارك

مشارك في المثلات والقياسات

وفي أخذ عرض من حقه

شَاخٍ فِي مَقِيلٍ وَتَشْتَرِي عَلَى الْأَفْرَازِ وَالْمُبَادَلَةِ وَالْأَفْرَازِ
أَغْلَبُ فِي الْمِثْلِيَّاتِ فَيَأْخُذُ الشَّرِيكَ حَصْرُهَا حَالِ
غَيْبَةِ صَاحِبِهِ وَلَوْ اشْتَرَاهُ فَاقْسَمَ فَلَكَ أَنْ
يَسْجُ حَصْرُهُ مَرَّجَةً حَصْرُهُ غَنِيَّةً وَالْمُبَادَلَةِ أَعْلَى
فِي غَيْرِهَا فَلَا يَأْخُذُ وَلَا يَسْجُ مَرَّجَةً بَعْدَ الشَّرَاءِ
وَالْقِسْمَةِ وَتَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ يَطْلُبُ الشَّرِيكَ فِي
مُتَحَدِّ الْجَنَسِ فِي غَيْرِهِ وَنَدَبُ الْقَاضِي نَصَبُ قَاسِمٍ
مَزْرُوقٍ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِقِسْمِهِ بَلَاغٍ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ نَصَبُ
قَاسِمًا يَقْسِمُ بِأَجْرِ تَقْدِيرِهِ الْقَاضِي وَهُوَ عَلَى عَدَلِ
الرُّؤْيِ وَعِنْدَهَا عَلَى قَدْرِ سَهْمِهِ وَأَجْرُ الْكَيْلِ وَ
الْوِزْنِ عَلَى قَدْرِ سَهْمِهِ أَجْمَاعًا أَنْ لَمْ يَكُنْ لِلْقِسْمَةِ وَإِنْ
لَهَا فَعَلَى الْخِلَافِ وَبِحُجَّةِ كَوْنِهِ عَدَلًا أَمَّا عَالِمًا
بِالْقِسْمَةِ وَلَا يُجْبِرُ النَّاسَ عَلَى قَاسِمٍ وَاحِدٍ وَلَا يَتْرَكَ
الْقِسَامَ لِشُرَكَوْكَ وَبِحُجَّةِ الْأَقْسَامِ بِأَنْفُسِهِمْ بَلَا
أَمْرٍ الْقَاضِي وَيَقْسِمُ عَلَى الصَّبِيِّ وَلِثَمَةٍ أَوْ وَصِيَّةٍ
فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَلَا بَدَّ مِنْ أَمْرِ الْقَاضِي وَلَا يَقْسِمُ عَقَارَ
بَيْنِ الْوَرَثَةِ بِأَقْرَبِهِمْ مَا لَمْ يُبْرَهَنُوا عَلَى الْوَلَدِ
وَعَدَدُ الْوَرَثَةِ وَعِنْدَهَا يَقْسِمُ وَغَيْرُ الْعَقَارِ يَقْسِمُ
أَجْمَاعًا وَكَذَا الْعَقَارُ الْمُشْتَرَى وَالْمَذْكُورُ مُصْلَقٌ

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

الشفعة

يقسم بلائيه أجماعاً

من الشريكين

مبادلة من خصل غيره جبراً أو لفان

من الشريكين خصل منها خصل صاحبها

منهم

بين الناس

أركان يفضيها سائر من بيت المال

بعد من التهمة

أهـ جـ الذي بقدره

على المتقاسمين لئلا يطلع في موطن

كانت

بأن اشترى بأكيدة أو موزوناً أو إنساناً

بأكيدة أو موزوناً ليعلم قدره لأنه لم يكن لها

تعيين أن تكون للعمل وهو لعلها يكون

أراد جملته تقسيمه بذكر

بأن يجزئهم على أن يشترى من كل واحد

على المتقاسمين

أو يقيم القاضى من الاشتراك كيلا يتضرر

الناس

كالبيع ومساكن الفقرات

أو موت مورثهم

من المورث

لأنه المذكور

وطلبنا من القاضي ان يقسم -

۱. روحان ،

مِلْكُهُ وَأَنْ يَبْرَهَنَا أَنْ الْعِقَارِ فِي أَيْدِيهِمَا لَا يُقْسَمُ
حَتَّى يَبْرَهَنَا أَنَّهُ لَهَا وَلَوْ بَرَهْنُوا عَلَى الْمَوْتِ وَنَعْدِ
الْوَرْثَةِ وَالْعِقَارِ فِي أَيْدِيهِمْ وَمَعَهُمْ وَارِثٌ غَائِبٌ
أَوْ صَبِيٌّ قَسِمٌ وَلَيْسَ وَكِيلٌ أَوْ رُبِّي الْقَبْرِ حَصَّةٌ
الغائب أو الصبي ولو كان العِقَارُ في يد الغائب
أو شيء منه أو في يد مودعه أو في يد الصغير لا يقسم
وكذا الحضر وارثٌ واحدٌ أو كانوا مَشْتَرِينَ غَابَ
أَحَدُهُمْ وَإِذَا انْتَفَعَ كُلُّ مَنْ اشْرَكَاءَ بِنَصِيبِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ
قَسِمَ بِطَلَبِ أَحَدِهِمْ وَإِنْ تَضَرَّ الْكُلُّ لَا يُقْسَمُ إِلَّا بِرَأْسِ
وَإِنْ انْتَفَعَ الْبَعْضُ دُونَ الْبَعْضِ قَسِمَ بِطَلَبِ ذِي النِّسْفِ
لَا بِطَلَبِ الْآخَرِ هُوَ الْأَمْرُ وَلَيْسَ الْعَرَضُ مِنْ جَنْبِ
وَاحِدٍ وَلَا يُقْسَمُ الْجَنْسَيْنِ بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ وَلَا الْجَوْعَرُ
وَالْحَامُّ وَلَا الْبَرْقُ وَلَا التَّوْبُ الرَّاحِدُ
وَالْحَاظُ بَيْنَ الدَّائِرَتَيْنِ الْإِبْرَاضَهُ وَكَذَا الرَّقِيقُ
خَلَا قَالَهُمَا وَالِدُورُ فِي مِصْرٍ وَاحِدٌ يُقْسَمُ كُلٌّ عَلَى حِدَةٍ
وَقَالَا أَنْ كَانَ الْأَمْلُ قِسْمَةً بَعْضُهُمَا فِي بَعْضٍ جَازٍ فِي مِصْرٍ
يُقْسَمُ كُلٌّ عَلَى حِدَةٍ اتِّفَاقًا وَكَذَا دَارٌ وَصِيفٌ أَوْ
دَارٌ وَجَانُوتٌ أَوْ الْبُيُوتُ فِي عَمَلَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ فِي عَمَلَتَيْنِ
يَجُوزُ قِسْمُ بَعْضِهِمَا فِي بَعْضٍ وَالْمَنَارُ الْمُنْدَلِقَةُ

والقار في يد
ويعجز على الورق والفقر في يد
والباقي غائب عن النظر أو حتى لا يقسم
لا يد من حضرة المصطفى لأن الرشد
لا يقبل أن يكون مخلصا

اولیٰ رضوی
رضوی

三

جَعَلَك

10

五

فحكم القسم بيمينه
فبماز كفيه القمه

كالبيوت والمباني كالدور **فصل** وينبغي للقاسم
 أن يصور ما يقسمه ويعده ويدرسه ويقوم بناؤه
 ويفرز كل نسب بطريقه وشركه ويلقب بالانساب
 بالاول والثاني والثالث ويلقب اسماهم ويفرز
 فالاول كمن خرج اسمه اولا والثاني كمن خرج ثانيا
 والثالث كمن خرج ثالثا ولا يدخل الذرهم في القسمة الا
 برضاهم فان وقع مسيل او طريق لاحد منهم في نصيب
 آخر ولم يشترط في القسمة صرف عنه ان امكن والا
 فصح ويقسم بينهم من الغلوسبهم من السفل
 وعند ابي يوسف سهمانهم وعند محمد يقسم بالقيمة
 وعليه الفتوى فان اقر احد المتقاسمين بالاستيفاء
 ثم ادعى ان بعض نصيبه في بدصلحه لا يصح في
 الاصح وتقبل شهادة الفا سهمين فيها خلافا لمحمد
 وان قال قبضته ثم اخذ بعضه طفا خصمه
 وان قال قبل ان يقرب بالاستيفاء اسما بني كذا
 ولم يسلم الي وكذا في الاخر مخالفا وفتحت ولو
 ادعى غبنا لا يعتبر كالبعض الا اذا كانت القسمة بقضاء
 والقبض واجز فتنسخ ولو استحق بعض معين
 من نصيب البعض لا تنسخ ويخرج بقسمة في حظ

ای بدو رخ ما نسیم لیبر فتنه بان
بیست الذرغان علی کاک آفر طایع فایم
اجد و فیکر کل ذراخی و ذراخ
شکل لبته رخ

تطليب القلوب ،
 ابرهم ولا فرقة منهم ولا فرقة
 اراد وانتهى بجمعها فتشدد
 سها ويقرغي بينهم فاؤلفه
 تحتج ترشع كل طرف فطرف
 السهام وهواؤلهام

معونتها ان يكون غلو مشترك بين جملتهم
سواء لاختلاف شغل مشترك بينهما وعلو
لاخر وبت كامل مشترك بينهما والكل
قد ارضوا وفي دارين لكن راضيا
في القصة وطلبا هاتين القاضيتين

استفاد بنیبه
فد شواء

عمر القاسم

تفريغ ، (نقشه)

المعنى: لا تخف من حصة شركه لا تخف ورجع بقسطه
 لا تخف من حصة شركه لا تخف ورجع بقسطه
 لا تخف من حصة شركه لا تخف ورجع بقسطه

شريكه وكذا في الشايع وعند اخيوسف تفسخ و
 في بعض مشايخ في الكل تفسخ اجماعا ولو ظهر بعد
 القسمة دين على الميت محيط بقسطه وكذا
 لو غير محيط الا اذا بقي بلا قسمة ما بقي به ولو
 ابراء الغرماء او اداة الورثة من مالهم لا ينقص
 مطلقا **فصل** ويجوز للمهاياة ويجز عليها في دار
 واحدة يسكن هذا بعضا وهذا بعضا وهذا كلهما
 وهذا سفلهما وفي بيت صغير يسكنه هذا شهرا و
 هذا شهرا وكذا الاجارة واخذ الفل في بيته وفي
 عبد يخدم هذا يوما وهذا يوما وفي عيدين يخدم احدا
 والاخر الا قصر ولو اتفقا على ان نفقة كل عبد على من
 يخدمه جازا استحسانا بخلاف الكسوة وفي دارين
 يسكن هذا هذه وهذا الاخرى ولا يجوز ذلك
 في دابة او دابتين الا بتراضيها خلافا لهما ويجوز
 في استغلال دار او دارين هذا هذه وهذا الاخرى
 لا في استغلال عبد او دابة وما زاد في نوبة احدهما
 في الدار الواحدة مشترك لا في الدارين وفي استغلال
 عيدين هذا هذا وهذا الاخر لا يجوز خلافا لهما
 وعلى هذا الدابتان ولا يجوز في غير شجر او ابن شجرة

المهايات في الاصطلاح
 انقسام النفقة
 نفقة اجرة الدار
 يجب هذه هذه وهذا الاخرى
 لا يستغل هذا هذا وهذا الاخرى

لا يستغل هذا هذا وهذا الاخرى
 لا يستغل هذا هذا وهذا الاخرى

او اولادها ويجوز في عبد ودار على السكنى
 والخدمة وكذا في كل مختلف النفقة ولا تنقل المهاياة
 بموت احدهما ولا بموتهما ولو طلب احدهما القسمة
 بطلت **كتاب الارعة** هي عقد على الزرع ببعض
 الخارج وهي فاسدة وعندها جائزة وبه يفتي
 قال الحصري وابو حنيفة رحمه هو الذي فرغ هذا
 المسائل على اصولها ان الناس لا يأخذون بقوله
 ويستترط فيها صلاحية الارض للزرع واهلية
 العاقلين وتعيين المدة ورب البذر وجنسه
 ونصيب الاخر والتخلف بين الارض والعاقل و
 الشراكة في الخارج فقيس ان شرط لاحدهما قصران
 معينة او ما يخرج من موضع معين كالماء ذياتان
 والسواقي او ان يرفع قدر البذر والخراج وينقسم
 ما بقي او ان يكون التبن لاحدهما ولحق للاخر ويكون
 الحب بينهما والتبن لغرب البذر او تكون التبن بينهما
 ولحق لاحدهما وان شرط كوز الحب بينهما والتبن
 لرب البذر او شرط دفع العشر صحت وانما يقصر
 للتبن فهو بينهما وقيل لرب البذر واخر الحصاد و
 الرقاع والدوين والتذرية عليهما بالحصص

فان اريد احد الشريكين
 بعدتها
 سكنى الدار وزرع الارض وكذا الحام
 والدار
 وقعت المهاياة فيما يحتل نفسه كالدار
 وادارتها
 بقولها
 نفقة
 بنسبها
 لان النفقة ومواريها لا يحصل بدون
 الثبات
 لخاصة تعيين
 الثامن
 جميع ما زاد وهو صفة من المزارعة
 من الجرد
 جميع سابقه وهي قول الجرد والادوية
 كالمدة من كذا صفة منه
 شرط ان يرفع
 شرطان
 شرط كون جديهما او
 مستلزم
 لان الغرم بالغم

لا تخاف من حصة شركه لا تخاف ورجع بقسطه
 لا تخاف من حصة شركه لا تخاف ورجع بقسطه

نبت ما ذكرناه على العالم

ذلك الماجر

فان شرط على العالم فسدت وعن ابي يوسف انه يعني وهو
الصحيح وعليه القوى وشرطه على رب الارض فسدت
اتفاقا وما قبل الادراك كالشقي والحفظ فهو على
المكره وان لم يشرط واذ كان البذر والارض
لا حدهما والعمل والبقر للآخر والارض لاحدهما
والبقية للآخر والعمل لاحدهما والبقية للآخر
وان كانت الارض والبقر لاحدهما والبذر والعمل
للآخر بطلت وكذا لو كان البذر والبقر لاحدهما والارض
والعمل للآخر والبذر لاحدهما والباقي للآخر واذ
صح فالخارج على الشرط وان لم يخرج شيئا فلا شيء
للعامل ومن ابي عن المضي بعد العقد اجرا لرب
البذر وان فسدت فالخارج لرب البذر وللآخر اجرا
مثل عمله وارضيه ولا يبرأ على ما شرط خلا فالحمد
وان فسدت لكون الارض والبقر فقط لاحدهما لم
اجر مثلها هو الصحيح واذ فسدت والبذر لرب
الارض فالخارج كله له وان للعامل نصيب
بما فضل عن قدر بذره واجرة الارض واذ ابي
رب البذر عن المضي وقد كسب العامل الارض
فلا شيء له حكما ويستترضي ديانته وتبطل

في المزارع

ار على ما شرط من نصف الارض او غيرها

في المزارع

في المزارع

الرقضاء
مؤخر
الموا

المرارعة

بذره

وقد مر الوتر في الجارات

بأنه لم يقدر على قضاء ما يسع الارض

المرارعة بموت احدهما وتفسخ بالاعتذار كالاجارة
فتفسخ ان لزم ومن محتج الى بيع الارض قبل
نباث الترخ لا بعد ما لم يحصد ولا شيء للعامل
ان كان كسب الارض او غيرها لغيره وان تمت مدتها
قبل ادراك الترخ فعلى العامل اجر مثل حقيقته من الارض
حتى يدرك و تنفق الزرع عليها بقدر حصصها
وايهما انفق بغير إذن الآخر ولا امر قاضي فهو مبتدع
وليس لرب الارض اخذ الزرع بطلا وان اراد المزارع
ذلك قبل رب الارض فليج الزرع ليكون بينكما او
اعطيه قيمة نصيبه او انفق ان على الزرع واجم
في حصته ولو مات رب الارض والبذر قبل فعل
العامل العمل الى يدرك وان مات العامل فقال ورثته
انما عمل الى ان يحصد فله ذلك وان ادركت الارض

يشت

الزرع

يشت

يشت

يشت

يشت

يشت

يشت

يشت

كتاب المساقاة

في دفع الثمر الى من يصلحه
من ثمره وهي كالمزارعة حكما وخلافا وشرطا
الا المدة فانها تصح بلا ذكرها وتقع على اول ثمرة
تخرج وفي الرضا على ادراك بذرها وتفسدها
ذكر مدة لا يخرج الثمر عنها وان احتل خرجهما
وعند ما جازت فان خرجه فيها فلي شرط وان اقر

المرارعة

فلا بد ان يعمل مكانه

ولو دفع عليها او للمقضي

ففسدت

في المزارع

في المزارع

لَقَدْ تَعَيَّنَ طَعَامُ الَّذِينَ اتَّقَوْا الْكُتَابَ
الْأَمْ وَالْمَرْءَ بِهِ مِنْكَ أَمْ ح

تخل
سماکان او کتابیا ولا اهل اتمالم
اسم الله عليه

اسم الله عليه
والمحمد بنان يقطر باسم الله محمد

والمجهر فلان يتكلم بلسان الله
بالرفع

سید الانبیاء قبل،

فوجیتہ،

افهم شاة وسمي بها

افيجع القشفه
غادره علم

من غير ان يستعمله ،
- المحرر عن شوب الدعاء وغيره ،

الحجّة عن ثوب الدعاء وغيرها
ص ١٠٠ في مغل الغنى عند

جـ
وتم قطع المرقى فاستقر العصب
تدريج

بفتح اللام تشديد الباء الموحدة

فتح اللام تشديد الباء
المصدر

وعاجری الدم :

دعای مجربہ الدم
شماره: ۲۵

میرزا: دماز

بدرالدين وولدينه واولادهم

بسم الله الرحمن الرحيم

— ၁၇၄၆—

ذلك التمر

باب الثانی

...

...

بیضاء

21

وبكى قطع ثلثه منها يا كانت وعند محمد لا بد من قطع
 اكثر كل واحد منها وهو رواية عن الامام وعند
 الجيسف لا بد من قطع الحلقوم والري واحد
 الودجين وقيل محمد معه ويجوز الذبح بكل ما
 افرى الا فداح وانهر الدم ولو مرقه او ليطه
 او شبا او ظفيرا من زرعين لا بالقائمين ولب
 احدا الشفة قبل الاضجاع وكذا بعده وكذا
 جرحها بجرها الى المذبح والنخ او قطع الرأس
 والسلك قبل ان تبرد والذبح من القفا وحل ان
 بقيت حية حتى قطعت العروق والافلا وكذا
 نخ صيدا شائسا وجاز جرحه لم يوحش
 او تزدى في يذ اذا لم يكن ذبحه ولا يحل الجنب
 بذكوة امه اشعر اوله وقلا يحل ان تم خلع
فصل ويجزى ما اكل كل ذي ناب من سباع
 او طير ولو ضعا او تعلكا والاهلية والبعال
 والفيال والضب واليرمع وابن عرس والزنبر
 والسحفات والحشرات وبكره الغراب لا يقطع
 والغداف والرخم والبعات والحمل بحر يما
 في الاصح وعندهما لا يكره الحمل وحل العتق
 الجنب

روى جابر بن رقيق قال سئلت نبي الله صلى الله عليه وسلم
 عن شئ من التكنين العظيم
 وهو الذبح الذي ينبغي ان يلقى في الخاء
 وهو خط ابين في جوف عظم
 الذنبة

روى جابر بن رقيق
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في شئ من التكنين

روى جابر بن رقيق
 عن النبي صلى الله عليه وسلم
 في شئ من التكنين

الكلام في جرحه لا يكره
 في الذبح

في الذبح
 في جرحه لا يكره

وغراب الزرع والارب ولا يؤكل من حيوان الماء الا
 السمك بانواعه كالجرث والمارماهي ولا يؤكل
 الطافي منه وان مات بحر او بر ففيه روايان
 ويحل هو والحمار بلا ذكوة ولو نبح شائسا فحل
 حيوتها وتحركت او خرج منها دم حلت والافلا
 وان علت حلت مطلقا **كتاب الاضحية** هي وجبة
 وعن ابى يوسف سنة وقيل هو قولها وانما يجب
 على حرم مسلم مقيم مؤمن من نفسه لا من طفله وقيل
 يجب عليه ايضا وقيل يضحي عنه ابوه او وصيه
 من ماله فيطعم منها امك وبنته بالباقي
 ما يتفق به مع بقائه وهي سنة او بدنة او سعة
 بدنة بان اشترك مع شئ في بقره او بعيره
 يريد القرية وهو من اهلها ولم ينقص نصيب
 احدهم عن شئ فلو اراد احدكم بنصيبه اللحم او
 كان كافرا او نصيبه اقل من الشئ لا تجوز عن
 واحد منهم ويجوز اشتراك اقل من سبعة ولو اشرك
 ونقص لحمها ونزلا لا جازا الا اذا خلط به من
 اكارعه او جلده ولو شري بدنة للاضحية فم
 اشترك فيها سقت جازا استحسانا ولا اشراك

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين
 وكذا في جواردي ما حثنا من غير
 سبب قد يعلو ويظهر

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين

من التكنين افروها بالاذن لكان الحقاء
 في كونهما من جنس التكنين

ذبحه كونه عبادة

على ليلته ، رب

توسعت عليهم وان يذبح بين ان احسن والا
يا مغيثه وحضرها ويكره ان يذبحها كياتي وتصدق
بجلدها او بفمها او بجزء او بغيرها او خف
او يشترى به ما ينفع به مع بقائه كغيره بال
وخوة لا ما يستهلك كل وشبهه فان بدل
اللحم او جلده به بصدق ولو ذبح اضحية غيره
بغير امره جاز ولو غلط اثنان فذبح كل شاة
الاخرى صحيح ولا ضمان ويحالان وان تشاخا
ضمن كل صاحبه قيمة لحمه وتصدق بها وصحت
التضحية بشاة الغنم دون شاة البوذية و
ضمنها **الكراهية** المكروه الى الحرام اقرب وعند
محمد كل مكره حرام ولم يلفظ به لعدم القاطع
فصل في الايام منه فرض وهو ما يندفع به
الهلاك ومنسوب وهو ما زاد ليتمكن من الصلوة
قائما ويسهل عليه الصوم ومباح وهو ما
زاد الى الشريعة لزيادة قوة البدن وحرام
هو الزايد عليه لا قصد التقوى على من الغدا
ليلا يستحي الضيف ولا تجوز الزيادة بتقليل
الاكل حتى يضعف عادات العباد ومن امتنع من

تأليف

من الطعام والشراب

استحسانا ولا ضمان على الشاة
ياخذ كل منهما اضحية ان كانت باقية و
ان كانت ما كوله صح

على انهما صاحبه ان رخصا

وان لم يرضيا

كرهه تحريمه ليس حرام لكنه

على حرمة ٩٩ كتابه وكبره
امام محمد ويحرم ويكره

بعض

لان فيه فائدة

وقت تضحية الاضحية
لكنها

قبل الشراء احب واقل وقتها بعد فجر النحر ولا تذبح
في المص قبل صلاة العيد واذبحه قبل غروب اليوم الثالث
واغتر آخره للفقير وضده والولادة والموت واولها
افضلها وكراهة الذبح ليل فان فات وقتها قبل ذبحها
لزم الصدق بعين المذبة وجبة وكذا ما شرها
فقير للتضحية والفقير يتصدق بقيمتها شرها
اولا وانما يجزئ فيها الجذعة من الضان والبقرة
فصاعدا من الجميع ويجوز لهما والحصى والنقاة
والجرباء التامة لا العتاة والعمى والعرجاء
التي لا تنق والعمى التي لا تستحق المسك وتقطر
اليد والرجل اربعة اشرعين او اذن او الذنب
او الالية وفي ذهاب التصفير واثان ويجوز
ان ذهب اقل منه وقيل ان ذهب اكثر من الثلث
لا يجوز وقيل ان ذهب الثلث لا يجوز ولا يضرب فيها
من اخطرها عند الذبح وان مات احد سبعة
وقله ورثته اذ يجوزها عليكم وعنده صح وكذا لو
ذبح بدنة عن اضحية ومقعة وقران وياكلونهم
اضحية وتطعم من شاء من غني وفقير وندب
ان لا ينقص الصدقة في الثلث وترك الذبيح عيال

من ايام

النحر

اولا

النحر

يجزئ

لا من الغنم

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

او كذا

٩٩
بشهادة الميم وهو الذي لا قرن لها بالخلفه
ولا يتعلق بالمقصود وكذا كسرة
القرن بل اولى ما قلنا قبل صح

تضحية

بشرية بجملة من ذبحها

بفريق شاة تحت لسانه اشهد
عند الفقهاء بغير
من كشاة والبقر والابل وهو
من كشاة فتناكلت او تغرق الوين
السنن من البقر وخمس من
الابل لانه عرف بالنقص خلاف القياس
فيستعمل صح

من الامام ان الخصى او الالان حمة
من الذوايب صح
والضحية هذا اذا لم يمنعها من
وهي الحقة هذا اذا لم يمنعها من
والشاة لان شاة هذا لا يخل بالمقصود
وان منعها من ذلك لا يجوز
اشد كرمها بانها
اي يلغى عجزها الى حد لا يكون
وعظمها بقى اي صح

اذ كان الضيف غنيا كان
الضيف لا يكره ان يذبح
والضيف لا يكره ان يذبح
والضيف لا يكره ان يذبح

وهو ما يستر العورة ويدفع ضرر الحر والبرد والحر
 كونه من القطن او الكتان بين التفسير والخيس
 ومستحب وهو الزايد لاختار الزينة واطهار
 بغير الله تعالى ومباح وهو الثوب لجعل للتدين
 ومكروه وهو اللبس للتكبر ويستحب الابيض
 والاسود ويكره الاحمر والمغصفر والسنة
 ارتداء طرف العمامة بين كتفيه بغير شبر وقيل
 الى وسط الظهر وقيل الى موضع الجلوس واذا
 اراد تحديدها نقضها كما نقضها وحل للنساء
 لبس الحرير ولا يحل للرجل الا قدره مع اصابع
 كالعلم ولا لباس يتوسده او افترشه خلاها
 ولا لباس يلبس ما يشبه ابرسيم ولحمته غير عكسه
 لا يلبس الا في الحرب ويكره لبس خالصه فيها خلاها
 لهما ويجوز للنساء التحل بالذهب والفضة
 لا للرجال الا الخاتمة والمنطقة وخلية السيف
 من الفضة وسنار الذهب في ثقب الفرس وكلية
 الثوب بذهب او فضة وسنار السيف ولا يجوز
 بالذهب خلاها ولا يتختم بحجر وضعف ولا
 حديد وقيل يباح بالحجر اليسب وترك الختم

منها ما هو

منها ما هو

منطقة
كمر فوق

شد

يشترط
بالفسحة

فصل

يجوز للمرأة بدنة

افضل لغير السلطان والقاضي ويجوز الاكل والشرب
 من اثناء بفضض والجلوس على سرير مفضض بشرط
 اتقاء موضع الفضة ويكره غلبه يوسف وعند محمد
 روايتان ويكره لباس الصبي ذهابا وحريرا ويكره
 حمل خرقه لمسح العرق والخياط او الوضوء ان للتكر
 وان الحاجة فلا وهو الصحيح والرتة لا لباس به
فصل في نظره ونحوه ويحرم النظر الى عورة
 الا عند الضرورة كالطبيب والحائض والحائض
 والقابلة والحائض ولا يتجاوز قدر ضرورة وينظر
 الرجل من الرجل الى ما سوى العورة وقد ثبت في لقوة
 ونظر المرأة من المرأة والرجل الى ما ينظر الرجل من الرجل
 ان امنت الشهوة وينظر الى جميع بدن زوجته
 وامته التي يحل وطها ومن محارمه وامه غير
 الى الوجه والراس والعقد والساق والعقد
 لا لباس عصبه بشرط امن الشهوة في النظر واللبس
 ولا ينظر الى البطن والظهر والفخذ وان امن ولا
 الحرة الأجنبية الا الى الوجه والكفين وان امن
 الشهوة والا فلا يجوز لغير الشاهد عند الاداء
 والحاكم عند الحكم ولا يجوز مشدك وان امن ان كانت

بأن لا يكون الفضة في موضع الفخذ
 ولا يكون في موضع جلوسه
 والجلوس فذا عند الامام

حلتها
هو الخيط الذي يعقد على الأصبع للذكر

لان فيه غرضا يحكم

النية في كتاب لقوة

سار الحائض للنساء

سنة عورت

كتاب

احراز جميع الايمان

نسبا او رضا او مصاهرة

فما كانت او مدرة او مكاتبة او

ام ولد

وغيرها من مواضع الزينة

ينظر الرجل

من الشهوة

الشهادة

وان لم ياتها فمضطر ان يرفع يده
 الشهادة وحكم عليها ان يرفع يده

لأن الغلط في النظر لا ينافي في الشك في الكثرة
لأن الكثرة مشكوك في كونه حقيقة

شأنه ويجوز أن يجوز الاستبراء وهو شيء يأمن على نفسه وعليها ويجوز النظر والمش مع خوف الشهوة عند إرادة الشراء أو النكاح والعقد مع سيديته كالاجنبي والمحجوب والحفي كالحمل وكبر للرجل أن يقبل الرجل أو يعاقبه في زار بلا قبض وعند يوسف لا يكره ولا بأس بالمصاحبة ويقبل بد العالم أو السلطان العادل ويعزل من أمته بلا إذن من لا عين روجت ولا بالأذن ولا تقرب الأمة إذا بلغت في زار واحد **فصل في الاستبراء من ملك أمه** كسواء أو غيره يحرم عليه وطئها ودواعيه حتى تستبرأ بحبيضة فيمن تحيض وشهر في غيرها وفي من تقيح الحيض لا بأس بثلاثة أشهر وعند محمد بأربعة أشهر وعشر وفي رواية بنصفها وفي الحامل بوضعها ولو كانت بكر أو مشربة من امرأة أو مال طفل أو ممن يحرم عليه وطئها ويستحب الاستبراء للبايع ولا يحل عليه ولا تكفي حبيضة ملكها فيها ولا أنت قبل القبض وقبل الاجابة في بيع الفضولي وكذا الولادة وتكفي حبيضة وجديت بعد القبض وهي نحو سبعة فاسلت ويجب عند تلك نصيب شريكه لا عند عود الأبقية ودر الفضول

من المأثرة للشركة

والاستبراء

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة
وآياته

سورة

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة

الحمد لله الذي جعل في خلقه حكمة

وعنه أبي يوسف انه قال اذا كان يتيقن بفراغ رحمها من ماء البايح فليست استبراء ولو بايع جارية وسلمها الى المشتري ثم تقايل البايح في المجلس كان على البايح ان يستبرأ بها وعنه أبي يوسف اذا تقايل قبل الا فراق لا يكف نفساني اشتري جارية بغير انية لا يبرئها الاستبراء فان وطئها ثم سلم النظره واجارية لا يكف الاستبراء حتى تستبرأ ببارية ثم استبرأ فعليه الاستبراء وهل يكره اكملته كسقاط الاستبراء اذا علم ان البايح لم يكره وطئها في هذا الطهر عن أبي يوسف لا يكره وغير محمد يكره رجل اذا ان يتزوج جارية بعد الوطئ قال النضر ان يستبرأ بحبيضة ثم يتزوج وكذا اذا اراد ان يتزوج المدبرة وام الولد ولو راى امرأة تزني ثم تزوجها ان حبلت من الزنا لا يطرأ حتى تضع حملها وان لم تحبل يستحب له ان لا يطرأ حتى تحيض بحبيضة مرغنية

وفي شرح الا واد قال العبد علي بن احمد النوري اكملته التي ذكرت في الفضة سهل وهي امر الرجل اذا اشتراها وكاتبها ثم فسخ الكتاب برضاها جاز ملكه الرطخ ولا استبراء عليه من ثمانية فانيه 2 الفصل الثامن عشر

في المصود والمخض من الفقه انا حرم فروج الامة على مولا ثم زال التبرم لم يكن عليه ان يستبرأ مثل ان ينزوها ثم يطلقها الزوج او تزوجها ثم سلم او بها ثم لم يفر من الفتاة الصوفية والها الحكم

واذا اراد الرجل ان ينزوجه ام ولد ينبغي ان يستبرأ بحبيضة ثم ينزوها فان زوجها قبل الاستبراء جاز النكاح ولو اعتقها ثم زوجها لا يجوز النكاح حتى تنقضي عدتها بثلاث خضن فان زوجها قبل الاعتاق فولدت ولدا من الزوج فالولد بمنزلة الام يعقوب بموت المولى من جميع المال مرغنية

اكملته في إسقاط الاستبراء ان ينزوجه البايح او لا ممن يبرئ شرها ان لم يكن له زوج حرة ثم يبيعها منه فيبطل وكل من ساعته وان كان للمشتري زوج حرة ينزوها من رجل ليست له هي ثم يبيعها منه فيقبضها ثم يطلقها قبل الدخول فيسقط الاستبراء والمرغنية

قال ابو حنيفة لا يثبت الاجماع الصحابة في الكسار لانه ابراهيم النخعي كان يكره وهو
 من ادرك عمر الصحابة فلا يثبت الاجماع بدون قولهم رعايته
 مصر عرفة الطعام ليس للام ان يسرق فان سرق فباع الجنازة اكثر ما سرق باز
 بيعه وقال محمد للام ان يجبر المشتري على البيع اذا خاف الهلاك على اهل المصر
 ويقول للمشتري ببيع ما يبيع الناس وزيادته يتغابن في مثلها وقيل على قول الحنفية
 لا يجبره الا على البيع لانه حجر وهو لا يرى الحجر وقال القدوري قد قال اصحابنا
 اذا خاف الهلاك على اهل المصر باخذ الطعام من المشتري ويقره عليهم
 فاذا وجدوا ردوا مثله وليس يرد الجرح انما هو مودة وفيه خطر الى مال الغير
 وخاف الهلاك لانه لا يأخذ بغير رضاه وعنه ان يكون اذا قدم للاعباب
 الكوفة فارادوا ان يمت زومتها كان الامم يمتهم عن ذلك لانه لا يمنع
 اهل البلدة عن الاخذ وهذا اولى رعايته

وجاءت قوت البشر والبهائم في بلدي فلهذا باله التخصيص بالقوت قول الحنفية
 وعند ابي يوسف كل ما اضرب بالفاقة حب فهو حرام في الباب وقوة
 الحبس قبل قدره باريحين يوما وقبل بالشهر وهذا في حق المعاقبة في الدنيا
 لكن يا اثم وان قلت المدة ويحب ان ياتر القاصي ببيع ما فضل عن قوته
 وقوت الله فانه لم يفعل عزه فالصحيح ان القاصي ببيع ان امتنع اتعاقبا
 لا غلته ارضه ومجلوبه من بلد اخر هذا عند الحنفية راي يوسف كل ذلك مكره
 وعند محمد كل ما يجلب منه الى مصر غالبا ندوخ حكم للمصر ولا يسرق حاكم الا اذا
 تعدى الارباب عن القيمة فاحتمل فيسرق بمشورة اهل الراي صد الشريعة
 المجلوب اذا قرب من البلد تعلق به حق العاقبة فيمكن ان يتقبل البعض
 ويشترطه ويمنع العامة عن شرايه وهذا انما يكره اذا كان مقر باهل البلد
 صد الشريعة

والساجرة وذلك المرفوعة ولا تترك لحيمة لاسقاطه
 عند ابي يوسف خلافا لمحمد واخذ بالاول ان يعلم
 عدم الوطى من المالك الا بالثاني ان احمل وحيمة
 ان لم تكن تحته حرمة ان تزوجها فبشرها وان كانت
 تحته حرمة فان تزوجها البائع قبل البيع او المشتري
 بعد البيع قبل القبض فبطل الزوج بعد الشراء و
 القبض ومن ملك امين التمتع ان كان حافله وطى
 احدهما فقط او دواعيه فان وطئها او فعل بها شيئا
 من الدواعي جرم عليه وطى كل منهما ودواعيه حتى يجرم
 احدهما بملك او كالحاق وعتق **فصل** في البيع ويكره بيع
 العذرة خالصة وجاز لو خلطت في الصحيح وجاز بيع لغيره
 والا فتناهي كالباع ومن اراد جارية رجل مع اخر ببيعها
 قائلا وكني صاحبها او اشترتها منه او وهبها الى او
 بصدق باع على ووقع في قلبه صيغة حل لغيرها فها
 ووطئها ويجوز بيع بناء ملكه ويكره بيع ارضها و
 اجادتها خلافا لها وقولها رواية عن الامام ويكره
 الانحكاك في افواه الامميين والبهائم ببلد بغير
 باهله وعند ابي يوسف في كل ما يضر احتكارة العامة
 ولو ذهب او فقت او ثوبا واذا رفع الى الحاكم حال

اراسقاط الاستبراء
 اريد كراهة الحيلة
 الرطوب من المالك
 فاسقاط
 في اسقاط ان يزوج الملك بغيرها
 في اسقاط البائع بشرطها المشتري
 ثم يطلق الزوج قبل الدخول بها
 من اجل بعد ان يطلقها
 او القبض
 ارضي المشتري بانها
 في الثانية

المشتري
 تحت
 بشرط
 المشتري
 وقبض
 انما
 في صورة
 الاولى

الغلام
 انظار
 التي
 في البيع

بها
 مكره
 ابد

من قوته وقوت عياله ورواها
المحتر من البيع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

عند الامام لعدم تعلق اهل بلد بطعام
بلد آخر
احتكار ما حله من بلد آخر لا يطلق
قوله عدم الاحتكار لمعنى

بان اعموا بعض الفقهاء فلا يجوز
الحاكم من حيث حقوق المسلمين
الا بالتسمير

اي ان كراي
ان يقول احدنا صاحبنا سبقني
فان كنا وان سبقتك فلا يخل
ذلك
ط
فان يعمى مثل المساكين انك
سبقك على ذلك

المحتر امره ببيع ما فضل عن حاجته فان امتنع باع
عليه ولا احتكار في غلة ضعفته ولا فيما حله
من بلد آخر وعند ابي يوسف يكره وكذا عند محمد
ان كان يجب منه الى المصرة عادة وهو المختار و
يجوز بيع القصور من تحت حجر ولو باع مسلم
خمرًا واوفى دينه من ثمنها يكره لرب الدين اخذه
وان كان المديون ذميًا لا يكره ويكره الشعاير
الا اذا تعدى ارباب الطعام في القيمة تعدى افاضها
فلا باس ببيع عشرة اهل الحرة ويجوز شراء ما لا بد
للطفل منه وبيعه لاخته وعمه وامه وتنتقط
ان هو في حجره وتوجر امه فقط **فصل**
في المقرقات تجوز المسابقة بالسهام والخيول و
الجير والبغال والابل والاقدام فان شرط فيها
جعل من احد الجانبين او من ثالث لا سبقها جاز
وان من كلا الجانبين يحرم الا ان يكون بينهما
محل كفي لهما ان سبقهما اخذهما وان سبقه
لا يعطيهما وفيما بينهما ايها سبق اخذه الاخر
وعلى هذا لو اختلف اثنان في مسئلة واراد
الرجوع الى الشيخ وجعلوا على ذلك جعلًا وولته

لا يملك الذي
الحر من
قاضي يعلم انهما صاحب

قديمه وفيها شدة بطلانها
الها

آية

الغير مستند ومن دعي فليجيب وان لم يجبه
لا يرفع منها شيئًا ولا يعطى ما تلا الا باذن صاحبها
وان علم المدعى ان فيها لهو لا يجب وان لم يعلم حتى
خسر فان قدير على النج فعل والا فان كان مقدى به
او كان اللهو على المائدة فلا يقعد والا فلاناس بالفقير
قال الامام ابتليت بمررة فصبرت وهو محمول على ما
قبل ان يصير مقدى ودل قوله ابتليت على صرمة
كل الملاهي لان الابتلاء انما يكون بالمحرم والكلام
منه ما يؤجر به كالنسيج وخو به وقد يأتى به اذا
فعله في مجلس لنفسه وهو يعلم وان قصد به فيه لا اعتبار
والا نكار فحسن ويكره فذل للتاجر عند فتح متاعه
والترجيح بقراءة القران والاستماع اليه وقيل
لا باس به وعن النبي صلى الله عليه وسلم ان من رفع لصوته عند
قراءة القران والخطبة والرحمة والتذكير فانه
ظنك به عند الفناء الذي يسقمونه وجدا وكره الام
القراءة عند القبر وجوز لها محمد بن ابي اخذ ومنه
ما لا اجز فيه ولا وزير نحو قرق واقعد وقيل لا يكتب
عليه ومنه ما ياتى به كالكذب والغيبة والنية
والشتم والكذب حرام الا في الحرب للخذعة وفي

لان الاذن والاكادون الرفع والاعطاء

ان فيها لهو
من المحرم
والشعر

ولا يختص هناك

الروضة

وجه وجيد

من الكلام
عدم كفاية كتابته

فان لا ذلك يصح حرمه ولا يخلو فذلك
فانه منوم بخلافه فوضعه في غرضه

ط
كقولك لو حل كل فقولك اكلت يعني امس فلان
لانه صادرة ففصله وقيل بكرة لان كاد في
الظاهر عبد الجيم بانها

الصلح بين اثنين وفي ارضاء الاهل وفي دفع الظالم
عن الظلم وبكره التفرض به الحاجة والغنية
لظالم ولا اثم في السعي ولا غيبة الا لعلوم غيبا
اهل قرية ليس بغيبة ويحرم اللعاب بالزرد والشراب
والاربعة عشر وكل لهو وبكره استخدام الخصال
ووصل الشعر بغير ادعي وقوله في الدعاء اسالك
بعقد العزم من غرثك خلا قال في يوسف وقوله اسالك
بحق انبيائك ورسلك واستماع الملاهي حرام
ويكره تغيير الصفح ويقطعه الا للجمع فانه حسن
ولا باس بتخلية ولا باس بدخول الذي المسجد الحرام
ولا بعبادة ويجوز اخضاء البهايم واثره الخير
على الخيل والحقة للرجال والنساء لا يحرم كالحبر
وخوها ولا باس برزق القاضي كفاية بلا شرط
ولا باس بغير الامة وام الولد بلا محرم والخلق
بما قيل تباح وقيل لا ويكره جعل الرأية في غيب العبد
لا تقبضه ويكره ان يقرب نبالا د رها ليناخذ منه
بما يحتاج الى ان يستغفره وتسنه تقليم الاظافر
وتنصف الابطل وخلق العانة وكشادب وقصه
حسن ولا باس بدخول الحمام للرجال والنساء اذا

9
توودلق
والموعود يستعمل الهدية
لقولهم كل لعلوا دام ان
ثلاثة ملاعبة الرجل اهل لاديه
فرسه ومناضلة لقومه
ح
وذكر في كتابه في الامور
التي هي من جنسها

اتر

الداخل فيه ذكر اكله او اشق

اتر وعرض بصره وسجحت اتخاذ الابوة لنقل الماء
الى البيوت وكوفها من الخرف افضل ولا باس بسفر
حيطان البيت باللبود للبرد وبكره للزينة وكذا
ارضاء السر على البيت واذا ادى الفرائض ولحب
ان يتعم بمطر حسن وجوار حيلة فلا باس به ولقنا
بادي الكفاية وصرف الباقي الى ما يستغنى في الاخرة الى
كتاب احياء الموات هي ارض لا يستغنى بها عادة او مملوكة
في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند
محمد ان ملكك في الاسلام لا تكون مواتا وبشرط عند
ابي يوسف كونها بعيدة عن العامر لو صبح من اقصاه
لا يستغنى فيها وعند محمد ان لا يستغنى بها اهل العامر ولو قرية
منه من احيائها باذن الامام ولو ذميا ملكها وبلا
اذنه لا خلاف قالها ولا يجوز احياء ما قرب من العامر
بل يترك موعى لاهل القرية ومطر حيا لخصايدهم
ولا ما عدل عنه ماء الفرات ونحوها ولحقل عود
اليه فان لم يحتل جاز ومن حجر ارضاء ثلث سنين
ولم يقرها اخذت منه ودفعت الى غيره ومن حضرها
في ارض موات فله حرمها ان باذن الامام وكذا ان
بغير اذنه عندها وحرموا العيش ان يكون ذراعيا

9
وفالحديث من اتخذ امرأته خزانة
رازمة الملائكة ع
لانه اسراف ونوح كبر
لكن من التعم
لانه لعله جعل لغيره
قد خسر
ما نطاع ما فيها او غلب عليها او غيرها
سواء كانت ع
اراقص العامر باعلى صوته
كانت
لما احيائها
اهل القرية طائفة خيرة
او انهم ارضاء ببلادة ان اخذها ع
ار الحبر الحجر
حفرها
له حرمها

و الذي يترجى له منها باليد وينافى به
حرمها للشروع

قوله اربعون ذراعاً من جميع الجوانب
اربعون ذراعاً من كل جانب في الصحاح
التي يخرج الماء منها

من كل جانب هو الصحاح وكذا حريم الناضح وعند هاب
الناضح ستون وحريم العين خمسة ذراعاً من كل
ويمنع غير من الحفر في حريمه لا فيما وراءه فان حفر
احد في ضمن النقصان وليس وان حفر فيما وراءه فلا
ضمان ولم حريم من ما سوى حريمه الاول وللقيامة
حريمه بقدر ما ينضجها وقيل لا حريم لها مالم يظهر ماؤها
وعندها هي كالبر وان ظهر ماؤها فهي كالعين اجماعاً
ولا حريم لنهر في ارض غير الابحجة وعند هاب المسناة
بقدر نصف حريمه من كل جانب عند ابي يوسف مرج
وبعد عرضيه عند محمد وهو الارزق فالمسناة بين
النهر والارض وليست في يد احد لصاحب الارض فلا
يغرس فيها صاحب النهر ولا يلقى عليها طينه ولا يغير
وقيل المروور والقاء الطين ماله فيحش وعندها
هي لب النهر فله ذلك قال الفقيه ابو جعفر اخذ بقول
الامام في غرس وبقولها في القاء الطين ومن غرس
شجرة في ارض موات فله حريمها خمسة اذرع من كل جانب
يمنع غيره من الغرس فيه **فصل في شرب** هو النسيب من الماء
والشفة شرب بني آدم والبهائم النهر العظام كالغرات
ودجلة غير مملوكة ولكل احد فيها حق الشفة والوضوء

يحموز وسجون وبئر

ونسيب

بمنه من اربعين
لقد كانا نعرفه في ملك غيره وطريق
معرفة النقصان ان يقوم الاول قبل
معرفة الثاني وبعده فيضمن نقصان
ما بينهما عبد الرحيم ياقا
وهو من كبر الاجتهاد الى الكوفي في كل حين
وهو من كبر الاجتهاد الى الكوفي في كل حين

نصب ارضي وكرى النهر

ونصب ارضي وكرى النهر الى ارضه ان لم يضره بالعامّة
وفي الاثمار المملوكة والحوض والبئر والقناة لكل حق
الشفة ان لم يحجب الشرب لكثرة المواشي والأتان
على جميع الماد لا سقي ارضه او شجرة الا باذن مالكه
ولا الاخذ للوضوء وغسل الثياب وسقي شجر وخضر
في داره بالجرار في الاصح وما اخرج من الماء بحجب او
كوز ونحوه لا يؤخذ الا برضا صاحبه وله بيعه
ولو وجد البئر او العين او النهر في ملك احد فله منع
من يريد الشفة من الدخول فان لم يجد غيره لزمه
ان يخرج اليه الماء او يملكه من الدخول فان لم يفعل
وخيف العطش قتل بالسلاح وفي حجر زيقا لا يغير
سلاح كما في العظام حال الخمسة **فصل** وكرى الاثمار
العظام من بيت المال وان لم يكن فيه شيء فهي العامة
وكرى ما ملك على ارباب لا على اهل الشفة ويجز من
ابي وموئنته عليهم من اعلاه وادناها وارض رجل
سقطت عنه وليس له سقي ارضه مالم يفرغ شراكوه
وقبل ذلك وعند هاب عليهم جميعاً من اوله الى اخره
بحصص الشرب وتصح دعوى شرب بلا ارض ومن
كان له نهر يجري في ارض غيره فاراد ب' الارض منع الاجر

يدانته صويدي
احد
لثاني
احد
افتره اولم يضر
اتخذها بغير ذلك
لصاحب الماء الحرز
صاحب الماء
ما ذكر من الاخراج والتكليف
في كرى الاثمار
كرى في جهه الامام عليه
عن كرى ما ملك
من الشراكه
عن كرى نيا

استخسا نا والقياس ان لا تمنع

بيانه ان الشراكه في النهر اذا كانوا عشرة مثلا فعلى كل واحد
منهم شربة من كرى فانما هو من ارضه لا من ارض غيره
لذا فلو اشربوا من ارضه لم يضره ولا يملكه ولا يملكه
نهارا وهكذا الامر في النهر هذا ما لم يملكه

من ماء العنب، هذا الماء، كبر الماء وتخفيف اللام وقد لالف

من ماء العنب، هذا الماء، كبر الماء وتخفيف اللام وقد لالف

النفيع فوري وزدي صلي عليه
اصلي عليه ايديك في شرب آب

بالطنخ

بازنورا

ارفي النعيم واسكر والبارق والنصف والطلاء

من الاشارة المحرمة

من شرب ذلك المطبوخ

من الزبيب والتمر

والقذف بالذبد شرط خلا فالهما والطلاء وهو
ما طبخ منه فذهب اقل من ثلثيه فان ذهب نصفه
سمي منصفاً وان طبخ اذني طبخة سمي باذقا
اذا غلي واشتد والسكر وهو الذي من ماء الرطب
اذا غلي واشتد ونقيع الذبيب اذا غلي واشتد
واشتد قذف الذبد فيه من على ما في الخمر والكحل
وكم منها دون الخمر فحاسة الخمر غليظة ونجاسة
هذه تختلف في غليظتها وحقيقتها ويكفر مستحل
الخمر دون هذه ويجذب ثوب قطرة من الخمر وان
لم يسكر بخلاف هذه ويجوز بيع هذه وفيمن
مئلفها خلا فالهما وفي الخمر عدم جواز البيع و
عدم الضمان اجماع ولو طبخت الخمر وغيرها بعد
الاشتداد لا يحل وان ذهب الثلثان لكن قبل الاحتد
مالم يسكر ويجل نبذ التمر والذبيب اذا طبخ اذني
طبخة وان اشتد مالم يسكر وكذا نبذ العسل و
البن والحنطة والشعير والذرة والخلطين طبخت
اولا وكذا الثلث وهو عصا العنب اذا طبخ حتى ذهب
ثلثاه وان اشتد وفي الحد بالسكر منها روايتان
والصحح وجوبه وقروح طلاق من سكر منها تابع

بلا

من ماء العنب، هذا الماء، كبر الماء وتخفيف اللام وقد لالف

فليس له ذلك فان لم يكن في يده اولم يكن جارية فادعى
انه وقصد اجراءه لا يسمع بلا بيته انه له او انه كان له
حق الاجراء وعلى هذا المصنف في نهر او على سطح والميزاب
والمدشى في دار الغير وان اختص جماعة في شرب بينهم
قسم على قدر راضيتهم وينبغي الاغلى من سكر النهر بلا
وصافهم وان لم تشرب ارضه بدو ولا يسر لو احد
منهم ان يشق منه نهر او ينصب عليه رخی او دابة
او خسر بلا اذن البقية الا رخی في ملكه ولا تقصر
بالنهر ولا بانيه ولا ان يوسع في النهر ولا ان يقسم
بالايام او مناصفة بعد كون القسمة بالكوثر و
لا ان يزيد كوة وان لم يضربا لباقين ولا ان يقص
بعض كواه ولا ان يسوق شربة الى ارض اخرى له
ليس لها منه شرب فان رضى البقية بشي من ذلك
جاز ولهم نقضه بعد الاجازة ولو رثتهم من بعد
والشرب يورث ويؤخذ بالانتفاع بدو ولا يباع
ولا يوهب ولا يؤجر ولا يتصدق به ولا يجعل مهر
ولا بدل صلح ولا يضمن من ملأ ارضه رثت ارض
جاره ولا من سقى من شرب شربة **كتاب الاثربة**
خمر الخمر وهي التي من ماء العنب اذا غلي واشتد و

ان موضع صب ما فضل من الماء في

من ماء العنب، هذا الماء، كبر الماء وتخفيف اللام وقد لالف

من ماء العنب، هذا الماء، كبر الماء وتخفيف اللام وقد لالف

بسم الله الرحمن الرحيم

القذف

حرام بغيره
قوله عند محمد راجح ويقتضي الخلاف

للحرمة والكلام عند محمد راجح ويقتضي الخلاف
أما هو عند قصد التقوى أمّا عند قصد التلويح
فحرام أجماعاً وخلف الخلاف ولو ظلت بعلاج
ولا بأس بالابتداء في الدابة والجنم والمزقة و
التقير ويكره شرب دودي الحمر والأفتشاط به
ولا يحل شارب بلا سكر ولا يجوز الانتفاع بالخمر
لأن يدأوى بها جرح ولا بد من كونه ولا شقياً آدمياً
وكوصياً للتداوي ولا شقياً الدواب وقبل التحمل
الحزاليها وإن قيدت إلى الحمر فلا بأس به كما في الكلب
مع الميتة ولا بأس بالقاء الدودي في الخل لكن يحل
الخل اليد وزكسبه **باب الصيد** هو الأضطهاد
وهو جاز بالجوارح المملوكة والمجذوم من سهم وغيره
بما يؤول لاف وما لا يؤكل لحده وشعره ولا بد فيه
من الجرح وكوز المرسل والرأى مسلماً أو كتابياً
وإن لا يترك الشئ عند الأرسال أو الرأى و
كون الصيد منهياً وإن لا يعقد عن طلبه بعد
التوارى عن بصره وإن لا يشارك المعلم غير المعلم
أو مرسل من لا يحل إرساله وإن لا تقول في قننه
بعد الأرسال غير أن للصيد ويجوز بكل جرح

بغيره

الميتة

الميتة

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

منه

أو يمانه

علم من ذي ناب أو خلب وثبت الثقل بغالب
الرأي أو بالرجوع إلى أهل الخبرة وعندها وهو
رواية عن الإمام ثبت في ذي الناب بترك الأكل
ثلاثاً وفي ذي الخلب بالاجابة إذا دعي بعد
الأرسال فلو أكل منه الباقي أكل لا أن أكل منه
الكلب أو الضفد فان أكل أو ترك الاجابة بعد
الحكم ببقائه حرم ما صاده بعده حتى يتعلم وكذا
ما صاده قبله وتوفي في ملكه خلافاً لها فان شرب
الكلب من دمه أو شربه ففقط منه بضعة
فوماها وتبعه أكل وإن أكل تلك البضعة بعد
صيده وكذا لو أكل ما أطعمه صاحبه من الصيد
أو أكل هو بنفسه منه بعد جرحه بصلحيه بخلاف
ما لو أكل القطعة قبل أخذه الصيد وإن خيفه
ولم يجرحه لا يؤكل وكذا إن شاركه كلب غير معلم
أو كلب مجوسي أو كلب ترك مرسله التمسكه
وإن أرسل مسلم كلبه فزجره مجوساً فأنزله
وبالعكس مرم وأن لم يرسله أحد فزجره مسلم أو
غيره فالعبرة بالتزجر وإن أرسله ولم يستمقه زجره
فتمى فالعبرة لحال الأرسال وإن أرسله على صيد

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

أو يمانه

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

بغيره

الكلب غصيدة ارسل عليه

فأخذ غيرة حل ما دام على سنن ارسله وكذا لو ارسل على
مبيود بتسمية واحدة فأخذ كذا باحت وان ارسل
الفهد فكن حتى استمكن ثم أخذ حل وكذا الكلب
اذا اعتاد ذلك ولو ارسله على صيد فقتله فله أخذ
أخر الكلب ولو رمى صيدا فاصاب اثنين أو أذرى
سهميه وسقى أكل ما اصاب ان جرحه وان تركها
عديا حرم وان وقع السهم به فتخامل وغاب ولم
يقعد عن طلبه فله وجده ميتا حل ان لم يكن به
جرحه غير جراحة السهم ولا يحل ان تعمد عن طلبه ثم
وجده ميتا وحكم فيما جرحه الكلب كالحكم فيما
جرحه السهم وان رماه أو وقع في ماء أو على سطح
أو جبل أو شجر أو حائط أو آجرة ثم تردى فمات
حرم وكذا لو وقع على فم منضوب أو قصبة
قائمة أو حرف آجرة فخرج بها وان وقع على الأرض
ابتدأ حل وكذا لو وقع على صخرة أو آجرة فاستقر
ولم يخرج حل وان وقع في الماء فمات حرم وان كان
الطير ما نيا فوقع فيه فان انغرس جرحه فيه حرم
ولا حل ويحرم ما قتل القراض بغرضه والبندق
ولم يخرج به وان اصابه بجر وجرحه بجده فان

كذلك

نقله

عن بعض
قائمه

لله
يو

عليه السلام

سواء

جرحه

في الماء

أو

نقله

أصابه لأمي صيد
نقله

بكل من ادق
وهو سهم لا يشبه

هو طينة مدقوقة يرمى بها
بندق

استيقن الموت الجرح

كان

تقيلا لا يؤكل وان خفيفا اكل وان لم يجرحه
لا يؤكل مطلقا ولو رماه بسيف أو سيكس فاضا
ظهره أو مقبضه فقتله لا يؤكل بشرط في جرح
الاذن ماء وقيل لا بشرط وقيل ان كبر الا بشرط
وان صغيرا بشرط وان اصاب السهم فلفه
أو قوته فان ارماه حل ولا فلا وان رمى صيدا
فقطعه غصوا منه أكل دون العضو وان قطعه
ولم يئنه فان احتمل التمامه أكل العضو ايضا
ولا فلا وان قده نصفين أو ثلاثة أو أكثر
من جانب العجز أكل الكل وكذا لو قطع نصف رأسه
أو أكثر وإذا أدرك الصبي حيا حيوة فوق
حيوة المذبوح فلا بد من ذكاته فان تركها متمكنا
منها حرم وكذا لو غير متمكن في ظاهر الرواية
وان لم يبق من حيوة إلا شل حيوة المذبوح وهو
ما لا يتوهم بقاءه فلم يتركه حيا وقيل عند الأمام
لا بد من تركته ايضا فان ذقاه حل وكذا ان
ذكي المتردية والنطيحة والموقودة والتي
نقل الذنب بطورها وفيه حيوة خفية أو جلته
حل وعليه الفتوى وعند أبي يوسف ان كان لا يعيش

ارطفه
عنه

قائمه

طالما ان والميان شه

الناقطة من علو

بني

مقتولة ضربا بالخشب

انسان

ياشر اولور

حل

كذلك

مثل لا يجل وعند محمد ان كان يعيش فوق ما يعيش
 المذبح حل والا فلا ومن يري صيدا فالتحنه
 وافرجه عن حيز الامتناع لله زماه آخر فقتله
 حرم وضمن قيمته مجزوا لا قوله فاز لم يتحنه
 الا قوله حل وهو الثاني ومن ارسل كلبا على صيد
 فاذا ركه فضربه فصرعه ثم ضربه فقتله اكل و
 كذا لو ارسل كلبين فصرعه احدهما وقتله الآخر و
 لو ارسل رجلا من كل منهما كلبه فصرعه احدهما
 وقتله الآخر حل وهو الاول ولو ارسل الثاني بعد
 صرغ الاول حرم وضمن كما في الرمي ومن سمع
 حشا فظنته انسانا فبرماه او ارسل عليه كلبه فاذا
 هو صيدا اكل **كتاب الرهن** هو حبس شيء بحق
 يمكن استيفاء قيمته كالدين وينعقد بالحبس
 وقبله ويتم بالقبض محولا مفرغا من الميزان والخلية
 فيه وفي البيع قبض والرهن ان يرجع عنه قبل القبض
 فاذا قبض لم وهو مضمون بالاقل من قيمته ومن الدين
 فله هلك وما سواه فصار للرهن مستوفيا لدينه
 وان قيمته اكثر فالزائد امانة وان كان الدين اكثر
 سقط منه قدر القيمة وطول الرهن بالباقي وقبض

ارفع الما نفع من القبض في زمان
 يمكن فيه القبض
 ان يقول رهنك هذا المال دين لك
 احتراز عن الرهن على الشئ من الزرع
 في الارض فان الرهن لم يجز اى
 لم يجبه وحاله كونه
 احتراز عن الرهن على الشئ من الزرع
 من الارض بدور الزرع
 رهن دارها متنازع الرهن
 وحاله كونه

ويرى

قيمة

تطور من عند انكسار

قيمه يوم قبضه ويرتك على ملك الراهن فكفنه
 عليه وللمرته ان يطالب الراهن بدينه ويجبسه
 وان كان الرهن عنده وله ان يحبس الرهن بعد
 فتح عقده حتى يقبض دينه الا ان يترته وليس عليه
 ان كان الرهن في يده ان يملك الراهن من مبعده للايقاف
 وليس للمرته ان تنقاع بالرهن ولا اجازة ولا
 اعارته ويصير ذلك متعديا ولا يبطل به الرهن
 واذا طلب دينه امر باحضار الرهن فاذا حضر
 امر الراهن بتسليمه له او لا ثم للمرته تسليم
 الرهن وكذا لو طالبه بالدين في غير بلد العقد
 ولم يكن للرهن حمل مؤنة فان كان له حمل ومؤنة
 فله ان يستوفي دينه بلا احضار الرهن وكذا
 ان كان الرهن وضع عند عدل ولا يكلف باحضار
 ولا باحضار من رهن باعه المرتهن بامر الراهن
 حتى يقبضه ولا ان قضى حقه بتسليم حصته
 حتى يقبض الباقي وللمرته ان تحفظ الرهن
 بنفسه وزوجته وولده وخادميه الذي
 في عياله فان حفظه بغيرهم او اودعه ضمن
 كل قيمته وكذا ان تعدى فيه او جعل الخاتمة

ارجحس المرتهن الراهن بالدين
 ان يكون المرتهن الراهن
 وان يستحق العبد الموهوب
 تسليم المثل
 تسليم المثل

رهن

فذلك

ارهن

ان قد كان فذلك اما قبضه
 الحلاك ان يمتد الرهن امانة
 والامانة تقضي بالامانة

يقبض على قيمته

الرهن

بمعنى

من واحد صح ولا ان يسكن حتى يستوفي جميع حقه
منها ولو ادعى كل من اثنين ان هذا رهن هذا الشيء
منه وقبضه وبرهنا عليه بطل برهانها ولو
موت الراهن قبل ان يحكم بكون الرهن صح كل نصف
رهنا بحقه **باب الرهن يبيع على يده** ولو اتفقا على وضع
الرهن عند عدل صح ويقيم يقبض العدل وليس له
احده منه بلا رضى الآخر ويضمن به فاعلى احدهما
وهلاك في يده على المرهن فان وكل الراهن العدل
او المرهن او غيره سبعة عند حلول الدين صح فان
شرطت في عقد الرهن لا يغرزل بالغرل ولا يموت
الراهن او المرهن وله بيعه بغيره ورثته و
تبطل بموت الوكيل ولو وكل بالبيع مطلقا ملك
بيعه بالنقد والنسيئة فلو رهاه بعده عن بيعه
نسيئة لا يقبر منه ولا يبيع الراهن ولا المرهن الرهن
بلا رضا الاخر فان حل الاجل والراهن غائب اجبر
الوكيل على بيعه كما يجبر الوكيل بالحبسومة عليها عند
غيبة موكله وكذا يجبر لو شرطت بعد عقد الرهن
في الاصح فان باع العدل فتمت مقامه وهلاكه
كهلاكه فان اوفاه المرهن فاستحق الرهن وكان

بمعنى لو كان كل واحد من شخصين على حل
انه رهنه عبد الذي في يده وقبضه فهو
بالطرح
بمعنى كل منهما كذلك
بدل من الرهن
من الرهن والمرهن
لانه يذلة للرهن وموتيم يقبض

توكيله
ليرفعه الراهن سواء كان الوكيل العدل
او المرهن او غيرها
لانه

ليرفعه توكيله مطلقا
او واردة بعد موته
والى الوكيل في عقد الرهن ان يبيعه صح
وكيل يبيع بملكه

ارهاق الرهن في سقوط الدين ببقائه
مقامه فان باع العدة الرهن

للقيم في كسوته او طعامه ورهن بميتا غير صح
وليس للطفل اذا بلغ يقبض الرهن في شيء من ذلك
ما لم يقبض الدين ولو رهن شيئا بغيره فظهر
حر او بغيره فظهر حر او بغيره فظهر حر
ميتة فالرهن مضمون وجاز رهن الذهب والفضة
وكل ما يكل فوزون فان رهنهت بحبسها فبطلت
عقلها من الدين ولا عبرة للجودة وعند هلاكها
بقيتها ان خالفت وزنها فضمن بخلاف الجنس و
يجوز رهنا مكان المالك ومن شرط ان يعطى بالثمن
رهنا بعينه او كفلا بعينه صح استحسانا فان امتنع
عن اعطائه لا يجبر وللبايع فسخ البيع الا ان دفع
الثمن حالا او قيم الرهن رهنا ومن شرط شيئا
وقال لبايعه امسك هذا حتى اعطيك الثمن فهو
رهن وعند يوسف ودية ولو رهن عبد دين
بالف فليس له اخذ احدهما بقضاء حصته كالبيع
ولو رهن عينا عند رجلين صح وكلها رهن لكل منهما
والضمير على كل حصته دينه فان تباينا في حفظها
فكل في نوبته كالعدل في حق الاخر فان قضى دين
احدها فكلها رهن عند الآخر ولو رهن اثنان

فانه
الجودة
انما يصدق
لستطاع عند المالك بحبسها في
الاموال الربوية عند الامام

ط فان رهن اربق قبضة وزنه عشرة دراهم
بشئ دراهم فذلك قبضة الامام هلك
بالدين من وزنه او اقل او اكثر وقد كان
تيمم شد وزنه او اكثر فاما قال الامام واما ان
كانت اقل كثمانية مثلاً بشرى ثمانية
دراهم ذهب ليعين رهنا مكانه فلا يلحق
منه باحدهما عبد ابي يونس

درهم سبعة
بدين لظرواحها علمه سواء كان شريكين
في الدين او لم يكن شريكين

بمعنى لو كانا شريكين

من واحد
بمعنى لو كانا شريكين
بمعنى لو كانا شريكين
بمعنى لو كانا شريكين

كان رهن رجل رجا عبد القتل المبدئيلا

ظ

على الراعي بني من القداء

وبطل الرحمن،

وبطل الركن ،
معناه انه يقال الركن ارفع العبد
او افده ،

لانه قائم مقامه،

زیادتہ

درامہ

ارباب الذم و تسمی در احم ماقطع

ظالم سقط به شیء من الدین)

فَلَا اَوْه غُرُوشِ اَصْلُ بَشْتِ غُرُوشِ غَاوُ

اصل ملاک اولیسه او ضرر شدن

مجموعی اوزن شکر در بسته

۲. شش و دو اود

غزوہ و

دور

محمد اف

بالبدين وان جنى الرهن خطاء فذاه المهرين ولا ينج
فان ابي دفعه الرهن او فذاه وسقط الدين و
لومات الرهن باع وصية الرهن وقضى الدين
فان لم يكن له وصي نصبت القاضي وصيا وامره
بذلك **فصل** رهن عصب قيمته عشرة بعشرة
فتشترقه تحلل وهو يساويها فبورهن بها وان
شاة قيمتها عشرة بعشرة فمات قد دفع جلاها
وهو يساوي رها فبورهن به وناء الرهن
كولاه ولبنه وصوفه وثمره للرهن ويكون هذا
مع الاصل فان هلك هلك بلا شيء وبقي و
هلك الاصل يفتك بحصته من الدين بقسم
الدين على قيمة الاصل يوم القبض وقيمة الثاء
يوم الانفكاك فما اصاب الاصل سقط وما اصاب
الثاء افتك به وتصح الزيادة في الرهن ولا ينج
في الدين فلا يكون الرهن رهنا باخلا فالابي يوسف
وان رهن عبدا يبدل الثا باليف فدفع مكانه
يعد لها فانه قول رهن حتى يرذل الى رهنه والمهرين
امين في الثا حتى يحمله مكان الاول برذل الاول
ولو ابراء المهرين الرهن عن الدين او وهبه

الحق
احياء
الذين
وقضاء
الذين
يبيع
الذين

الزيت
فولقة

المزيت

三

1

51

مقدم

خمس

11

一



...

المستعير في قبده
الزمن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وہاں سے لے کر آج تک

الشيخ الفاضل

ط
أَوْ عَلَى الرَّاحِ وَالْمَرْحِ إِذَا كَانَتْ
مُوجِبَةً لِلْمَالِ بَلْ كَانَتْ
أَوْ قِيَامًا دُونَهَا ع

نصف

طه
نجد اياوي الفا قبل نزول السعير الى الهامة
او بعد النزول خ

وَأَنْ وَافَقَ وَهَلَكَ عِنْدَ مَرْتَبَةِ صَارَ مَسْتَوْفِيًا
دَيْنُهُ أَوْ قَدَّرَ قِيمَةَ الرِّهْنِ لَوَاقِلَ مِنَ الدِّينِ طَالَبَ
رَاهِنُهُ بِبَاقِيهِ وَوَجِبَ لِلْمُعِيرِ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ مِثْلُ الدِّينِ
أَوْ قَدَّرَ الْقِيمَةَ وَلَوْ هَلَكَ عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ قَبْلَ الرِّهْنِ
أَوْ بَعْدَ فَلَهُ لَا بَيْضَ وَأَنْ كَانَ قَدْ اسْتَعْلَمَ مِنْ قَبْلُ
وَكُلُّوَادَ الْمُعِيرِ أَفْتِكَ الرِّهْنِ بِقَضَاءِ دَيْنِ الْمُرْتَهِنِ
مِنْ عِنْدِهِ فَلَهُ ذَلِكَ وَفِي رَجْعِ بَأْدَى عَلَى الرَّاهِنِ
وَلَوْ قَالَ الْمُسْتَعِيرُ هَلَكَ فِي يَدِي قَبْلَ الرِّهْنِ أَوْ بَعْدَ فَلْيَكُنْ
وَأَدْعَى الْمُعِيرُ هَلَكَ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ فَالْقَوْلُ لِلْمُسْتَعِيرِ وَلَوْ
اختلفا فِي قَدْرِ مَا أَلِيَهُ بِالرِّهْنِ بِفَالْمُعِيرُ جُنَايَةُ الرِّهْنِ
عَلَى الرِّهْنِ مضمونةٌ وَكُنَايَةُ الرِّهْنِ يَسْقُطُ مِنْهُ
بِقَدْرِهَا وَجُنَايَةُ الرِّهْنِ عَلَيْهَا أَوْ عَلَى مَا لَهَا هَدَرٌ
خِلَافَ مَا فِي الرِّهْنِ وَلَوْ رَهْنُ عِيْدٍ يَسَاوِي الْفَسَادَ
بِالْفِ سَوْجَةٍ فَصَارَتْ قِيمَتُهُ مَائَةً فَقَتَلَ رَجُلٌ
وَعَجَزَ مَائَةً وَحَلَّ لِأَجْلِ يَقْبِضُ الرِّهْنُ الْمَائَةَ قَضَاءً
عَنْ حَقِّهِ وَلَا يَرْجِعُ عَلَى رَاهِنِهِ بَشَيْءٍ وَأَنْ بَاعَهُ
بِالْمَائَةِ بَأْسَرِ رَاهِنُهُ رَجَعَ عَلَيْهِ بِالْبَاقِي وَأَنْ قَتَلَ
عِيْدٌ يَقْدُلُ مَائَةً فَدَفَعَ ثَمَنَ أَفْتِكَ الرِّهْنِ بِكُلِّ الدِّينِ
وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ إِنْ شَاءَ دَفَعَهُ إِلَى الرِّهْنِ وَأَنْ شَاءَ أَفْتِكَ

العبد المذفر

بانیوں

عنه يا
في المرتبة
استحسانا وقياما انه ينفذ قيمه
المرتب

منه فذلك الرهن هلك بلا نسي ولو قبض د يده
او قبضه منه او من غيره او شرك بيننا او حال
عنه على شيء ولحال به على اخر ثم هلك قبل رده
هلك بالدين ويرد ما قبض الح من قبض منه
وتبطل الحوالة وكذا لو تصادقا على عدم الدين
ثم هلك هلك بالدين **كتاب الجنائيات القتل**
اما عمد وهو ان يقصد ضربا يفرق الاجزاء من
سلاح او مخدد من حجر او خشب وليطية
او خنجر ينار وعندها بما يقتل غالبا وموجب
الاثم والقصاص عينا الا ان يعفى ولا كفارة
فيه واما شبه عمد وهو ضرب يقصد اغير
ما ذكر وموجبه الاثم والكفارة والدية
المغلطة على العاقلة لا القود وهو فيما دور
النفس عمد واما خطأ وهو ان يقصد بان
يرمي شخصا ظنه صيدا او مرتبا فاذا هو آدمي
معصوم وفي القتل بان يرمى غرضه فيصيب
آدميا واما ما افرى مجرى الخطاء كناية عن قلب
على امر فقتله وموجبها الكفارة والدية على العاقلة
واما قتل بسبب وهو ان يحضر برأ او يضع حجر

الارواح
غير
صورة
الحالة

قتل
نفس
ايضا
قتل

الركون سبب للقتل

في غير

قيد الحفر والوضع كلهما
من ماله
اذا مشى لملك من غير علم

في غير ملكه بلا اذن فيهلك برأسه وموجبه
الدية على العاقلة لا الكفارة وكلها يوجب ضمان
الاثر الا هله **باب ما نوجب القصاص وما لا نوجب**
القصاص يقتل من هو محقون الدم على التام
عمدا فيقتل الحرة بالحر والعبد بالمسلم بالذي
ولا يقتل من بستان بل المستامن بمثله ولا
بالانثى ولعاقلة بالمجنون والبالغ بغيره والتقصير
بعمره وكامل الاطراف بناقصها والفرع باصله
لا الاصل بفرعه بل يجب الدية في مال القاتل في
ثلاث سنين ولا السيد بعبد او مدبره او مكاتبه
وعبد ولده وبعبد بعبد له وان زورت قصاصا
على ابيه سقط ولا قصاص على من يملك الاب والولي
او الخطي او البصبي او المجنوز وكل من لا يجب القصاص
بقتله وان قتل عبد الرهن لا يقتص حتى يحضر الرهن
والمرتبة وان قتل مكاتب عن وفاء وله وارث
مع سيده فلا قصاص وان لم يكن وفاء يقتصر
وكذا ان كان وفاء ولا وارث غير سيده خلافا
لمحمد بن واقتصاص الاب بالسيف ولا في المعنوة
ان يقتصر من قاطع يده وقاتل قريبه وان يصالح

القتل

الاص
المرتب

ذلك

كولده

لقتل
لحفظ الدم
المدين والمرد
لا خلاف قوله تعالى ان النفس بالنفس

يقتل
قياسا لوجوب المساواة بينهما ولا يميز
استحسانا لقيام مبيع القتل
من العيان لا بعكسه ايضا

وان خلا عدم المسقط
ان قتل ابنه عمدا ولعاقلة لا تقتل
لقتله عم ولا السيد بعبد والمذبح
والكاتب في حكم العبد
الاخر لان القصاص لا يخرج عن
في قتل ابنه في قتل عبده

ولما شهد

سوان كان معه وارث

اختيارك

باب العتق ان في العتق بالحق لا عتق في جميع ما ذكر

لا ان يعفو والصبي كالمعتق والقاضي كالأب
هو القضي وكذا الوصي إلا انه يقتصر في النفس
من قتل وله أولياء كبار وصغار فللكبار العتق
من قاتله قبل كبر الصغار خلفا لهما ولو غاب
أحد الكبار ينتظر أجمعاً ومن قتل بحدة المير
أقتصر منه أن حرجه وأن يظهرها وعصا فلا
وعليه الذية وعند ما يقتصر وكذا الخلاف في كل متقل
وفي التعزير والحقق وأن تكر منه قتل أجملاً
ولا قصاص في القتل بؤالة ضرب السوط ومن جرح
فلم يزل نافرأ حتى مات أقتصر من جرحه وإذا
التقى الصفان من المسلمين وأهل الحرب فقتل مسلم
مسلماً طنبه حرباً فله الذية والكفارة لا القصاص
ومن مات بفعل نفسه زيد وحته وأبى فعل
زيد ثلث ديتة ومن شهده على المسلمين شيئاً
وجب قتل ولا شيء بقتل ولا في قتل من شهده على آخر
سلاحاً لئلا أو نهراً في مصر أو غيره أو شهده عليه
عتصاً لئلا في مصر أو نهراً في غيره فقتل المشهور
عليه ولا على من قتل من سرق مباح لئلا وأجرجه
ان لم يمكن إلا استدراك بدون القتل ويجب القصاص

ط
بعض الميم وتشد يد الرجل عصا في راسها
تربطه بحجرها الأرض بدفعها
بالرجل

عقار

باب القصاص على ما بين
جداً

على قاتل من شهر عصا نهراً في مصر أو شهده سيفا
وضرب به ولم يقتل ورجم ولو شهده مجنون
أو صبي على آخر سيفا فقتل الآخر عتقاً فعليه
الذية في ماله ولو قتل جلاًها ر عليه ضمن قيمته
باب القصاص في يادون النفس هو فيما يمكن
فيه حفظ المأنة إذا كان عتقاً فيقتصر بقطع
اليدين من المفضل وإن كانت أكبر من يد المقتول
كذا الرجل وفي يادون الأنف وفي الأذن وفي العين
أن ذهب ضوؤها وهي قاعة لا أن قلعت فيجعل
على الوجه قطن مرقب وتقابل العين بمراة فخاة
حتى يذهب ضوؤها وفي كل شجة شرعي فيها المأنة
كالوشحة ولا قصاص في عظم سوى السن فيقطع
أن قلع ويترد أن كسر ولا بين طرفي ذكر وأنثى
وخر وعبد أو طر في عتدين ولا في قطع يد من ضيف
الساعد ولا في جائفه بربا ولا في اللسان ولا
في الذكر إلا أن قطعت الحشفة فقطع وطرف
المسلم والذمي سواء وخير المجني عليه بين القصاص
وأخذ الأثر لو كانت يد القاطع شلاء أو ناقصة
الأصابع أو رأس الشاح أنفعا أو كبر لا تستوجب

صالة ٩
مثل مقدار كاسيت
حفظه أو ليق

لان منقعه اليد لا يختلف بالكل والقصر

يقطن
مفحة أول يار فم ديكر
أينة
قز مشر
يادق

من الضارب
لامكان المأنة فيها

من دأه الحشوة
باري

فد خبز أو قطع فخر أو القتل بان ضرب تسعين على قدميه أو شدة على لطفه شلأح

الشجرة ما بين قرنيه وقد استوعبت ما بين قري
المشجوع **فصل** ويسقط القصاص بموت
القاتل وبعض الأولياء ويصلحهم على مال وأن قل
ويجب حالا أو يصلح بعضهم وعفوهم ولين يوحى
من الدية في ثلث سنين على لقاتل هو الصحيح وقبل
على لقاتله ولو قتل حرة وعبد شخصاً فأمر الحر
وسيد العبد رجلاً بالصلح عندها بالبر فصالح
فهي نصفان ويقتل الجمع بالفرد والفرد بالجمع كقضاء
أن حضر أولياءهم وأن حضر واحد قتل له وسقط
حق البقية ولا تقطع يدان بيد وأن أمراً
سكناً فقطباً معاً بل يضمنان ديتها فإن قطع
رجل يميني رجلين فلهما قطع يمينه وديته بينهما
أن حضر معاً وأن حضر أحدهما وقطع فلأخر
الدية وصح أقرار العبد بقتل العبد ويقتضيه و
من رمى رجلاً عمداً فنفذ إلى آخره ما تألفه لادو
وعلى عاقلة الدية للثاني **فصل** ومن قطع يد
رجل ثم قبله أخذ بها مطلقاً إن تخلفها جزئياً
والأفان اختلافاً عمداً أو خطياً أخذ بها لأن كانا
خطائين بل يكفي دية وفي العمدتين يؤخذ بهما

القاتل
بعض الأولياء
القاتل هو الصحيح

على السيد
نصف

سورة

ط
لأن أحد طرفي الخطأ وهو الخطأ في القتل

أخذ ما منع قاتل أو قطع دية
أو أخذ من الخطأين أو تخلفين
بأنه قد قصح عمداً أو قتل خطاً
أو بغيره

ولا يخل بينهما
كواحدة مؤدية للقتل
تتضمن مؤدية للقتل
فجرح قطع
وعزها

وعندها يقتل فقط ولو ضرب مائة سوطاً فمراء
من تسعين ومات من عشرة وجب دية فقط
وإن جرحه وبقي الأثر ولم يمت تحت حكمه عدل
ومن قطعت يده عمداً ففهي عن القطع فمات منه
فعلى قاطعه الدية في ماله وعندها هو عفو عن
النفس وإن عفي عن القطع وما يحدث منه أو
عن الجناية فهو عن النفس أجمعاً والعبد من كل المال
والخطأ من ثلثه والشخص كالقطع وإن قطعت امرأة
يد رجل فزوجها على يده ثم مات فعليه مهر مثلها
وعليها الدية في ماله إن عفا وعليها ثلثا الخطأ
وإن تزوجها على اليد وما يحدث منها أو على الجناية
ثم مات فعليه مهر المثل في العدة ويرفع عن العاقلة
مقداره في الخطأ والباقي وصية لهم فإن خرج
من الثلث سقطت ولا يفد بها كخرج منه وكذا
الحكم عندها في الصور الأولى ومن قطعت يده
فمات بعد ما اقتصر له من القاطع قتل قاطعه
ومن قبله ولي عمداً ففقطع يده قاتله ثم عفا عن القتل
فعليه دية اليد ومن قطعت يده فاقص من
قاطعهما فسرى إلى نفسه ففقطع النفس خطاً فلهما

ما بين قري
المشجوع

القاتل هو الصحيح

على السيد

لا حكم حكم
على النفس
أو على النفس

لبقاء الأثر ولا شيء

نفي

من القطع كالسنة إلى النفس مثلاً

عفو
فما يجب على قاتل ثمن

وصية أولادك بائني وودم ديك

عاقلة لعودة
أو لودم ديك

سقطت عن اليد
أو لودم ديك

من الثلث
أو لودم ديك

عفو عما يحدث منه عند هاتح

ذلك الرجل

وهذه المسئلة والمسئلة الأولى

فيها باب الشهادة في القتل واعتبار حال القود
يشت للوارث ابتداء لا بطريق الارث فلا يكون

اوليها
او برزقها
قصاصها
ياكلن

بعد غنقه
قصاص

والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية
والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية	والدمية

بقتل زيد وقال وليه قتلناه فله قتلها ولو شهدا
بقتل زيد عمرا وأخرا بقتل بكر آياه وأدعى وليه
قتلها لغنا والعبرة بحالة الرمي لا الوصول في
تبدل حال الرمي عند الامام فلو رمي مسلما فارتد

فومر
المسلم
الارثي
السهم

السم بعد الارثاد في مال غنقه فانه لا يثني على الرمي عند ما

فوصل اليه فمات نجب الدية خلا فالحما ولو
رمى مرتدا فاسلم قبل الوصول لا يجب فيه اتفاقا
وان رمي عبدا فاعتق فوصل فعليه قيمته عبدا
وعند محمد فضل ما بين قيمته مرتدا وغير مرتد
وان رمي محرم صيدا فخل فوصل ونجس الحرام
وان رماه حلالا فاحرم فوصل ولا وارث له
ففي عليه برجم فرجم شهوده فوصل لا يضمن
لو رمي سلم صيدا فتمتص فوصل حل وفي
العكس بحره كتاب الدييات الدية الغلظ من الابل
مائة ارباعا بنات مخاض وبنات لبون وحفان
وجذاع من كل خمس وعشرون وعند محمد ثلثون
حققة وثلثون حذقة واربعون ثنية كلها
خلفيات في قتلها اولادها ولا تغلظ في غير
الابل وهي في شبه العمد والخضفة وهي في الخلاء
وما بعدة من الذهب الف دينار ومن الورق
عشرة آلاف درهم ومن الابل مائة اخماسا
ابن مخاض وبنات مخاض وبنات لبون حقة
وجذاعة من كل عشرون ولا دية من غير هذه
الاموال وقالا منها ومن البقر ايضا ما يتا بقرة

شدة وقع به السهم فمات

حتى لو مات قيمته قبل الرمي القادر هم بعده
فما غنائه مثلا زمه ما زادهم

يجب الجبر لما ان المعقب حالة الرمي وهو
في تلك الحالة في المسئلة الاولى
حلال فيها فثانية

بعد الرجوع فقتله

عليها الحول قدر
وهي التي تحت عليها الحول ان قدر
اوجه يشده

الدية الغلظ ثلثة انواع بينها يقول
وهي التي تحت عليها خمس سنين
يعني لا يزداد في الدارهم والذنا يفر على
آلاف درهم والذنا يبار لان الشرح
ورده وعليه الاجام

الغنقة

من هذه الانواع ما ذكر
الاب والذهب والنفقة عند الامام

五

وَأَمَّا

ان لم تنب بعد

سید یار محمد

七

المؤيد

لنفس الساعد

12

للاصبع

وفي كفه فيها اصبع عشر الذية وان فيها اصبعان
خمسها ولا شيء في الكف وعند هاجب الاكثر من ارش
الكف ودية الاصبع والا اصبعين ويدخل الاقل فيه
وان فيها ثلث اصابع فدية الاصابع وهي ثلثة
اعشار اجماعا وفي الاصبع الذائدة حكومة على
وكذا في الشارب وحمية الكونج وتذكر الرجل وذكر
الحصى والعين ولسان الاخرس واليد الشلاء و
العين العمراء والرجل العرجاء والسن السوداء
وكذا في عين الطفل ولسانه وذكره اذا لم تعلم
صحة ذلك بما يدل على بصره وتذكره ذكره
وكلامه وان شجرجلا فذهب عقل او شعر ارش
دخل ارش الموضحة في الذية وان ذهب سمعة
او بصره او كلامه لا يدخل وان ذهب باعينا
فلا قصاص ويجب ارشها وارش العينين
القصاص في الموضحة والذية في العينين ولا قصاص
في اصبع قطعت فثلث اخرى وعند ما يقتصر في
المقطوعة ويجب الذية في الاخرى ولو قطع بفصلها
الا على فثلث ما بقي فلا قصاص بل الذية فيما قطع و
حكومة فيما شل ولا لو كسر نصف سن فاسود

صبيح

العبد

او جندة تقتل جوق

ايسه ان ويرر

ثلاث

بدرما

ارش الموضحة في ارشها وحده الاشياء
يجب ارش الموضحة مع الذية الكلمة

يجب

عده

فصلها ايضا

بايقها

للقصاص بالذية
للقصاص بالذية

بايقها بل ذية السن كلها وكذا الواحش او الحضر او امير
ولو اسودت كلها بضربة وهي قائمة فالذية في
الحظاء على العاقلة وفي العمد في ماله ولو قلع
سن رجل فثبت مكانها اخرى سقط ارشها خلا
لها وفي سن الضبي سقط اجماعا وان عاد الرجل
سنه المقلوعة الى مكانها فثبت عليها النمر لا يسقط
ارشها اجماعا وكذا لو قطع اذنه فالصقها فالتج
ومن قلع سنه فاقص من قالها ثم ثبت
فعليه ذية سن المقتصر منه ويستأجر
في اقصاص السن والموضحة جولا وكذا الضرب
سنه فحررت فلواجل القاضى فجاء المضروب
وقد سقطت سنه فاختلفا في سب سقطها فان
قبل مضي السنة فالقول للمضروب وان بعد مضيها
فالمضارب ولو شجرجلا فالتج و ثبت النمر
ولم يبق لها اثر يسقط الارش وعند ابى يوسف
يجب الارش لالم وهو حكومة عدل وعند محمد
اجرة الطيب وكذا لو جرحه بضرب فزال اثره
وان بقي فحكومة عدل بالاجماع ولا يقتصر جرح
او طرف او موضحة الا بعد البر وكل عمد سقط

صار ارتق

عودت

لم يبق لسنها بل يجب على لقاطع لانها
ساقطت ارشها بل يجب على لقاطع لانها
لا تعود الى مكانها عليه
كانا اخرى
بعد القصاص
ار ينظر

كان الاختلاف

فالتج

يسقط الارش

عشر

فيه القود لشبهة كقتل الاب ابنه فالدية فيه في مال
 القتيل وعقد العتي والمجنون خطاء وردية على عاقلة
 ولا كفارة فيه ولا ضمان اريت والمعقود كالمجنون
فصل ومن ضربت بطن امرأة فالت جنينا ميتا
 فعلى عاقلة عشرة خسمائة درهم فان القته حيا
 مات فديته وان ميتا وماتت الام فغرة ودية
 وان ماتت فالقتة حيا مات فديتها ودية وان
 ميتا فديتها فقط وما يجب في الجنين يورث عنه
 ولا يرث منه الضارب وفي جنين الامة نصف غير
 قيمه لو ذكر او غير قيمه لاني وعند ابني يوسف ان
 نقصت الام ضمن نقصانها والا فلا ضمان فان ضربت
 فخر راسها حيا فالت حيا فان ماتت قيمته
 لاديته ولا كفارة في الجنين والميتين بعض خلق
 كتاب الخلق وان شربت دواء او عالج فرجها
 لعطرح جينها فالغرة على عاقلة ان فعلت بلا
 اذن ابيه وان باذنه فلا **باب ما يحدث**
الطريق في احدث في طريق العامة كنيفا او ميزابا
 او جرسنا او دكانا وسيله ذلك ان لم يضرهم
 ولكل منهم نزع وفي الطريق الخاص لا يسعه بلا اذن

لكن من العامة ممن لا يضرهم
 ومطالبة بالقتل
 الذي هو غير نافذ
 في طريق العامة
 في طريق الخاصة

وما يجب للجماعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك في مسائل الاولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة
 لا اوليا على سبيل الكمال الثانية القصص الموت وبشت كحل من الورثة على الكمال حتى قال الامام الموثق
 الكبير استيفائه قبل بلوغ الصغير كحل اذا كان له اربعين فان الى اخر لا يمكن في عينه الا بغير
 اتفاق لا احتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بازالة الضرر العام عن طريق المسبب بشت كحل
 من له حق المرور على الكمال والضابط ان الحق اذا كان له لا يتجرى فانه يثبت كحل على الكمال
 فلا تخدم في المملوك لا يتجرى حرمه انما في الكمال

والواضع غيره سمات فان كان بنا وانفسه فاضمان على الذم طبعه لانه كالمالك باختياره لكنه يجوز
 ويضرب ويؤوب لانه ارتكب جنابة ليس لها حد مقدروا في الكفر فانه اودع في السجن فعليه الدية
 عندنا وعندك ان عليه القصص من يد مع في الجنابة في الورقة التي تحبسها كل من لا
 يباشر القتل لم يقتصر عنه الا في كحل في الطعام المشهور الى الضف وامره بالاكل منه وكنت
 وكذا الودعاه الى يده لا يعلمها وكذا الودعاه على القتل ثم رجع عنها من القواعد والقواعد كونه

قوله وان ذمت بمعه او غيره وطريق معرفة ذم السمع ان يترك المحقق عليه حتى يعقل ثم ينادر
 وان اجاب والتفت على انه لم يذهب كذا في الفتا والفتوى وطريق معرفة ذم البصر
 ان يبرأ اهل البصرة فان قالوا بانه ذم البصر وان قالوا لا يبرأ اعلم انه ذم البصر
 بان يقول المجنب عليه للمحامي ان ذمت بصري فاذا انكرت طلب المدعي البينة فاذا عجز يكون القول
 للضارب مع يمينه على الثبات دون العلم كما يجب بان هذه الجنابة لم تضد عنه فان كحل
 حكم ذكره في الصغير ايضا وررررر

قوله كن جوفاً في قاع الطريق فإنه يوجب ضمان ما تلف الوقوع فيه من الخمر سبب التلف وليس لعله وإذا كان في قاع الطريق كما في المأوى متعدياً فيضمن وإذا كان في مكانه فليس يضمن لأن لم يضمن لعدم التعدي بخلاف ما في سائر دياره فإنه يضمن لأنه مباشر لا سبب ولا يقال الخمر شرط لا سبب لأننا نقول المأوى سبب السبب منها ما ليس بعبء سواء كان شرطاً أو سبباً اكمل الدين

في القصد
في القصد
في القصد

الشركاء وإن لم يضر وعلى عاقلة دية من مات بسقوطها فيها وكذا لو عثر ببقضه انسان وإن وقع العار على آخر فمات فالضمان على من أحدثه وإن أصابه الميراث الذي في الحائط فلا ضمان وإن الطرف الخارج ضمن كمن حفرت أو وضع حجراً في الطريق فتلغ به انسان وإن تلف به بهيمة فضاها في ماله والقاء الزاوي إذا كان الطريق في الحجر وهذا إذا قلنا بلا إذن الإمام فإن قلنا شيئاً من ذلك باذنه فلا ضمان ولو مات الواقع في الزاوي جوعاً أو غماً فلا ضمان على حافره وإن بلا إذن وعند محمد علي الضمان وكذا عند أبي يوسف في الغم لا في الجوع وإن وقع حجر فمات آخر فضاها ما تلف به على الثاني ولو أضرحت جناحاً في داره بآعها فضاها ما تلف به عليه وكذا الوضع خشبة في الطريق ثم باعها وبرئ إلى المشتري منها فتركها لمشتري فضاها ما تلف بها على البايع ولو وضع في الطريق حجراً فأحرق شيئاً ضمنه ولو أحرق بعد ما حركته الرياح إلى موضع آخر لا يضمن أن كانت ساكنة عند وضعه ويضمن من حمل شيئاً في الطريق

فإن كانت الدية على قلة من أحدثت

لا على العار

أصابه

فوقه

يؤثر

عن موضعه فتلغ به نفساً وماله

بأن أضرحت جناحاً في داره

من جنابة الخشبة

الجشينة

على رأسه أو ظهره

بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان
 بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان
 بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان

ما تلف بسقوطه منه وكذا من ادخل حصرا او
 قد بلا او حصاة الى مسجد غير بلا اذن فعطب
 احد خلافها ولو ادخل هذه الاشياء الى مسجد حية
 لا يضمن اجماعا وكذا لو تلف شئ بسقوطه رداء وهو
 لا يسه ومن جلس في المسجد غير متصل فعطب به احد
 ضمنه خلا فالحما ولا يفرق بين جلوسه لاجل الصلوة او
 للتعليم او بقراءة القرآن او نائم فيه في اثناء الصلوة و
 بين ان يمر فيه او يقعد للحديث ولا يضمن مسجد حية
 وغيره اما المقتلف فيقول على هذا الخلاف وقيل
 لا يضمن بلا خلاف وفيما لم يضمن اجماعا
 وان لم يضره ولو استاجر دابة الدار عملة لا يخرج
 الحجاج او الظلة فتلف به شئ فالضمان عليهم ان قبل
 فراغ عملهم وان بعده فعليه ويضمن من صب الماء
 في الطريق العامة ما عطب به وكذا ان رثته بحيث
 يزلق او يوقض به واستوعب الطريق وان فعل
 شيئا من ذلك في سكة غير نافذة وهو من اهلها
 او قعد فيها او وضع متاعه لا يضمن وكذا ان رثته ما
 لا يزلق عادة او يضر الطريق فتعد المار المروءة
 ووضع الحطب كالرث في استيعاب الطريق و

بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان

بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان

بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان

بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان

بغيره على شئ في الطريق فقط المحل على انسان

علامه

المطاف

وعنده وان رث فناء حانوت بان صاحبه
 فالضمان على الامر استحسانا كما لو استاجر
 لبنى له في فناء حانوته فتلف به شئ بعد
 فراغه ولو كان امره بالبناء في وسط الطريق
 فالضمان على الاجير ولو كنس الطريق لا يضمن
 ما تلف بموضع كسبه ولو جمع الكناسه في
 الطريق ضمن ما تلف بها ولا ضمان فيما تلف شيئا
 فعل في الملك او في فناء له فيه حق التصرف
 بان لم يكن للعامة ولا مشتركا لاهل سكة غير نافذة
 وان استاجر من حفر في غير فناء فالضمان
 على المستاجر ان لم يعلم الاجير انه غير قائم
 وان علم فعلى الاجير وان قال هو فاني وليس
 لفي حق الحفر فالضمان على الاجير قياسا
 وعلى المستاجر استحسانا ومن بنى منظره بغير
 اذن الامام فعليه احد المروءة عليها فعطب
 فلا ضمان على الباقي **فصل** ان مال حايظ الى
 طريق العامة فطوبى له ينقصه من سلم او دمي
 واشهد عليه فلم ينقصه في مدة يمكن نقضه فيها
 فتلف به نفس او مال ضمن عاقلة النفس وهو المال

اجرة المطوسه

تلفه يمين

في حكم الحائض المائل

استحسانا وليا حائضا لا يضمن

عاقلة رب الماشي

بانهام

كانها بقدران على ان الوارثة كمال الضمان قال النعمان

ضمن ما تلف به

وكذا لو طوب بدمين تلك بقضه كاب الطفل
 ووصيته والراهن بملك الرهن والعبد الناجر
 والمكاتب ولا يضمن ان باع بعد الاشهاد وسلبه
 الى الشترى فسقط ولا ان طوب بدمين لا يملكه
 كالمزني والمشتاجر والمودع وان بناء ما لا ابتد
 ضمن ما تلف بسقوطه وان لم يطالب بقضه كما في
 اشراج الجناح ونحوه فان مال الى دار رجل فالطلب
 لربها وسكنها فيصح ثاجله وارباه ولا يصح التاجيل
 فيما مال الى الطريق ولو مل القاصي والشهد ولو كان
 الحائط بين خمسة فاشهد على اقدمهم ضمن ما تلف به
 وعندهما نصف وان حفر احد ثلثة في داره لم يجر
 بغرذن شريكه او بنى حائطاً ضمن ثلثي ما تلف به
 وعندهما نصف **باب جنابة البهيمه** عليها يضمن الركب
 ما وطئت دابة او صابت بيدها او رجلها او
 رأسها او كدمت او حبست او صدمت لا ما نقت
 برجلها او ذنبها الا اذا اوقضها ولا ما عبط برؤسها
 او بقية لها سائرة او موقفة لاجل فان اوقضها
 لا لاجل ضمن ما عبط به فان اصاب بيدها او رجلها
 حصاة او نواة او تارت غباراً او حجر صغيراً

قاله ربه

ففقاه

نقد الاضرار من الحارة وكذا لا يضمن الدابة ما يضرها

اعني

ففقاه عينا او افسد ثوباً لا يضمن وان كبر ضمن
 ويضمن القائد ما يضمنه الركب وكذا السابق
 في الامح وقيل يضمن النفع ايضاً ولا كفارة عليها
 ولا حرمان ارث او وصية بخلاف الركب وان
 اجتمع الركب والقائد او الركب والسائق فالضمان
 عليها وقيل على الركب وحده وان اصطدم فارسان
 او ماشيان فما تضمن عاقلة كل دية الاخر وان تجاذبا
 خيلاً فاقطع فانا فان وقع على ظهرها فمها هدر
 وان على وجهها فعلى عاقلة كل دية الاخر وان اختلفا
 فدية من على وجهه على عاقلة من على ظهره وان قطع
 آخر الحبل فماتا فماتتاهما على عاقلة وان ساق دابة
 فوق رجليها او غيره من ارجلها على انسان فمات
 وكذا قائد قطار وطئ بعير منه انساناً والنفس
 على عاقلة والمال في مال وان كان مع القائد سائق
 فالضمان عليها فان ربيد بعير على قطار بعير علم
 قائده فعطب به انسان ضمن عاقلة القائد الدية
 ورجعوا بها على عاقلة الرابطة ومن ارسل بهيمة
 او كلباً وساقه ضمن ما اصاب في فورة وفي الطريق
 لا يضمن وان ساقه وكذا في الدابة والكلب اذا لم يسق

يضمن

لنعمان

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

سودوي

او انقلبت بنفسها لئلا اوها را فاصابت مالا او
 نفسا او من ضرب دابة عليها ركب او تحسها ففقد
 او ضرب بيدها احدا او نفرت فصدت منه فمات ضمن
 هو لا الركب ان فعل ذلك حال الشرب وان او قضا لا
 في ملكه فعليها وان نفخت الناحس فدمه هدر
 وان القت الركب فضمانه على الناحس وان فعل ذلك
 باذن الركب فهو كفعل الركب لكن ان وطئت احدا
 في فورها بعد التحس بالاذن فديته عليها ولا يرجع
 الناحس على الركب في الاصح كما لو ايسر سائسا
 على دابة بتسييرها فوطئت انسانا فمات لا يرجع عاقلة
 الضبي بما غرموا من الدية على الامر وكذا لو قتل
 الضبي سلاحا فقتل به احدا وكذا الحكم في تحسها و
 معها قائد او سائق وان تحسها بشي منسوب في الطريق
 فالضمان على من نصبه ولا فرق بين كون الناحس
 صبيا او بالغاً وان كان عبدا فالضمان في رقبة و
 جميع مسائل هذا الفصل والذي قبله ان كان المالك
 آدميا فالدية على العاقلة وان عجمية فالضمان في
 مال الجاني ومن فقعا عين شاة قصاب ضمن ما
 نقصها وفي عين الفرس والبغل والحمار او بعير

ارض تحت حمارها
 اي ضربت بنفسها احدا
 الناحس
 الضمان

بان صاحب دابة
 فسد

جزء

دور بغا زلجي
 لادوي انه عم قضي في عين الدابة يدعي القيمة

الحمار او بقرة ربع القيمة **باب جنابة الرقيق**
 وتخليه جنابات المملوك لا توجب الا ذبحا واحدا
 لو حمله للذبح والاقمة واحدة لو عر حمله فلو جني
 عبد خطاء وان شاء ميولا دفعه بها وعلمه ولها
 وان شاء فداء بارشها حلالا فان مات العبد قبل
 ان يتخير شيئا بطل حق الجني عليه وان بعد ما
 اختار فداء لا يبطل فان فدا بجني فالحكم كذلك و
 ان جني جناتين دفع بهما فبعضهما بنسبة حفر
 او فداء بارشها فان باع او وهبه او اعطى او دبره
 او استولدها غير عالم بها ضمن الاقل من قيمته ومن
 الارش وان علما به لم ضمن الارش كما لو علق عتقه
 بقتل زيد او رميه او شجبه ففعل وان قطع عبد
 يد حرم عدا فذبح اليه فاعتقه فسرى فالعبد صالح
 بالجنابة وان لم يكن اعتقه يرد على سيده ليقاد
 او يعفى وكذا لو كان القاطع حرا فصالح المضموع
 على عبيد ففعل اليه فان اعتقه فهو سرى فهو صالح
 بها وان لم يعتقه فسرى يرد وقيد وان جني ما دون
 مذيون خطاء فاعتقه غير عالم بها ضمن لرب الدين
 الاقل من قيمته ومن دينة ولو جني لجنابة الاقل

وفي الجنابة

حكم الجنابة لثانية حكم الاول

ار دعي المولى العبد بالجنابتين الى لي يباع

بان قال ان قلت زيدا فمات قرا لا

قود

النفقات

من قيمته ومن ارشها ولولدت ما ذوت مديونة
 يباح معها في دينها ولوجبت لا يدفع في جنايتها
 ولو اقر رجل ان مريدا حصر عبده فقتل ذلك
 العبد ولي المقر خطاء فلا شيء له وان قال المقتل
 قتلت اخا زيد قتل عني وقال زيد بل عبدي فالقوله
 للمقتل وان قال المولى لامة اعتقها قطعت يدك
 قبل العتق وقالت بل عبده فالقول لها وكذا كل ما نال
 منها الا الجراح والغلبة او عند محمد لا يضمن الا شيئا
 بعينه يؤمر برده اليها ولو امر عبد مجرورا او
 صبي حبسا بقتل رجل فقتله فالدية على عاقلة القاتل
 وجعور اهل العبد بعد عتقه لا على الصبي الامر لو كان
 مأمورا العبد مثله دفع السيد القاتل او فداه
 ان كان خطيا او المأمور صغيرا ولا يرجع على الامر
 في الحال ويجب ان يرجع عليه بعد عتقه بالاقل
 من قيمته ومن العدا وان كان عمدا والمأمور كبيرا
 اقتصر وان قتل عبدا فمهرين لكل منهما وليان ففعا
 لحد وليي كل منهما دفع نصفه الى الاخرين او فدى
 بدية لهما وان قتل احدهما عمدا والاخر خطاء ففعا
 احد وليي العبد فدى بدية لولي الخطاء وبنصفها

في كسبه
 ١٢٣٤٥٦٧٨٩
 ١٠١١١٢١٣١٤١٥١٦١٧١٨١٩٢٠
 يعني اذا قال بامتنك قبل الاشاق
 اولفت منك غلة تلك قبل فقات
 لا بد بعده فالقوله لان الله كونهما
 في حال الرق هذا عند الامام وابي
 يوسف
 المجرور

الذي لم يعف المولى العبد
 الى ولي الخطاء وله ولي العبد
 ثلثا لولي الخطاء وثلثا للذي لم يعف
 من وليي العبد

لاحد وليي العدا ودفع اليهم ليقسموه اثلثا عولا
 وعندها ار باعا منازعة وان قتل عبدا اثنين قريبا
 لهما ففعا لهما بطل الكل وقال لا يدفع العا في نصف
 نصيبه الى الاخر او يفديه برنج الدية وقبل محمد
 مع الامام **فصل** بدية العبد قيمته فان كانت
 قدر دية الحر او اكثر نقصت عن دية الحر عشرة
 دراهم وكذا لو كانت قيمة الامة كدية الحر او
 اكثر وفي الغصب تجب القيمة بالغة ما بلغت و
 ما قدر من دية الحر قدر من قيمة الرقيق ففي يده
 نصف قيمته ولا يزد على خب آلاف الا خمس
 ومن قطع عبيد عمدا فاعتق فسرى اقتصر
 منه ان كان وارثه سيده فقط والا فلا وعند
 محمد لا قصاص اصلا وعليه ارش ليد وما نقص
 الى حين العتق ومن قتل عبدا واحدا ففعا
 فبين واحدما فارشهما له وان قتل دية حر
 وقيمة عبدا ان القاتل واجدا وان قتل كلا واحد
 فقيمة العبد ومن فقا عيني عبدا فان شاء سيده
 دفعه اليه واخذ قيمته او امسكه ولا شيء له
 وعندها ان امسكه فلا ان يضمنه نقصانه

بطلت العدة
 جعفر بن محمد
 اربعة لولي الخطاء وربع واحد وليي
 قيمة العبد
 اجازا فغنص عبد ا قيمته مائة دينار فهلك
 في يده يلزمه تلك القيمة
 فالواجب في الرقيق
 بشر بكدن بش السيك او ذرية
 ذكارة او نازا
 يقتصر منه
 بالقطع
 يارسه ايكسك
 بعد ما قاتل احدا فقتل اثنين الحر في
 احدهما
 يعني وان قتل احد العبدين جبر والاخر
 رجلا اخر
 للسيد

فان قتل احد العبدين جبر والاخر
 رجلا اخر

وان جنى مدبرا او اثم ولا يضمن السيد الاقل من
 القيمة ومن الارش فان جنى اخري شارك ولي
 الثانية ولي الاولى في القيمة ان دفعت اليه بقضا
 والا فان شاء اتبع ولي الاولى وان شاء اتبع
 المولى وعندهما يتبع ولي الاولى بكل حال و
 ان اعتق المولى المدبر وقد جنى جنائيات يلزمه
 الاقامة واحدة وان اقر المدبر بجناية خطا
 لا يلزم شي في الحال ولا بعد عتقه **باب غضب**
العبد والعتق والمدبر والجناية في ذلك
 ولو قطع سيد يد عبده فغضب فمات من القطع في
 يد الغاصب ضمن قيمته بمقتضى ما وان قطع سيده
 يد الغاصب فمات برئ الغاصب ولو غضب
 مجرور فمات في يده ضمن ولو غضب مدبر جنى
 عند غاصبه ثم عند سيده وبالعكس ضمن سيده
 قيمته لهما ورجع بسيفها على الغاصب ودفع
 المذب الاقل في الصورة الاولى ثم رجع برثانيا
 عليه وعند محمدا يدفعه ولا يرجع ثانيا وفي الصورة
 الثانية يدفعه ولا يرجع ثانيا بالاجماع والفقن
 في الفصلين كالمذبر الا انه يدفع وفي المدبر يدفع

الجناية

المولى
الاولى

من القضاء
وعليه
ولا شيء
على المولى

لا يلزم
اقرار

عبد

مذبر

ان جنى
المدبر
فمات
عنده
الغاصب
بغير
قيمة

ما رجع على غاصب المولى الجناية
 الاولى
 وولي الجناية الاولى

ان المولى يدفع
 المولى على غاصب المولى نفسه
 ان الفرق بينهما
 القيمة

القيمة وحكم تكرار الرجوع والدفع كما في المدبر
 اختلافا واتفاقا ولو غضب رجل مدبرا فمات
 جنى عنده في كل منها غير مستندة قيمته لهما
 ورجع بها على الغاصب ودفع نصفها الى ولي
 الاولى ورجع به عليه ثانيا اتفاقا وفيه
 خلاف فمات ومن غضب صبي فمات في يده
 فجأة او جنى فلا شيء عليه وان لبصاعقه او
 نهش حية فعلى عاقلته دية ولو قتل صبي عبدا
 مؤدعا عنده ضمن عاقلته وان اكل طعاما
 او اتلف مالا او دس عنده فلا ضمان خلافا
 لابي يوسف ولو اذبح عند عبده مجرور مالا
 ضمن بعد العتق في الحال خلافا لابي قراض و
 الاعارة كالايداع فيها والمراد بالتبصير العاقل
 وفي غير العاقل يضمن الماله ايضا بالاتفاق كما يضمن
 العاقل ايضا ما لا يتلفه بلا ايداع وخبر **باب**
القسم اذ وجد ميت في محلة بد اثر القتل
 من جرح او فروع دم من اذنه او من عينيه
 او اثر خنق او ضرب ولم يدس قاتله وارعى عليه
 قتله على اهله او بعضهم ولا يشته له خلف

نفسه
مولى الجنايتين

او نصف القيمة المأخوذة من الغاصب ثانيا

يلزم

وهي لغة بمعنى القسم وهو العزم مطلقا
 وهو لغة بمعنى القسم وهو العزم مطلقا

مولى المدبر

نحو الخطأ

سرى الدار

الدين

أهل الحلة

أصحاب أمارة القديس الذين
ملكوا حياطين في الامام المدينة
وقسمها بينهم بحسب حجة

فالقسامة ايضا خلا فالابى يوسف والا كورت
عليه والقسامة على الملاك دون السكان وعند
ابى يوسف على الجميع وهي على اهل الحطة ولو بى منهم
واحد دون المشتري وعند على المشتري ايضا
وان لم يبق من اهل الحطة احد فاعلى المشتري وان
بيعت دار فلم تقبض فعلى البائع وعندهما على
المشتري وفي البيع بخيار على ذى اليد وعندهما
على من يصير الملك ولا تدي عاقلة ذى اليد الا بحجة
انها له وان وجد في دار مشتركة سها ما يختلف
فالقسامة والدية على الرؤس وان وجد في
فعلى من فيها من الملاحين والركاب وان وجد
في مسجد حطة فعلى اهلها وان بين قريتين فعلى
اقربهما وان في سوق مملوك فعلى المالك وعند
ابى يوسف على السكان وفي غير المملوك كالشوارع
على بيت المال وكذا ان وجد في المسجد الجامع وكذا
ان وجد في السجج وعند ابى يوسف على اهل السجج
وان في برية ليس بقرية قرية يسمع منها الصرير
فهو هدير وكذا في وسط القرية وان محتسبا
بالسبط فعلى اقرب القرى منه وان اتقى قوم

بجانب الهر القسامة والدية

من اهل الحلة يضار الخسنيين

مخلفهم

قتل

كادهم او

شبهت

العداوة

الحسن

عزله

حطة

سواك

معد

اولا

حسن رجلا منهم بخيارهم الولي بالله ما قتلناه
ولا علينا له قاتلا ثم قضى على اهلها بالدية وما
تم خلقه كالبر ولا يحلف الولي وان كان لو
فان نقص اهلها عن الحسن كورت اليمين الى ان يتم
ومن نكل حبس حتى يحلف ومن قال منهم قتل فلا
استثناء في عينه وان ادعى الولي لقتل على غيرهم
سقطت عنهم ولا يقبل شاهدتهم على غيرهم خلا فاهما
ولا على بعضهم ان ادعاه اجماعا وجود اكثر البدين
او نصفه مع الرأس كوجود كله ولا قسامة على
صبي ومجنون وامرأة وعبد ولا قسامة ولا دية
في ميت لا اثر به او يخرج الدم من فيه او انقذ
او دبره او ذكره او وجد اقل من نصفه ولو مع الرأس
او نصفه مشقوقا بالطول وان وجد على دابة
يسوقها رجل فالدية على عاقلته وكذا لو كان
يقودها او راكبها وان اجتمعوا فعليه وان
وجد على دابة بين قريتين فعلى اقربهما وان وجد
في دار نفسيه فعلى عاقلته وعندهما لا شيء فيه
وان وجد في دار اسنان فعليه القسامة وعلى
عاقلته الدية وان كان العاقله حاضيا يخلون

بجانبهم

في قسامة

أعطف الخسنيين كما كرمهم فائس بها
العدة وهذا حكاية قول الجميع
أدلى القول بان اهل الحلة قتلوا لان الولي
مدعى ولا يمين على المدعى بالتقص

الطلاق

بان قال بالله ما قتل ولا عرفت قاتلا
غير فلا ن لانه يريد استثناء خصمه عن نفسه
بجانبه بقله فلا ن فلا يقبل فيحلف على
ما ذكر

رأى قلده لسانه وروى اهل الحلة سئل كان
شاة مالكا للدية او غيرها لك لان الدية
وبدلتا فصار كما لو وجد في دار
عبد حرم

زید عمری سن قتل ایدک جو د عمر بنی کده عکرو دخی قتل اهل ذریع زانده بن فلان
 ناصیه بعیده هم ایدم جو د عمر ایدوب بینه اقامت ایلمه اجتماع اهل ذریع
احکام اول نماز اما عمر قتل اهل ذریع زانده عمر و ناصیه بعیده هم ایدوک
 مشهور اولوب بهر احد یلیدیم سنه ایسه زیدک دعوت اجتماع اول نماز سیم جمع
 بند زوج زندک مکه اولوب اخی ایکی سکن اولدقوی منزلم مخوفه بولوب
 قاع معلوم اولسه بندک ذریع شرعی زید لازم اولور **خمس** محکم
 ایلمه کی لازم اولور **زین** لازم اولور **مکمل** محکم
 بند کند یک مکمل منزه کیمه ایلمه زوج زید ایلمه یا تورکن بند دوشکنده چرخه
 و مقبوله بولسه قاع معلوم اولسه زید شرعاً دیت لازم اولور
 نصف دیت لازم اولور

احمد باشا
 هذا کتبک
 الدین ارتحال
 محمولند

وجوب القصاص والدية ولا یؤتی علی الجناح بالقرینه لانه الحق بغير اربعة من غیره

فهو علی صاحب الارض **کتاب الجناح** **قل** هی جمع مغفلة
 وهي الدية وکما قلده من یؤدیها وهم اهل الذیون
 ان کان القاتل منهم یؤخذ من عطا یا هم فی ثلث
 سنین فان خرجت ثلث عطا یا فی اقل او اکثر
 اخذ منها ومن لم یکن منهم فعاقلته قبیلته یؤخذ
 منهم فی ثلث سنین من کل واحد ثلث دراهم او اربع
 کل سنه درهم وثلث لا ازیده هو الا یخ وقل یؤخذ
 فی کل سنه ثلث دراهم او اربعة فان لم یتسع القبیل
 لذلک ضم الیهما اقرب القبایل نسبا علی ترتیب
 العصبان والقاتل کاحدم وان کان من من یتأخر
 باطراف او بالخلف فعاقلته اهل حرثه وخطفه
 وعاقله المقتق ومولی الولاية مولا وعاقلته
 وعاقله ولد الملاء عذرة عاقله امته فان ادعاه
 الاب بعد ما عقلوا عنه رجعوا علی عاقلته باعزموا
 او انما یقفل العاقله ما وجب بقس القتل فلا تقفل
 جنایه عمد ولا جنایه عبید ولا ما لازم یقتل او
 اعتراف الا ان یصدقوه ولا یقبل من نصف غیر
 الدية بل ذلک علی الجانی ولا یدخل النساء والقضا
 فی العقل ولا یعقل مسلم عن کافر ولا بالعکس یعقل

ما الجیش الذین کتب اسلامهم فی الذیون
 ای الذریع

منها باز خرجت سنه سنه

سنه سنه سنه باز خرجت سنه و لحد

درهم

یؤخذ

بدر

بالبیاض

لعدم التناصیر

قوله وهو سبعة لانها مشروطة لنا علينا وما شرع لنا يكون مندوبا ومندوب وهو شرع
بعد الوفاة ففعله بالشرع وحال الحياة والقاسم من بانيه صورته لان ملكه مضاف الى اصل
زوال ملكيته ولو اضيف الى حال قياها بان قال ملكك غذا كان باطلا فهذا اول
الا انما استثناه الى انه الكائن اليها فان الالب في معزوز بما يله مقصود في عمله فاذا عثر له
المرض وخاف الممات يحتاج الى علاج بعض ما في طمعه في التقريط بما له على وجه لوم في
فيه يحقق مقصوده المالك ولو ارضاه الله لمصره الى طلبه المالك وفي شرع
الوصية ذلك في شرعنا ومثله في الامارة مبتداه ما في اضاف عقد الامارة
الى زمان المستقبل وقد تفرق المالكية بعد الموت باعتبار الحاجة كما في قدر العتمة
والدين وقد تطلق به الكفاية وهو قوله تعالى في بعد وصية يوصي بها او دين
والسنة وهو قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى قد قسم ثلث املاككم
في آخر اعماركم زيادة لكم في اعمالكم نقصونها حيث شئتم او قال حيث اصبتم
وعلى جواز الوصية اجماع الامة ههنا في اول كتاب الوصية

زيد وارثه اولاد غير مكملين اولاد بكره بك في وصية ابيه وصية حرة صحيحة ولو لم
أخو
لا يصح لا منقعة الوصية كحصر الورثة في المال والمال اما في المال اذ اداء به الكفاية واما
في المال بالغ ولو اوصى كالكفاية جاز لانه اما ان يعنى به الكفاية فيصير اوصيا
فيجوز الوصية واما ان يعنى فيه في الرق فيصير ميراثا ويجوز وصية لا لبعضهم وبعض
فلا يكون في هذه الوصية اثنا بعض الورثة فيجوز كما لو اوصى بثلث جميع ورثته في بيع
في الوصايا في فصل في شرط الركن كورثته في الوصايا

وصى او لغيره زيدا مائة دينار طلبت له وصايتها اخراج ونور الوصية العلم
بونه او اكثر كثره وارثه في ثلثي اخراج ولما مقرر وصية اوصى على الميت وبن
اختصرا ان القاض في كل خرج المال في يده قال بعضهم لا يخرج من يد عينا انه له
فيخرج القاض في يده وقال بعضهم لا يمكن له سيرة على الدين فان القاض في يده
عن الوصاية وقال الفقيه ابو الليث يقول القاض اما ان تتركه عن الدين الذي
تدبر او يقيم السيرة عليه حتى تستوفي الدين والا فخرجك من الوصاية فان لم يقع
اخرجه عن الوصاية وعن محمد بن الوصي اذا اوصى بدينار على الميت وليس له سيرة فان
القاض يقر له عن الوصية وان كان له سيرة فان القاض ينصف الميت وصيا في يده
المدة السيرة عليه ثم ان القاض بالي بعد ذلك ان تترك الناء في وصايتها
الا وانما في الوصية وان شاء اعاد الاول الى الوصاية بعد ما نفق دينه وذر اخوانه
ان القاض يجمع الميت وصيا في يده مقدار الدين يدع عليه فاقصة ولا يخرج الوصي عن الوصاية

بان قال جئت عن الوصية
فمنه قبل سنة فلا
او من طبعه من وصية الميت
وجوه

في المصنف كقطع الثوب وخياطته

ارالمبيع وقبضه
عند اي من الموهوب

في وصية قول او فعلا بقطع حق المالك في الغضب
او يزيل ملكه كالبيع والهبة وان اشتراه او رجع
بعد ذلك او يوجب في الموصي زيادة لا يمكن التسليم
الا بها كلب السويق والبناء في الدار والحسين بالفضل
وقطع الثوب وبيع الشاة ويجوز لا غسل الثوب
ونحصيل الدار وهدمها والحجر ليس بخرج
عند محمد خلافا لابي يوسف ولا قوله اقربت الوصية
او كل وصية اوصيت بها لفلان فهي حرام ولو قال
ما اوصيت به لفلان فهو لفلان فرجوعه الا ان يكون
فلان ثانيا مبتدئا وتصل هبة المريض ووصيته
لاجنبيه نكها بعد ما وكذا اقراره ووصيته و
وصيته لابي الكافرا والرفيق ان اسلم او عتق بعد
ذلك وهبة المفقود والمطلوب والابن والمملوك
من كل مال ان حاله لم يخف موته منه والا فزنته

ابن الرقيق

نكح ماله

باب الوصية بثلث المال ولو اوصى لكل من اثنين
ثلث ماله ولم يجر وارثه قسم الثلث بينهما نصفين
ولو اوصى لثلاثة ولا خير بسد سه قسم لثلاثة
ولو اوصى لثلاثة ولا خير بثلثه او بنصفه او بثلث
ينصف الثلث بينهما وعند ما يثلث في الاول

اتفاقا
الثالث بينهما
ولم يجر الورثة
ولم يجر الورثة

احدهما ثلث والاخر ثلثه

باري بولوز

لا يجر لثلاثة اسهم من ماله صاحب الثلث وسهمان
لصاحب الثلثين

في الذمة وهي المصلحة عن كونها نصفا او ثلثا او غيرها موصرتها
ان يوصي لزيد ثلثيها والآخر ثلثيها ودرهما او ثلثيها او ثلثيها او ثلثيها
درهما يضر كل بقدر وصية فيضرب الاول ثلثه وثلثه وثلثه
الماله والثاني الثلثين وثلث الماله

ثمن ولا يعطى له حكم ماله من الزيادة
على الثلث

لصاحب الثلث
لصاحب النصف
لصاحب الثلث
لصاحبه

وتخمس خمسين وثلثه أخماس في الثاني ويرجع في
الثالث ولا يضرب الوصي بالزيادة على الثلث عند الملام
إلا في الحجابة والسعاية والدرهم المرسلة وتبطل
الوصية بنصيبه ونحوه بثل نصيبه ولو كان له
أبناء فلم يوص له الثلث وإن ثلثة فالربع وإن أوصى
بجزء من ماله فاللعين إلى الورثة أو أن يسميهم باليد
وعندهما مثل نصيب أحدهم إلا أن يزيد على الثلث و
لا إجازة قالوا هذا في عرفهم وفي عرفنا التمسك بجزء
وأن يوصي له سدس ماله أو ثلث ماله وأجازوا أنه
الثلث وإن سدد سبه ثلث سدسه فله السدس وهو
أشبه الجلس واختلف ولو بثلث درهمه أو غنمه
أو ثيابه وهي من جنس واحد فهلك الثلثان فله الباقي
إن خرج من الثلث فكذا كل مكيل أو موزون وإن
بثلث ثيابه وهي متفاوتة فهلك الثلثان فله ثلث
مابقي وإن بثلث عبده فكذا كل وعند كل الباقي
وقيل يوافقان والدواب كالعبيد وإن أوصى بالعين
وله عين ودين فربما عيّن إن خرجت من ثلث العين
والأدفع ثلث العين وثلث ما يستوفي من الدين
حتى يتم وإن أوصى بالثلث لزيد وعمر وأحدهما

فإن نصيب الثلث بينهما فكل من نصيب
الثلث وعندهما يجعل للوصي عازار
على الثلث ثلثي ويضرب كل بقدر وصية
فيقسم الثلث في الأول على ثلثه أسهم
في الثانية على خمسة وفي الثالثة على
أربعة كما بينا أنفا
فإن كان ثلث رجل ثلثه ان قيمة أحدهما
تكون ثلثها ان يكون رجل ثلثه ان يباع
ثلثون والآخر ثلثون ثلثا فلو كان يباع
الأول من زيد بثلثة والآخر من عمر بثلثة
ولا ماله سواهما فالوصية في حق زيد بثلثة
وفي حق عمر بثلثة بثلثة بثلثة بثلثة
في باع الأول من زيد بثلثة والآخر من
ويباع الثاني من عمر بثلثة بثلثة بثلثة
وصية له فخذ عمر من الثلث ثلثه بثلثة
وإن كانت زائدة على الثلث على عمر بثلثة
فذلك صورتهما ان يوصي بثلثيها مائة وثلثها
له سواهما فالوصية للأول ثلث الماله والثاني
ثلثين من ثلث الماله فهما الرصبة بينهما الثلثان
واحد للأول والثاني للثاني فيقسم الثلث كذلك
فيقسم من الأول ثلثه وهو ثلثه وثلثه وثلثه
يقسم من الثاني ثلثه وهو ثلثه وثلثه وثلثه
فيقسم كل بقدر وصية وإن كان زائدا على الثلث
عند كل من يبايع
بأن كان ثلثه الألف من ثلثه
أبدا كل ثلثه من ثلثه

الثلث ماله

من علم موت أحدهما أو لا يعلم
ثلث ماله واحد هاتين من الثلث

ميت فكل للحي وإن قال بن زيد وعمر فالنصف للحي
وإن أوصى بثلث ماله ولا ماله له فاكسب فله ثلث ماله عند
الموت وإن بثلث غنمه ولا غنم له أو كان فملك
قبل موته بطلت وإن استفاد غنما ثم مات
صحت في الصحيح وإن أوصى ببناء من ماله ولا شاة له
فلا قيمتها وتبطل الوصية من غنمه ولا غنم له وإن
بثلث ماله لا تموات أولاده وهن ثلث وللفقير
والمساكين فلهن ثلثه أخماسه وكل فريق خمس
محمد ثلث أساعيه وكل فريق سبعين وإن أوصى
بثلث ماله لزيد وللفقير فله نصفه ولهم نصفه
وعند محمد ثلثه ولهم ثلثاه وإن أوصى بائة لزيد
ومائة لعمر وثمة قال بكر أشركتكم معها فله ثلث
مال كل وكوماة لزيد وخمسين لعمر فلكل نصف
مال كل منهما وإن قال لفلان على دين فصدقة
فإنه يصدق في الثلث فإن أوصى مع ذلك بثلث
عزل ثلث لها وثلثان للورثة ويقال لكل صدقة
فيما شئتم فيؤخذ أصحاب الوصايا بثلث ما أقر
به والورثة بثلث ما أقر وأب ويختلف كل على
العلم يدعوى الزيادة على ما أقر وإن أوصى

لأن الرصبة في الفقير والمساكين لفظ الجمع
واقعة في الثمن والوصية اختار الميراث فكان الجمع
فريق اثنين أو ثلثا أو ثلثا أو ثلثا أو ثلثا
سبعة ولها أن الجمع المختار بالدماء بالجموع
ويبطل الجعنة كما في قوله لا يحل لكم النساء
به العلة فيقسم على خمسة ولهن ثلاثة
منها ثلث

واحد من الفقير والمساكين

الآخر

شركة بكر أشركتكم معها

أمران يصدقوا الدين في مقدار دين

مع إقراره بالدين المجهول

من أصحاب الوصايا أو لكل من الورثة

عدم

من أصحاب الوصايا أو كل من الورثة

شوقه ويرجى

بَيْنَ لَوَاثِمٍ وَلَا جَنَاحِي فَلَا جَنَاحِي نَفْسُهَا وَلَا شَيْءَ لِلْوَرِثَةِ
وَأَنْ أَوْصَى كُلَّ مَنْ تَلَتْهُ بِتَوْبٍ وَهِيَ مُتَفَارِقَةٌ فَضَلَّحَ
تَوْبٍ وَلَمْ يُدْرِكْهَا هُوَ وَالْوَرِثَةُ تَقُولُ لِكُلِّ هَلْكَ
حَقِّكَ بَطَلَتِ الْوَصِيَّةُ فَإِنْ سَلِمُوا مَا بَقِيَ فَلَذِي جَيِّدٍ
تَلْتَا جَيِّدَهَا وَلَذِي الرَّدَى تَلْتَا رَدِّيْهَا وَلَذِي
الْوَسْطَةِ تَلْتَا كِلَاهُمَا وَأَنْ أَوْصَى بَيْتٍ مَعَيْنٍ مِنْ دَارٍ
مُشْرَكَةٍ قُبِيعَتٍ فَإِنْ خَرَجَ الْبَيْتُ فِي نَفْسِ الْمَوْصِي
فَهُوَ الْمَوْصِي لَهُ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ لَهُ نِصْفُهُ وَإِلَّا فَلَهُ قَدْرُ
ذَرْعِهِ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ قَدْرُ نِصْفِ ذَرْعِهِ وَالْأَقْرَارُ كَالْوَرِثَةِ
وَقِيلَ لِاخْتِلَافٍ فِيهِ لِمُحَمَّدٍ وَهُوَ الْمُخْتَارُ وَأَنْ أَوْصَى بِالْإِثْمِ
عَيْنٍ مِنْ مَالٍ غَيْرِهِ فَلَرَبُّهَا الْأَجَازَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي
وَلَمْ يَنْتَفِعْ بَعْدَ الْأَجَازَةِ بِخِلَافِ الْوَرِثَةِ لَوْ أَجَازَ وَآ
مَا زَادَ عَلَى الثَّلَثِ وَأَنْ اقْرَأَ أَحَدُ الْأَبْنَاءِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ
بِوَصِيَّةِ أَبِيهِ بِالثَّلَثِ فَعَلَيْهِ دَفْعُ ثَلَاثٍ لِنَفْسِهِ
وَأَنْ أَوْصَى بِأَمْتِهِ فَوَلَدَتِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا لِلْمَوْصِي
أَنْ يَخْرُجَ مِنْ ثَلَاثٍ وَإِلَّا أَخَذَ الثَّلَاثُ مِنْهَا ثَمَنُهَا وَعِنْدَ
مَنْهَا عَلَى السُّوْلَةِ **بَابُ لِقَاقٍ فِي الْمَرَضِ الْعَصِيرَةِ**
بِحَالِ الْمُتَضَرِّفِ فِي الْقَضْرِ الْخَيْرِ فَإِنْ كَانَ فِي الْقَضْرِ
فِي كُلِّ مَالٍ وَأَنْ أَوْصَى بِالْمَوْتِ مِنْ ثَلَاثٍ وَالْمُضَافُ

هو الذي اوجبك على هذا
لما تراءى وفتك تع
الغدا

فان

طاهر بن محمد بن عبد الله
بن محمد بن عبد الله بن عبد الله

إلى الموت من الثلث وأن كان في الصحة ومريض صح
 منه كالصحة ^{بغير} فالتحريف في مرض الموت والحياة و
 الكفالة والهبة وصية في اعتبارها من الثلث فأ
 اعتق وجابا ^{عبد} وضا^ق الثلث عنها ^{فأما} بالحياة أو
 أن قدمت ^{بغير} وهما ^{بغير} إن أقرت ^{بغير} وإن اعتنق بين
 المحابطين ^{بغير} نصف ^{بغير} للأولى ^{بغير} ونصف ^{بغير} بين العتق و
 الأفيرة ^{بغير} وإن خالي بين عتقين ^{بغير} نصف ^{بغير} للحياة و
 نصف ^{بغير} للعتقين ^{بغير} وعندهما العتق ^{بغير} أولى ^{بغير} في الجمع ^{بغير} وإن
 بأن يفتق عنه ^{بغير} هذه ^{بغير} المائة ^{بغير} عبد ^{بغير} فذلك ^{بغير} منها ^{بغير} درهم
 بطلت الوصية ^{بغير} وعندهما ^{بغير} يفتق ^{بغير} الباقي ^{بغير} ولو كان
 العتق ^{بغير} حج ^{بغير} حج ^{بغير} بما بقي ^{بغير} أجماعا ^{بغير} وتبطل ^{بغير} الوصية ^{بغير} يفتق
 عبده ^{بغير} لو حي ^{بغير} بعد موت ^{بغير} سيده ^{بغير} فدفع ^{بغير} بها ^{بغير} وإن
 فلا ^{بغير} ولو أوصى ^{بغير} لزيد ^{بغير} بثلث ^{بغير} ماله ^{بغير} وترك ^{بغير} عبدا ^{بغير}
 فادعي ^{بغير} زيد ^{بغير} عتقه ^{بغير} في الصحة ^{بغير} والوارث ^{بغير} عتقه ^{بغير} في
 المرض ^{بغير} فالقول ^{بغير} للوارث ^{بغير} ولا يني ^{بغير} لزيد ^{بغير} إلا أن ^{بغير} يفضل
 الثلث ^{بغير} عن قيمته ^{بغير} أو ^{بغير} يبرهن ^{بغير} على ^{بغير} دعواه ^{بغير} ولو ادعى
 رجلا ^{بغير} على الميت ^{بغير} دينًا ^{بغير} وأقعد ^{بغير} اعتاقه ^{بغير} في الصحة
 وصدق ^{بغير} بما ^{بغير} الوارث ^{بغير} سعى ^{بغير} العبد ^{بغير} في قيمته ^{بغير} وتدفع ^{بغير} إلى
 الغريم ^{بغير} وعندهما ^{بغير} لا ^{بغير} يسقي ^{بغير} وإن ^{بغير} اجتمعت ^{بغير} وضأيا

من اذعاق ،
يعف لو اذع عبا فيمة ماتان باة فيمة
اتفق عبا فيمة ماة ولا مال هوا
للك الى الجباة ويسعى العبد في قفصه
الحياة ،

فأورد
عن أبي الوصي بثب ما له الزيد بن عبد
يعني أن الوصي أن التمس هذا
من الورثة والمرضى له اعتق كتمه فلا
العبد لكن قال الوصي له اعتق كتمه فلا
يكون وصيته نافذ من الثلث وقال
الوارث اعق في المرض يكون
وصية كذلك
ح

بأنفق وقع في القصر فيكون له ثلثه
مولى له
ولا مال له
من حقوق الله تعالى وكان بعضها فرائض
بعضها نفقات

نصف اربعين من هذا الم

بأن كان جميعها نكاحاً

بأن كان جميعها فوطاً
الوصايا
من تلك الوصايا
الوصايا

وصايا الله عنها قدمت الفرائض وأن أخرجها فإن وصايا
في الفرضية وأخرجها فقدم ما قدمه وأقبل تقدم الزكاة
على الحج وقبل بالعكس ويقدم الحج والزكاة على الكفالت
في القتل والظهار واليمين والكفارات على صدقة الفطر
وصدقة الفطر على الأصحية وأن أوصى بحجة الإسلام
أحجوا عنه رجلاً من بلده مراكباً إن وقت النفقة
إلا فمن حيث تبقى وإن خرج حاجاً فأتى الطريق
وأوصى أن حج عنه حج من بلده وعندها من حيث
مات استخساناً وعلى هذا الخلاف إذا مات الحاج
من غير الطريق **باب الوصية للأقارب وغيرهم**
جاء الإنسان ملاً وصقة وعندها من سكن خلية و
يجمعهم مسجداً ويستولح الساكن والمالك والذكر
والأنثى والمسلم والذمي وصحة من هو ذم ورحم
محرم من امرأة وخشته من هو زوج ذات
رحم محرم منه يستوي في ذلك الحر والعبد والأب
والأبعد وأقارب وأقرباء وذو قرابة و
أرحامه وذو أرحامه وأنساب الأقرب فالأقرب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه الوالدان
والولد وفي جذروايتان وإن لم يكن له ذم ورحم

فوصية
طوارى لمسلم فالوصية لكل ذي رحم
محرم من امرأة
طوارى وصية فالوصية لمن هو زوج
ذات رحم محرم منه كالزواج بالبنات
والأخوات والعمات والحالات

الأول والوصية
للزوجة والأولاد
والأولاد والأولاد

وصية لأقارب وأقرباء إلى آخره

الوصية
إذا تمت الوصية
عند المم

الافرة

وصية لأقارب وأقرباء إلى آخره
وصية لأقارب وأقرباء إلى آخره

محرم بطلت وتكون للثنتين فصاعداً وعندهما
من ينسب إلى أقصى أب له في الإسلام بأن أسلم أو
أدركه الإسلام وأن لم يسلم فمن له عريان وخلاص
الوصية لعمة وعندهما لكل على السواء ومن له عم
وخلاص نصف الوصية لعمة ونصفها بين خالتيه
وإن له عم فقط فنصفها له وإن له عم وعمة
وخال وخالة فالوصية للعم والعمة على السواء
وعندها الوصية لكل على السوية في جميع ذلك
وأهل الرجل زوجته وعندها من يعولهم
وتضمنهم نفقته وأهل بيته وأبوه وجده
من أهل بيته وأهل نسبه من ينسب إليه من
جهة الأب وأجنسه أهل بيتا به والوصية
لبنى فلان وهو أب صلب للذكر خاصة وعندها
وهو رواية عن الإمام يدخل الأناث أيضاً
ولورثة فلان للذكر مثل حظ الأنثيين ولولد
فلان للذكر والأنثى على السواء ولا يدخل أولاد
الأبن عند وجود أولاد الصلب ويدخلون
عند عدمهم دون أولاد البنت وأن أوصى لبنى
فلان وهو أب قبيلة لا يحصرون قهى باطل

والنسب بكونه

الوصية

الوصية

أوصى أهلياً بغيره
 جميعاً من أهله

وَأَنْ لَا يَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ مِنْهُمْ وَأَوْ رَأْسَهُمْ
 فَلِلْفَقِيرِ وَالْفَقِيرِ مِنْهُمْ وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى إِنْ كَانَ نَوَاحِشُ
 وَلِلْفَقِيرِ مِنْهُمْ خَاصَّةً إِنْ كَانَ نَوَاحِشُ وَلِلْمَوْلَى
 نَوَاحِشُ إِنْ كَانَ نَوَاحِشُ وَأَوَّلُهُمْ
 وَلَا يَدْخُلُ مَوْلَى الْمَوْلَاةِ وَلَا مَوْلَى الْمَوْلَى إِلَّا
 عِنْدَ عَدَمِهِمْ وَتَبْطُلُ إِنْ كَانَ لَمْ يُعْتَقَوْا وَتُعْتَقُونَ
 وَأَقْلُ الْجَمْعِ اثْنَانِ فِي الْوَصَايَا كَالْمَوَارِثِ **بَابُ**
الْوَصِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ وَالْإِسْكَنِ وَالْمَرْقَةِ تَصَحُّحُ الْوَصِيَّةِ
 بِخِدْمَةِ عَبْدٍ وَسَكْنَى دَارِهِ وَبَقِيَّةً بِمَدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ
 وَأَبَدًا فَإِنْ خَرَجَ ذَلِكَ مِنَ الثَّلَاثِ سَلَّمَ إِلَى الْوَصِيِّ لَهُ
 وَالْأَقْبَمُ الدَّارُ وَتَهَا بِنَا فِي الْعَبْدِ يُؤْمِنُ لَهُمْ وَيَوْمًا
 لَهُ فَإِذَا مَاتَ الْوَصِيُّ لَمْ يَرْثِ الْوَصِيَّةُ الْمَوْصِيَّ وَإِنْ مَاتَ
 فِي حَيَاتِ الْوَصِيِّ بَطُلَتْ وَبِئْسَ أَوْصِي لَهُ بَعْلُهُ الدَّارُ وَالْعَبْدُ
 لَا يَجُوزُ لَهُ التَّكْفِيرُ وَلَا اسْتِخْدَامُ فِي الْأَمْرِ وَلَا كُنْ أَوْصِي لَهُ
 بِالْخِدْمَةِ أَنْ يُوَاجِرَ وَأَنْ أَوْصِي لَهُ بِمَرْقَةٍ بَسْتَانَةٍ فَات
 وَفِي غَرَّةٍ فَلَهُ هَذِهِ فَقَطْ وَأَنْ زَادَ أَبَدًا فَلَهُ فِي وَمَا
 يَسْتَقْبِلُ وَأَنْ أَوْصِي لَهُ بِبَقِيَّةٍ بَسْتَانَةٍ فَلَهُ الْمَوْجُودُ وَمَا
 يَسْتَقْبِلُ وَأَنْ أَوْصِي لَهُ بِصُوفٍ غَنِيمَةٍ أَوْ لِبْنٍ أَوْ كَادِيهَا
 فَلَهُ مَا يَجُودُ مِنْ ذَلِكَ عِنْدَ مَوْتِهِ فَقَطْ قَالَ أَبَدًا أَوْ لَمْ يَقُلْ

النساء
 من الرجال
 لعقائهم

ط
 لخدم العبد الموصي وليكن الموصي في الدار
 حق الموصي في ثلث لا يزداد لخدمته حتى
 قسم الأضياع الموصي له في الموصي
 ثلثها ليسكن فيه حتى

الوصية
 في الموصي

وَيَقْبَلُ قَوْلَهُ الْوَصِي فِي مَا يَدْعِيهِ مِنَ الْأَنْفَاقِ الْآتِيَةِ ثَلَاثٌ وَاحِدَةٌ مِنْهَا أَنْفَاقٌ وَهِيَ مَا إِذَا فُضِرَ الْقَاضِي نَفَقَةً
 فِي كَرِّ الْحَرَمِ عَلَى الْيَتِيمِ فَإِذَا دُعِيَ الْوَصِيُّ لِدَعْوَةٍ كَذَلِكَ تَمَّ الْجَمْعُ مَعْلُومًا بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ صَوَاحِبِ الْيَتِيمِ وَأَمَّا يَقْبَلُ قَوْلَهُ
 فِيمَا إِذَا كَانَ مِنْ صَوَاحِبِ الْيَتِيمِ فَيَسْتَحْضِرُ أَنْ لَا يَكُونَ نَفَقَةً زَوْجَةً كَذَلِكَ لَا تَخْرُجُ صَوَاحِبُهُ أَوْ فِي ثَمَنِينَ أَهْلًا
 لَوْ قَالَ دَيْتُ خَوَاجَ أَرْضِهِ أَوْ قَبْلَ عَمَلِهِ الْآتِيَةِ قَالَ الْوَصِيُّ لَا يَبِيعُ عَلَيْهِ كَانَتْ الْجَمْعُ وَالْمَالُ مِنَ الْوَصِيِّ قَبْلَ
 قَوْلِهِ فِيمَا يَدْعِيهِ لَأَنْ سَأَلَ الْوَصِيَّةَ أَوْ نَفَقَةً وَبِئْسَ الْيَتِيمُ أَدْعَى أَنْ يَتِيمٌ تَمَّ كَالْأَخْرِجِ
 ضَمَانَهُ الثَّلَاثَةُ أَدْعَى أَنْ يَدْعِيَهُ عَمَلُهُ الْآتِيَةِ فِي غَيْرِ جَارَةِ الرَّابِعَةِ أَدْعَى أَنْ يَدْعِيَهُ خَوَاجَ أَرْضِهِ فِي دَيْتِ
 لَا تَصْلُحُ لِلزَّيْرَةِ وَالْخَامِسَةُ أَدْعَى الْأَنْفَاقَ عَلَى حَرَمِ الْيَتِيمِ أَوْ سَمَتِ أَدْعَى أَنْ يَدْعِيَهُ فِي الثَّمَنَةِ
 وَأَنْ يَدْعِيَهُ دَيْتُ نَفَقَتِهِ أَدْعَى الْأَنْفَاقَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ نَفَقَتِهِ فِي كَانَتْ عَيْنَتُهُ مَالَهُ وَأَرَادَ
 الرُّجُوعَ إِلَى ثَمَنَةِ أَدْعَى الْأَنْفَاقَ عَلَى رَقِيقِ الذِّمَنِ مَا تَوَالَتْ سَجَّةُ الْحَرَمِ وَرَجَعَ أَدْعَى أَنْ يَدْعِيَهُ كَانَ
 مَضَارِبًا الْعَشْرَةَ أَدْعَى فِئَاءَ عَبْدِهِ الْجَانِي أَحَادِيثَ عَشْرَةَ أَدْعَى نَفَقَتَهُ وَبِئْسَ الْيَتِيمُ كَرَّمَ مَالَهُ بَعْدَ بَيْعِ
 التَّكْرَةِ قَبْلَ قَبْضِ ثَمَنِهَا الثَّلَاثَةُ عَشْرَةَ أَدْعَى أَنْ يَدْعِيَهُ يَتِيمٌ أَمْرًا وَدَفَعَ مَهْرًا مِنْ مَالِهِ الْكُلَّ
 حَرَّمَ وَيُحْتَاطُ مِنَ الْوَصَايَا وَذَكَرَ ضَاطِحًا أَنْ كُلَّ شَيْءٍ كَانَ سَطَا عَلَيْهِ فَكَانَ يَصِدُقُ فِيهِ
 وَمَا لَا فَلَاحِ
 مِنْ الْأَسَاءَةِ وَالنَّظَائِرُ مِنْ كِتَابِ الْوَصَايَا

لَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ بَيْعُ عَقْدِ الْيَتِيمِ عِنْدَ الْمُسْتَقْدَمِينَ وَمَنْعُهُ الْمَتَّخِذِينَ أَيْضًا الْآتِيَةَ ثَلَاثٌ كَمَا ذَكَرَ الرَّبُّ
 إِذَا بَيْعَ بَصْفَ يَتِيمَةٍ وَفِيمَا إِذَا خَاجَ الْيَتِيمَ إِلَى النَّفَقَةِ وَلَا مَالَهُ سِوَاهُ وَفِيمَا إِذَا كَانَ عَلَى الْمَسْتَدِينِ وَفِي
 وَفَاءَ لَهُ الْأَمْنَةُ وَزَوَّجَتْ أَرْبَعَةَ نَفَقَاتٍ الْمُسْتَكْنَى سَبْعَةَ عَشْرَةَ فِي الظَّاهِرِ قَبْلَ إِذَا كَانَتْ فِي التَّكْرَةِ وَهِيَ
 مَسْلُومَةٌ لَا نَفَقَةَ لَهَا الْأَمْنَةُ وَفِيمَا إِذَا كَانَتْ عَمَلًا لَا يَزِيدُ عَلَى مَوْنَتِهِ وَفِيمَا إِذَا كَانَ حَيًّا نَوَاحِشُ أَوْ دَارًا
 يَحْتَاجُ عَلَيْهِ النَّفَقَةَ أَنْ تَنْتَهِيَ وَالرَّابِعَةُ مِنْ يَتِيمٍ فَإِذَا كَانَتْ الْعَقَارُ كَيْفَ تَقْبَلُ وَخَافَ الْوَصِي
 عَلَيْهِ فَلَهُ بَيْعُهُ أَمْرًا
 مِنْ الْأَسَاءَةِ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا مَرْسُومًا

وَصِيَّةٌ كَالْأَبِ الْآتِيَةِ سَأَلَ لَمْ يَجُزْ أَوْضَاعُ أَنْفَاقٍ وَكَمْ زَوَّجَتْ فِي
 الْأَبِ فِي زَوَايَةِ الثَّلَاثَةِ ثَمَنٍ وَيَتِيمٍ نَفَقَتُهُ لَمْ يَجُزْ لِيَتِيمٍ
 وَلِلْأَبِ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ لَا يَنْفَعَهُ إِلَّا لِنَفَقَتِهِ لِنَفَقَتِهِ وَبِئْسَ الْيَتِيمُ
 مَا لَوْلَاهُ بَخْلًا زَوَّجَ الرَّابِعَةَ الْأَسَاءَةَ الْأَكْلَ مِنْ نَأْوِلِهِ عِنْدَ الْيَتِيمِ
 وَالْوَصِيُّ يَقْبَلُ عَمَلَهُ الْآتِيَةَ ثَلَاثٌ أَنْ يَزِيدَ مَالَهُ وَلَوْ عَلَى دَيْتِهِ بَخْلًا
 الْوَصِيُّ السَّادِسَةُ لَا يَقْبُولُ عَمَلَهُ مَقَامَ عَمَلِهِ فَإِذَا بَاعَ أَوْ شَرَّ
 لِنَفَقَتِهِ بِشَرْطِ مَلَا يَزِيدُ قَوْلَهُ قَبْلَتْ لَعَلَّ الْيَتِيمَ بَخْلًا إِلَّا بِالسَّادِسَةِ
 لَا يَلِي الْأَسَاءَةَ كَخَلَا الْيَتِيمُ لَا يَجُوزُ بَخْلًا إِلَّا بِالسَّادِسَةِ لَا يَجُوزُ
 مِنْ مَالِهِ صَدَقَةُ الْفَطْرِ بَخْلًا إِلَّا بِالسَّادِسَةِ لَا يَجُوزُ بَخْلًا إِلَّا بِالسَّادِسَةِ لَا يَجُوزُ
 لَهُ بَخْلًا إِلَّا بِالسَّادِسَةِ وَالنَّظَائِرُ فِي كِتَابِ الْوَصَايَا

وصي القاضى كوصي الميت الا ان سأل الا ولى وصي الميت ان يبيع نفسه وشتر نفسه اذا كان فيه نفع
 ظاهر عند المحقق خلافا لما واما وصي القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يتعد
 نفسه كذا في شرح المحقق من الوصايا الثانية ان اقصى القاضى تحقيق كذا في وصية الميت وبها
 الخلاصة وذكر في المحقق الجاني استواءهما في رواية في الاصل الثالث لوصي الميت ان يوجر الصغير
 كخاطبة الذيب **باب** لا افعال كذا في وصي القاضى كذا في القينة الرابعة ليس للقاضى ان يوزر
 وصي الميت القول كذا في وصي القاضى العدل كذا في القينة صانعا لما في البيعة الى
 لا عمل وصي القاضى القبض الا باذن مبتدأ في القاضى بعد الايهاد كذا في وصي الميت كذا
 في المحنة في الميضة والبيعة ان وصية يعمل في القاضى في بعض التصرفات ولا يعمل في
 الميت كذا في النكاح وبها راجعة الى قول المحقق وعده بالسبعة وصي القاضى
 اذا جعل وصيا عند ثبوته لا يصير الثاني وصيا كذا في وصي الميت كذا في البيعة وفي الحرة
 وصي وصي القاضى كوصيه اذا كانت الوصية غامضة انتهى وبه يحصل التوفيق
 من الهباه في كتاب الرضا

سندري
 يهود

باب وصية الذمي ولو جعل ذمي داره ببيعة او
 كنيسة في متعة ثقات فهي ميراث ولو اوتى به
 لقوم مسلمين جاز من الثلث وكذا في غير المسلمين خلافا
 لها وتصح وصية مسلمين لا وارت له في داره بكل
 ماله مسلم او ذمي وان اوتى ببعضه رد الباقي الى
 الورثة وتصح الوصية له مادام في دارنا من مسلم
 او ذمي وصاحب الهوى ان لم يقر بهواه فهو كالمسلم
 في الوصية والا فكل مرتد ووصية الذمي لغیر من
 الثلث ولا تصح لوارثه وتجوز لذمي من غير مملوكة
 لا الحرب في دار الحرب **باب الوصي** ومن اوتى الى
 رجل فقبل في وجهه ورد في عيسته لا يرتد وان
 رد في وجهه يرتد فان لم يقبل ولم يرتد حتى مات
 الموصي فهو مختار بين القبول وعدمه وان باع
 شيئا من التركة لم يبق له الرد وان عرل عالم بالايساء
 فان رد بعد موته ثم قبل صح مالم ينفذ قاض رد
 وان اوصى الى عبده او كافرا او فاسقا اخرج به القاضى
 ونصب غيره وان الى عبده فان كان كل الوصية
 صفارا صح خلافا لهما وان فيهم كبير بطل اجماعا
 ولو كان الوصي عاجزا عن القيام بالوصية ضم اليه

ارجعل داره ببيعة او كنيسة

ان لم يقر بهواه

تجعله وصيا

بل سكت
 في موت الموصي بان قال لا اقبل

لا يساء الى عبده

بالعصاة لم يغر له نفع بل

رعاية لمعين حق الوصي وحق الورثة فان تكيل
على قيام الوصية القاضية ذلك الوصي

غيره فان كان قادرا امينا لا يخرج وان شئ الوثة
او بعضهم منه ما لم يظهر منه خيانة وان اوصى
الى اثنين لا ينفرد احدهما الا بشرا كفرن وتجهيز
وخصومة وقضاء دين وطلبه وشراء حاجة
الطفل وقبول الهبة له ورذود دية معينة
وتفدي وصية معينة واعتاق عبد معين
ورذ معصوب او مشري شراء فاسدا وجمع
اموال ضايعة وحفظ المال ونحو ما يخاف تلفه
وعند ابي يوسف يجوز الانفراد مطلقا فان مات
احد الوصيين اقام القاضي غيره مقامه ان لم يوصى
الى احد وان اوصى الى ابي جاز ويتصرف وحده
وصي الوصي وصي في التركيتين وكذا ان اوصى
اليه في احد ما خلا فاليها وتصح القسمة الوصية
الورثة مع الوصي فلا يجعون على الوصي له لو
هلك حظهم في يد الوصي لا تقاسمه معهم عن
الوصي له فيرجع عليهم بثلاث ما بقى لو هلك حظ
في يد الوصي وصحت للقاضي لو قاسمهم غير واحد
قسمة وفي الوصية حج لو قاسم الوصي الورثة
فضاع عنده يؤخذ للحج ثلث ما بقى وكذا لو

ط أي انفرد احد الوصيين بالتصرف مطلقا
أي في الاشياء المعدودة وغيرها سواء
اوصى اليها معا بغير احد او وصي
كلها بغير على حدة
ط إذا مات الوصي ووصي الى ابيه
فتركة وتركته الميت الا انه لان الوصي
يتصرف بولاية منتقلة اليه فليكن
الا بطله الشيخ عبد الحميد باقا
ط أي اذا مات رجل وورثة متبعية ووصي
الورثة لم يكن يملك جاز لزيد الوصي ان يبيع
تركة بين ورثة الغيب وبين بكر الوصي
بان لا يخذ حق الورثة ويسلم ما عدا
الموصي لان الورثة خلفاء الميت والوصي خليفة
فيكون عن الورثة ان كانوا غيبا وصحت
قسمة عليهم

دفع

لو دفع الوصي المال الوصي
ياخذ للحج ثلث ما بقى

دفعه لمن حج فضاع في يده وعند ابي يوسف
ان بقي من الثلث شئ اخذ والا فلا وعنده محمد لا يتر
شئ ولو باع الوصي من التركة عبدا مع حصة الغرماء
جان وان اوصى ببيع شئ من تركته والتصدق
بفباة وصية وقبض غنمه فضاع في يده ويحق
المبيع ضمنه ويرجع في التركة ولو قسم الوصي
التركة فاصاب الصغير شئ فقبضه وابعه وقبض
غنمه فضاع واستحق لك التي خرج في مال الصغير
والصغير على بقية الورثة بحضته ولا يبيع بعه
الوصي ولا شراؤه الا بما يتعاضد فيه ويصحان
من نفسه ان كان فيه نفع خلافا لها وله دفع المال
مضاربة وتركته وبضاعة وقبول الحوالة على
الا مالا على الا غير ولا يجوز له ولا الاب الا ان
ويجوز للاب الاقراض للوصي ولا يخرج في مال
الصغير ويجوز بيعه على الكبر الغائب بغير العقار
وصي الاب احق بمال الصغير من حده فان لم يوص
الاب فالخذ كالاب **باب** شهادة الوصيان ان الميت
اوصى الى زيد معهما لا تقبل الا ان يدعيه زيد وكذا
لو شهدا بنا الميت ولغت شهادة الوصيين بمال

لا بطل الغرماء

لانه عامر له

بانه يبيع من الصغير ما يوازي حصة غيره
بشرة او بشرتين ما يوازي
عشرة بخمسة عشر
ارما لا يتم

من مال القبر والقاضي ذلك

في قبيل استحقاقه

بانه اذا اوصى الى رجل واحد بغير شراة او اوصى
المشهود له الوصية بغير استحقاق

استهبا بان كان مرهقا وخمان كان بالفا

ملفوظات امیر المومنین

يُعِيدُ مِّنَ الْأَصْفَةِ مَن جَانِبِهِ وَمَن كُنَائِهِ مَن
خَلْفَهُ وَأَن فِي صَفِّهِمْ أَعَادَهُ هُوَ فَلَا يَلْبِسُ

حريراً ولا حليئاً ولا يلبس الخيط في أجرامه ولا يكشف
عنه رجل ولا امرأة ولا يخلو به غير محرم من رجل

اوامراة ولا يسافر بلا محرم ولا يجتنب رجل
ولا امراة بل يتباح له امة تجتنبه من ماله ان كان

له ماله والّا فمن بيت الماله تمّ باع فان مات قبل ظهور حاله لا يغسل بل يُسَمَّمُ ويكفن في خمسة اوتار.

ولا يحضر بعد ما رآه غسل رجل ولا امرأة ونائب
تسليمه ^{الاستماع} ويوضع الرجل متايلا امام ثم

هو ثقة المرأة أن صلى عليهم جملة وله أخش
النصيبين من الميراث عند الأمام فلو مات أبو

عنه وعن ابن فلال بن سهران وله سهم وعند
الشعبي له نصف النصيب وهو ثلثه من سبعة

عند أبي يوسف وخمس^{مئة} من اثني عشر عند محمد و
لوقا ست^{مئة} كل عبد لي حر^{لخمس} اولامة الى خرة

لا يفتق ما لم يستبين ولو قال بعد تقرير إشكاله أنا
ذكر أو اشخ لا يقبل وقبل يقبل **مسائل**

کتاب الآخر واما وه بما يعرف به اقراره بخو

ما هو عورة مند،

ويرثها الى بيت المال للصرف
الاستغناء عنها؟

یوسف

ساراقتهما،

متفرقة

مستوفى بالكتابة واليد

المستقل / انشاد

بازمق

بشهادت القات صفيها لى سماء انتقل اليه
او غيره
ظفرها داتها

مطهر شهادتهما، استعمل اليه من شهادتهما،

للصغير وكذا للكبير في مال الميت وصحت له في غيره
وعندهما تصح للكبير في الوجهين وشهادة الوصي

على الميت جائزة لاله ولو بعد العزل وان لم يحاكم
ولو شهد رجلان لاخرين بدين الف على ميت ولا تخلف

لها بمثلها صحتا خلافا لابي يوسف ولو شهد كل
فريق لآخر بوضعية الف لا تقضي ولو شهد احد

الفريقين الآخر بوصية تجارية ولا لأهل بوصية
عبد صحت وان شهد لأهل بوصية ثلث لا تقبل

كتاب النبي هو من له ذكر و فرج فان بال من
احدها اعتبر به وان بال منها اعتبر الا سبق وان

أَسْتَوْيَا فِي السَّبْقِ فَهُوَ مُشْكِلٌ وَلَا اعْتَبَارًا بِالْكَثَرَةِ خَلَا
لَهُمَا قَارَأَ بَلَّغَ فَإِنْ ظَهَرَ لِقَضُ عِلَامَاتِ الرِّجَالِ مِنْ

نات لحية او قدرة على الجاع او احتلام كالزحل
فجبل وان ظهر بعض علامات النساء من حمض

وَحَبْلٍ وَأَنْكَسَارٍ يُدْعَى وَتُرْوَلُ لَيْسَ فِيهِ وَتُكَلِّمُ
مِنَ الْوُطَى فَا مَرَّةً وَأَنْ لَمْ يَظْهَرْ شَيْءٌ وَتُعَادِضَتْ

فمشكل قال محد الاشكال قبل البلوغ فاذا بلغ فلا يسكن
واذا ثبت الاشكال اخذ فيه بالاحوط فيصلي بيقين

وَيَقِفَ بَيْنَ صَنِ الرَّجُلِ وَلِشَاءِ فَلَوْ وَقَفَ فِي صَفِهِمْ

در بیان فضیلت

١٠٠

بعد

بعضی لازم الحد لغزو الاغریه بالانارة

تزوج وطلاق وبيع وشراء ووصية وقود
عليه أوله كالبان ولا يجد لغيره ولا غيره ومقتل
اللسان ان امتد بغير علمت اشارته فهو كالآخر
والأفلا والكتابة من الغائب ليست بحجة قالوا
الكتابة اما مستين مرسوم وهو كالنطق في الغائب
والحاضر واما مستين غير مرسوم كالكتابة على جدار
ورق الشجر وينوي فيه واما غير مستين كالكتابة
على الهواء والماء ولا تجز به واذا خلطت الذكبة
بمستة اقل منها تحرقى وأكل والأفلا تؤكل حاله
الاختبار ويحرقى عند الاضطراب واذا افرق
رأس الشاة المتلطي بدم وزال منه فلتخذ منه
مرقه جاز وحرق كالغسل ولو جعل السلطان
الخارج لرب الأرض جاز بخلاف الغر ولو دفع
الأراضي المملوكة الى قوم ليعطوا لخارج جاز و
لو نوى قضاء رمضان ولم يعين عن أي يوم نجح
ولو عن رمضانين فلا في الأصح وكذا في قضاء الصلوة
لو نوى ظهر أعليه مثلا ولم ينو اقل ظهر أو ظهر
أو ظهر يوم كذا أو قبل ينجح فيهما أيضا ولو ابتلع لصا
براق غيره فإن كان حسيبه لم يمه الكفارة والأفلا

قوله الكفار
قوله الكفار
قوله الكفار

21

يكون اقوال بالطلاق
حتى اذا قلنا ذلك تطلق امرأته
القول

بالحلف بالطلاق فان قال قلت ذلك كذا بالانصدق
وكذا لو قال مر اسوكتك خانه است كذا اين كار كنم
ولو قال المشتري للبايع بعد البيع بها بازده فقال
البايع بدهم يكون فسخا للبيع العقار المتنازع فيه
لا يخرج من يد ذي اليد مالم يبرهن المدعي ولا
يصح فسخه القاضى في عقار ليس في ولا يته و
اذا قضى القاضى في حادثة بيته ثم قل رجعت
عن قضائى او بدالى غير ذلك او وقعت في تبليس
الشهود او ابطالت حكمي ونحو ذلك لا يقبل
القضاء ما مضى ان كان بعد دعوى صحيح وشهاد
مستقيمة ومن له على آخر حق فله ان يقره
سأله عنه فاقربه وهم يقره وسعونه
وهو لا يراه صحته بشهادتهم عليه وان يسمعوا
ولم يروه فلا ولو بيع عقار وبعض اقارب
البايع حاضر يعلم البيع وسكت لا تسمع دعواه
بعده ولو وهبت امرأة متهربا من زوجها
ثم ماتت فطلب اقاربها المهر وقالوا كانت الهبة
في مريض موتها وقال باي فسخها فالقول له
ولو اقر بحق ثم قال كنت كاذبا فيما اقررت حلف المقر

معناه ان حاله معني البيت ان لا يفسد
هذا العمل فانه قور اليقين بالطلاق

ام يفسد

انكرت

نحو

ان المقر لم يكن كاذبا فيما اقره وكنست يبطل فيما
تدعى عليه عند ابي يوسف وبه يفتى والاقرار
ليس سببا للملك ولو قال لآخر وكلتك ببيع هذا
فسكت مبار وكلا ومن وكل امرأته بطلاق
نفسها لا يملك عزلها ولو قال لآخر وكلتك
بكذا على اني متى عزلتك فانت وكلي فطريق عزله
ان يقول عزلتك ثم عزلتك ولو قل كما عزلتك
فانت وكلي فطريقه ان يقول رجعت عن الوكالة
المعلقة وعزلتك عن المخرقة وقبض بدل
البيع قبل التفرق شرط ان كان دينابدين وال
فلا ومن ادعى على سبي دارا فسلحه ابو على مال
الصبي فان كان له بيته جاز التلج ان كان على القيمة
او اكثر بما يتعاقب فيه وان لم يكن له بيته او كانت
غير عادلة لا يجوز ومن قال لا بيته لي فمهره
وكذا لو قال لا شهادة لي في هذه القضية ثم شهد
وللا مام الذي ولاه الخليفة ان يقطع اسلها نا
من طريق المجادة ان لم يصبر بالمارة ومن صادرة
السلطان ولم يعين بيع ماله فباع ماله نقد
ولو خوف امرأة بالضرر حتى وهبت مهرها

شدة

التي

لا فوطتك بكذا على

بان مالى على درهم عن دانيه وعلى ثوب آخر
في الذمة خ
وان لم يكن دينابدين بان مالى على الف
درهم على خمسمائة حاله او مؤجلة

لو كان له بيته لكن

على دعوى هذا الحق

تقبل مهادته

شأن يبين له قطع

من الاقطاع

ان اراد ان ياخذ منه مالا

البيع

[illegible]

بَشَقَةٍ جَازَتْ رُكْنَ خِنَانِهِ وَكَذَا شَيْخُ اسْمٍ وَقَالَ
أَهْلُ الْبَصَرِ لَا يُطِيقُ الْحِثَانُ وَوَقْتُ الْحِثَانِ غَيْرُ
مَعْلُومٍ وَقِيلَ سَبْعُ سِنِينَ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُصَلَّى
عَلَى غَيْرِهَا نَبِيَاءُ وَالْمَلَائِكَةُ الْأَبْطَرُيقُ السَّبْعُ وَلَا
الْإِعْطَاءُ بِأَسْمِ النَّبِيِّ وَزُ وَالْمَرْحَانُ وَلَا بِلِسَانِ
الْفَلَاحِيسِ وَلِلشَّابِّ الْعَالَمُ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى الشَّيْخِ
الْجَاهِلِ أَوْ لِحَافِظِ الْقُرْآنِ أَنْ يَخْتِمَ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا
كُتِبَ لِفَرَايِضٍ يُبْدَأُ مِنْ تَرْكِ الْمَيْتِ بِتَجَاهُزِهِ
وَدَفْنِهِ بِلَا اسْرَافٍ وَلَا تَقْصِيرٍ ثُمَّ تَقْضَى يَوْمُهُ ثُمَّ
تُنْفَذُ وَصَايَاهُ مِنْ ثَلَاثٍ مَبْقِيَةٍ بَعْدَ الدِّينِ ثُمَّ يُقَسَّمُ
الْبَاقِي بَيْنَ وَرَثَتِهِ وَبِشَيْخِ الْأَرْضِ ^{عَلَى مَا يَنْبَغِي} بِلِسَانِ ^{بِلِسَانِ} وَكَأَنَّ
وَلَا يُبْدَأُ بِأَسْبَابِ الْفَرَضِ ثُمَّ بِالْعِصَا
الَّتِي ^{وَبِشَيْخِ تَقْبِيرِهِ} ثُمَّ بِالْمُعْتِقِ ثُمَّ عَصَبَتِهِ ثُمَّ الرَّدِّ ثُمَّ
دَوَى الْأَرْحَامِ ثُمَّ مَوْلَى الْمَوَالَةِ ثُمَّ الْمَصْرُورَةِ
يَنْسَبُ لَمْ يَنْتِ ثُمَّ الْمُعْتَقِ بِلَا كَثَرٍ مِنَ الثَّلَاثِ
ثُمَّ بَيْنَ الْمَالِ أَوْ يَمْنَعُ الْأَرْضَ الرِّقَ وَالْقَتْلَ كَأَمْرٍ
وَإِخْلَافَ الْمُنْتَنِ وَإِخْلَافَ الدَّارَيْنِ حَقِيقَةً
أَوْ حَكْمًا وَالْمَجْمُعَ عَلَى ثَوَرٍ مِنْهُمْ مِنَ الرِّجَالِ عَشْرَةٌ
أَبٌ وَأَبْنَوْهُ وَالْأَبْنُ وَأَبْنَةُ وَالْأَخُ وَأَخِي

في الشئ وتساوي الكلام والطعام ونحوها
تغلبا على الخ

کتابخانه و موزه سینه

واللق بكثر

اعلوا في النكاح على شريطة الجمع على ترتيبهم

وَالْعَمُّ وَأَبْنُهُ وَالزَّوْجُ وَمَوْلَى النِّسْبَةِ وَ
مِنَ النِّسَاءِ سِتْرُ الْأُمِّ وَالْجَدَّةُ وَالْبَتُّ وَ
بِنْتُ الْأَبْنِ وَالْأَخْتُ وَالزَّوْجَةُ وَمَوْلَاةُ
النِّسْبَةِ وَهُمْ ذُو فَرْضٍ وَعَصْبَةُ فِذْوِ الْقَرْصِ
مِنْ لِسْتِهِمْ مُقَدَّرٌ وَلِشْتِهَامِ الْمُقَدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ
تَحْتِ ثَلَاثَةِ النِّصْفِ وَالرَّيْعُ وَالْفَنُّ وَالْثَلَاثَانِ
وَالثَّلَاثُ وَالشَّدْسُ فَالنِّصْفُ لِلْبَيْتِ وَلِلْبَيْتِ الْأَبْنُ
عِنْدَ عَدَمِهَا وَلِلْأَخْتِ لِابْنَيْنِ وَلِلْأَخْتِ لِابْنٍ عِنْدَ
عَدَمِهَا إِذَا انْفَرَدَ نَأْ وَلِلزَّوْجِ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ
وَوَلَدِ الْأَبْنِ وَالرَّيْعُ لِعِنْدِ وَجُودِ أَحَدِهَا
وَلِلزَّوْجَةِ وَإِنْ تَقَدَّرَتْ عِنْدَ عَدَمِهَا وَالْفَنُّ
لَهَا كَذَلِكَ عِنْدَ وَجُودِ أَحَدِهَا وَالْثَلَاثَانِ لِكُلِّ
أَثْنَيْنِ فِصَاعِدًا مِنْ فَرْضَيْنِ النِّصْفِ وَالثَّلَاثُ لِلْأُمِّ
عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْأَبْنِ وَالْأَثْنَيْنِ مِنَ الْأَخْوَةِ
وَالْأَخْوَاتِ وَلَهَا ثَلَاثُ مَا بَقِيَ مِنْ فَرْضِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ
فِي زَوْجٍ وَابْنَيْنِ أَوْ زَوْجَةٍ وَابْنَيْنِ وَلَوْ كَانَ
مَكَانَ الْأَبِّ فِيهَا جَدٌّ فَلَهَا ثَلَاثُ الْجَمْعِ خِلَافًا لِابْنَيْنِ
وَلِأَثْنَيْنِ فِصَاعِدًا مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ يُقَسَّمُ لَدَرْتِهِمْ
وَأَنْشَأَهُم بِالسُّوْبَةِ وَالشَّدْسُ لِلوَاحِدَيْنِ ذَكَرًا

الزوجة

والنصف

من أخوته وإنما إذا اختلفوا لهم

فيهم

فإذا لم يبق بقدر فرض الزوج

والزوج

من النكاح

أولاد

أشياء وراثته متوافقة وراثته دعوى ابنه عبد بن بكر بن كفايت ابدا
يوسف اوج اتا به دكيني اجدادني بيان لازمه ركن
ميت ايد عيشك نسبي بربره تحت اويجي اول كمنهك باسريان اولن لازم راول
بر كدك كمنهك كمنهك جدر اولوب باسريه اعلالي اولور مثلا زير بن عمر بن
بكر بن بشر بن خالد فوت اوله فدر اوله كمنهك وليد بن سعيد بن بشر بن خالد فوت
بيان ايدوب بكر بن سعيد لابون فدر اوله در جوات لازم راول السعد واهوم

ادعائه اخوه لابييه وانه واثمه واولم يذكروا اسم الام والجد لا تقبل لعدم التعريف
وقيل تقبل لانه ذكره لور بن اخوه لابييه وانه تقبل ولم يشترط ذكر الجد وفي الآف
لا يشترط ذكر الاسم والجد وعمره اما لو ادعى ابن عمه لابييه يذكروا اسم ابيه وحده
في جامع الفتاوى في النكاح

زير فوت اوله فدر ظاهر وراثه معروف اول من امين راي اوله زير فوت
بر مكث من لني ثمن مكنه عمده بيع وسلم ايد كدك من بشر فله راي ايدوب بن من كدك شو
جهتند خطه وراثه كدك وراثه امين وراثه موصيه موصيه وراثه موصيه وراثه موصيه
أشياء ايدوب موصيه اوله فدر كدك موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
الماليوب عمود موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه

زير متوفاه وراثه معروف اول من موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
كله كده عمود موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
تمام موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
أشياء موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
يوسف ميت مال اقيمتد موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه

موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه

زير عمود متوفاه عصبه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه
موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه موصيه

زید بنت اهلر ظاهر دارث مورثی اولادین سقط اولوب بلکه سقط
 استند دارث اولادین اجمالاً مورثی اکنه عامه تر که کنیز بیت المال امینه
 اخذ و بعضی المذکره صکر عمه و ظاهر اولادین سقط استند فعل ثلثه
 کتور کند و سنکلا بون عیس او علی اولادین اثبات اید یک زیدک
 تر که کنیز بولیدین من المینه قادر اولور بوسنه بیت المال امینه من
 البر اکوان حوضه عامه به تسلیم اولد زایسه منن الور تسلیم
 اولی در ایسه عین تر که کنیز بولیدین من منن انور ابو السور و افرم

وانثی ولاتم عند وجود الولد او ولاد الابن
 اولاتین من اللخوة والاکھوات وللاب مع
 الولد او ولاد الابن وكذا لجد الصبی عند
 عدمه وهو من لا یدخل فی نسبته الی المیت اتم
 فان دخل جد فاسد ولجدة الصبیمة وان تعددت
 وهي من لا یدخل فی نسبته الی المیت جد فاسد ولینت
 الابن وان تعددت مع الواحدة من بنات القلب
 وللأخت لاب كذلك مع الأخت الواحدة لابی
فصل والعیبة بنفسه ذکر لیس فی نسبته الی
 المیت انثی وهو یأخذ ما بقیه الفرائض وعند
 الانفراد یجز جميع المال وقرنهم جز المیت وهو
 الابن وابنه وان سفل امیله وهو الاب والجد
 الصبی وان علانم جز ابیه وهو الأخوة لابی
 اولاب ثمة بنوهم وان سفلوا ثمة جز جد
 وهم الأعمام لابی اولاب ثمة بنوهم وان سفلوا
 ثمة جز جد ابیه كذلك والعیبة لغيره
 من فرضه النصف والثلاثان یقرن عیبة
 بأخواتهن وتقسیم لذكر مثل حظ الانثیین ومن
 لا فرض لها وأخوها عیبة لا یقرن عیبة به

فان لا یدخل
 بابا بابك اناسی
 بابك اناسی
 یخود انانك اناسی
 العیبة والعیبة علی عین نسبته
 انانك اناسی فاما الی بابك
 بقوله

العیبة
 القرابة من بابك

وهم البنات وبنات الابن والاکھوات
 لابی اولاب

سور
 ارباخیها

من الاناث

ط
فيعلم حكم الاخ في الحجب الاول والآخر
منقول
من جهة الآ
نسخة
هـ
لأن العصبنة التي مقدمة على العصبنة
السنية في كونه اضر العصبنة
٥٥
فان الحد لا يقدم مقام الاب في هذه المسئلة
واستحقاق السند من عند الهمداني
٥٦
لعمري الحق الفروض باهلها
ن لا لا واخف
التشديد
نشد يد اراء على صيغة المفعول من
٥٧
في الحجب وهو في اللغة التي ملطفا في اصطلاح
اهل هذا العلم من شخص ممتنع عن الميراث
اما بالكلية او عن سهم مقدر الى اضر بقوله
شخص اضر ويسمى الاول حجب قرابا وثاني
حجب نقصان واما في التفسير ط منها
نشد

مع وجود ارباب

أحد ما ذات قرابة كأم الأب والأخري ذات
 قرابتين كأم الأب وهي أيضا أم الأم ثلث
 التسديرات القرابة وتلناه للأخري عند محذره
 وينصف عند أبي يوسف والمحرم بالقتل وكحو
 لا يجب والمجرب يجب كإم في الجنة وكالآخر
 والاخوات بحجهم الأب ويجوز أن الأم من الثلث
 إلى السدس **فصل** إذا زاد سهم الفريضة
 على الفريضة فقد عالت وأربعة محاذير لا تقول
 الاثنان والثلاثة والأربعة والثمانية وثلث
 بقول النبي إلى عشرة وثرا وشفعا والاثني عشر
 إلى سبعة عشر وثرا لا شفعا وأربعة وعشرون
 إلى سبعة وعشرين غولا واحدا في المبرية وهي امرأة
 وريستان وأبوان والرد ضد العول أبان لا يفرق
 السهام الفريضة مع عدم العصبية فرد الباقي على ذوي
 السهام سوى الزوجين بقدر سهامهم فان كان من
 يرده عليه جنسا واحدا فالمسألة فمن عدد رؤوسهم
 وان كانوا جنسين وأكثر فمن عدد سهامهم فمن اثنين
 لو كان في المسألة سدسان ومن ثلثة لو سدس
 وثلث ومن أربعة لو سدس ونصف ومن خمسة

منه ما يخرج من الميراث

ط
في العول وهو لغة عبارة عن الزيادة ونقص
عبارة عن أن يخرج من الميراث ما كان له

تعد

تعد

رؤوس
ذلك
لجنس
الواحد
يخصر
المسألة
لما فيها

مخرج

لوثلث

لوثلث وينصف أو سدسان ونصف أو ثلثان
 وسدس فان كان مع الأقدم لا يرده عليه أعطى
 فرضه من أقل مخارجه ثم قسم الباقي على رؤوسهم
 فان استقام كزوج وثلث بنات وإذا كان
 وأفق ضرب وفرد وسهم في مخرج فرض من لا يرده
 عليه كزوج وست بنات وان باين ضرب
 كل رؤوسهم فيه كزوج وخمس بنات وان كان مع
 الثاني من لا يرده عليه قسم الباقي على مسئلة من يرده
 عليه فان استقام كزوج وأربع بنات وست
 اخوات لأم والأضرب جميع مسئلتهم في مخرج فرض
 من لا يرده عليه كاربعة زوجات وتسع بنات وست
 جدات ثم يضرب سهام من لا يرده عليه في مسئلة
 من يرده عليه وسهام من يرده عليه فيما بقي من مخرج
 فرض من لا يرده عليه ونفخ بالأسول الآية **فصل**
 ذوالرحم قريب ليس بعصبية ولا ذي سهم وبرث كما
 برث العصبية عند عدم ذي السهم فمن انفرد منهم
 أخرج جميع المال ويرجحون بقرب الدرجة ثم
 بقوة القرابة ثم يكون الأصل وارثا عند اتحاد الجهة
 وان اختلفت فالقرابة الأب الثلثان والقرابة

وهو أحد الزوجين

أردوس من يرده عليه

لم يوافق الباقي رؤوسهم بل

من يرده عليه في مسئلة بلا ضرب

يرجحون

كان لو ادق قوى قرابة من غير لو ادق

تعد
رؤوس
ذلك
لجنس
الواحد
يخصر
المسألة
لما فيها

حساب الفرائض الفروض نوعان الأول النصف
 ونصفه وهو الربع ونصف نصفه وهو الثمن
 والثاني الثلثان ونصفها وهو الثلث ونصف
 نصفها وهو السدس والنصف يخرج من اثنين
 والربع من أربعة والثمن من ثمانية والثلثان من ثلث
 من ثلثة والسدس من ستة وأن أحاط النصف
 بالزوج الثاني وببعضه فنسبته والربع
 من اثنين عشر أو الثمن من أربعة وعشرين و
 إذا ألكس سهام فريق عليهم وبانت سهامهم عدد
 فاضرب عددهم في أصل المسئلة كما مرأة وأخوين
 وأن وافق سهامهم عددهم فاضرب وفق عددهم
 في أصل المسئلة كما مرأة وستة أخوة وإذا ألكس
 سهام فريقين أو أكثر وتماثلت أعداد رؤسهم
 فاضرب أحدا لأعداد في أصل المسئلة كثلث نبات
 وثلثة أعمام وأن تدخلت الأعداد فاضرب
 أكثرها في أصل المسئلة كاربعة زوجات وثلث جدات
 واثنى عشر عمًا وأن وافق بعض الأعداد بعضًا
 فاضرب وفق أحدهما في جميع الثاني والمبلغ في وفق
 الثالث أن وفق ولا في جميعه والمبلغ في الرابع

ط
 فان خرج كل فرض من هذه الفروض سميه
 لا النصف هذا كله عند عدم الاختلاف

النصف

سهام من
 ألكس
 عليهم

للكسوف
 عليهم

اضرب

كذلك

في فريضة
 من فريضة
 من فريضة

حق يحصل ما يقع المسئلة

كذلك ثم حاصل في أصل المسئلة كاربعة زوجات
 وخمس عشرة جدة وثماني عشر بنتا وستة أعمام
 وأن تباينت الأعداد فاضرب كل أحدها في جميع
 الثاني ثم المبلغ في الثالث ثم المبلغ في الرابع ثم
 الحاصل في أصل المسئلة كما مرأتين وعشر نبات
 وست جدات وسبعة أعمام وأن كانت المسئلة
 عائلة فاضرب بما ضربت في الأصل فيه مع العول
 في جميع ذلك **فصل** وتداخل العددين يعرف
 بأن تطرح الأقل من الأكثر مرتين أو أكثر فيفسده أو
 يقسم الأكثر على الأقل فينقسم قسمه صحيحة كالخمس
 مع العشر وتوافقها بأن تنقص الأقل من الأكثر
 من الجائز حتى يتوافقا في مقدار فان توافقا واحد
 فها متباينان وإن كان في أكثرهما متوافقان
 فان اثنين فتوافقان بالنصف وإن ثلثة فبالثلث
 أو أربعة فبالربيع هكذا إلى العشرة وإن في أحد عشر
 فبجزء من أحد عشر وهكذا وإن أردت معرفة
 كل نصيب فريق من النصيب فاضرب ما كان له من أصل
 المسئلة فيما ضربت في أصل المسئلة فخرج نصيبه
 وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد وإن شئت

مسئلة عائلة
 طزوج ونحو أخوات لاب وأم
 فيبقى الأقر المطروح ذلك الأكثر
 فيبقى المطروح منه في
 لأنك إذا طرحت الخمسة من العشر من أربع
 مرات أفتيت العشر فيهما متساويان

في ذلك المقدار

لو لكل فريق من السهام

ذلك الخارج
 من ذلك الضرب

من أفراد زوجين

كل واحدنا حاله الفوق
وسد ذلك الفرق

فأنسب سهام كل فريق من أصل المسئلة إلى عدد رؤسهم
ثم أعطى بمثل تلك النسبة من المضروب لكل فرد منهم
وإن اردت قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء فانظر
بين التركة والتصحیح فان كان بينهما موافقة فاضرب
سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة ثم قسم
الحاصل على وفق التصحيح فما خرج فهو نصيب ذلك الورث
وإن لم يكن بينهما موافقة فاضرب سهام كل وارث
في جميع التركة ثم اقسمة الحاصل على جميع التصحيح فما خرج
فهو نصيبه وكذا العمل لمعرفة نصيب كل فريق وفي
القسمة بين الغرماء اجعل مجموع الديون كالنصيب
وكل دين كسهام وارث ثم اعمل العمل المذكور ومن
صالح من الورثة أو الغرماء على شيء منها فاطرح
نصيبه من التصحيح أو الدين واقسم الباقي على سهام
من بقي أو رؤسهم **قال** الفقير هذا آخر ملحق الأجر
ولم ألق في عدم ترك شيء من مسائل الكتب الأربعة
والقسم من التأخر فيه إن اطلع على الاختلاف بشيء منها
أن يلحقه بحل فان الإنسان محل النسيان ولكن ذلك
بعد التأمل في مظان تلك المسئلة فانه ربما ذكرت
بعض المسائل في بعض الكتب المذكورة في موضع وفي غيره

القسمة
مفصلة

اللاحق
بعد التأمل

في موضع

فيظن ان هذا ليس محله الا من كان
بعد التأمل يظهر وجهه فإياكم
والجهد فمر التأمل و
الشفع

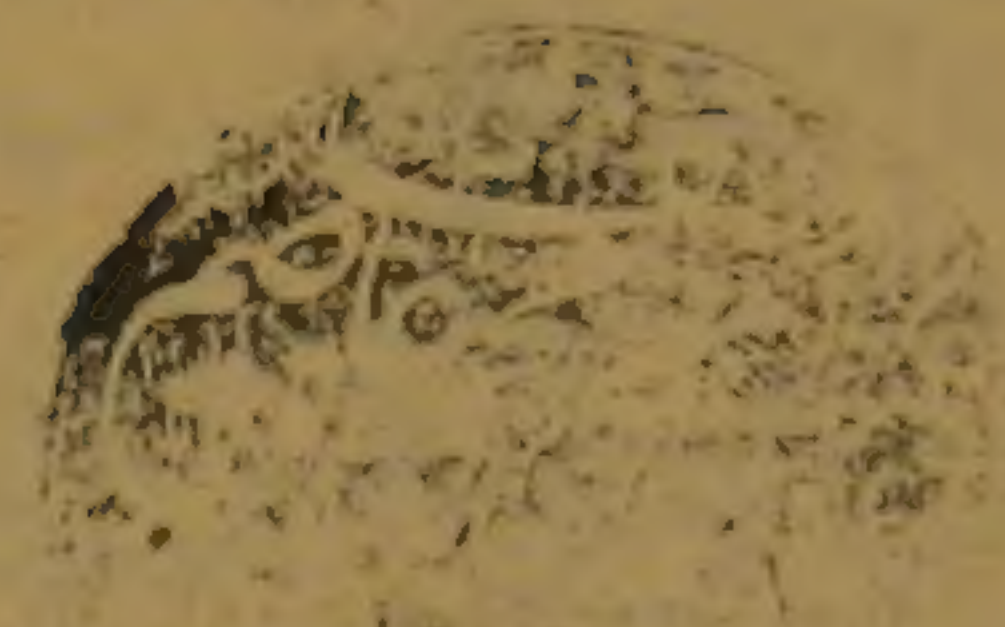
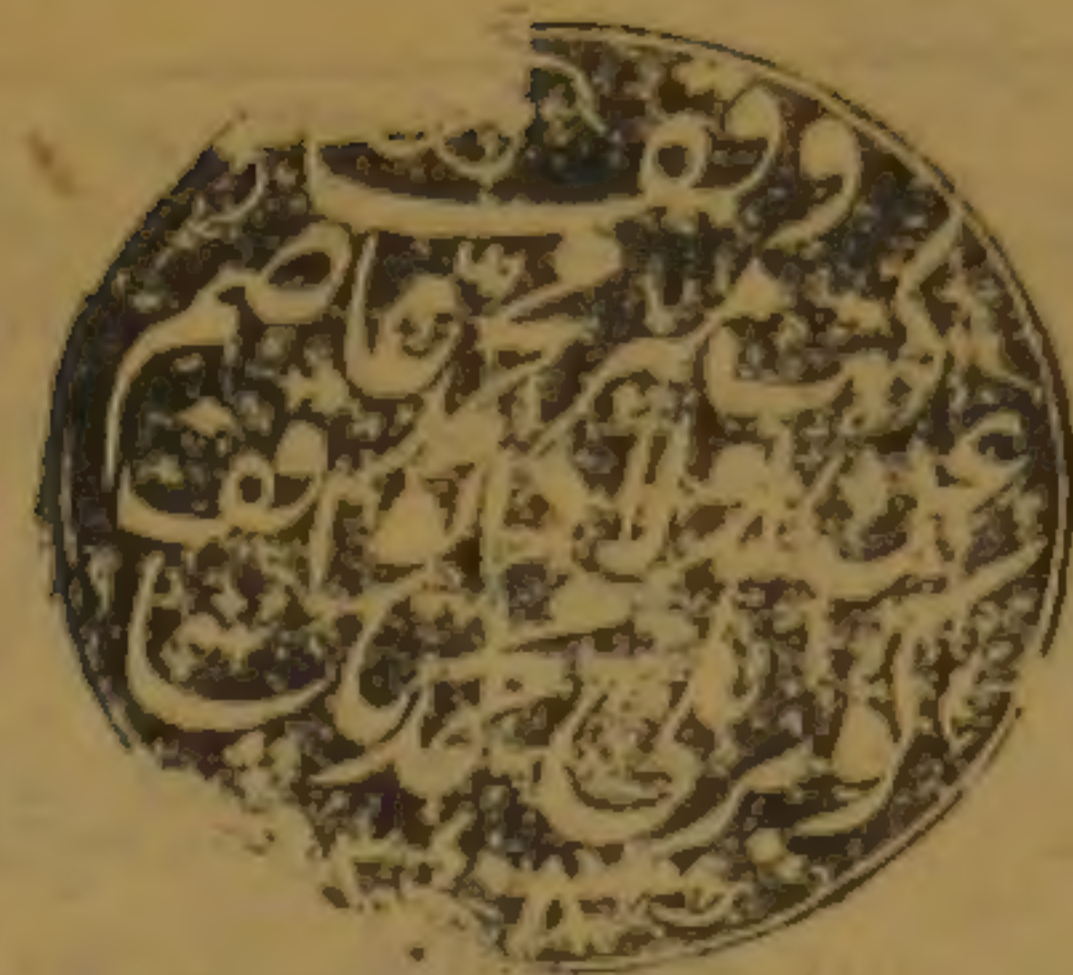
في موضع آخر فاكفيت بذكرها في أحد الموضعين
ثم أتت زدت أمسائل كثيرة في الهداية ومن مجموع
الجهين ولم أزد شيئا من غيرهما حتى يسهل الطلب
على من اشتبه عليه صحة شيء
من ما ليس في الكتب الأربعة
والله حميد

ونعم الوكيل

تم

تتكملة هذا الكتاب الهادي إلى سبيل الصواب في يوم
الأربعاء على يد الجيد لضعيف المفتقر إلى ربه العفيف أحمد
بن محمد غفر الله له ولوالديه وأحسن إليهما
واليه ولجميع المؤمنين ورجو منكم
وفضله أن يجعلنا تابعا على دين الإسلام
وتحتم لنا على حسن الختام
بجدة نبينا عليه السلام
بجميع نعمه

كتب وقرأت وصحح هذا الكتاب



وَيَسِّرْ لَهُ دُرَّتِي مُؤْمِنِي وَيَسِّرْ لِي الْخُصْمَ دُونَ
خِيَمَتِي لِنَاسِ وَنَزِلْ مِنَ الْقُرْآنِ مَا حَوَّلْتَهُ وَرَحْمَةً
لِلْمُؤْمِنِينَ وَإِذَا مَرَضْتُ فَتَوَلَّيْتَنِي فَتَرَاهُو لَكَ مِنْ
أَمْرٍ أَهْدَى وَيَسِّرْهُ أَوْجِرْهُ أَوْثَرِ

اجد محاسب
۹۰ بکات
۸۰
۱۰۰
۶۰
۴۰
۷۰
۱۰۰

۱۱۵